

فَتْنُ تَحْفَرِ الطُّلَّابِ

منظومة شعرية في الفقه

تأليف المرحوم الإمام العلامة العارف بالله والدِّال عليه من بالعلم والورع تبحر

الشيخ أبي بكر بن محمد بن عمر الملا قدس روجه

تحقيق

يحيى بن محمد بن أبي بكر الملا

متن تحفة الطلاب

منظومة شعرية في الفقه

تأليف الإمام العلامة العارف بالله والذال عليه
من بالعلم والورع تحلى

الشيخ

أبي بكر بن محمد بن عمر الملا قدس الله روحه

تحقيق

يحيى بن محمد بن أبي بكر الملا

مكتبة التعاون الثقافي - الاحساء السعودي

تلفون: ٥٨٢٥٩١٣ - فاكس: ٥٨٢١٣٣٦

ص.ب.: ٤٩ الرمز البريدي: ٣١٩٨٢



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذه الطبعة الثانية لهذه المنظومة التي هي به (تحفة الطلاب)
موسومة بعد أن نفذت نسخها، وقد قمت بمراجعتها وإتمام ما سقط
منها في الطبعة الأولى كما قمت بالتعليق عليها حسب الإمكان
وضبطها بالشكل وقد كانت المراجعة على نسختين مخطوطتين
كلتاهما بخط ابن المؤلف الشيخ عبد الله بن أبي بكر.

الأولى: كتبت في حياة المؤلف حيث كتب الناسخ وقفيته على
هذه المنظومة في ١٦ ذي الحجة الحرام سنة ١٢٦٢هـ.

الثانية: كتبت في ٩ شهر شوال سنة ١٢٧٣ هـ.

وكلتا النسختين كتبنا عن نسخة المؤلف كما ذكر الناسخ.

والله أسأل أن ينفع بها وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه
الكريم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وكتبه الأقل يحيى بن الشيخ

محمد بن أبي بكر الملا

الأحساء في ٢١/٣/١٤٢٤هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده، يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، وأصلي وأسلم على سيدنا ومولانا محمد القائل «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» وعلى آله الطاهرين وأصحابه الميامين وسلم تسليماً كثيراً. . وبعد:

فإن التفقه في الدين من أفضل ما سعى إليه المجتهدون وجد في تحصيله الراغبون، وهو من أجل ما يجب أن يبذل الطالب في معرفته المهج الغوالي، وأعلى ما تصرمت فيه الأيام والليالي، وذلك لأن معرفة فروع الفقه فيه محافظة على بقاء الشريعة الإسلامية. ولما كان بهذه المثابة العالية الرفيعة سعى كثير من العلماء الأعلام في تأليف الكتب الفقهية الكثيرة، فمنها المختصر ومنها المطول ومنها المنظوم ومنها المنثور.

وممن شارك في هذا المضمار العلامة الكبير والعلم الشهير صاحب المؤلفات الكثيرة الإمام العارف بالله والدال عليه من بالعلم والعمل تحلا سيدي الشيخ أبو بكر بن الشيخ محمد الملا الأحسائي قدس الله روحه

الشريفة، وأعاد علينا من بركاته المنيفة. فمن بركاته هذه المنظومة التي بين أيدينا المشتملة على فروع الفقه الحنفي.

فإليك يا طالب العلم هذه المنظومة التي من حفظها حصل على معرفة معجم الفقه وهي سهلة الحفظ كما قال الشيخ حسين عبد الغني شارح هذه المنظومة في كتابه المسمى «فتح الوهاب لشرح تحفة الطلاب» حيث قال إنه حفظها في أيام قلائل.

وقد شرح هذه المنظومة العلامة ابن المؤلف الشيخ عبد الله بن أبي بكر الملا نرجو من الله أن يمن علينا بإخراجه ونشره بين طلاب العلم.

وقد اعتنى بهذه المنظومة كثير من طلاب العلم ولا غرو فإن بركتها راجعة إلى بركة مؤلفها وقد طلب مني كثير من طلاب العلم إخراجها لحاجة الطلاب إليها وإلى حفظها فلما رأيت الحاجة إليها ملحة، بادرت إلى طبعها وإخراجها في هذا الثوب القشيب وفي هذا الشكل العجيب وقد حرصت كل الحرص على أن تكون في حجم صغير يسهل حملها.

والله تعالى أسأل وبه وإليه أتوسل أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم وموجباً للفوز بجنت النعيم وأن ينفع به النفع العميم كل من تلقاها بقلب سليم إنه جواد كريم برحيم. وأن يغفر لمؤلفها أمين يا رب العالمين.

وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد

اعلم أن أمور الدين تدور وتتعلق بالاعتقادات وهي خمسة:
الإيمان بوجود الله تعالى وأنه متصف بصفات الكمال، منزه عن
صفات النقص، وكل ما لا يليق بجلال الله وعظمته، وأنه يجوز في حقه
فعل الممكنات أو تركها.

كما يجب الإيمان بملائكته جل وعلا، وأنهم لا يتصفون بذكورة ولا
أنوثة، وأنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.
وأنهم من الكثرة بحيث لا يعلم عددهم إلا الله سبحانه، قال تعالى: ﴿وَمَا
يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾.

وأنه يجب الإيمان بكتبه التي أنزلها على رسله الكرام، وأن تعتقد أن
جميع ما أنزله الله من الكتب كلام الله القديم غير مخلوق.

كما يجب الإيمان برسله وأنهم مرسلون من الحق إلى الخلق بالحق
مبشرين بالثواب ومنذرين بالعقاب، وأنهم متصفون بصفات الكمال
اللائقة بهم من صدق وأمانة وتبليغ وفطنة منزهين عن ضدها، مع جواز
اتصافهم بما لا يؤدي إلى نقص مراتبهم العلية.

ونحن مصدقون لهم صلوات الله عليهم فيما جاءوا به من سؤال القبر وعذابه ونعيمه واليوم الآخر بما اشتمل عليه وبالإيمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره والإيمان بقضاء الله.

وكمال الإيمان إقرار باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان. فمن ترك الإقرار فهو كافر، ومن ترك التصديق فهو منافق، ومن ترك العمل فهو فاسق^(١).

والعبادات خمس: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد. والمعاملات خمس: المعاوضات. المالية، والمناكحات، والمخاصمات، والأمانات، والتركات. والمزاجر خمس: مزجرة قتل النفس، وحد السرقة، وحد الزنا، وحد القذف، وحد الردة. نعوذ بالله من ذلك.

والآداب أربعة: الأخلاق، والشيم الحسنة، والسياسات، والمعاشرة والإنسان إن وفق إلى الطاعة فيثاب أو العصيان فيعاقب وهذا أمر يتعلق بالمأمور به وغير المأمور به فلا مناص من ذكرها مفصلة ليكون الطالب على بصيرة منها فإنها تنفع في الأبواب الفقهية. فمن أنواع المأمور به الفرض:

(١) وسيلة الطلب مع شرحه قلائد الذهب للشيخ عبد الله بن أبي بكر الملا.

والفرض في اللغة: يأتي بمعنى التقدير يقال فرض القاضي النفقة إذا قدرها ويأتي بمعنى التوقيت ومنه ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِمْ لُحَجَّ﴾ ويأتي بمعنى الحز في الشيء.

والفرض شرعاً قسمان:

١- قطعي وهو ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه لا من جهة الدلالة ولا من جهة الثبوت، وحكمه: الثواب على الفعل، والعقاب بالترك بلا عذر، والكفر بإنكاره إذا اتفق على فرضيته.

٢- وظني: وهو ما ثبت بدليل قطعي فيه شبهة، ويسمى عملياً والأول علمياً.

فالعلمي: هو ما يفوت الجوز بفواته، وحكمه كالعلمي غير أنه لا يكفر جاحده، فإن نظرنا في الوضوء إلى أصل الغسل والمسح كان من العلمي، وإن إلى التقدير كان من العملي.

ومنها: الواجب وهو اللازم والثابت. وشرعاً: ما ثبت بدليل ظني فيه شبهة من جهة الثبوت أو الدلالة. وحكمه: حكم الفرض عملاً لا اعتقاداً.

ومنها: السنة وهي في اللغة: الطريقة ولو سيئة ومنه قوله ﷺ: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة».

وشرعاً: أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته المواظب عليه مع الترك لها مرة أو مرتين بلا عذر.

وحكمها: الثواب بالفعل والعقاب بالترك، وقيل: العتاب بالترك وهو الأولى والأصح، والمراد بالسنة هنا السنة المؤكدة.

والمستحب وهو لغة المحبوب، وشرعاً: ما فعله النبي ﷺ مرة وتركه أخرى وأحبه السلف وحكمه الثواب بالفعل ولا شيء بالترك، وهو والنفل والمندوب سواء ويطلق المستحب على السنة غير المؤكدة.

والمباح هو ما استوى طرفاه فعلاً وتركاً.

ومن غير المأمور به المحرم وهو: ما ثبت النهي عن فعله بدليل قطعي لا شبهة فيه. وحكمه: الثواب بالترك للامتنال والعقاب بالفعل، والكفر باستحلاله إذا انفق على حرمة.

ومنه المكروه: وهو ضد المحبوب لغة، وشرعاً: ما ثبت النهي عنه مع المعارض في الدلالة أو الثبوت وحكمه الثواب بالترك امتثالاً خشية العقاب بالفعل. والمكروه ينقسم إلى: مكروه كراهة تحريم وهو ما كان إلى الحرام أقرب ومكروه كراهة تنزيه وهو ما كان إلى المباح أقرب.

ومنه: المفسد للعمل وهو الناقض للعمل المشروع فيه، وحكمه: العقاب بالفعل عمداً وعدمه سهواً.

الركن لغة: هو الجانب القوي ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَّاهٍ إِلَىٰ رُكْنٍ

شَدِيدٌ ﴿ وعرفاً: ما كان داخل الماهية بمعنى أنه يدخل في تعريفها كالركوع والسجود. وحكمه: سقوط الواجب بالأداء في الدنيا والثواب في الآخرة.

الشرط لغة: العلامة ومنه أشرط الساعة أي: علاماتها. وعرفاً: ما كان خارج الماهية بمعنى أنه لا يدخل في التعريف. أو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم بالنظر لذاته.

وهو إما أن يكون جعلياً كدخول الدار للطلاق المعلق على الدخول: أو عقلياً كالحياة للألم، أو شرعياً كستر العورة وهذا (أي الشرط) يعامل معاملة الأركان لأن الشروط الشرعية لها حكمها.

- السبب: وهو ما أفضى إلى الشيء من غير تأثير فيه، وإن أفضى إلى الحكم مع التأثير فيه كأن يكون هو العلة كعقد النكاح فإنه علة محل الاستمتاع.

ويمكن تعريف السبب: بأنه ما يلزم من عدمه العدم ويلزم من وجوده الوجود بالنظر لذاته.

وهو كالزوال فإن الشرع وضعه سبباً لوجوب صلاة الظهر فيلزم من وجوده وجوبها ومن عدمه عدمها، وكالقراءة في النكاح والولاية وجهة الإسلام فإنه يلزم من وجودها وجود الإرث ومن عدمها عدمه، بخلاف الشرط فإنه لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم.

وإنما قيل بالنظر لذاته لأنه قد لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب لعروض مانع أو تخلف شرط.

وحق على من حاول أن يكتب في فن من الفنون أن يتصور حدّه ورسمه، ويعرف موضوعه وغايته واستمداده، فيكون الطالب على بصيرة بمعرفة هذا الفن.

فالفقه لغة: الفهم، ثم خص بعلم الشريعة. واصطلاحاً: العلم بالأحكام الشرعية والفرعية. وعرفه الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان عليه رحمة الله بقوله: بأنه معرفة النفس ما لها وما عليها. من الأعمال والاعتقاديات والوجدانيات كالأخلاق والتصوف ولذا سمي التوحيد «الفقه الأكبر».

وموضوعه: فعل المكلف من حيث إنه مكلف لبحثه عما يعرض للفعل من حل وحرمة وغير ذلك، وخطاب صاحب العجماء بما أثقلت لتفريطه، وأمر الصبي بالصلاة للاعتياد، وثوابه من قبيل ربط الأسباب بمسبباتها.

واستمداده: من الكتاب الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسنته ﷺ أقواله وأفعاله وتقريراته، والإجماع والقياس المستنبط من هذه الثلاثة وأقوال الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

وغايته: الفوز بسعادة الدارين، ورضاء الله عز وجل الذي هو أربح

بضاعة، وأقصى ما يسعى إليه كل عاقل .

وبهذا نكون قد بينا ما يجب معرفته على طالب العلم وصلى الله على
خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ورضي الله عن الإمام الأعظم
وأحبابه يا رب العالمين .

كتبه راجي فضل المولى

يحيى بن الشيخ محمد بن أبي بكر الملا
عفا الله عنه بمنه وكرمه آمين .

في ٢ شوال ١٤٠٦هـ

نبذة تاريخية عن مؤلف الكتاب

هو الإمام العلامة العارف بالله تعالى والدالّ عليه من بالعلم والورع تحلى: الشيخ أبو بكر بن الشيخ محمد بن الشيخ عمر الملا الحنفي الأحسائي. كانت ولادته في اليوم الثاني من شهر ربيع الثاني سنة ١١٩٨هـ. وتوفي والده وهو صغير وتربى في حجر والدته وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، ثم جد واجتهد في تحصيل العلوم الشرعية والنقلية على عدة مشايخ منهم: عمه الشيخ عبد الرحمن والشيخ أحمد إبنه الشيخ عمر الملا، ومنهم الشيخ حسين بن أبي بكر الأحسائي الحنفي، ومنهم الشيخ عبد الله بن أحمد الجعفري واشتغل على غير هؤلاء من المشايخ ممن يقدم الأحساء من هاتيك البلدان.

وكانت له رحمه الله عليه إجازات من مشايخ نبلاء منهم العلامة الشيخ حسين بن أبي بكر السابق ذكره والشيخ السيد محمد بن السيد أحمد العطوشي المالكي المغربي والشيخ السيد ياسين مرغني الحنفي المكي. أجازته كل واحد منهم مما تجوز له روايته وتعلم لديه درايته.

ثم تلقى علم الأخلاق والآداب والسلوك من العالم الزاهد الشيخ حسين بن أحمد الشهير بالدوسري كما تلقى بعض الأوراد والأذكار عن

غير هؤلاء من المشايخ حتى بلغ الغاية وفاق معاصريه في العبادة والزهادة. وكان رحمه الله محافظاً على الصلوات الخمس في الجماعات ومواظباً على نوافل الطاعات ومتأسياً بقول سيد الناس: «ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس» فمن ورعه وتعففه أنه لا يجعل غذاء جسمه إلا من غلات عقارات ملكه، وأما ما كان تحت يده من غلات عقارات وقف فيعزلها في موضع وتباع ويصرفها في مصارفها وما فضل بعد ذلك يصرفه فيما ينويه من الأمور المباحة.

وله من المؤلفات الكثيرة التي بلغت فوق مائة كتاب، منها: التذكرة في أحوال الموتى والأخرة، وهداية المحتذي شرح شمائل الترمذي ومنها: منهل الصفا في شمائل المصطفى، ومنها: هذه المنظومة فمن أراد الوقوف على مؤلفاته فليرجع إلى ترجمته المسماة بغية السائلين في ترجمة خاتمة المتأخرين.

وقد تلقيت كتبه بالرضى والقبول لأنها مختصرة ومفيدة وافية بالمقصود مع اشتمالها على طريق الحق والإنصاف.

وكان رحمه الله قد درّس وأقرأ العلوم واستفاد وأفاد إلى أن درس تلاميذه في حياته وبعد وفاته وأجاز مجموعهم بإجازات تلقاها من مشايخه.

وقد وقع بينه وبين من عاصره في بعض المسائل مناظرة وأجاب عنها وأزال الإشكال.

صفاته: كان رحمه الله متخلقاً بالأخلاق الحسان من الحلم وكظم

الغيظ وصلته الرحم وكف الأذى والصفح عمن أساء إليه، وفعل المعروف، والإحسان إلى الأراامل والأيتام، وإيواء الغرباء والفقراء، وإطعامهم الطعام. ذا سياسة وعقل كامل رصين، بحيث أنه لا يواجه أحداً بما يكره، صاحب إثارة وإنصاف وعفاف، ينصح الناس ويحييهم للاتلاف وينهاهم عن الأمور التي تؤدي بهم للخلاف والاختلاف. ذا رحمة وشفقة، وغيرة وحمية دينية يزجر عن الأفعال الرديئة.

وكان رحمه الله مع اتصافه بهذه الأوصاف لا يرى لنفسه حالاً ولا مقاماً بل يرى التقصير منها مع الاعتراف، ويكره التثويه والتفخيم لاسمه، وإذا أُلِّف أو لُحِّص كتاباً سماه باسمه وكتب وقفيته عليه ولا يحب نسبته إليه بل يقول: «ليس لي فيه كلام إنما هو منقول من كلام السلف الأئمة الأعلام فما أنا إلا كميلغ خلف إمام» وهذا من كماله رحمه الله.

وكان رحمة الله عليه قد حج سبع مرات وفي سنة ١٢٦٩هـ حج فأقام بمكة بعد الحج ومرض مدة شهرين من غرة محرم ١٢٧٠هـ إلى يوم الثامن والعشرين من شهر صفر معه إسهال البطن. وكان رحمه الله في مدة مرضه يشتغل أحياناً بمطالعة بعض الكتب ولما كانت ليلة التاسع والعشرين توفي وقت التذكير في الحرم الشريف ثم صلي عليه في الحرم الشريف عند باب الكعبة ثم حمل إلى المعلى ودفن في شعبة النور وفي حوطة الشيخ محمد صالح الريس، وصار قبره - رحمه الله - مما يلي الجدار الشمالي وبعده قبران إلى جهة القبلة.

وقد رؤي رحمه الله بعد وفاته برؤي تدل على رفعة قدره ومكانته .
هذه خلاصة من ترجمته رحمه الله رحمة واسعة

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تحريراً في ١٨/٦/١٤٠٧ هـ
بقلم الأقل / يحيى بن الشيخ محمد بن الشيخ أبي بكر الملا

اللاسي

①

وقف لله تعالى وقف لله تعالى

هذه المنطومة بأتحفة الطالب وسومة وقفه

عليه من حب الأقسام المبرم
بن ثابت الكندي بأبي خنيفة رحمه الله تعالى

نظم الأقسام المبرم
ذي القدر المخلد الشيخ أبو بكر

بن أبي بكر بن زعيم المكي
متع الله بوجوهه

المستزيد
أشيق

وقف لله تعالى
وقف لله تعالى
وقف لله تعالى

وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

أحمد وحمده أو فقهه وحسنه وأبدت هذه المتن

على عواراد الانتقام بها جعلت النظم في

بها الأثر في الأقسام المبرم

المعروف في الأقسام المبرم

المعروف في الأقسام المبرم

المعروف في الأقسام المبرم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي قد فقراً في الدين خير الخلق
 أحمد إذ من بالكرام بنعمة الإيمان والاسلام
 ثم الصلوة والسلام الثاني على النبي سيد الانام
 محمد المبعوث باللائل وصحبه الافاض
 وبعد فالعلم رفيع الرتبة واهل الاعلى
 لا يسبها القعة فان منكم ما لا غنى لكل شخص
 معاه المسائل وارجو ان فيه على من حاز فضلاً
 ابي حنيفة الامام الكامل ضمنها انما السراج
 ملخصاً لما نفع البليوى منتخباً لما عليه القدر
 حدثت منه ما يكون نادراً وكنز اختلاف والمكر
 لما كنت من قصص الحجة عن ذكر ما يورث النساء
 في ما يخص بعض اللفظ بما هو الاحسن عند

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي^(١) قَدْ فَفَّهَا
أَحْمَدُهُ إِذْ مَنَّ بِالْإِكْرَامِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ النَّامِي
مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ بِالذَّلَائِلِ
وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ رَفِيعُ الرُّتَبَةِ
لَأَسِيْمَا الْفَقْه^(٦) فَإِنَّ مِنْهُ
فِي الدِّينِ خَيْرٌ^(٢) الْخَلْقِ مِنْ أَوْلِي اللَّهِ^(٣)
بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ^(٤)
عَلَى النَّبِيِّ سَبِّدِ الْأَنَامِ^(٥)
وَالِلِهِ وَصَّحْبِهِ الْأَفَاضِلِ
وَأَهْلُهُ الْأَعْلَوْنَ فِي الْمُنْزَلَةِ
مَا لَا غِنَى لِكُلِّ شَخْصٍ عَنْهُ

(١) نعت لفظ الجلالة بالموصول لتفخيمه بما تتضمنه الصلاة.

(٢) (خير الخلق) بالنصب مفعول فقها. وخير الخلق هم العلماء والمراد بعد الأنبياء كما لا يخفى.

(٣) من أولي النهى: أي من أصحاب العقول. جمع نهية.

(٤) الإيمان: هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان، والإسلام الإقرار باللسان والانقياد له بالطاعة.

(٥) الصلاة: من الله رحمة ومن الملائكة: الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء. (والسلام) أي التحية اللاتقة به ﷺ و(النامي) أي الزائد. والنبي إنسان ذكر حر أوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه فإن أمر به فهو رسول. والسيد: من ساد قومه يسودهم، والسيد الرئيس والكريم والمالك والأنسب هنا الأول و(الأنام) المخلوقون.

(٦) الفقه: بالرفع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صفة لما أو صلة لها أو بالجر =

وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ^(١) فِيهِ عَلَى
 أَبِي حَنِيفَةَ الْإِمَامِ الْكَامِلِ
 مُلَخَّصاً لِمَا نَعَمُ الْبُلُوَى
 مُخْتَصِراً نَظَمَ السَّرَاجُ الْفَاضِلُ
 مَذْهَبٍ مَنْ قَدْ حَازَ فَضْلاً وَعِلَافاً
 ضَمَّتْهَا جَوَاهِرَ الْمَسَائِلِ^(٢)
 مُنْتَجِهاً لِمَا عَلَيْهِ الْفَتَوَى^(٣)
 نَجَلَ عَلِيٌّ بْنُ مُوسَى الْهَامِلِي^(٤)

= مضاف إلى سيِّ وهذان الوجهان من النكرة والمعرفة، وتنفرد النكرة بوجه ثالث وهو النصب إما تمييزاً إذا كان جامداً وإلا حالاً. وحد الفقه: علم يبحث فيه عن أعمال المكلف من حيث الحل والحرمة والفساد والصحة.

وموضوعه: فعل المكلف ثبوتاً أو سلباً. وغايته: الفوز بسعادة الدارين. وكفى الفقيه شرفاً ما في قوله تعالى: ﴿قُلُوبًا نَّفَرَمِينَ كُلِّ فِرْقَةٍ يَتَّبِعُهُمُ طَآئِفَةٌ لَّيَسْفَقُوا فِي الَّذِينَ وَلِيئُذَرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ من التحريض على تعلمه والدلالة على فرضيته على سبيل الكفاية وعلى أن المقصود منه الإرشاد.

(١) الأرجوزة: بضم الهمزة من الرجز البحر المشهور.

(٢) ضممتها: أي أودعتها يعني الأرجوزة جواهر المسائل وهو اسم كتاب نفيس للمصنف رحمه الله تعالى جامع كامل في الفقه شرع في شرحه ولم يكمله وأكماله ابنه العلامة الشيخ عبد الله. وقد قمت بتحقيقه والتعليق عليه.

(٣) التلخيص: تبين المراد والمقصود، ويستعمل كثيراً في الاختصار لأنه حذف الزوائد والاكتفاء بالمقاصد. وقوله (منتجها) أي مختاراً للأقوال المفتى بها مما صححه المتأخرون من علماء المذهب رحمهم الله تعالى.

(٤) الاختصار: ضم الشيء، بعضه إلى بعض فهو رد الكثير إلى القليل مع استيفائه معناه، وهو محمود لأن الفائدة تحصل به، ولذلك قيل: خير الكلام ما قل ودل.

ومعناه: مُختَصِراً منظومة الشيخ أبي بكر بن علي بن موسى الهاملي بالياء المشددة، والنجل: هو الولد والهاملي: منسوب إلى هامل بن جشم أبو الأهمول، والأهمول: بطن من ساعدة وساعدة بطن من عك وبطنون ساعدة =

حَذَفْتُ مِنْهُ مَا يَكُونُ نَادِرًا وَأَكْثَرَ الْخِلَافِ وَالْمُكَرَّرَا
لِمَا رَأَيْتُ مِنْ قُصُورِ الْهِمَّةِ عَنْ ذِكْرِ مَا يُورِثُ لِلْسَّامَةِ^(١)
وَرُبَّمَا^(٢) غَيَّرْتُ بَعْضَ اللَّفْظِ بِمَا هُوَ الْأَحْسَنُ عِنْدَ الْحِفْظِ
أَوْ زِدْتُ فِي أَثْنَائِهِ مَسَائِلًا مُهِمَّةً عَنْ ذِكْرِهَا قَدْ غَفَلَا
سَمَّيْتُهَا «بِتُخْفَةِ الطُّلَابِ» وَاللَّهُ يَهْدِينَا إِلَى الصَّوَابِ
أَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ لِلِإِخْلَاصِ فِيهَا مَعَ الْعِصْمَةِ وَالْخَلَاصِ

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

(رُكْنُ الْوُضُوءِ)^(٣) غَسْلُ وَجْهِهِ وَالْيَدَيْنِ وَمَسْحُ رَأْسِهِ مَعَ غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ
وَالْكَعْبِ^(٤) وَالْمِرْقُوقِ أَيْضًا فِي الْوُضُوءِ وَمَسْحُ رُبْعِ الرَّأْسِ مِنْهُ يُفَرِّضُ
(وَالشُّنْ) أَبْدَاؤُهُ بِالْبَسْمَلَةِ وَغَسْلُهُ الْكَفَّيْنِ وَالْيَتَةِ لَهُ

= كثيرة.

(١) أي يؤدي إلى الملالة.

(٢) قوله (وربما) هي هنا للتكثير كما في قوله تعالى: ﴿زَيْمًا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ وقد ذكروا أنها تكون للتكثير كثيراً وإنما كانت هنا للتكثير لأن هذه الأرجوزة فيها تغيير كثير لعبارة أصلها كما لا يخفى على من نظر فيه انتهى كتابه. كذا بهامش الأصل من خط المؤلف رحمه الله تعالى.

(٣) ركن الوضوء: أي أركانه. والركن هو الجزء الذي تتركب الماهية منه، وهو الفرض بمعنى واحد، إلا أن الفرض أعم منه.

(٤) الكعب: هو العظم الناشئ عند ملتقى الساق والقدم (مختار الصحاح كعب) والمرفق: موصل الذراع في العضد (مختار رفق).

كَذَا السَّوَاكُ^(١) مَعَ غَسْلِ لِفْهِ
 مَعَ أَذْنَبِهِ مَرَّةً بِمَائِهِ
 كَذَلِكَ تَرْتِيبٌ لَهُ مَعَ الْوَلَا
 وَسُنَّ فِي اللَّحْيَةِ وَالْأَصَابِعِ
 (وَيُسْتَحَبُّ) الْبَدَأُ بِالْيَمِينِ فِي
 (وَيُكْرَهُ) التَّقْيِيرُ^(٤) وَالْإِسْرَافُ فِيهِ
 وَالْأَنْفِ وَالْمَسْحَ لِرَأْسِ عَمِّ
 وَالْفَسْلُ بِالثَّلَاثِ فِي أَعْضَائِهِ
 وَذَلِكَ لِكُلِّ عَضْوٍ غَسْلًا
 تَخْلِيلُهُنَّ لِاتِّبَاعِ الشَّارِعِ
 أَعْضَائِهِ^(٢) وَمَسْحُ جِيدِ^(٣) فَأَعْرِفْ
 وَزَائِدٌ عَلَى الثَّلَاثِ يَفْتَقِيهِ

(١) قوله كذا السواك: أي استعماله. ويستحب أن يكون باليمين، وأن يكون لينا، ويستاك بكل عود إلا الرمان والقصب، والأفضل الأراك. ومن فقد السواك يعالج بالإصبع لما روي أن رسول الله ﷺ قال: «يجزىء عن السواك الأصابع» رواه البيهقي من طرق وتكلم فيها.

(٢) أي الابتداء باليمين في غسل اليدين والرجلين. والأصح أن التيامن سنة كما صرح به السمرقندي في تحفة الفقهاء (١٣/١) لمواظبته ﷺ عليه ولقوله ﷺ: «إذا توضأتم فابدأوا بيمينكم» رواه أبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما. ولما روى الستة عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتنعله وترجله وشأنه كله.

(٣) الجيد العنق والمراد الرقبة فسن مسحها بظاهر كفيه بعد مسح الرأس لعدم استعمال البلة وأما الحلقوم فمسحه بدعة كما هو منصوص في كتب المذهب.

فائدة:

وعظم يلي الإبهام كوع وما يلي
 وعظم يلي إبهام رجل ملقب
 لخنصره الكرسوع والرسغ ما وسط
 بيوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط
 (٤) التقير: هو عدم بلوغ الماء الحد المسنون في الغسل أي الثلاث والتقليل فيه
 بحيث يقرب إلى حد المسح ويكون التقاطر غير ظاهر. والإسراف: هو =

كَذَا اسْتِغَاةً^(١) كَلَامُ النَّاسِ^(٢) أَمَّا الدُّعَا فَمَا بِهِ مِنْ بَاسٍ
(وَيَنْقُضُ) الْوُضُوءَ مَا قَدْ خَرَجَا وَكُلُّ قَنَاجٍ^(٥) أَوْ دَمٍ مِنْهُ جَرَى
وَالْقَيْءُ مِلءُ الْفَمِ ذَا فِي الْمَطْعَمِ وَاللَّوْمُ لَا فِي هَيْئَةِ التَّمَكُّينِ
أَوْ قَهْقَهه^(٧) الْبَالُغُ فِي الصَّلَاةِ أَمَّا الدُّعَا فَمَا بِهِ مِنْ بَاسٍ
مَنْ السَّيِّئِينَ^(٣) سِوَى مَا اخْتَلَجَا^(٤) فِي مَوْضِعٍ يُسَنُّ أَنْ يُطَهَّرَا
وَالْمَاءُ وَالْمِرَّةُ^(٦) لَا فِي الْبَلْعِ وَالشُّكْرُ وَالْإِعْمَا مَعَ الْجُنُونِ
ذَاتِ الرُّكُوعِ حَالَةَ الْبَقْطَاتِ

-
- = استعمال الماء فوق الحاجة الشرعية ومنه الزيادة على الثلاث المرات ولو بماء النهر والمملوك له أما الموقوف على من يتطهر به فحرام.
- (١) أي الاستغانة بمباشرة الغسل أو المسح أما بصب الماء وإحضاره فلا كراهة فيه أصلاً ولو كانت بطله. لأنه عليه الصلاة والسلام كان يُصب الماء عليه كما في صحيح البخاري (٢٤٨/١) بشرح ابن حجر باب الرجل يوضئ صاحبه.
- (٢) أي يكره التكلم بكلام الناس في الوضوء ما لم يكن لحاجة، ويكره لأنه يشغله عن الأدعية الواردة.
- (٣) أي مسلكي البول والغائط وهو أعم من أن يكون معتاداً أو غير معتاد.
- (٤) كريخ القبل فإنه ليس بناقض لأنه ليس ريحاً حقيقة وإنما هو اختلاج.
- (٥) القيح: هو دم نضج حتى ابيض.
- (٦) المرة: بكسر الميم مع تشديد الراء المهملة: الصفراء.
- (٧) أي وينقض الوضوء القهقهة في الصلاة وهي ما تكون مسموعة له ولجيرانه وأما الضحك المسموع له فقط فلا يبطل الوضوء بل يبطل الصلاة فقط والتبسم لا يبطل شيئاً منهما.

فصلٌ في الغُسلِ

(أَرْكَأَهُ) ^(١) التَّشْيِيقُ وَالتَّمْضِضُ
وَشَنَّ أَنْ يَغْسِلَ أَوَّلًا يَدَهُ
ثُمَّ الْوُضُوءَ ثُمَّ فَيُضُّ الْمَاءَ
وَمَا عَلَى الْمَرْأَةِ نَقْضُ ضَفْرِهَا
وَيُلْزَمُ الْغُسْلُ مِنَ الْإِمْنَاءِ
وَعَيَّةِ الْكُمَرَةِ فِي سَبِيلِ
وَدَمٍ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ أَنْقَطَعَ
(وَسَنَّ) لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ وَفِي
وَعَسَلَ بَاقِيَ جِسْمِهِ يُفْتَرَضُ
وَفَرْجُهُ مَعَ نَجَسٍ إِنْ وَجَدَهُ
مُتَلَثِّاً لِحِمْلَةِ الْأَعْضَاءِ
بَعْدَ بُلُوعِ الْمَاءِ أَصْلَ شَعْرِهَا
عَنْ شَهْوَةِ الْيَقْظَةِ وَالْكَرَاءِ ^(٢)
حَيَّ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ
لَا بِأَحْتِلَامٍ دُونَ إِنْزَالٍ وَقَعَ
إِحْرَامِهِ مَعَ عَرَفَاتِ الْمَوْقِفِ

بَابُ الْمِيَاهِ

(وَيَرْفَعُ) الْأَخْدَاتِ مَاءِ الْمَطَرِ
لَا بِالَّذِي اسْتُعْمِلَ فِي الطَّهَارَةِ
وَالْبُيْرِ وَالْعَيْنِ وَمَاءِ الْأَبْحَرِ
مِنْ حَدَثٍ أَوْ نَيَّْةٍ لِقُرْبِهِ

(١) أي فروضه: والمراد بها هنا ما يتناول الفرض العملي وهو ما يفوت الجواز بفوته.

(٢) الكراء: النوم. قوله «الكمر» كالحشفة وزنا ومعنى وسكنت الميم للوزن وهي رأس الذكر ومثل الكمره قدرها من مقطوعها. قوله (حي) احترازاً عن إدخالها في أحد سبيلي ميت فإنه لا يوجب الغسل ولا بد أن يكون آدمي فإنَّ إدخالها في أحد سبيلي جنبي أو بهيمة لا يوجب غسلًا لقلّة الرغبة في الإنزال.

وَلَا بِمَاءٍ غَيْرُهُ قَدْ غَلَبَهُ
وَلَا بِمَاءٍ قَاطِرٍ مِنْ شَجَرٍ
وَأِنْ تَقَعُ نَجَاسَةٌ فِي الْجَارِي
وَمِثْلُهُ الْوُقُوعُ فِي كَثِيرٍ
أَمَّا الْوُقُوعُ فِي الْقَلِيلِ الرَّائِدِ
وَمَوْتُ مَا لَا دَمَ فِيهِ يَجْرِي
كَذَاكَ مَا يَعِيشُ فِيهِ لَوْ هَلَكَ
مِنْ جَامِدٍ أَوْ مَائِعٍ كَالْأَشْرَبَةِ^(١)
أَوْ ثَمَرٍ بِنَفْسِهِ^(٢) فِي الْأَظْهَرِ
وَلَمْ تَبْنِ^(٣) فَالْظُّهْرُ بَاقٍ جَارِي
كَالْعَشْرِ فِي الْعَشْرِ عَلَى التَّقْدِيرِ^(٤)
يَنْجُسُ مُطْلَقاً بِلَا تَرَدُّدٍ
فِي الْمَاءِ غَيْرُ سَالِبٍ لِلظُّهْرِ
كَضِفْدَعٍ وَسَرْطَانٍ وَسَمَكٍ

(١) أي لا يصح الوضوء بماء مغلوب بشيء طاهر. ثم الغلبة في مخالطة الماء لشيء جامد طاهر بإخراج الماء عن رفته فلا ينصرف عن الثوب وعن سيلانه فلا يسيل على الأعضاء سيلان الماء، أو إحداث اسم له على حدة. وإنما قيدت المخالط بالجامد لأنه إذا كان مائعاً فالعبرة في الغلبة إن كان موافقاً للماء في أوصافه الثلاثة كالماء المستعمل فبالأجزاء، وإن كان مخالفاً لها كالخل فبظهور أكثرها، أو في بعضها كاللبن فبظهور وصف يخالف في اللون أو الطعم فإن ظهرا أو أحدهما منع، وإلا فلا.. وقوله كالأشربة: أي المتخذة من الأشجار كشراب الرمان وغيره.

(٢) أي من غير عصر. ولا يصح بالمعصور بالأولى.

(٣) أي لم يظهر أثر النجاسة، وهو لون أو طعم أو ريح.

(٤) أي عشرة أذرع في عشرة أذرع بذراع القماش، وليس مرادهم أن يكون عرضه عشرة أذرع وطوله عشرة أذرع تحقيقاً، بل مرادهم بلوغ سطح الماء مائة ذراع: سواء كان عشرة في عشرة أو خمسين في اثنين أو عشرين في خمسة وهكذا.

فصل في البئر

وَتُنَزَّحُ الْبَيْرُ بِمَوْتِ آدَمِيٍّ أَوْ مَوْتِ شَاةٍ أَوْ قَلِيلٍ مِنْ دَمٍ
 أَوْ بِاتِّفَاحِ الدَّمَوِيِّ وَلَوْ صَغُرَ وَلَا يَصُرُّ الرَّوْثُ إِلَّا إِنْ كَثُرَ
 وَمَوْتُ نَحْوِ الْفَأْرِ فِيهِ عِشْرُونَ مِنْ الدَّلَا تُنَزَّحُ أَوْ ثَلَاثُونَ^(١)
 وَفِي رُهَا^(٢) الدَّجَاجُ أَرْبَعُونَ مِنْ الدَّلَا إِنْ شَاءَ أَوْ سِتُّونَا
 وَالْبَيْرُ إِنْ كَانَتْ مَعِينَا^(٣) تَزْحَوُا مِقْدَارَ مَا فِيهَا مِنْ أَلْمَا تَصْلُحُ^(٤)
 وَالْفَأْرُ قَبْلَ الْإِتِّفَاحِ إِنْ بَدَا فِي الْبَيْرِ فَالْمَاءُ لَيَسُومُ فَسَدَا
 وَإِنْ يَكُنْ مُتَّفِعًا فَقَدْ فَسَدَ مُنْذُ ثَلَاثَةِ مَضَتْ مِنْ أَلْعَدَا

(١) من خواص الرجز أنه إذا دخله التبديل في الضرب وكان مُصَرَّعاً كان مثل البيتين المشطورين الموقوفين من السريع إذا ورد على روي واحد كقول ابن معطي في الفيتة.

واشتق الاسم من سما البصريون واشتقه من وسم الكوفيون ولذلك رد على من اعترض عليه بأنه أدخل في منظومته وهي من الرجز شيئاً من السريع وقد اتفق في منظومتنا هذه مثله فلا اعتراض اهـ كواكبي. أقول وقد وقع في هذه المنظومة أيضاً كذلك فلا تغفل عن ذلك فتح الوهاب.

(٢) أي قدرها كالحمام وغيره.

(٣) القياس (معينة) لأن البئر مؤنث سماعي، إلا أنهم ذكروها حملاً على اللفظ. والبئر المعينة: هي التي ينبع الماء من أسفلها.

(٤) وقد روى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أنه ينزح منها مائتا دلو إلى ثلاثمائة، وهو الأيسر المختار.

فَلْيَقْضِ مَنْ صَلَّى مُزِيلاً حَدَثًا أَيْضاً وَمَنْ طَهَّرَ مِنْهَا حَبَا
عِنْدَ إِمَامِنَا وَصَاحِبَاهُ لَا عَوْدَ قَبْلَ الْعِلْمِ أَوْجَبَاهُ

فصل في السُّورِ

وَعَرَقُ لِكُلِّ حَيٍّ مُغْتَبَزٍ بِسُورِهِ^(١) إِلَّا الْحِمَارَ لِأَنْزِ
فَالطَّاهِرُ الطَّهْوُزُ سُورُ الْأَدَمِي وَسُورُ سَكَّانِ الْبُيُوتِ يُكْرَهُ
وَكَالدَّجَاجَاتِ الْمُسَيَّاتِ^(٢) كَذَا سِبَاعُ الطَّيْرِ كَالْبُرَاةِ^(٣)
وَسُورُ كَلْبٍ مَعَ خِنْزِيرٍ نَجِسَ كَذَا سِبَاعُ الْبَرِّ كَالذَّنَبِ وَقِسَ
وَالْبَنْعُ وَالْحِمَارُ فِي سُورَيْهِمَا شَكٌّ مَنْ اسْتَعْمَلَهُ تَيَمَّمَا

(١) السُّورُ: بقية الماء الذي يبقيه الشارب في الإناء والحوض. والمعنى أن عرق كل حي يعتبر بسوره طهارة ونجاسة وكراهة.

ولا ينتقض ذلك بعرق الحمار فإنه طاهر مع أن سوره مشكوك فيه، لأنه خص بركوبه ﷺ.

(٢) لأن حرمة لحمها أوجبت نجاسة سورها لكنها سقطت لعل الطواف فبقيت الكراهة.

(٣) أي المرسلات تخالط النجاسات ويصل مقارها إلى ما تحت قدميها، أما التي تحبس في بيت وتعلف فلا يكره سورها.

(٤) هذا إذا لم يعلم صاحبها أن مقارها طاهر وإلا فلا يكره.

بَابُ التَّيْمَمِ

(يَجُوزُ لِلْعَجْزِ) عَنِ اسْتِعْمَالِ مَا
أَوْ مَرَضٍ أَوْ خِيفَةِ الْأَعْدَاءِ
بِطَاهِرٍ^(٢) الْأَرْضِ بِضَرْبَتَيْنِ
لِكَيْمَا الْيَقِينُ فِيهِ تَجِبُ
(وَنَقْضُهُ) بِالنَّاقِضَاتِ لِلْوُضُو
(وَجَارَ) بِالْفَرْدِ مِنَ التَّيْمَمِ
وَلَمْ يَجْزَ لَخَوْفِ قُوْتٍ وَقَتِ
تَأْخِيرٍ رَاجِي الْمَاءِ فِي الْوُقُوتِ نُدْبُ
إِنْ ظَنَّ قُرْبَهُ كَذَا شَرَاهُ

كَبْعِدِهِ مِيلًا^(١) وَخَوْفٍ مِنْ ظَمَا
أَوْ عَدَمِ الْآلَةِ لِاسْتِقَاءِ
مُسْتَوْعِبًا لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ
وَيَكْتَفِي بِالضَّرْبَتَيْنِ الْجُحْبُ
وَقُدْرَةُ الْمَاءِ لَدَيْهِ تَعْرِضُ
صَلَاةُ تَقْلٍ وَقُرُوضٍ فَأَعْلَمُ^(٣)
بَلْ قُوْتٍ عَمِيدٍ وَصَلَاةٍ مَيَّتِ
وَطَلَبُ مِقْدَارِ غَلْوَةٍ^(٤) يَجِبُ
بِثَمَنِ الْمِثْلِ لِمَنْ حَوَاهُ^(٥)

(١) الميل أربعة آلاف ذراع.

(٢) الأولى: التعبير بمطهر بدل قوله بطاهر الأرض لإخراج الأرض النجسة التي جفت لأنها طاهرة غير مطهرة.

(٣) أي يجوز أن يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض والنوافل، والأولى إعادته لكل فرض خروجاً من الخلاف.

(٤) الغلوة مقدار رمية سهم وقدرت بثلاثمائة خطوة فأكثر.

(٥) قوله حواه: أي ملكه والضمير يعود على ثمن المثل واللام بمعنى على والمعنى أنه يجب على من يملك ثمنه شراءه بثمن مثله في ذلك المحل الذي هو فيه.

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

(بَصَحَ) لِلْمُتَقِيمِ وَالْمُسَافِرِ
يَوْمًا وَلَيْلَةً لِأَرْبَابِ الْحَضَرِ
لَكِنْ عَقِيبَ الْحَدَثِ ابْتِدَاؤُهَا
(وَشَرْطُهُ) إِمْكَانُ مَشْيِ فِيهِمَا
وَالْفَرْضُ مَسْحُ ظَاهِرِ الْخُفَّيْنِ
وَإِنْ يَكُنْ فِي الْخُفِّ خَرَقٌ يَسَعُ
مِنْ أَصْغَرِ الرِّجْلِ (وَنَاقِضُ الْوُضُو)
مَعَ انْقِضَاءِ مُدَّةٍ وَالْحَاضِرُ
يُمَتِّعُهَا ثَلَاثَةً فِي سَفَرَتِهِ
وَالْمَسْحُ كَالغَسْلِ عَلَى الْجَبِيَّةِ
وَلَا يَضُرُّهُ سُقُوطُ حَصَلَا

مِنْ حَدَثِ الْأَصْغَرِ دُونَ الْأَكْبَرِ
وَيَمْسَحُ الثَّلَاثَ أَصْحَابُ السَّفَرِ
وَمِثْلُ تِلْكَ السَّاعَةِ أَنْتَهَاؤُهَا
وَالسَّتْرُ لِلرَّجُلَيْنِ مَعَ كَتَبَيْهِمَا
قَدَرُ ثَلَاثِ أَصْبَعِ الْكَفَّيْنِ^(١)
قَدَرُ أَصَابِعِ ثَلَاثٍ يَمْنَعُ
يَنْقُضُهُ وَنَزْعُ خُفٍّ يَغْرُضُ
لَوْ قَبْلَ مُدَّةٍ لَهُ يُسَافِرُ
وَالْعَكْسُ فِيهِ يَوْمُهُ مَعَ لَيْلَتِهِ
بِلَا تَوَقُّتٍ وَطَهْرٍ شُدَّتِ^(٢)
مِنْ غَيْرِ بُرءٍ وَبُرءٍ بَطْلًا

-
- (١) أي: فرض المسح مقدار ثلاث أصابع اليد طولاً وعرضاً من كل رجل لا من الخف لأنه لو كان واسعاً فمسح على الزائد ولم يقدم قدمه إليه لم يجز.
- (٢) أي: لا يشترط شد الجبيرة على طهارة دفعاً للحرج.

بَابُ الْحَيْضِ

(أَكْثَرُهُ) عَشْرٌ ثَلَاثَ الْأَقْلُ وَنَقْصُ ذَا وَزَيْدٌ ذَاكَ قَدْ بَطَلَ
لَأَنَّهُ اسْتَحَاضَ وَالْصُّفْرَةُ فِيهِ وَقْتِهِ حَيْضٌ كَذَلِكَ الْكُذْرَةُ
فَإِنْ تَعَدَّ الدَّمُ فَوْقَ الْعَشْرِ كَعَادَةِ الطُّهْرِ وَحَيْضٌ تَجْرِي
وَمَنْ تَكُنْ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَادَةٍ^(١) فَلَا يَجُوزُ وَطَوُّهَا إِذَا انْقَطَعَ
وَأَزْبَعُونَ أَكْثَرَ النَّفَاسِ لِدُونِهَا بِغَيْرِ غُسْلِ قَدْ وَقَعَ^(٢)
وَأَزْبَعُونَ أَكْثَرَ النَّفَاسِ لِدُونِهَا بِغَيْرِ غُسْلِ قَدْ وَقَعَ^(٣)
وَأَزْبَعُونَ أَكْثَرَ النَّفَاسِ لِدُونِهَا بِغَيْرِ غُسْلِ قَدْ وَقَعَ^(٤)
وَأَزْبَعُونَ أَكْثَرَ النَّفَاسِ لِدُونِهَا بِغَيْرِ غُسْلِ قَدْ وَقَعَ^(٤)

(١) أي: بأن كانت مبتدأة بلغت بالدم واستمر بها فحيضها في كل شهر عشرة أيام والباقي استحاضة وهكذا دأبها، ونفاسها أربعون والباقي استحاضة حتى تطهر أو تموت.

(٢) أي: حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كاملة، وإن كان الانقطاع لدون العادة فلا يجوز الوطء، وإن اغتسلت حتى تمضي عاداتها لأن العود في العادة غالب.

(٣) لأن الحيض لا مزيد له على العشرة، إلا أنه لا يستحب قبل الغسل للنهي في قراءة التشديد.

(٤) أي: فتقضي ما تركت من الصلاة بعد العادة. وإن لم تكن لها عادة معروفة فابتداء نفاسها أربعون يوماً لأنه ليس لها عادة ترد إليها، فأخذ لها بالأكثر لأنه =

بَيَّنَ الدَّمِينُ الطُّهْرَ لَوْ تَخَلَّلَا
 ثُمَّ أَقْلُ الطُّهْرِ ^(١) نِصْفُ شَهْرٍ
 إِلَّا إِذَا أَحْتِجَجَ لِنِصْبِ الْعَادَةِ
 وَبِالْمَحِيضِ وَالثَّقَاسِ يَحْرُمُ
 كَذَا الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْقَضَا
 دُخُولُ مَنْجِدٍ وَمَسْرُ آيَةٍ
 وَبِالْجَنَابَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ حَرَامٌ ^(٢)
 وَالْحَدَّثُ الْأَصْفَرُ يَمْنَعُ الطَّوَافَ
 دَمٌ اسْتِحَاضَةٌ كَعُذْرٍ دَامَا
 فِي الْوَقْتِ حَيْضٌ وَنَفَاسٌ فَأَعْقِلَا
 وَلَيْسَ فِي أَكْثَرِهِ مِنْ حَضَرٍ
 فَالطُّهْرُ شَهْرَانِ بِلَا زِيَادَةٍ ^(٣)
 قَرَبَانُ زَوْجٍ وَطَوَافٌ فَأَعْلَمُوا
 لَا لِمَصَلَّةٍ بَلْ لِمَصْرُومٍ فُرِضَا
 وَمِثْلُهَا بِحَرْمٍ مِنْ تِلَاوَةِ
 غَيْرِ جَمَاعٍ زَوْجَةٍ مَعَ الصِّيَامِ
 مَعَ الصَّلَاةِ الْمَسْرُ ^(٤) إِلَّا بِغِلَافٍ
 لَا يَمْنَعُ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَا

= المتيقن.

(١) أقل الطهر أي: الفاصل بين الحيضين أو النفاس والحيض نصف شهر أي خمسة عشر يوماً. أما الفاصل بين النفاسين فهو نصف حول فلو كان أقل من ذلك كانا توأمين والنفاس من الأول.

(٢) قوله لنصب العادة: أي في زمن الاستمرار بأن رأت ثلاثة أيام حيضاً وستة طهراً مثلاً ثم استمر بها الدم فحينئذ يحد أكثره لأجل العدة فيقدر الطهر بشهرين فتبلغ أيام الطهر ستة أشهر وشهر حيض لأن بين كل شهرين عشرة أيام حيض فتتقضي عدتها بسبعة أشهر. وهذا قول الحاكم الشهيد وعليه الفتوى لأنه أيسر على النساء.

(٣) إلا قراءة الآيات التي على سبيل الأدعية إذا كانت بنية الأدعية فإنه لا يمنع الجنابة والنفاس والحيض.

(٤) أي مس المصحف.

وَالْمُسْتَحَاضَاتُ وَأَهْلُ الْمَذَرِ فِي كُلِّ وَقْتٍ جَدَّدُوا لِلطَّهْرِ
وَالْعَذَرُ مَا اسْتَمَرَ وَقْتًا وَوُجِدَ فِي كُلِّ وَقْتٍ بَعْضُهُ ^(١) فَإِنْ فَقَدَ
وَقْتًا تَمَامًا عَلِمَ انْقِضَاؤُهُ وَضَادُّ ابْتِدَاءِهِ أَنْتَهَاؤُهُ

بَابُ الْأَنْجَاسِ

تَطْهَرُ بِالنِّمَاءِ وَبِالْمُسْتَعْمَلِ وَكُلِّ مَائِعٍ قَوِيٍّ الْعَمَلِ
وَالَّذِيكَ طَهَّرَ الْخُفَّ فِي الْجَزْمِيِّ وَالْفَرْكُ لِلْيَاسِ مِنْ مَنِيٍّ ^(٢)
وَالنَّيْسُ لِلْأَرْضِ لَدَى الصَّلَاةِ ^(٣) وَلَيْسَ يُعْفَى فَوْقَ قَدْرِ الدَّزْهِمِ
وَدُونَ رُبْعِ الشَّوْبِ مِنْ مُحَقَّفٍ مِنْ طَهَّرَ مَا لَيْسَ لَهُ عَيْنٌ تُرَى
أَمَّا زَوَالُ الْعَيْنِ فَهُوَ طَهَّرَ وَالَّذِيكَ طَهَّرَ أَهْبَ ^(٤) الْمَمِيتَاتِ
مِنْ تَجَسُّسٍ مُعَلِّظٍ مِثْلِ الدَّمِ وَغَلَبَ ظَنُّ ثَلَاثٍ قُدْرًا
كَبُولِ مَا يُؤْكَلُ عَنْهُ قَدْ عَفِيَ وَأَثَرُ يَغُشُّ لَا يَضُرُّ
كَذَلِكَ الْمَذْبُوحُ بِالدَّكَاءِ

(١) بالجر بدل من الوقت: أي كفى وجود العذر في جزء من الوقت ولو مرة.

(٢) أي يشترط أن يكون المخرج أي رأس الذكر طاهرًا بأن بال واستنجى بالماء، وقيل إنما يجزئ فيه الفك إذا خرج قبل المذي وإلا فلا يطهر إلا بالغسل.

(٣) أي لأجل الصلاة عليها لا للتيمم بها، لأن المشروط للصلاة الطهارة والتيمم الطهورية.

(٤) أهب جمع إهاب والإهاب الجِلْدُ: أي: الدبغ يطهر جلود الميتات.

إِلَّا لَأَدْمِيَ فَلِلْكَرَامَةِ أَوْ جِلْدَ خَنْزِيرٍ فَلِلْجَسَاسَةِ
وَالشَّعْرُ وَالْعَظْمُ مِنَ الْإِنْسَانِ ثُمَّ مِنَ الْمَيْتَةِ طَاهِرَانِ

فصل في الاستنجاء

(يُسَنُّ) الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْأَخْجَارِ^(١) وَالْأَفْضَلُ الْإِنْقَاءُ بِالِإِبْتَارِ
وَعَسْلُهُ بِالمَاءِ مِنْهَا أَفْضَلُ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْكُلِّ فِيهِ أَكْمَلُ
وَإِنْ عَدْتُ^(٢) نَجَاسَةً مَخْرَجَهَا فَإِنَّ فَرَضَ الْعَسْلِ قَدْ تَوَجَّهَهَا
(يُكْرَهُ) الْإِسْتِنْجَاءُ بِالسَّرَجِينَ^(٣) وَالْعَظْمِ وَالطَّعَامِ وَالْيَمِينِ
(وَيُكْرَهُ) اسْتِقْبَالُهُ لِلْقِبْلَةِ وَعَكْسُهُ عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ
كَذَا تَجَاةِ الشَّمْسِ أَوْ لِلْقَمَرِ أَوْ فِي طَرِيقِ أَوْ كَتَحْتِ مُنْمِرٍ

كِتَابُ الصَّلَاةِ

يَدْخُلُ وَقْتُ الْفَجْرِ مِنْ بَيَاضِهِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ فِي ابْتِدَائِهِ^(٤)
وَوَقْتُ ظَهْرِ مِنْ زَوَالِهَا إِلَى صَبْرُورَةِ الْمِثْلِ لِشَيْءٍ ظَلَلَا

(١) أي: الأحجار المنظفة ونحوها مما هو عين طاهرة كالأوراق المعدة لذلك.

(٢) عدت: أي تجاوزت.

(٣) السرجين هو رجميع ما سوى الإنسان.

(٤) قوله في (ابتدائه) أي ينتهي وقت الفجر في أول طلوع الشمس قبل انتهائه.
مؤلف من خطه.

وَأَخْيَرَ مِثْلًا ظِلَّ ذَاكَ الْقَدْرِ
إِلَى الْغُرُوبِ وَهُوَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ
وَبَعْدَهُ وَقْتُ الْعِشَاءِ وَالْوَتْرِ
وَيَنْبَغِي^(٣) إِسْفَارُهُ بِالْفَجْرِ
لِلْعَصْرِ تَأْخِيرٌ قُبِيلَ الصُّفْرَةِ
وَالْحُكْمُ^(٤) فِي الْعِشَاءِ كَمَا فِي الْعَصْرِ
ثُمَّ بِهِ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ^(١)
يَبْقَى مَعَ الْحُمْرَةِ مَا لَمْ تَغِبِ^(٢)
يَبْقَى إِلَى أَنْفِلَاقِ وَقْتِ الْفَجْرِ
كَذَاكَ إِنْ رَأَى بِظُهُرِ الْحَرِّ
إِلَّا لِعَيْسَمٍ فَهُوَ فِيهِ يُكْرَهُ
وَالْمَغْرِبُ الْعَكْسُ لِذَيْنِ فَادِرٍ

(١) يدخل وقت العصر عند الإمام أبي حنيفة رحمه الله بعد أن يصير ظل كل شيء مثليه، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله إلى أن يصير ظل كل شيء مثله وهو رواية عنه أيضاً، وقد أُلْفِتْ في هذه المسألة رسائل كثيرة خلاصتها: اختيار قول الإمام. والحاصل أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهر إلى المثل، وأن لا يصلي العصر حتى يبلغ الظل مثليه ليكون مؤدياً للصلاتين في وقتها بالإجماع. وهل إذا لزم من تأخيره العصر إلى المثلين فوت الجماعة يكون الأولى التأخير أم لا؟ الظاهر الأول، بل يلزم لمن اعتقد رجحان قول الإمام اه تأمل. ثم رأيت في آخر شرح المنية ناقلاً عن بعض الفتاوى: أنه لو كان إمام محلته يصلي العشاء قبل غياب الشفق الأبيض فالأفضل أن يصليها وحده بعد البياض اه كلام ابن عابدين في حاشيته وهو كلام نفيس جداً فليكن العمل عليه والله سبحانه أعلم.

(٢) وفي نسخة تغرب. وعند الإمام حتى يذهب الشفق الأبيض. وبينهما خمس عشرة دقيقة.

(٣) وينبغي: أي يستحب للرجل الإسفار في صلاة الفجر لقوله عليه الصلاة والسلام: «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر» رواه الترمذي وحسنه. إلا لحاج يمر خلفه فالتغليس أفضل كمرأة مطلقاً.

(٤) قوله (والحكم في العشاء كما في العصر) معناه: أن العشاء حكمه حكم العصر =

دُو الْوَرْدِ فِي آخِرِ لَيْلٍ يُورَثُ وَمَنْ يَخَافُ النَّوْمَ لَا يُؤَخَّرُ

فصلٌ في الأوقاتِ المَكْرُوهَةِ

مَنْ فِي شُرُوقٍ أَوْ غُرُوبٍ وَأَسْتَوَا صَلَّيْ سَوَى عَصْرِ^(١) نَهَارِهِ غَوَى
وَالثَّقْلُ^(٢) بَعْدَ الْعَصْرِ أَيْضاً يَمْتَنِعُ كَذَلِكَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ
لَكِنَّ فِي هَذَيْنِ لَيْسَ يُمْنَعُ صَلَاةُ مَيْتٍ أَوْ قَضَاءٌ يُشْرَعُ
وَلَيْسَ مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ الْفَجْرِ نَفْلٌ سِوَى سُتْبِهِ^(٣) لِلأَمْرِ
وَهَكَذَا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ كَرَاهَةُ الثَّقَلِ وَوَقْتُ الْخُطْبِ

= في استحباب التأخير لكن يستحب ذلك فيها إلى ثلث الليل الأول كما يستحب التأخير في العصر ما لم تتغير الشمس، هذا المستحب فيهما في غير الغيم، وأما فيه فيستحب التعجيل لهما، أما في العصر فلخوف دخول وقت الكراهة بسبب التأخير لأجل الغيم، وأما في العشاء فلأن التأخير فيه يؤدي إلى تقليل الجماعة لخوف نزول المطر بسبب الغيم. قوله (والمغرب العكس لذين): أي للعصر والعشاء ومعناه أن المغرب يستحب فيه التعجيل في غير الغيم وأما فيه فيستحب التأخير له خشية وقوعه قبل غروب الشمس لأجل الغيم فصار حكم المغرب عكس حكمي العصر والعشاء. انتهى كاتبه هامش بخط المؤلف.

(١) غوى عن الشرع، أي لا يجوز له أن يصلي في هذه الأوقات إلا عصر يومه فإنه يجوز عند الغروب. فقله (من) اسم شرط جازم وفي شروق متعلق يصلي بعده وهو فعل الشرط وغوى جوابه، صلى وسوى عصر إلخ مفعول صلى.

(٢) وكذا كل ما كان واجباً لغيره كمنذور وركعتي طواف، والذي شرع فيه ثم أفسده.

(٣) قوله للأمر أي بالسنة كما في الحديث صلوها ولو طردتكم الخيل اهـ المؤلف.

بَابُ الْأَذَانِ

يُسَنُّ لِلْفُرُوضِ فِي الْجَمَاعَةِ
وَلَفْظُهَا كَلْفِظِهِ سَبَّانِ
مُلْتَفِتاً بِوَجْهِهِ إِذْ حَبَعِلاً
وَإِنْ تَفَتَّتْ صَلَوَاتُ مُجَمَّلَةٍ
كَذَاكَ فِي الْبَاقِي لِمَنْ قَدْ رَامَهُ
يُكْرَهُ تَرْكُ لَهْمَا فِي السَّفَرِ
فِي وَفَيْهَا أَيْضاً مَعَ الْإِقَامَةِ
سِوَى الَّتِي زِيدَتْ عَلَى الْأَذَانِ
وَأَنْ يَكُونُ طَاهِراً مُسْتَقْبِلاً
أَقْسَمَ وَأَذَّنَ حِينَ تَقْضِي الْأَوَّلَةَ
وَيُكْتَفَى مَنْ شَاءَ بِالْإِقَامَةِ
لَا لِمَصْلٍ قَاطِنٍ فِي الْحَضَرِ

بَابُ فُرُوضِ الصَّلَاةِ

شُرُوطُهَا طَهَارَةُ الْأَبْدَانِ
وَسْتُرُ عَوْرَةٍ وَقَصْدُ قِبْلَةٍ
وَعَوْرَةُ الْخُرَّةِ جِسْمُهَا الْأَعْمَ
وَعَوْرَةُ الذُّكُورِ تَحْتَ الشَّرَّةِ
وَعَوْرَةُ الْإِمَاءِ كَالذُّكُورِ
وَفَاقِدُ لِمَا يُزِيلُ التَّجَسَّأَ
مَنْ تَجَسَّأَ وَالشُّوبُ وَالْمَكَانِ
وَنِيَّةُ لَهَا مَعَ التَّحْرِيمَةِ^(١)
سِوَى الْمُحْيَا وَالْأَكُفِّ وَالْقَدَمِ
وَتَنْتَهِي إِلَى انْتِهَاءِ السَّرُكْبَةِ
وَزِدْنَ بِالْبُطُونِ وَالظُّهُورِ
صَلَّى بِلاَ إِعَادَةٍ فَاقْتَسَا

(١) فِي نَسْخَةٍ: وَنِيَّةٌ أَيْضاً مَعَ التَّحْرِيمَةِ.

وَعَادِمُ الثُّوبِ يُصَلِّي عَارِيًا
لَا يَقْضِلُ النَّيَّةَ عَنْ تَحْرِيمَتِهِ
وَالْمُقْتَدِي خَلَفَ أَمْرِي صَلَّيْ مَعَهُ
وَقَبْلَهُ الْخَائِفُ أَمْنُ الْجَهَةِ
وَلِيَجْتَهِدَ عِنْدَ اشْتِيَائِهِ قِبْلَتَهُ
وَيَعُدَّ لَوْ بَانَ الْخَطَا لَا يُنْبِي
إِنْ مُتَحَرِّوْنَ جِهَاتٍ جَهَلُوا

وَالْأَفْضَلُ الْقُعُودُ فِيهَا مُؤْمِيًا
بِعَمَلٍ لَمْ يَكْ مِنْ فَرِيضَتِهِ
يَنْوِي صَلَاةَ الْوَقْتِ وَالْمُتَابَعَةَ
وَالْعَاجِزُ الْمَرِيضُ نَحْوُ الْقُدْرَةِ
إِذْ لَيْسَ مَنْ يَسْأَلُهُ بِحَضْرَتِهِ
أَمَّا الْمُصَلِّي فَلْيَدْرُ وَيَنْبِي
حَالَ الْإِمَامِ جَارَ مَا قَدْ فَعَلُوا

فصل في أركانها

وَرُكْنُهَا الْقِيَامُ مَعَ قِرَاءَةٍ
ثُمَّ الرُّكُوعُ بَعْدَ قَالِ السُّجُودِ^(١)
لَوْ بَدَّلَ التَّكْبِيرَ بِالتَّعْظِيمِ
لَا بِالدُّعَاءِ فِي افْتِتَاحِهِ الصَّلَاةَ

فِي رُكْعَتَيْ فَرَضٍ بِقَدْرِ آيَةٍ
وَحَتْمُهَا بِأَخْرِ الْقُعُودِ
أَجْزَأُهُ^(٢) كَسَائِرِ التَّنْفِيهِ^(٣)
كَقَوْلِهِ اَللّٰهُمَّ فَاغْفِرْ يَا اِلٰهَ

(١) أي بجهته، وأما وضع أصبع واحد من القدمين فشرط على المشهور في كتب المذهب. والأرجح من حيث الدليل والقواعد الوجوب وكذا الركبتين المشهور سنيتهما، والأرجح من حيث الدليل الوجوب.

(٢) ولكنه يكره تحريماً.

(٣) أي ألفاظ التنفيم الخالصة عن شائبة الدعاء كالله أجل أو تبارك الله.

وَلَوْ تَلََّ بِالْفَارِسِيِّ^(١) أَوْ فَتَحَ مَعَ عَجْرِهِ جَارَ كَمَا إِذَا ذَبَحَ^(٢)

فصل في واجباتها

وَاجِبُهَا قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ^(٣) فِي أُولَيِّ فَرَضٍ^(٤) وَصَمُّ سُورَةِ
وَهَكَذَا حُكْمُ جَمِيعِ الْوُثَرِ وَالْتَقُلُ حُكْمُهُ كَوْنُهَا يَجْرِي
رِعَايَةُ التَّرْتِيبِ فِي الْمَكْرَرِ تَشَهُدٌ فِي أَوَّلِ وَالْآخِرِ
تَعْدِيلُهُ الْأَرْكَانَ^(٥) مَعَ لَفْظِ السَّلَامِ^(٦) قُتُوْتُ وَثَرٍ^(٧) وَكَذَا جَهْرُ الْإِمَامِ
وَالسِّرُّ لِلْإِمَامِ وَالْمُنْقَرِدِ تَكْبِيرُهُ فِي الْعِيدِ لِلزَّوَائِدِ
وَالْمُقْتَدِي خَلْفَ الْإِمَامِ يَنْصِتُ حَالَ قِرَاءَةِ كَمَا قَدْ أُثْبِتُوا^(٨)

(١) المراد غير العربية.

(٢) الحاصل: أن الشروع في الصلاة والذبح يصح بغير العربية مطلقاً والقراءة يصح بها في حالة العجز فقط.

(٣) هذا إذا لم يخف فوت الوقت وإلا اكتفى بآية واحدة في جميع الصلوات.

(٤) في نسخة (في أولي الفرض).

(٥) أي تسكينه الجوارح قدر تسبيحة في الركوع والسجود وكذا في الرفع منهما.

(٦) أي ولفظ السلام مرتين.

(٧) وهو يحصل بأي دعاء وأما خصوص اللهم إنا نستعينك إلخ فسنه، حتى لو أتى بغيره جاز.

(٨) أي كما قد أثبت علماؤنا ذلك في كتبهم بالبرهان القاطع، إذ منع المؤتم من القراءة مأثور عن ثمانين نفراً من كبار الصحابة، فالمنع أحوط. والله أعلم.

فصلٌ في سننها

رَفَعَ الْيَدَيْنِ سُنَّ فِي التَّحْرِيمَةِ
كَذَا الثَّنَا ^(١) تَعَوُّذٌ لِلْقَارِي
تَكْبِيرُهُ نَحْوَ الرُّكُوعِ يَنْشُرُ
وَبَسْطُهُ لِظَهْرِهِ إِذْ يَرْكَعُ
تَسْبِيحُهُ الرَّبِّ الْعَظِيمِ أَذْنَى
تَسْمِيْعُهُ بِالرَّفْعِ ^(٢) مَعَ تَحْمِيدِهِ
وَقَدْ كَفَى التَّسْمِيْعُ مَنْ تَقَدَّمَ
وَيَكْتَفِي الْمَأْمُومُ بِالتَّحْمِيدِ
يُبْدِي فِي حَالَتِهِ ضَبْعِيهِ ^(٣)
أَصَابِعُ الرَّجُلِ بِهَا يَسْتَقْبِلُ

مَنْشُورَةٌ وَالْوَضْعُ تَحْتَ الشَّرَّةِ
بَسْمَلَةٌ التَّأْمِينُ بِالْإِسْرَارِ
كَفَّيْهِ فَوْقَ رُكْبَتَيْهِ فَأَشْعُرُوا
لَا يَخْفِضُ الرَّأْسَ وَلَا يُقَنِّعُ ^(٤)
كَمَالِهِ الثَّلَاثُ فِيمَا سُنَّا ^(٥)
بَعْدَ اسْتِوَائِهِ لَدَى انْفِرَادِهِ
مِنْ غَيْرِ تَحْمِيدٍ خِلَافًا لَهُمَا ^(٦)
وَبَعْدَهُ التَّكْبِيرُ لِلشُّجُودِ
مُجَافِيًا لِلْبَطْنِ عَنْ فَخْذَيْهِ
مُسَبِّحًا فِيهِ ثَلَاثًا أَكْمَلُ

- (١) وهو سبحانه اللهم إلخ ويترك وجل ثناؤك، إلا في الجنازة. ولا يضم وجهه وجهي إلخ إلا في النافلة.
- (٢) أي لا ينكس رأسه إلى أسفل ولا يرفعه إلى أعلى ومنه قوله تعالى ﴿مَقْنَعِي رُؤُوسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣].
- (٣) في نسخة (قلنا).
- (٤) أي مع رفع رأسه من الركوع، أي يقول: سمع الله لمن حمده.
- (٥) أي للصاحبين محمد وأبي يوسف فإنه يسن عندهما التسبيح والتحميد للإمام والمنفرد.
- (٦) أي ساعديه في غير زحمة.

سُجُودُ أَنْثَى بِإِنْخَفَاضِ أَلْيَقٍ^(١) وَبَطْنُهَا^(٢) بِإِلْفَحَذَبَيْنِ تُلَصِّقُ
تَكْبِيرُهُ لِلرَّفْعِ مِنْ سُجُودٍ^(٣) وَيَطْمِئِنُّ حَالَةَ الْقُمُودِ^(٤)
يَقْتَرِشُ الرَّجُلُ أَلْيَسَارَ الرَّجُلِ وَيَنْصِبُ أَلْيَمْنَى مَعَ اسْتِقْبَالِهِ
وَتَجْلِسُ الْمَرْأَةُ بِأَلْتَوَرُّكِ وَلَيْسَ هَذَا^(٥) بِأَسْطِ الْأَصَابِعِ^(٦)
وَسُنَّةٌ قِرَاءَةُ أَلْفَاتِحَةٍ فِي أُخْرَيِّ فَرِيضَةٍ^(٧) لَا أَلشُّورَةَ^(٨) مِنْ فَوْقَ فَخْذَيْهِ كَفَعْلِ أَلشَّارِعِ

(١) أي أليق بها لأنه أستر لها بل السنة في حقها ذلك.

(٢) بطنها مفعول تلصق.

(٣) أي: من السنن. أيضاً: تكبير الرفع من السجود. وأما نفس الرفع فواجب على ما اختاره الكمال، وإن كان المشهور في المذهب السنية.

(٤) أي يجلس بين السجدين مطمئناً بقدر تسبيحة ويضع يديه على فخذه كالشهد وهذا الاطمئنان واجب أيضاً على مختار الكمال، ويكبر ويسجد ثانية مطمئناً ويكبر للنهوض بلا اعتماد وقعود إلا إن كان كبيراً، والركعة الثانية كالأولى، غير أنه لا يأتي بثناء ولا تعوذ فيها.

(٥) قيل قراءة التشهد واجبة وهو مقتضى عدهم له في الواجبات، وبحته في البحر، لكن كلام غيره يفيد ندبه. وجزم به في النهر والخير الرملي. ويظهر من كلام العلامة ابن عابدين اعتماده فتدبر.

(٦) أي جاعلاً أطرافها عند ركبتيه ويشير بسبابته عند الشهادة برفعها عند النفث في قوله: لا إله، ويضعها عند الإثبات في قوله إلا الله.

(٧) قيد بها لأنه في الواجب والنفل تجب الفاتحة والسورة أو نحوها.

(٨) لأنها ليست بسنة ولو زاد لا بأس به.

كَذَا الصَّلَاةُ آخِرَ التَّشَهُّدِ فِي آخِرِ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
ثُمَّ الدُّعَاءُ لَا بِمُشَبِّهِ الْكَلَامِ^(١) مُلْتَفِتًا بِمُنَى وَيُسْرَى بِالسَّلَامِ
يُنَوِي بِهِ الرُّجَالَ وَالنِّسَاءَ وَالْحَافِظِينَ لَا يَرَى إِخْصَاءً^(٢)
وَالْمُقْتَدِي يَنُوي الْإِمَامَ أَيَّمَا كَانَ بِمُنَى أَوْ يُسْرَى فَأَعْلَمَا

فصل في آدابها

آدَابُهَا لِمَوْضِعِ السُّجُودِ يَنْظُرُ فِي الْقِيَامِ لَا الْقُعُودِ
بَلْ فِيهِ لِلْحِجْرِ وَفِي الرُّكُوعِ لظَاهِرِ الْأَقْدَامِ لِلْخُشُوعِ^(٣)
وَفِي السُّجُودِ الْأَنْفَ وَالْكَتِفَيْنِ فِي حَالَةِ السَّلَامِ مَرَّتَيْنِ
تَرْتِيلُهُ^(٤) إِخْرَاجُهُ كَفَّيْهِ فِي حَالَةِ التَّكْبِيرِ مِنْ كُمَيْهِ^(٥)
وَكَظْمُهُ وَدَفْعُهُ لِسَعْلَةٍ إِشَارَةُ التَّهْلِيلِ فِي الشَّهَادَةِ

(١) أي كلام الناس. واضطرب كلامهم فيه. والمختار أن ما هو في القرآن أو في الحديث لا يفسد وما ليس في أحدهما، إن استحال طلبه من الخلق لا يفسد وإلا يفسد. لو قبل قدر التشهد، وإلا تتم به صلاته ما لم يتذكر سجدة صلبية فتفسد لوجود القاطع.

(٢) أي لا يعتقد إحصاء لعدددهم.

(٣) أي لتحصيل الخشوع لأنه المقصود وإطلاقه يشمل المشاهد للكعبة.

(٤) أي ترتيله للقراءة بأن يؤديها بالطمأنينة مع تدبر لمعانيتها، أما نفس تجريدتها فواجب.

(٥) لأنه أقرب إلى التواضع وأبعد من التشبه بالجارية.

بَابُ الْإِمَامَةِ

ثُمَّ اجْتِمَاعُ النَّاسِ لِلصَّلَاةِ مِنْ سُنَنِ الدِّينِ الْمُؤَكَّدَاتِ
وَالْأَعْلَمُ الْأَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ ثُمَّ يَلِيهِ أَجُودُ الْقِرَاءَةِ
وَبَعْدَهُ الْأَوْزَعُ ثُمَّ الْأَكْبَرُ فَإِنْ تَسَاوَوْا فِي الصِّفَاتِ خَيْرُوا
إِمَامَةُ الْفَاسِقِ نُكْرَةٌ^(١) وَالذَّعِي^(٢) وَالْعَبْدُ^(٣) وَالْبَادِي مَعَ الْمُتَبَدِّعِ^(٤)
وَأِنْ يُطْلَ صَلَاتُهُ الْإِمَامُ أَكْثَرُ مِنْ مَسْنُونِهَا يُسَلِّمُ^(٥)
مَنْ أَمَّ شَخْصَيْنِ مَعًا تَقَدَّمَ وَمَوْضِعُ الْفَرْدِ الْيَمِينُ^(٦) فَأَعْلَمَا
وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجَالِ الْإِفْتِدَاءُ بِأَمْرَةٍ وَلَا صَبِيٍّ أَبْسَدَا

(١) الفاسق: هو من يرتكب الكبائر. وكراهة إمامته كراهة تحريم، لأنه لا يهتم بأمر دينه، بل قال الإمام مالك رحمه الله: لم تجز الصلاة خلفه أصلاً. فإن تعذر منعه لا يصلى خلفه.

(٢) الذَّعِي: هو من تبنيته أي جعلته ابناً ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾ والمراد به هنا ولد الزنا؛ إذ ليس له أب يؤديه فيغلب عليه الجهل.

(٣) أي ولو معتقاً و(البادي): هو من يسكن البادية، عربياً كان أو عجمياً، ومثله العامي لغلبة الجهل. والكراهة في هؤلاء دون الكراهة في الفاسق، لأنها أمر محتمل.

(٤) أي صاحب بدعة محرمة غير مكفرة.

(٥) أي إن أطال إطالة زائدة عن السنة في قراءة وأذكار رضي القوم أولاً؛ لإطلاقة الأمر بالتخفيف وقوله (يلام) أي يكره كراهة تحريم.

(٦) بالرفع أي: يمين الإمام محاذياً له، فلو وقف عن يساره كره تنزيهاً.

وَهَكَذَا الْقَارِي بِغَيْرِ قَارِي
وَعَادِمُ الْعُذْرِ بِذِي الْأَعْذَارِ
لَكِنْ يُصَلِّي قَاعِدٌ بِقَائِمٍ
وَمَاسِخُ الْخُفِّ بِغَاسِلِينَا
ذُو الثَّقَلِ لَا يَوْمٌ ذَا الْفَرَضِ وَإِنْ
وَعِنْدَمَا يَخْتَلِفُ الْفَرَضَانِ
وَالْمُقْتَدِي يُعِيدُ بَعْدَ عِلْمِهِ
ثُمَّ الطَّرِيقُ مَانِعٌ لِلِإِقْدَاءِ
وَحَائِطٌ^(١) يَشْتَبِهُ الْعِلْمُ بِهِ

وَالْمُكْتَسِي لَا يَقْتَدِي بِعَارِي
كَالِدَمِ وَالْبَوْلِ مَعَ اسْتِمْرَارِ
وَعَادِمُ الْمَاءِ بِغَيْرِ عَادِمٍ
لَا الرَّجُلُ الْمُؤَمِّي بِسَاجِدِينَا
كَانَ عَلَى الْعَكْسِ يَجُوزُ فَاسْتَبَيْنَ
لَيْسَ لِشَخْصٍ أَنْ يَوْمَ الثَّانِي
فَسَادَهَا الْحَادِثُ مِنْ إِمَامِهِ
وَالنَّهْرُ وَالْخَلَا كَصَفَّيْنِ غَدَا
حَالَ الْإِمَامِ مَانِعٌ فَانْتَبِهَ

بَابُ الْحَدَثِ فِي الصَّلَاةِ

وَلْيَنْصَرِفْ عَنِ الصَّلَاةِ مَنْ حَدَثَ عَلَيْهِ فِي أَثْنَائِهَا سَبْقُ حَدَثٍ
مُطَهَّرًا يَبْنِي عَلَى مَا صَلَّى مُسْتَخْلِفًا إِنْ هُوَ كَانَ أَضَلَّ

(١) عبارة الدرر: حائل، وهي أشمل، فلو عبر به لكان أولى. وقوله (مانع) أي للإقْدَاء، ويفهم من اقتضائه على الاشتباه أنه إذا لم يشته لم يمنع الإقْدَاء، وإن لم يتحد المكان، فالمعتبر الاشتباه وعدمه فقط. وهذا ما حرره في الشرنبلالية، لكن ما حرره صاحب الدرر هو: أن اختلاف المكان مانع من صحة الإقْدَاء ولو بلا اشتباه، وإنه عند الاشتباه لا يصح الاقتداء وإن اتحد المكان. وهو المعتمد.

وَمَنْ يَظُنُّ حَدَثًا فَأَنْصَرَفَا وَفَارَقَ الْمَسْجِدَ فَلَيْسَتْ أَنْفَا
 إِنَّ بَانَ أَنَّ لَا تَقْضَى أَمَّا إِنْ عَلِمَ قَبْلَ الْخُرُوجِ فَهُوَ يَبْنِي وَيُتِمُّ
 وَلَيْتَوْصَا لِلسَّلَامِ مَنْ حَدَّثَ بِهِ لَدَى تَسْلِيمِهِ سَبْقُ حَدَّثَ
 وَعَمْدُهُ إِذْ ذَاكَ وَالْكَلامُ وَفِعْلُ غَيْرِ جِنْسِهَا تَمَامٌ^(١)
 لَوْ قَاءَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سَجْدَتِهِ يُعِيدُ ذَاكَ الرُّكْنَ عِنْدَ عَوْدَتِهِ
 مَنْ أَمَّ شَخْصًا فَانْتَشَى^(٢) إِذْ رَعَفَا صَارَ وَإِنْ^(٣) لَمْ يَنْوِهِ مُسْتَخْلَفَا

بَابُ مَا يُفْسِدُ^(٤) الصَّلَاةَ وَمَا يُكْرَهُ فِيهَا

أَكْلٌ وَشُرْبٌ وَالِدُّعَا شِبْهُ الْكَلَامِ يُفْسِدُ وَالْتِّشْمِيْتُ مَعَ رَدِّ السَّلَامِ
 جَوَابُهُ لِلتَّيْسِرِ بِالتَّهْلِيلِ وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ مَعَ تَخْوِيلِ

(١) أي لو فعل المصلي شيء من غير جنس الصلاة ما يبطلها بعد القعود الأخير كالفقهة قبل السلام فصلاته صحيحة ولكنها ناقصة لترك الواجب وهو السلام فيعاد وجوباً له.

(٢) من اقتدى بشخص فانتشى ذلك الشخص أي خرج من الصلاة لأنه رعف صار ذلك المأموم وإن لم ينو الإمام مستخلفاً لذلك الإمام لو صلح لها.

(٣) إن هنا تسمى الوصلة حرف زائد للتعميم مسبوق بواو الحال تقع بين المبتدأ والخبر نحو: زيد وإن كان غنياً بخيل، فالواو واو الحال، والجملة في محل نصب حال.

(٤) الفساد والبطلان: في العبادات سواء، لأن المراد بهما خروج العبادة عن كونها عبادة بسبب فوات بعض الفرائض.

لِصَدْرِهِ عَنْ قِبَلَةِ مَعَ السَّلَامِ لِّلْقَطْعِ وَالْفَتْحِ عَلَى غَيْرِ الْإِمَامِ
شُرُوعُهُ فِي غَيْرِ مَا صَلَاةُ وَذَلِكَ إِنْ غَيَّرْتَ مَعْنَاهُ
أَنِئْتُهُ تَأْوُهُ كَذَا الْبُكَاءِ بِصَوْتِهِ مِنْ وَجَعٍ إِذَا أُشْتُكِي
وَإِنْ يَكُنْ ذَا مِنْ خُشُوعٍ مُخْتَضِرٍ^(١) لِذِكْرِ جَنَّةٍ وَنَارٍ لَمْ يَضُرْ
وَمَا مُرُورُ أَمْرَاءٍ بِقَاطِعٍ وَيَنْبَغِي أَلَدْرَاءُ لِنَصِّ الشَّارِعِ^(٢)

فصل

وَالْعَمَلُ الْقَلِيلُ فِيهَا يُكْرَهُ^(٣) وَكَفُّهُ لِثَوْبِهِ^(٤) وَسَدْلُهُ^(٥)
تَخَضَّرَ فَرَقْعَةُ الْأَصَابِعِ وَعَقْفُصُهُ لِلشَّعْرِ^(٦) مَعَ تَرْبُوعٍ^(٧)
وَالْإِعْجَارُ^(٨) وَالْتَمَطِّي وَالْعَبَثُ كَذَاكَ فِي حَالِ دِفَاعِهِ الْخَبَثُ

(١) أي: غائب في شهود الحضرة الإلهية.

(٢) أي: بالتسبيح أو إشارة إذا لم يكن سترة أو كانت، وقصد المرور بينه وبين السترة، ولا يدرأ في الأمرين تحرزاً عن الفعل الكثير.

(٣) أي كراهة تحريم.

(٤) أي رفعه، سواء كان من بين يديه أو من خلفه، عند الإنحطاط للسجود.

(٥) أي الثوب أو إرساله بلا لبس معتاد.

(٦) أي ظفره وفتله. والمراد أن يجعله على هامته ويشده بصمغ ونحوه.

(٧) أي ويكره تنزيهاً التربع بغير عذر لترك الجلسة المسنونة.

(٨) الاعتجار هو تكوير العمامة على الرأس مع ترك وسط الرأس مكشوفاً لتهيئه ﷺ عنه. والكراهة هنا تحريرية.

تَغْمِضُ عَيْنَيْهِ ^(١) مَعَ التَّثَاؤُبِ ^(٢) وَقَلْبُهُ الْحَصَى لِنَعْرِ سَبَبِ
كَذَا أَفْرَاشُهُ لَدَى سَجْدَتِهِ ^(٣) ذِرَاعُهُ الْإِقْعَاءُ فِي جَلَسَتِهِ ^(٤)
وَرَدُّهُ السَّلَامَ بِالْإِشَارَةِ ^(٥) مَعَ الصَّلَاةِ فِي ثِيَابِ الْبِذْلَةِ ^(٦)
كَذَا صَلَاتُهُ بِقُرْبِ صُورَةٍ أَوْ وَجْهِ إِنْسَانٍ تُجَاهَ الْقِبْلَةِ ^(٧)

بَابُ الْوُثْرِ وَالنَّوَافِلِ

الْوُثْرُ وَاجِبٌ ثَلَاثٌ تُجْمَلُ ^(٨) مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمٍ لَهُنَّ بِفَصْلٍ
يَقْرَأُ فِيهَا الْحَمْدُ ثُمَّ الشُّورَةُ وَدَائِمًا يَقُتُّ فِي الْأَخِيرَةِ
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَزْكَعَ مَعَ تَكْبِيرَتِهِ وَلَا قُتُّوتَ فِي سِوَى ثَلَاثَةٍ
يَأْتِي بِهِ الْمُؤْتَمُّ فِيهِ وَالْإِمَامُ وَلَا يَوْمٌ فِي سِوَى شَهْرِ الصَّيَامِ

-
- (١) أي: ويكره تنزيهاً تغميض عينيه لأن السنة رمي بصره إلى موضع سجوده.
(٢) يكره التثاؤب تحريماً ولو خارج الصلاة لأنه من الشيطان والأنبياء محفوظون منه.
(٣) أي يكره تحريماً.
(٤) الإقعاء: هو أن يقعد المصلي على آليته ويتصب فخذيه ويضم ركبتيه إلى صدره واضعاً يديه على الأرض.
(٥) أي يكره تنزيهاً.
(٦) البذلة: بكسر الباء أي يكره تنزيهاً أيضاً أن يصلي الرجل في ثياب خدمته إن كان له غيرها، وإلا فلا.
(٧) الكراهة هنا في المسألتين كراهة تحريمية.
(٨) أي تؤدي جملة.

مَأْمُومٌ مَنْ يَقُتُّ فَجْراً يَسْكُتُ أَمَّا لَدَى يَغُتُوبَ فَهَوَ يَقُتُّ

فَضْلٌ فِي السُّنَنِ

وَالسُّنَنِ اثْنَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ
وَبَعْدَهَا مِائَتِي وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ
وَأَرْبَعٌ قَبْلَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ
وَأَرْبَعٌ تُثَدِّبُ قَبْلَ الْعَصْرِ
كَذَا الْعِشَاءِ بَعْدَهُ وَقَبْلَهُ
وَالنَّفْلُ بِالنَّهَارِ فِيهِ الْأَكْمَلُ
وَكُلٌّ مَنْ يَشْرَعُ نَفْلاً يَقْصِدُهُ
وَجَازَ فِي النَّفْلِ صَلَاةُ الْقَاعِدِ
وَجَازَ لِلشَّارِعِ بِالْقِيَامِ
وَخَارِجَ الْمِصْرِ لَهُ التَّنَقُّلُ
وَأَرْبَعٌ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ
كَذَا الْعِشَاءِ اثْنَتَانِ أَيْضاً فَاكْتُبِ
وَبَعْدَهَا كَذَلِكَ فِي تَسْلِيمَةِ
وَأَرْبَعٌ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ
وَالسُّنَنِ بَعْدَ مَغْرِبِ تُثَدِّبُ لَهُ
رُبَاعٌ^(٢) وَالْمِائَتِي بِلِيلِ أَفْضَلُ
يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهُ إِذَا يَفْسِدُهُ^(٣)
مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لِلْقِيَامِ الزَّائِدِ^(٤)
فُعُودُهُ فِيهِ لَدَى الْإِمَامِ
يُؤْمِي عَلَى الْمَرْكَبِ حَيْثُ يَقْبَلُ

(١) أي بتسليمة فلو بتسليمتين لم تنب عن السنة.

(٢) وكذا الأكمل في الليل الرباع عند الإمام الأعظم كما في عامة المتون فقول المصنف رحمه الله (والمئتي بليل أفضل) جرياً على قول الصاحبين.

(٣) أي يلزمه المضي فيه حتى إذا أفسده لزمه قضاؤه، أي قضاء ركعتين وإن نوى أكثره فتنبه.

(٤) أي للقيام الزائد في النفل وإن كان القيام فيه أفضل.

فصلٌ

ثُمَّ يُسَرُّ الثَّلَاثُ فِي شَهْرِ الصَّيَّامِ عَشْرِينَ رَكْعَةً بِهَا خَلْفَ الْإِمَامِ
خَمْسُ تَرَاوِيحٍ وَفِي تَزْوِيحَتِهِ تَسْلِيمَتَانِ فَاصِلًا بِجَلَسَتِهِ
فِي رَأْسِ تَزْوِيحَتِهِ كَقَدْرِهَا وَبَعْدَ ذَلِكَ يَخْتِمُهَا بِوُثْرِهَا

بَابُ إِذْرَاكِ الْفَرِيضَةِ

لَوْ شَرَعَ الْإِمَامُ مِنْ بَعْدِ الْأَدَا^(١) لِرَكْعَةٍ أَضَافَ أُخْرَى وَأَقْتَدَا^(٢)
إِنْ كَانَ فِي فَرَضٍ رُبَاعِيٍّ وَفِي سِوَاهُ يَقْطَعُ^(٣) وَالْإِمَامُ يَقْتَضِي
وَبَعْدَ مَا صَلَّى ثَلَاثًا يُكْمِلُ^(٤) ثُمَّ مَعَ الْقِسْمِ يَنْفِلُ بِدُخْلٍ
إِنْ كَانَ فِي الْعِشَاءِ أَوْ فِي الظُّهْرِ لَا إِنْ يَكُنْ بَعْدَ آدَاءِ الْعَصْرِ^(٥)

(١) أي أداء المنفرد.

(٢) أي: أضاف أخرى إلى تلك الركعة، وسلم على رأس الركعتين. ، وأداء الركعة يكون بسجدها، فلو لم يسجد لها يقطع ويشرع مع الإمام.

(٣) أي: وإن قيد الركعة بسجدة.

(٤) يكمل صلاته وجوباً منفرداً ثم يدخل مع الجماعة بنفل ويدرك بذلك فضيلة الجماعة.

(٥) لكراهة النفل بعده.

وَدَاخِلُ الْمَسْجِدِ مِنْ بَعْدِ اللَّذَا
وَلْيَسْرُكَ الشُّنَّةُ مَهْمَا قَدْ شَرَعَ
إِلَّا إِذَا رَجَا لِدَرْكَ رَكْعَةٍ
مَنْ نَالَ بَعْضَ الْفَرَضِ بِالْجَمْعِ فَمَا
لَوْ رَكَعَ الْمَأْمُومُ قَبْلَ الْأَصْلِ
يُكْرَهُ^(١) أَنْ يَخْرُجَ مِنْ قَبْلِ الْأَدَا
إِمَامُهُ فِي الْفَرَضِ بَلْ لَهُ اتَّبَعَ
مِنْ فَجْرِهِ فَلْيَسْتَعِزَّ بِالشُّنَّةِ^(٢)
صَلَاةً بِالْجَمْعِ وَبِالْفَضْلِ سَمَا
صَحَّ إِذَا شَارَكَ فِي ذَا الْفِعْلِ

بَابُ قَضَاءِ الْفَوَائِتِ

وَلْيَقْضِ مَا قَدْ فَاتَهُ إِذَا ذَكَرَ
وَلِنْ يَخْفَ فَوْتًا بَدَا بِالْوَقْتِ
لَكِنْ يَضِيقُ الْوَقْتُ وَالنَّسِيَانِ
وَيَفْسُدُ الْعَصْرُ بِذِكْرِ الظُّهْرِ
كَذَا لَدَى التُّعْمَانِ ذِكْرُ وَثَرِهِ
قَبْلَ صَلَاةِ وَقْتِهِ الَّذِي حَضَرَ
وَوَاجِبُ تَرْتِيبُ دُونَ أَلَسَتْ
يَسْقُطُ مَعَ أَلَسَتْ بِلَا تَقْصَانِ
فِي عَصْرِهِ عِنْدَ اتِّسَاعِ الْعَصْرِ
فِي فَجْرِهِ يُفْسِدُ فَرَضَ فَجْرِهِ

(١) أي كراهة تحريم، والمراد عدم الصلاة مع الجماعة سواء خرج أو مكث بلا صلاة إلا لمن ينتظم به أمر جماعة أخرى، أو كان الخروج لمسجد حيه ولم يصلوا فيه أو لحاجة ومن عزمه أن يعود.
(٢) بل إذا رجا إدراك الشهد أيضاً في المختار.

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

ثُمَّ سُجُودُ السَّهْوِ لِلْإِنْسَانِ
 بَعْدَ السَّلَامِ سَجْدَتَانِ يَخْتِمُ
 وَذَا بِأَنْ يَتْرُكَ وَاجِباً لَهَا
 فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ يَسْجُدُ وَعَلَى
 وَمَنْ نَسِيَ فَعُودَهَا الْمُقَدَّمَا
 وَلْيَرْجِعِ الْقَائِمُ قَبْلَ السَّجْدَةِ
 وَيُبْطِلُ الْفَرَضَ سُجُودَ الْخَامِسَةِ
 وَمَنْ يَقُمْ مِنْ بَعْدِ ثَانِي فَعَدَّةٍ
 وَإِنْ يَقْبِذَ خَمْسَةَ سَجَدَاتِهِ
 وَالْفَرَضُ قَدْ تَمَّ وَرَكَعَتَاهُ
 يَلْزَمُ فِي الزَّائِدِ وَالْقَصَاصِ
 بِقَعْدَةٍ مِنْ بَعْدِهَا يُسَلِّمُ
 أَوْ زَادَ فِيهَا سَاهِياً مِنْ جَنْبِهَا
 مَا مَوْمِهِ السُّجُودُ وَالْعَكْسُ فَلَا
 يَعُودُ مَا لَمْ يَسْتَتِمَّ قَائِماً^(١)
 لِأَخِرٍ مِنْهَا وَيَسْجُدُ بَعْدَهُ^(٢)
 وَعَادَ تَفْلاً فَلْيَضُمَّ سَادِسَهُ
 يَرْجِعُ لِلْسَّلَامِ قَبْلَ السَّجْدَةِ
 يَضُمُّ أُخْرَى مُكَمِّلاً لِسُبْحَتِهِ^(٣)
 تَقْلُ وَلِلنَّسِيَانِ سَجْدَتَاهُ

(١) أي ما لم يستقم قائماً في ظاهر المذهب، وهو الأصح، فإن استقام قائماً لا يعود لاشتغاله بفرض القيام وسجد للسهو لترك القعود فلو عاد إلى القعود بعد ذلك تفسد صلاته لرفض الفرض لما ليس بفرض، وقيل: لا تفسد لكنه يكون مسيئاً لتأخير القيام وهو الأشبه. أقول: والحاصل أنهما قولان صحيحان. وظاهر كلام العلامة ابن عابدين الميل إلى الأول فتدبر.

(٢) أي لتأخير القعود.

(٣) أي تصير الركعتان له نفلاً.

وَمَنْ سَهَا فِي شَفْعِ نَفْلٍ وَسَجَدَ
لَوْ سَلَّمَ السَّاهِي لِقَصْدِ الْقَطْعِ
لَوْ غَيْرُ مُعْتَادِ الشُّكُوكِ شَكٌّ فِي
وَيَتَّبِعُ الْمُعْتَادُ غَلَبَ الظَّنِّ
لَمْ يَبْنِ شَفْعاً ثَانِياً لَهُ قَصْدٌ^(١)
يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ لِحَقِّ الشَّرْعِ^(٢)
أَعْدَادِ مَا صَلَّاهُ فَلَيْسَتْ أَنْفِ
إِنْ كَانَ أَوْ عَلَى الْأَقْلَى يَبْنِي

بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

إِنْ عَجَزَ الْمَرِيضُ صَلَّى قَاعِداً
أَوْ مُوْبِياً إِنْ لَمْ يُطِقْ مَا قُلْنَا
ثُمَّ مَتَى يَنْعِزُ عَنْ جُلُوسِهِ
ثُمَّ إِذَا أَعْبَى عَنِ الْإِيمَاءِ
إِنْ أَسْتَطَاعَ رَاكِعاً وَسَاجِداً
سُجُودُهُ مِنَ الرُّكُوعِ أَذْنَى
أَوْ مَا مَعَ اسْتِلْقَائِهِ^(٣) بِرَأْسِهِ
أَخْرَهَا بِنَيْتِ الْقَضَاءِ^(٤)

-
- (١) أي يكره تحريماً أن يبني الشفع الثاني على تحريمة الأول ومع هذا لو بنى صح لبقاء التحريمة ويعيد سجود السهو .
- (٢) لو سلم الساهي في الصلاة لقصد قطع الصلاة والحال أن عليه سجود السهو لتترك واجب يجب عليه أن يسجد للسهو ونية القطع تغيير للمشروع، وهو لغو، وهذا ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلم لبطلان التحريمة بذلك .
- (٣) أي على ظهره ورجلاه إلى القبلة، غير أنه ينصب ركبتيه لكرامة مد الرجل إلى القبلة تنزيهاً، ويرفع رأسه يسيراً ليصير وجهه إلى القبلة .
- (٤) فإن كثرت الفوائت بأن زادت على يوم وليلة سقط القضاء عنه ولا يوماً بقلبه وعينه وحاجبه .

وَأَنَّ يَكُنْ عَلَى الْقِيَامِ يَقْدِرُ
فَالْأَفْضَلُ الصَّلَاةُ بِالْقُعُودِ
وَشَارِعُ الصَّلَاةِ بِالْقِيَامِ
ثُمَّ مُصْلِي الْفُلْكِ إِنْ كَانَ قَعْدٌ
وَلَمْ يُجِزْهُ لِيَغْيِرْ عُذْرَ
وَفَائِثُ الْإِغْمَاءِ يُقْضَى إِنْ فَرَطَ
وَعَنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ يَقْصُرُ^(١)
يَوْمِيءُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ^(٢)
يَبْنِي بِمَا يَقْدِرُ لِلْإِمَامِ
لِيَغْيِرَ عُذْرَ فَرُضِهِ فَمَا فَسَدَ
وَالْأَفْضَلُ الْقِيَامُ عِنْدَ الصَّدْرِ
خَمْسٌ فَمَا دُونَ وَإِنْ رَادَ سَقَطَ

بَابُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ

يَجِبُ عَلَى التَّلَايِ وَكُلِّ سَامِعٍ
مَعَ أَرْبَعٍ أَيْضاً وَمِنْ جُمْلَتِهَا
وَمَنْ يُكْرِّرُ آيَةً فِي مَجْلِسٍ
لَوْ سَمِعَ الْإِمَامُ ثُمَّ أَحْرَمَا
وَأَنَّ يَكُنْ قَبْلَ السُّجُودِ دَخَلاً
أَوْ وَخْدَهُ يَسْجُدُ إِنْ لَمْ يَدْخُلِ
سُجُودُ عَشْرَةٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ
أَوَّلُهُ الْحَجُّ وَصَرَّ مَعَهَا
فَسَجْدَةٌ تَكْفِيهِ فَأَحْفَظُ وَقَسِ
بَعْدَ سُجُودِهِ لَهُ لَنْ يَلْزَمَا^(٣)
يَسْجُدُ مَعَ إِمَامِهِ فِيمَا تَلَا
مَعَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ فَأَعْقِلِ^(٤)

(١) أي يعجز .

(٢) ليس تعذر الركوع والسجود بشرط ، بل تعذر السجود كاف . . والإيماء قاعدة
لمن عجز عن الركوع والسجود أفضل لقربه من الأرض فيكون أشبه بالسجود .

(٣) لأنه صار مدركاً لها بإدراك الركعة .

(٤) وذلك لتحقيق السبب وهو السماع ، وكذا يسجدها بعد الفراغ من الصلاة لو
اقتدى بالإمام في ركعة أخرى غير الركعة التي تليت فيها آية السجدة .

وَلَيْسَ تُقْضَى سَجْدَةٌ قَدْ لَزِمَتْ وَسَطَ الصَّلَاةِ بَعْدَ مَا تَصَرَّمَتْ^(١)
وَلَيَاتٍ بِالتَّكْبِيرِ عِنْدَ سَجْدَتِهِ وَرَأْسُهُ يَرْفَعُ مَعَ تَكْبِيرَتِهِ
مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ وَلَا رَفْعِ يَدٍ وَلَا سَلَامٍ وَلَا تَشَهُّدٍ

بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ

السَّفَرُ الْمُجْبِلُ^(٢) لِلْأَحْكَامِ قُذِرَ بِالثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ^(٣)
فَإِنْ نَوَاهُ رَاحِلٌ مِنْ مَوْضِعٍ إِقَامَةً يَقْصُرُ فَرَضَ الْأَرْبَعِ
فَإِنْ أَتَمَّ أَزْبَعًا وَقَدْ قَعَدَ فِي رَكْعَتَيْنِ فَرَضُهُ قَدْ اُنْعَقَدَ^(٤)
وَمَا بَقِيَ نَفْلٌ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ وَيَبْطُلُ الْفَرَضُ إِذَا لَمْ يَقْعُدِ^(٥)

-
- (١) أي بعد نصرم الصلاة أي انقضائها وإن أساء بتركها، وفي هذا إشارة إلى أنها تجب في الصلاة على الفور، وإنما تقضى خارجها لأنها صار لها مزيد قوة حيث وجبت بقراءة تعلق بها جواز الصلاة ولا يتأدى الكامل بالناقص.
- (٢) أي المغير للأحكام من قصر الصلاة وإباحة الفطر، وامتداد مدة المسح إلى ثلاثة أيام ونحوه.
- (٣) أي ولياليها سيراً وسطاً مع الاستراحات المعتادة فلو أسرع فوصل في يومين قصر، ولو لموضع طريقان أحدهما مدة السفر والآخر أقل قصر في الأول لا الثاني.
- (٤) أي صح، لأن القعدة على رأس الركعتين فرض على المسافر، لأنها آخر صلاته وقد أتى بها ولكن يأنم لو عامداً لتأخير السلام وترك واجب القصر وتكبيره افتتاح النفل.
- (٥) يعني أن المسافر إن أتم الأربع ولم يقعد للأول قدر التشهد يبطل فرضه لتركه القعدة الأولى وهي فرض وانقلب الكل نفلاً بتقييده الثالثة بسجدة.

وَلَمْ يَزَلْ مُسَافِرًا أَوْ يُضْمِرًا
وَلَا يُبْمِ عَسْكَرٌ وَإِنْ نَوُوا
لَكِنْ يُصَلِّي أَرْبَعًا إِذَا اقْتَدَا
وَإِنْ يَوْمَ الْحَاضِرِ الْمُسَافِرُ
وَمَنْ أَتَى مَسْكَنَهُ وَمَا نَوَى
لِكَيْئِهِ يَقْضُرُ إِنْ وَافَاهُ
وَلْيَقْضِ مَا قَدْ فَاتَهُ حَالَ السَّفَرِ
وَكُلُّ فَرَضٍ فَاتَهُ فِي الْحَضَرِ
وَيَسْتَوِي الْمَطِيعُ لِلْجَبَّارِ

مَقَامَ خَمْسٍ عَشْرَةٍ أَوْ أَكْثَرَ
إِقَامَةً فِي أَرْضٍ حَرْبٍ وَتَوَوَّأَ
مُسَافِرٌ خَلْفَ مُقِيمٍ فِي الْأَدَا^(١)
بَعْدَ سَلَامِهِ يَتِمُّ الْحَاضِرُ
إِقَامَةً أَتَمَّ فَهَوَ قَدْ تَوَوَّأَ
بَعْدَ اتِّخَاذِ مَوْطِنٍ سِوَاهُ
مِنَ الصَّلَاةِ رَكَعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ
يَقْضِيهِ بِالْأَرْبَعِ حَالَ السَّفَرِ
وَمَنْ عَصَى فِي رُخْصِ الْأَسْفَارِ

بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ

فَرَضُ الصَّلَاةِ جَائِزٌ وَالْتَقَلُ
وَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ مِمَّنْ جَعَلَا
وَالْجَمْعُ إِنْ صَلَّوْا مَعَ الْإِمَامِ
فِيهَا وَبِالْجَمْعِ^(٢) حَكَاهُ التَّقْلُ
ظَهَرَا إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ فَأَعْقِلَا
تَحَلَّقُوا بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

(١) أي: في الوقت، وقيد به لأنه لا يصح اقتداؤه بعد خروج الوقت لأنه اقتداء المفترض بالمتفل في حق القعدة لو اقتدى في الأوليين أو القراءة لو في الآخرين.

(٢) أي مفرداً أو بجماعة.

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

وَشَرَطُهَا الْمِصْرُ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ
وَالْوَقْتُ وَالظُّهْرُ^(١) وَخُطْبَتَانِ^(٢)
وَالْإِذْنُ لِلنَّاسِ مَعَ الْجَمَاعَةِ
وَالشَّرْطُ لِإِفْتِرَاضِهَا^(٣) الذُّكُورَةُ
وَإِنْ يُصَلِّهَا ذَوُوا الْأَعْذَارِ
وَيُكْرَهُ^(٤) اجْتِمَاعُ أَهْلِ الْعُذْرِ
وَمُذْرِكُ الْإِمَامِ فِي صَلَاتِهَا^(٥)
مِنْ الْفِتْنَا لَا فِي الْقِرَاءِ فَاتْنِبْ
مِنْ قَبْلِهَا فِيهِ مَعَ السُّلْطَانِ
أَقْلَهَا الْإِمَامُ مَعَ ثَلَاثَةِ
وَالصَّحَّةِ^(٦) الْإِقَامَةُ الْحُرِّيَّةُ
تَقَعُ عَنِ الظُّهْرِ لَدَى الْأَخْبَارِ
لِلظُّهْرِ يَوْمَ جُمُعَةٍ فِي الْمِصْرِ
يَبْنِي عَلَى ذَا جُمُعَةٍ فِي وَفَيْهَا

(١) أي: وقت الظهر فتبطل الجمعة بخروجه ولو بعد القعود قدر التشهد، فإن قلت: إن الوقت سبب لا شرط، وإنه لا بد منه في سائر الصلوات؟ قلت: إنه سبب للوجوب وشرط لصحة المؤدى.

(٢) الشرط خطبة واحدة، ويسن خطبتان بجلسة بينهما وطهارة وستر عورة قائماً.
(٣) شروط فرضية الجمعة تسعة ذكر الناظم منها أربعة وبقي خمسة وهي: ١- قدرته على المشي فلا تجب على مقعد. ٢- أن يكون بصيراً فلا تجب على أعمى وإن قدر على قائد متبرع. ٣- عدم الحبس. ٤- عدم الخوف من سلطان أو لص. ٥- عدم المطر الشديد.

(٤) ويلحق بالمرضى من يعول المريض إن بقي المريض ضائعاً بخروجه.

(٥) أي كراهة تحريم.

(٦) أي: من أدرك الإمام في صلاة الجمعة، ولو في التشهد أو سجود السهو على القول بفعله في الجمعة يتم جمعة لا ظهراً. ثم هو مخير في القراءة إن شاء =

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ^(١) وَالْكَلَامُ^(٢) فِي وَقْتِهَا إِذَا يَخْرُجُ الْإِمَامُ^(٣)
وَيَحْظُرُ الْبَيْعُ الْأَذَانُ الْأَوَّلُ^(٤) وَالسَّعْيُ وَاجِبٌ بِهِ إِذَا يَحْصُلُ^(٥)

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

وَالْعِيدُ رَكْعَتَانِ مِثْلُ الْجُمُعَةِ بِشَرْطِهَا السَّابِقِ غَيْرِ الْخُطْبَةِ^(٦)
وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ^(٧) إِلَى زَوَالِهَا بِغَيْرِ لَبْسٍ

= جهر وإن شاء خافت.

(١) أي تكره الصلاة إذا خرج الإمام إلا قضاء فائتة لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية فإنها لا تكره لضرورة صحة الجمعة.

(٢) أي: من جنس كلام الناس، أما التسبيح ونحوه فلا يكره، وذكر الزيلعي أن الأحوط الإنصات، ومحل الخلاف قبل شروع الخطيب أما بعده فالكلام مكروه تحريماً مطلقاً.

(٣) أي: من الحجرة إن كان، وإلا فقيامه للصعود. ولا فرق بين خطبة الجمعة والنكاح والعيد على المعتمد.

(٤) أي: الذي يكون بعد الزوال.

(٥) قال: والسعي واجب ولم يقل فرض مع أنه فرض للاختلاف في وقته، هل هو الأذان الأول أو الثاني أو العبرة بدخول الوقت، والحاصل: أن السعي نفسه فرض والواجب كونه في وقت الأذان الأول.

(٦) أي: فإنها سنة بعدها، لكن في الاختصار على استثناء الخطبة قصور، فإن الجمعة من شرائطها الجماعة التي هي جمع والواحد هنا مع الإمام جماعة.

(٧) المراد من ارتفاع الشمس أن تبيض. وقوله (بغير لبس) أي لم حصل لبس بأن غم عليهم الهلال صلوا في اليوم الثاني بعد ارتفاع الشمس.

وَلَيَاتُ بِالتَّكْبِيرِ لِلزَّوَائِدِ^(١)
تَكْبِيرُهُ الْإِحْرَامَ فَتُحُ الْأُولَى
وَيَقْرَأُ الْحَمْدَ بِهَا وَسُورَةَ^(٢)
ثُمَّ تَلَا أَوَّلَ أُخْرَى وَشَرَعَ
وَالْخُطْبَتَانِ سُبْحَانَ بَعْدَهَا
وَيَتَّبِعِي تَقْدِيمُهُ لِالْأَكْلِ^(٣)
وَالطَّيْبِ مَعَ لُبْسِ ثِيَابِ الْقُدْرَةِ
ثُمَّ يَرْوُحُ سَائِرًا يُكَبِّرُ
وَمَا مَضَى فِي حُكْمِ عِيدِ الْفِطْرِ
لِكَيْتَهُ لِالْأَكْلِ فِيهِ أَخْرًا

وَيُسْتَحَبُّ عِنْدَهَا رَفْعُ الْيَدِ
ثُمَّ ثَلَاثَ بَعْدَهَا مُكَمَّلَةً
وَبَعْدَ ذَلِكَ يَرْكَعُ بِالتَّكْبِيرَةِ
مُكَبِّرًا ثَلَاثَهَا ثُمَّ رَكَعَ
وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ ثَلَاثًا قَبْلَهَا
فِي الْفِطْرِ وَالسَّوَاكِ ثُمَّ الْغُسْلُ
أَجْمَلُهَا ثُمَّ يُؤَدِّي الْفِطْرَةَ^(٤)
سِرًّا وَقَالَ فِي الدَّهَابِ يَجْهَرُ^(٥)
يُشْرَعُ فَعَلُهُ نَهَارَ النَّحْرِ
بَعْدَ صَلَاتِهَا وَجْهَرًا كَبْرًا

* * *

-
- (١) سميت زوائد لزيادتها على تكبيرة الإحرام والركوع.
(٢) ويستحب أن تكون «سبح اسم ربك الأعلى» وفي الركعة الثانية «سورة الغاشية».
(٣) أي: يسن ويستحب كونه حلواً، والظاهر أن التمر أفضل، فإن لم يجد يأكل شيئاً حلواً.
(٤) الفطرة الواجبة وسيأتي قدرها. وثم هنا بمعنى الواو، لأن أداء الفطرة ليس مؤخرًا عما ذكر من الأكل ونحوه.
(٥) والمعتمد قول الإمام.

فَضْلٌ فِي تَكْبِيرِ التَّشْرِيقِ^(١)

تَكْبِيرُهُ خَلْفَ الْفُرُوضِ^(٢) قَدْ وَجَبَ وَاحِدَةً وَإِنْ يَزِدْ فَسُتَحَبُّ
أَوَّلُهُ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ تَاسِعٍ إِلَى أَنْقِضَاءِ الْعَصْرِ
مِنْ يَوْمٍ نَحَرَ عَنْهُ^(٣) أَمَّا هُمَا^(٤) فَرَابِعُ التَّشْرِيقِ فِي فَتَوَاهُمَا^(٥)

بَابُ صَلَاةِ الْكُشُوفِ

صَلَاتُهَا شَفْعٌ كَشِبِهِ الثَّقَلِ ثُمَّ إِمَامُ الْجُمُعَةِ الْمُصَلِّي
يَتْلُو طَوِيلًا فِيهِمَا بِخُفْيَةٍ وَأَفْتِيًا بِالْجَهْرِ فِي وَظِيفَتِهِ
وَبَعْدَهَا يَدْعُو إِلَى أَنْجِلَاءِ مِنْ غَيْرِ خُطْبَةٍ سِوَى الدُّعَاءِ

(١) التشريق في اللغة: تقديد اللحم، وبه سميت الأيام الثلاثة بعد يوم النحر. ونقل عن أهل اللغة أنه التكبير فكان مشتركاً بينهما. والمراد هنا الثاني، والإضافة بيانية أي التكبير الذي هو التشريق.

(٢) أي: الفروض العينية التي أدت بجماعة بلا فصل يمنع البناء. وصفة التكبير: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد.

(٣) أي عند الإمام أبي حنيفة.

(٤) أي الصحابان.

(٥) أي: قالاً بوجود التكبير فور كل فرض ولو منفرداً من فجر يوم عرفة إلى عصر اليوم الخامس آخر أيام التشريق، وعليه الاعتماد والعمل والفتوى في عادة الأمصار. والله أعلم.

وَإِنْ يَكُنْ إِمَامُهُمْ لَمْ يَخْضَرْ صَلَّوْا فُرَادَى كَحُصُوفِ الْقَمَرِ

بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ

لَيْسَ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ جَمَاعَةٌ تُسَنَّ^(١) وَأَمَّا الشُّعْءُ أَنْ يَسْتَغْفِرَا وَأَتَيْنَا فِيهِ بِرُكْعَتَيْنِ يَقْرَأُ فِيهَا جَاهِرًا وَيَخْطُبُ وَالْقَوْمُ لَا يُقَلِّبُونَ لِلرَّدَا أَمَّا فُرَادَى فِعْلُهَا فَهُوَ حَسَنٌ فِيهِ وَأَنْ يَدْعُو طَوِيلًا مُكْثِرًا مَعَ الْإِمَامِ وَهِيَ كَالْعَيْنَيْنِ ثُمَّ لِيَدْعُو وَالرَّدَاءُ يَقْلِبُ وَيَمْنَعُ الدِّمْيُ مِنْهَا أَبَدًا

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

وَالْخَوْفُ مَهْمَا كَانَ فِي الصَّفَيْنِ فَفِرْقَةٌ يَوْمُهُمْ بِرُكْعَةٍ ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَةً بِالْأُخْرَى وَلَيْسَ هَذَا وَلَيْسَ لَهُمْ دُونُهُمْ وَصَلَّتِ الْأُولَى فُرَادَى مَا بَقِيَ وَجَاءَتِ الْآخَرَى وَصَلَّتْ رُكْعَةً خَلَّى الْإِمَامُ النَّاسَ فِرْقَتَيْنِ وَبَعْدَهَا تَمْضِي لِتِلْكَ الْجَهَةِ وَيَذْهَبُونَ لِلْعَدُوِّ طَرًا ثُمَّ إِلَى الْعَدُوِّ يَذْهَبُونَ هُمْ لَا يَقْرَأُونَ كَصَلَاةِ الْأَلَا حَقِ يَتْلُونَ فِيهَا قَائِنَيْنِ سُرْعَةً

(١) أي هي جائزة.

لَكِنَّ فِي الْمَغْرِبِ تَأْنِي الْأَوَّلَةِ خَلَفَ الْإِمَامَ رَكَعَتَيْنِ مُكَمَّلَةً
وَجَائِزَ صَلَاتِهِمْ وَخَدَانَا عِنْدَ أَشْتِدَادِ خَوْفِهِمْ رُكْبَانَا

بَابُ الْجَنَائِزِ

يُلْقَى لِیْمَنَىٰ وَبِهِ يُسْتَقْبَلُ مُخْتَضِرٌ وَعِنْدَهُ يُهْلَسُ
فَإِنْ قَضَىٰ شَدُّوا لَهُ لَحِيَّتَهُ وَغَمَضُوا حَيْثُ ذِ عَيْنَيْهِ^(١)
يُوضَعُ لِلْفُتُلِ عَلَىٰ أَرِيكَتِهِ وَيَجْعَلُونَ خِرْقَةً بِعَوْرَتِهِ
وَسَنَّةَ نَزْعِ الثِّيَابِ وَالْوُضُو وَيُتْرَكُ التَّشْيِيقُ وَالتَّمَضُّضُ^(٢)
وَالْمَاءُ بِالْأَشْتَانِ^(٣) أَوْ بِالسَّدْرِ^(٤) يُغْلَىٰ وَصَافِي الْمَاءِ يَكْفِي فَأَذِرْ
وَتُغْسَلُ اللَّحْيَةُ وَالرَّأْسُ مَعًا بِالسَّدْرِ وَالْخَطْمِ^(٥) ثُمَّ أُضْحَجَا
لِحْيَتُهُ الْأَيْسَرُ حَتَّىٰ يُغْسَلَ أَيْمُهُ بِالْمَاءِ إِلَىٰ أَنْ يَنْزِلَا
ثُمَّ عَلَىٰ الْأَيْمَنِ أَيْضًا يُضْجَعُ لِيُغْسَلَ الْأَيْسَرُ مِثْلَهُ فَعُورَا

(١) ويقول مغمضه: بسم الله وعلى ملة رسول الله، اللهم يسر عليه أمره، وسهل عليه ما بعده، وأسعده بلفظك، واجعل ما خرج إليه خيراً مما خرج عنه.

(٢) للخرج إذ لا يمكن إخراج الماء أو يعسر، وقيل يفعلان بخرقه وعليه العمل اليوم.

(٣) الأشتان بضم الهمزة وكسرهما.

(٤) هو ورق النبق.

(٥) بكسر الخاء نبت بالعراق طيب الرائحة يعمل عمل الصابون.

وَيَمْسَحُ الْبَطْنَ بِرِفْقٍ بَعْدَ مَا أَقْعَدَ وَالْخَارِجُ يَغْسِلُهُ بِمَا
وَلَا يُعَادُ الْغُسْلُ بَلْ يُتَشَفُّ وَيَعْدَهُ فِي كَفَّيْنِ يُلَفُّ
وَحَطُّوا^(١) اللَّحْيَةَ وَالرَّأْسَ الثَّدِي^(٢) وَيُوضَعُ الْكَافُورُ فِي الْمَسَاجِدِ^(٣)
وَسَعَرُ الْمَيِّتِ لَا يُسْرَحُ^(٤) كَذَلِكَ قَصُّ ظَفَرِهِ لَا يَصْلُحُ

فصل في التَّكْفِينِ

وَالسُّنَّةُ التَّكْفِينُ فِي ثَلَاثَةٍ^(٥) دِرْعٌ^(٦) مَعَ الْإِزَارِ وَاللِّفَافَةِ
ثُمَّ تُزَادُ خِرْقَةٌ لِلْمَرْأَةِ^(٧) مَعَ الْخِمَارِ مُكْمِلًا لِلْخَمْسَةِ

(١) الحنوط: بفتح الحاء: العطر المركب من الأشياء الطيبة غير الزعفران والورس لكراهتهما للرجال.

(٢) أي: المبتل.

(٣) أي: مواضع سجوده جمع مسجد بالفتح لا غير، وهو الجبهة والأنف واليدين والركبتان والقدمان، وسواء فيه المحرم وغيره فيطيب ويُغَطَّى رأسه.

(٤) أي يكره تحريماً.

(٥) أما أصل التكفين ففرض كفاية.

(٦) أي: قميص من أصل العنق إلى القدمين. وأما الإزار فهو من القرن إلى القدم، واللفافة تزيد على ما فوق القرن والقدم ليلف فيها الميت، وتربط من الأعلى والأسفل.

(٧) أي: خرقه تربط بها ثدياها وبطنها، والأولى أن يكون من الثدي إلى الفخذين، والخمار بكسر الحاء: ما تغطي به المرأة رأسها ومقداره ثلاثة أذرع بذراع القماش يرسل على وجهها ولا يلف.

وَكَفَرُوا بِالْكَفَايَةِ الثَّوْبَانِ^(١) لَهُ مَعَ الْخِمَارِ^(٢) لِلنِّسْوَانِ
وَتُجْمَرُ الْأَكْفَانُ وَنَرًا قَبْلَ أَنْ يُدْرَجَ فِيهَا وَيُصَلُّونَ إِذَنْ^(٣)

فَضْلٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

سُلْطَانُهُمْ أَحَقُّ بِالإِمَامَةِ ثُمَّ إِمَامُ الْحَيِّ فِي الْمَحَلَّةِ
وَبَعْدَهُ الْوَلِيُّ فَلَوْ قَدْ صَلَّى سِوَاهُمْ تُعَادُ خَلْفَ الْأُولَى
ثُمَّ عَلَى الْقَبْرِ يُصَلَّى إِنْ دُفِنَ بِلَا صَلَاةٍ قَبْلَ فَسُخٍ فَاسْتَبْنِ
وَصُورَةُ الصَّلَاةِ أَنْ يُكَبَّرَا وَبَعْدَهُ يُنْبِي عَلَى رَبِّ الْوَرَى
وَبَعْدَ ذَلِكَ كَبَّرَ وَلِيصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْأَجَلُّ
ثُمَّ لِيَدْعُوا اللَّهَ فِي الثَّلَاثَةِ وَبَعْدَهُ سَلَّمَ فِي السَّرَابِيعَةِ
لَا يُبْعُ الْإِمَامُ مَهْمَا كَبَّرَا خَمْسًا بَلِ الْمُخْتَارُ أَنْ يَنْتَظِرَا
وَلْيُقِمِ الْإِمَامُ إِذْ يُصَلِّي حِذَاءَ صَدْرِ أَمْرَأَةٍ أَوْ فَخْلِ
مَنْ أَسْتَهَلَ بَعْدَ وَضْعِ صَلِّي عَلَيْهِ إِذْ سُمِّيَ بَعْدَ الْعُسْلِ

(١) وهما الإزار واللفافة.

(٢) قوله (له) أي للرجل ويزاد الخمار للمرأة اهـ مؤلف.

(٣) أي: يعطر الأكفان وترأ بأن يدار المجرم ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً قبل أن يدرج فيها.

فصلٌ في حملِ الجَنَازَةِ

وَيَأْخُذُ السَّرِيرَ كُلُّ عَازِمٍ فِي حَمْلِهِ بِأَزْبَعِ الْقَوَائِمِ
يَمْشُونَ بِالإِسْرَاعِ دُونَ الْخَبَبِ وَيَتَّبِعِي الْحَمْلُ لِكُلِّ جَانِبٍ

فصلٌ في الدَّفْنِ

وَالْحَفْرُ وَاللَّخْذُ صَنِيعُ الْمَلَّةِ وَلِيُدْخِلُوهُ مِنْ إِزَاءِ الْقِبْلَةِ
يَقُولُ مَنْ يُلْقِيهِ بِسْمِ اللَّهِ ثُمَّ عَلَى مَلَّةٍ رَسُولِ اللَّهِ
ثُمَّ يُوَلِّي وَجْهَهُ لِلْقِبْلَةِ وَكُلَّ عَقْدٍ فَلْيُيَادِرْ حَلَّهُ
ثُمَّ يُسَوِّي اللَّبْنَ لَكِنْ يَشْتُرُ عَلَى النِّسَاءِ لَا الرِّجَالِ فَاشْعُرُوا
ثُمَّ يَهَالُ التُّرْبُ لَكِنْ يَصْلُحُ فِي الْقَبْرِ تَسْنِيمٌ وَلَا يُسَطَّحُ

بابُ الشَّهِيدِ

هُوَ الَّذِي يَقْتُلُ ذِي الْكُفْرِ هَلَكُ أَوْ بَانَ فِيهِ أَنْتَرٌ بِالْمُعْتَرِكِ
أَوْ بَاشَرَ الْقَتْلَ لَهُ الْبُغَاةُ أَوْ ظَالِمٌ وَلَمْ تَجِبْ دِيَاتُ
وَحُكْمُهُ التَّكْفِينُ فِي نِيَابِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْسِيلٍ لَهُ فَانْتَبِهْ
وَأَفْرَوْ وَالسَّلَاحُ عَنْهُ يُنْزَعُ ثُمَّ صَلَاتُنَا عَلَيْهِ تُسْرَعُ

وَمَنْ بَحْدَ أَوْ قِصَاصٍ قُتِلَ صَلَّيْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا قَدْ غُسِّلَ
وَقَاطِعُ الطَّرِيقِ وَالْبَغَاةُ زَجْرًا لَهُمْ لَا تُسْرَعُ الصَّلَاةُ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

تَلْزَمُ حُرًّا مُسْلِمًا مُكَلَّفًا لَهُ نِصَابٌ إِنْ لِحَوْلِهِ وَقِي
يَفْضُلُ عَنْ دَيْنٍ ^(١) لَهُ وَمَسْكَنٍ وَعَنْ مَتَاعٍ كِتَابِ الْبَدَنِ
وَلْيَقْرِنِ النَّيَّةَ بِالْأَدَاءِ أَوْ عَزَلَ مَا يُفْرَضُ فِي الْأَشْيَاءِ

بَابُ صَدَقَةِ السَّوَائِمِ ^(٢)، فَضْلٌ فِي الْإِبِلِ

فِي كُلِّ خَمْسٍ تَلْزَمُ الشَّاةُ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَفِيهَا جُعَلًا
بِنتٌ مَخَاضٍ ^(٣) فَرَضُهَا إِلَى أَنْتَهَا سِتُّ ثَلَاثِينَ فَفِي عِدَّتِهَا

(١) أي: زائداً عن دين له مطالب من جهة العباد، سواء كان لله زكاة أو للعبد ولو كفالة.

(٢) السائمة: هي المكتفية بالرعي المباح في أكثر العام لقصد الدر والنسل والزيادة والسمن، فلو علفها نصفه لا تكون سائمة فلا زكاة فيها للشك في الموجب وهو كونها سائمة.

(٣) هي التي طعنت في السنة الثانية سميت به لأن أمها غالباً تكون مخاضاً أي حاملة بأخرى.

بِنْتُ لَبُونٍ^(١) ثُمَّ قَرَضُ الْحِقَّةِ^(٢) سِتٌّ وَأَرْبَعُونَ مُسْتَحَقَّةً
وَجَذَعَةً^(٣) فِي إِحْدَى مَعَ سِتِّينَا وَحِقَّتَانِ فِي إِحْدَى مَعَ سِتِّينَا
إِلَى أَتْنَهَا عِشْرِينَ بَعْدَ أَلْمَانَةِ وَبَعْدَهَا أُسْتُونَفَ فِي الْفَرِيضَةِ
فَفِي أَتْنَهَا خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ زِدْ وَفِي خَمْسِينَ
وَمِائَةٍ ثَلَاثُ حِقَّاتٍ وَفَتْ وَإِنْ تَزِدْ فَفِي الْحِسَابِ أُسْتُونَفَتْ

فصلٌ في البَقَرِ

ثُمَّ الثَّلَاثُونَ بِهَا تَبِيعَةٌ^(٤) وَأَرْبَعُونَ تُوجِبُ الشَّرِيعَةَ
فِيهَا مُسِنَّةٌ وَرُبْعُ الْعُشْرِ زِيدْ إِلَى السَّتِينَ عِنْدَ الصَّدْرِ^(٥)
وَقَرَضُ سِتِّينَ بَيْعَتَانِ ثُمَّ يَعُودُ الْفَرَضُ بِالْحِسَابِ

(١) هي التي طعنت في السنة الثالثة سميت به لأن أمها غالباً تكون ذات لبن لأخرى غالباً.

(٢) بكسر الحاء وهي التي طعنت في الرابعة وحق ركوبها.

(٣) هي التي طعنت في الخامسة لأنها تجذع أو تقلع أسنان اللبن وفي ست وسبعين إلى إحدى وتسعين بنتا لبون.

(٤) التبيع هو: الذي بلغ سنة كاملة وسمي به لأنه يتبع أمه، أو تبيعه أُنثاه.

(٥) وروي عن أبي يوسف ومحمد لا شيء في الزيادة على الأربعين إلى الستين وروي عن أبي حنيفة مثل قولهما وهذه الرواية أعدل وعليه الفتوى.

فَصْلٌ فِي الْغَنَمِ

شَاةٌ فِي الْأَرْبَعِينَ ثُمَّ فِي أَلَمِيَّةٍ
وَالْمَائَتَانِ حَيْثُ زَادَتْ وَاحِدَةً
وَأَزْبَعُ الْمِئْنَةِ فِيهَا أَرْبَعُ
وَالسَّوْمُ ثُمَّ الْحَوْلُ يُشْرَطَانِ
وَاحِدِ الْعِشْرِينَ مَعَهَا ثَانِيَةً
فِيهَا ثَلَاثٌ مِنْ شِيَاءٍ وَارِدَةٍ
ثُمَّ لِكُلِّ مَائَةٍ شَاةٌ فَعُورَا
فِي الْكُلِّ وَالثَّانِي (١) فَخُذْ بَيَانِي

فَصْلٌ

لَا شَيْءٌ فِي الْخُمَلَانِ وَالصَّغَارِ
وَلَا عَلُوفٍ نِصْفَ عَامٍ كَامِلِ
وَمُسْتَفَادُ الْجِنْسِ لِلْجِنْسِ يُضَمُّ (٢)
وَهَلْكَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ يَمْحُو
مِنْ نَعَمٍ إِلَّا مَسَّ الْكِبَارِ
وَالْخَيْلِ وَالْحَمِيرِ مَعَ عَوَامِلِ
وَجَارَ فِي أَذَانِهَا دَفْعُ الْقَيْمِ
وَذُو الْغَنَى تَغْيِيلُهُ يَصِحُّ

(١) أي يشترط في الزكاة الثاني وهو من الغنم ما تم له سنة.

(٢) أي يضم مستفاد الجنس إلى الجنس، يعني إذا كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول من جنسه سواء كان من نمائه أو لا، كهبه وإرث ضمه إليه وزكاه معه. وإن لم يكن من جنسه لا يضم اتفاقاً.

بَابُ زَكَاةِ الْمَالِ

نِصَابُهُ عَشْرُونَ مُثْقَالًا ذَهَبٌ وَمَا يَتَا دِرْهَمٍ فِضَّةٍ وَجِبَ^(١)
فِي ذَيْنِ رُبْعِ الْعُسْرِ^(٢) وَالْعَرَضُ يَضُمُّ إِلَيْهِمَا وَالْحُكْمُ فِيهِ بِالْقِيَمِ^(٣)
وَعَالِبُ الْغَيْشِ لَهُ حُكْمُ الْعَرَضِ إِذَا يَسَاوَى لِلنِّصَابِ يُفْتَرَضُ
وَالْغَيْشُ لَا يُعْبَأُ بِهِ إِذَا غَلِبَ وَالتَّبَرُّ وَالْخُلْيُ فِيهِمَا تَجِبُ

بَابُ فِيمَنْ يَمُرُّ عَلَى الْعَاشِرِ

لَوْ قَالَ أَذَيْتُ أَوْ أَنِّي غَارِمٌ أَوْ لَمْ يَحُلْ صَدَقَ حِينَ يُقْسَمُ
وَصَدَقَ الذَّمِّيُّ مِثْلُ الْمُهْتَدِيِّ وَخَصَّ ذُو الْحَرْبِ بِأَمِّ الْوَلَدِ

(١) أي نصاب المال الذي تجب فيه الزكاة: عشرون مثقالاً ذهباً، ومن الفضة مائتا درهم كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل، والمثقال عشرون قيراطاً، والدرهم أربعة عشر، والقيراط خمس شعيرات، فيكون الدرهم الشرعي سبعين شعيرة والمثقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة أسباع درهم والمعتبر وزنهما أداء ووجوباً.

(٢) هو نصف مثقال في الذهب وخمسة دراهم في الفضة، وفي كل خمس بحسابه ففي أربعين درهماً درهم، وفي أربعة مثاقيل قيراطان.

(٣) العرض: بسكون الراء ما ليس بنقد. وإنما تضم قيمة العروض إلى الذهب والفضة لأن الكل للتجارة وضعاً وجعلاً والحكم في العرض إنما يكون بالقيمة ولذلك يضم الذهب إلى الفضة وعكسه قيمة أيضاً.

وَيَذْفَعُ الْمُسْلِمُ رُبْعَ الْعُشْرِ وَضِعْفَهُ الذَّمِّي وَكُلُّ الْعُشْرِ
يَذْفَعُهُ الْحَرْبِيُّ إِنْ لَمْ تَعْلَمْ مَا أَخَذُوا وَمِثْلَهُ إِنْ تَعْلَمْ
لَا شَيْءَ فِي الْبُضْعِ وَفِي الْمُضَارَبَةِ وَكَسِبِ مَأْذُونِ رَهِيْنِ الرَّقَبَةِ^(١)
مَنْ مَرَّ مَرًّا بِالْبُعَاةِ وَعُشِرَ وَمَرَّ بِالْعَادِلِ نَكَى مَا ذَكَرَ^(٢)

بَابُ الرِّكَازِ

فِي مَعْدِنِ الْفِضَّةِ وَالْحَدِيدِ فِي كُلِّ أَرْضٍ خُمْسُ الْمَوْجُودِ
وَالْكَنْزُ إِنْ فِيهِ سِمَاتُ الْكُفْرِ كَمَعْدِنِ فَالْخُمْسُ فِيهِ يَجْرِي
وَمَا تَكُونُ سِمَةُ الْإِسْلَامِ فِيهِ فَكَالْفُطَّةِ فِي الْأَحْكَامِ
وَلَيْسَ فِي فَيَرُوزَجِ الْجِبَالِ خُمْسٌ وَلَا الْعَنْبَرِ وَاللِّسَالِي

بَابُ الْعُشْرِ

وَفِي الْقَلِيلِ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ عُشْرٌ لَدَى الْحَبْرِ الْإِمَامِ الْمَرْضِيِّ^(٣)

-
- (١) أي لا شيء في مال البضاعة: وهي ما يدفعه المالك لإنسان يبيع فيه ويتجر ليكون الربح كله للمالك، ولا شيء للعامل ولا شيء أيضاً في مال المضاربة إلا أن يربح المضارب.
- (٢) أي لا شيء في ياقوت وزمرد وفيروزج وجدت في جبل للحديث وكذا لا شيء في لؤلؤ وعنبر، وكذا كل ما يستخرج من البحر ولو ذهباً والله أعلم.
- (٣) أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

إِلَّا الْحَشِيشَ وَالْحَطَبَ مَعَ الْقَصَبِ^(١)
 قَالَا وَلَا يُعْشَرُ إِلَّا الْبَاقِي^(٢)
 وَمَا سُقِيَ بِالْعَرْبِ^(٤) أَوْ بِالذَّالِيَةِ
 فِي الْعَسَلِ الْعُشْرُ بِأَرْضِ الْعُشْرِ
 وَكُلُّ رُبْعٍ^(٧) فِيهِ عُشْرٌ يَجِبُ
 وَيُضَعَّفُ الْعُشْرُ بِأَرْضِ التَّغْلِي
 لَا شَيْءَ فِي عَيْنٍ مِنَ الْقَبْرِ إِذَا
 فَعِنْدَهُ لَا عُشْرَ فِيهَا قَدْ وَجِبَ
 عِنْدَ بُلُوغِ خُمُسَةِ الْأَوْسَاقِ^(٣)
 فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ مِثْلُ السَّائِيَةِ^(٥)
 يَقِلُّ أَوْ يَكْثُرُ عِنْدَ الصَّدْرِ^(٦)
 فَالْأَجْرُ وَالْإِنْفَاقُ لَيْسَ يُحْسَبُ
 وَلَوْ شَرَى الْمُسْلِمُ تِلْكَ فَاتَّكَبَ
 كَانَتْ بِأَرْضِ الْعُشْرِ وَالنَّفْطِ كَذَا

-
- (١) وكذا كل ما لا يقصد به استغلال الأرض ويكون في أطرافها.
 (٢) أي: قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجب العشر إلا فيما له ثمرة تبقى
 حولاً من غير تكلف ولا معالجة كالحنطة والتمر والزبيب ونحو ذلك.
 (٣) الوسق الواحد ستون صاعاً وليس في الخضراوات عندهما عشر لعدم الثمرة
 الباقية.
 (٤) الغرب: دلو كبير.
 (٥) أي: بعير أو حمار أو بقرة يسنى عليها، أي: يستقى من البئر.
 (٦) أي الإمام. وقيد بأرض العشر لأن الخارج من أرض الخراج، عسلاً كان أو
 غيره، لا شيء فيه لثلا يجتمع العشر والخراج.
 (٧) رُبْعٌ في الاقتصاد السياسي: هو الجزء الذي يؤديه المستأجر إلى المالك للأرض
 أو غيرها مقابل استغلالها من قبل المستأجر. أما الرُّبْع بالكسر فهو المرتفع من
 الأرض والطريق.

بَابُ الْمَصْرَفِ

مَصْرَفُهَا الْفَقِيرُ وَالْمُسْكِينُ وَالْعَامِلُ الْمَكَاتِبُ الْمَذْيُونُ^(١)
 وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ غَارِ مُعْسِرُ وَأَبْنُ السَّبِيلِ مِثْلُهُ لَا الْمَوْسِرُ
 يُعْطَى الْمَرْكَبِيُّ هَوْلَاءُ وَإِذَا أُعْطِيَ لِصَنْفٍ وَاحِدٍ يَجُوزُ ذَا
 لَا لِبَنَاءٍ مَسْجِدٍ أَوْ كَفَنٍ وَلَا شِرَاءٍ مُغْتَنَى بِالْثَمَنِ
 وَعَبْدِهِ وَقَرْعِهِ وَأَصْلِهِ وَلَا بَنِي هَاشِمٍ^(٢) وَالْمَوَالِي
 لَوْ ظَنَّهُ الْمَصْرَفَ عِنْدَ دَفْعِهِ أَجْرَاهُ الدَّفْعُ لِغَيْرِ عَبْدِهِ^(٣)

(١) الفقير: هو من لا يملك نصاباً نامياً. والمسكين: هو من لا شيء له فهو اسوء حالة من الفقير. والعامل: يعم الساعي والعاشر فيعطى ولو غنياً لا هاشمياً. والمديون: هو الذي لا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه وهو المراد بالغارمين في الآية والدفع لهم أولى من الفقير. وفي سبيل الله: هو منقطع الغزاة. وابن السبيل: هو الغريب الذي له مال في وطنه يأخذ قدر ما يكفيه إلى وطنه فقط.

(٢) بنو هاشم هم: آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل حارث ابن عبد المطلب ولو كان عاملاً على الزكاة، لقوله ﷺ: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ في الناس وإنها لا تحل لمحمد وآل محمد».

(٣) أي: لو دفع الزكاة إلى رجل يظنه فقيراً فبان أنه غني أو هاشمي أو ذمي، أو دفع في ظلمة إلى فقير ثم بان أنه أبوه أو ابنه أو امرأته مع التحري في كل أجزاء الدفع، فلا إعادة عليه لأن الوقوف على هذه الأشياء بالاجتهاد دون القطع فيبني الأمر فيها على ما يقع عنده. ولو دفع إلى شخص يظنه مصرفاً فبان أنه =

وَيُكْرَهُ التَّقْلُّ لِقَطْرِ آخِرٍ إِلَّا لِقُرْبَى أَوْ كَثِيرِ الضَّرَرِ^(١)

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ^(٢)

تَلَزَمُ كُلُّ مُسْلِمٍ حُرٌّ أَصَابَ عَنْ نَفْسِهِ وَطِفْلِهِ الْفَقِيرَ لَا زَوْجَةَ ثُمَّ زَكَاهُ الْفِطْرَ أَوْ صَاعَ تَمْرٍ وَابْتَدَأَ وَفْتَهَا وَجَارَ إِنْ قَدَّمَهَا أَوْ آخَرَا غَيْرَ حَوَائِجَ لَهُ قَدَرَ النَّصَابُ وَالْعَبْدُ ذِي الْخِدْمَةِ وَالْتَذِيرُ تَقْدِيرُهَا بِنِصْفِ صَاعٍ بُرٍّ طُلُوعُ فَجْرِ فِطْرِنَا بِلَا أَنْتَهَا وَدَفْعُ فِطْرَةٍ لِحْجَمٍ فَقَرَا

كِتَابُ الصَّوْمِ

أَقْسَامُهُ فَرَضٌ وَنَفْلٌ وَاجِبٌ كَالْتَذِيرِ وَالْفَرَضُ صِيَامُ الشَّهْرِ^(٣) وَالرَّابِعُ التَّشْرِيقُ كَالْعِيدَيْنِ لِلنَّهْيِ تَحْرِيمًا بَغَيْرِ مَيْنٍ^(٤) وَالرَّابِعُ الْمَكْرُوهُ ثُمَّ الْوَاجِبُ وَالنَّفْلُ مَا سِوَاهُمَا فِي الدَّهْرِ

= عبده أو مكاتبه لم يجز لانعدام التملك.

(١) أي يكره تنزيهاً.

(٢) أي: تجب زكاة الفطر موسعاً في العمر على كل حر مسلم ولو صغيراً أو مجنوناً ذي نصاب فاضل عن حاجته الأصلية وإن لم يكن نامياً.

(٣) أي شهر رمضان.

(٤) أي شك وكذب.

لِلشَّهْرِ وَالنَّفْلِ سِوَى الْقَضَاءِ
وَقَتِ الصُّحَى وَمَا سِوَى هَذَا فَلَا
لِئِيَّةٍ تَمَيِّزُهَا يُبَيِّنُ
فَالْعَدْلُ مَقْبُولٌ عَلَى الْهَلَالِ
شَرْطٌ أَوْ الْعَدْلُ وَمَرَاتَانِ
وَمَنْ رَأَهُ وَخَدَهُ صَامَهُمَا

فَالْكَذْرُ إِنْ عَيَّنَ مَعَ آدَاءِ
يَصِحُّ بِالنِّيَّةِ مُطْلَقاً إِلَى
بَلٍ يُشْرَطُ التَّبَيُّتُ وَالتَّعْيِينُ
وَإِنْ تَوَارَى الْأَفَقُ بِاغْتِلَالِ
لِلصَّوْمِ أَمَّا الْفِطْرُ فَالْعَدْلَانِ
وَإِنْ صَفَا الْجَوُّ فَجَمَعَ لَهُمَا

بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَمَا لَا يُفْسِدُهُ

لَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ لِكُلِّ النَّاسِ
أَوْ قَبْلَ الْمَرْأَةِ أَوْ قَدْ اخْتَلَمَ
أَوْ حَلَقَهُ الذُّبَابُ يَوْمًا دَخَلَ
عَمِدٌ وَفِي الْعَمِدِ يَضُرُّ إِنْ مَلَأَ
يَقْضِي وَلَا تَكْفِيرَ فِي ذَا الْجِنْسِ
وَقَطْرُهُ لِلدُّهْنِ فِي آذَانِهِ
وَيَلْزَمُ الْقَضَا وَلَا يَكْفُرُ
وَيَلْزَمُ التَّكْفِيرُ مَنْ تَعَمَّداً
أَوْ الدَّوَا عَمداً فَحُكْمُهُ كَذَا
كَالْحُكْمِ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ

الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَوُطْءُ النَّاسِي
كَذَاكَ مَنْ قَدْ مَسَّ دُهْنًا وَاخْتَجَمَ
أَوْ نَظَرَ الْمَرْأَةَ ثُمَّ أَنْزَلَ
كَذَاكَ ذَرْعُ الْقَيْءِ إِنْ كَانَ بِلَاً
وَمُنْزِلٌ بِقُبْلَةٍ أَوْ لَمَسِ
كَذَا اسْتِعَاظُهُ مَعَ اخْتِفَانِهِ
أَوْ ابْتِلَاعُ الْحَصَى فَيَفْطِرُ
وَوُطْءُ إِحْدَى الْمَخْرَجَيْنِ أَفْسَدَا
كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ لِمَا فِيهِ الْغِذَا
وَالْحُكْمُ فِي كَفَّارَةِ الْإِفْطَارِ

وَلَمْ تَجِبْ كَفَّارَةً بِالْفِطْرِ فِي غَيْرِ شَهْرِ الصَّوْمِ قَطْعًا فَأَذْرَ
يُكْرَهُ ذَوْقُ الشَّيْءِ لَا لِحَاجَةٍ

فَضْلٌ فِي أَحْوَالِ الصَّائِمِ

وَيُفْطِرُ الْمَرِيضُ إِنْ خَافَ إِذَا
كَذَلِكَ مَنْ سَافَرَ وَالصَّوْمُ أَبْرَ
لَوْ مَاتَ مَنْ سَافَرَ أَوْ مِنْ مَرِيضًا
وَلِنْ يَمُتْ بَعْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ
يُوصِي بِهَا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يُطْعِمُ
وَفِي الْقَضَا لَا يَلْزَمُ التَّابِعُ
وَالشَّيْخُ^(٣) وَالْحَبْلَى كَذَلِكَ الظَّنُّ^(٤)
وَلَيْسَ يُفْدِي مِنْهُمْ سِوَاهُ^(٥)

صَامَ زِيَادَةً لِسُقْمٍ أَوْ أَذَى
لَهُ إِذَا لَمْ يَخْشَ بِالصَّوْمِ ضَرَرَ
قَبْلَ زَوَالِ عُذْرِهِ فَلَا قَضَا
تَلْزَمُهُ حِصَّةُ ذَلِكَ الْقَدْرِ
كَفْطَرَةٍ وَعَنْ صَلَاةٍ تَلْزَمُ^(١)
فَإِنْ أَتَى الْآدَا فَفِيهِ يَتَسَرَّعُ^(٢)
جَارَ لَهُمْ خَوْفُ الْهَلَاكِ الْفِطْرُ
لِعَجْزِهِ وَعَيْرُهُ قَضَاهُ

(١) أي تلزم الفدية لكل صلاة كصوم يوم، وهذا من الثلث إن كان له وارث، وإلا فمن الكل. وإن لم يوص وتبرع وليه بها جاز إن شاء الله تعالى.

(٢) أي: لا يلزم في قضاء رمضان التابع بل يستحب مسارعة إلى إسقاط الواجب، فإذا أخرج القضاء حتى دخل رمضان الثاني صام الثاني حتى لو نواه عن القضاء لا يقع إلا عن الأداء ولا فدية عليه. لأنه على التراخي. ولذا جاز التطوع قبله.

(٣) الشيخ: هو العاجز عن صوم رمضان لكبر سنه.

(٤) الظن: المرضع.

(٥) أي: سوى الشيخ فيجب عليه الفدية وكذا العجوز الفانية، وإنما كان في حقه =

شَارِعُ نَفْلِ الصَّوْمِ يَقْضِيهِ إِذَا
 لَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ ذُو الْكُفْرِ
 فَلْيُمْسِكَا بَاقِيَهُ^(٢) وَلَا قَضَا
 وَلَيْسَ يَقْضِي صَاحِبُ الْإِعْمَاءِ
 وَكُلُّ مَنْ أَغْمِيَ كُلَّ الشَّهْرِ
 أَمَّا جُنُونُ الْكُلِّ مَا فِيهِ قَضَا
 وَتُمْسِكُ الْحَائِضُ يَوْمَ تَطْهُرُ
 وَمِثْلُهُ يُمْسِكُ مَنْ تَسَحَّرَا
 أَفْسَدَ وَالصَّلَاةُ نَفْلًا مِثْلُ ذَا^(١)
 أَسْلَمَ فِي نَهَارِ هَذَا الشَّهْرِ
 فِيهِ وَصَامَا بَعْدَهُ لَا مَا مَضَى
 يَوْمَ الْحُدُوثِ وَقَضَى فِي الْجَائِي
 عَلَيْهِ يَقْضِيهِ جَمِيعًا فَأَذِرْ
 وَمَنْ أَفَاقَ الْبَعْضُ يَقْضِي مَا مَضَى
 وَهَكَذَا إِنْ قَدِمَ الْمُسَافِرُ
 يَظُنُّ لَيْلًا ثُمَّ بَانَ مُسْفِرًا

فَصْلٌ فِي النَّذْرِ^(٣)

نَازِرُ صَوْمِ الْعَامِ بِالتَّخْفِيقِ يُفْطِرُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالتَّشْرِيقِ

= الفدية دون القضاء لعجزه عن الصوم وأما الحبلى والظئر فيكتفيان بالقضاء اعتباراً بالمريض والمسافر.

(١) لأن المؤدى قرينة وعمل فتجب صيافته بالمضي عن الإبطال، وإذا وجب المضي وجب القضاء يتركه. أما لو شرع طائناً فأفطر فلا قضاء.

(٢) قضاء لحق الوقت للتشبه بالصائمين.

(٣) شروط النذر ثلاثة: ١- أن لا يكون في نفسه معصية ٢- ولا واجباً عليه في الحال أو المال ٣- وأن يكون من جنسه واجب مقصود لذاته. فلا يلزم النذر بالوضوء وصلاة الظهر وشرب الخمر.

ثُمَّتَ يَقْضِي وَالْيَمِينَ تَلْزِمُ كَفَّارَةٌ إِذَا نَوَاهَا فَأَعْلَمُوا^(١)
وَالنَّذْرُ لَا يَخْتَصُّ بِالْمَكَانِ وَلَا الْفَقِيرِ فِيهِ وَالزَّمَانِ^(٢)

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

تَغْرِيفُهُ بُنْتُ أَنْثَى بَيْتَةٍ وَكَوْنُهُ بِمَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ^(٣)
وَحُكْمُهُ الْوُجُوبُ فِي مَنْذُورِهِ وَسُنَّةٌ فِي شَهْرِ صَوْمِ عَشْرِهِ^(٤)
وَفِي سِوَاهُ مُسْتَحَبٌّ لِلْأَنَامِ هَذَا وَفِي الْمَنْذُورِ يَلْزِمُ الصَّيَّامُ^(٥)
وَالْوَطْءُ بِاللَّيْلِ وَبِالْتَّهَارِ يُفْسِدُ فِي الشَّيْئَانِ وَالْتَّذْكَارِ
مَنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ لَزِمَ بُنْتُ اللَّيَالِي مَعَهَا كَمَا عَلِمَ

- (١) أي: إن نوى الناذر بنذره اليمين في صيام هذه الأيام، وجب عليه فطرها تحامياً عن المعصية، ثم قضاها وكفر أيضاً.
- (٢) يعني أن النذر لا يختص بمكان ولا زمان ولا فقير ولا درهم، لأن النذر إيجاب الفعل في الذمة من حيث هو قرينة لا باعتبار وقوعه في زمان أو مكان أو فقير، وتعيينه للتقدير به أو التأجيل إليه، فتجزئه صلاة ركعتين في البيت نذر أن يصلحها في المسجد، وصوم رجب عن نذره صوم شعبان، وإعطاء فقراء بلده عن نذره فقراء بلد آخر لوجود السبب وهو النذر والقرينة. والله أعلم.
- (٣) أي: في مسجد جماعة وهو ما له مؤذن وإمام أدبت فيه الخمس أولاً، وهذا للذِّكْر، أما المرأة فتعتكف في مسجد بيتها.
- (٤) عشره: بدل من شهر بدل بعض من كل.
- (٥) أي: يشترط لصحة المنذور فقط، فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح، وإن نوى معها اليوم بخلاف العكس.

وَيَلْزَمُ اَعْتِكَافُهَا مُتَابِعًا لَهُ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطِ التَّابِعَا لَا يَخْرُجُ اَلْعَاكِفُ لِغَيْرِ جُمُعَةٍ وَأَكْلُهُ وَالشُّرْبُ وَالْمَنَامُ وَلَيْسَ مِنْ بَاسٍ عَلَيْهِ فِي الشَّرَا

أَوْ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ ضَرُورَةٍ يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا يُلَامُ وَالْبَيْعُ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ الْمُشْتَرَى

كِتَابُ الْحَجِّ

اَلْحَجُّ فَرَضٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ إِنْ وَجَدَ الْمَرْكَبَ وَالزَّادَ عَلَى شَرْطِ أَمْنٍ لِطَرِيقِ السَّفَرِ وَفَرَضُهُ الْإِحْرَامُ^(٢) وَهُوَ شَرْطُهُ وَاجِبُهُ^(٤) الْإِنْشَاءُ لِلإِحْرَامِ مِنْ بَعْدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَبْلَ الدَّفْعِ

عَلَى مُكَلَّفٍ صَحِيحٍ^(١) حُرٍّ مَسْكِينِهِ وَحَاجَةٍ قَدْ فَضَّلَا وَمَخْرَمٍ لَامِسْرَاءٍ مُعْتَبِرٍ ثُمَّ اَلْوُقُوفُ مَعَ طَوَافٍ رُكْنُهُ^(٣) مِيقَاتِهِ وَفِي اَلْوُقُوفِ يَطْمِنُنْ وَوَاجِبٌ أَيْضًا وَقُوفٌ جَمْعٌ^(٥)

(١) أي: صحيح البدن، بصير.

(٢) أي: النية مع التلبية لا لبس الإزار والرداء كما يظنه العوام.

(٣) أي: وهما ركنان، وبقي من الفروض: نية الطواف، والترتيب بين الفرائض: الإحرام ثم الوقوف ثم الطواف. وأداء كل فرض في وقته، والمكان من أرض عرفات للوقوف، ونفس المسجد للطواف.

(٤) وهو ما يجب بتركه دم وهي تزيد على عشرين ذكر الناظم بعضها. وبقي منها: الحلق أو التقصير، والقيام في الطواف، وستر العورة فيه.

(٥) أي: مزدلفة. ويكون بعد الفجر من يوم النحر.

فِي وَقْتِهِ وَالرَّمْيُ لِلْجَمَارِ
كَذَلِكَ التَّزْيِيبُ بَيْنَ الرَّمْيِ
وَفِعْلُهُ الطَّوَافُ لِلْإِفَاضَةِ
وَالسَّعْيُ وَالْبَدءُ بِهِ مِنَ الصَّفَا
كَذَا طَوَافٌ لِلْوَدَاعِ وَاجِبٌ
أَشْهُرُهُ شَوَالٌ مَعَ ذِي الْقَعْدَةِ
وَصِفَةُ الْعُمْرَةِ سُتَّةٌ فَمَا
وَهِيَ طَوَافٌ^(٢) ثُمَّ سَعْيٌ بَعْدَ أَنْ
لَكِنَّمَا الْفِعْلُ لَهَا مَكْرُوهٌ^(٣)
أَمَّا الْمَوَاقِيتُ فَذُو الْحِجَّةِ
وَذَاتُ عِزٍّ لِلْعِرَاقِ وَالْيَمَنُ
وَمَنْ يَكُنْ دَاخِلَهَا فَالْحِلُّ
بِمَكَّةٍ مِيقَاتُهُ لِلْعُمْرَةِ

وَالذَّبْحُ لِلْحَجِّ مَعَ اعْتِمَارٍ^(١)
وَالْحَلْقُ ثُمَّ ذَبْحُهُ لِلْهُدْيِ
فِي وَقْتِهِ بِالْمَشْيِ مَعَ طَهَارَةٍ
وَالْمَشْيُ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ فَأَعْرِقَا
وَعَبْرُ هَذَا سِتَّةٌ أَوْ أَدْبُ
ثُمَّ يَلِيهِ الْعَشْرُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ
تَلَزَمَ إِلَّا مَنْ بِهَا قَدْ أَحْرَمَا
يُحْرِمُ مَنْ مِيقَاتِهَا أَيْ زَمَنُ
فِي تَاسِعٍ وَأَرْبَعٍ تَتْلُوهُ
لِلْمَدَنِيِّ وَالشَّامِ حَدُّ الْجُحْفَةِ
يَلْمَلَمُ وَتَجِدُ قَرْنَ فَأَعْلَمَنْ
مِيقَاتُهُ كَذَلِكَ مَنْ يُحِلُّ
وَحَجُّهُ مِنْ حَرَمٍ لِمَكَّةِ

(١) أي: بالقران والتمتع يجب الهدى على كل منهما أو الصيام، لكن بشرط أن يصوم قبل الحج ثلاثة أيام والسبعة بعده وأما المفرد بالحج فليس عليه واجب هدي والله أعلم.

(٢) وأكثر الطواف ركن ثم سعي وحلق وهما واجبان فيها.

(٣) الكراهة تحريمية.

بابُ الْإِحْرَامِ

وَمَنْ نَوَى الْإِحْرَامَ بِالْعُسْلِ بَدَأَ وَالطَّيْبِ^(١) مَعَ لُبْسِ الْإِرَارِ وَالرَّدَا
ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ^(٢) نَاوِيَا إِحْرَامَهُ ثُمَّ يَقُولُ دَاعِيَا
إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ يَا رَبَّاهُ فَأَقْبِلْ وَلِي سِرَّهُ يَا اللَّهُ
ثُمَّ يُدْبِي قَائِلًا لَبَّيْكََا يَنْوِيهِ اللَّهُمَّ مَعَ لَبَّيْكََا
وَبَعْدَهُ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ
وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ^(٣) وَإِنْ يَزِدُّ فِيهَا^(٤) فَلَا بَأْسَ بِهِ مِمَّا يَزِدُّ^(٥)
ثُمَّ إِذَا لَبَّى يَصِيرُ مُحْرِمًا^(٦) فَلْيَتَّقِ الْمُنْهَى وَالْمُحْرَمَا
مِثْلَ الْفُسُوقِ وَالْجِدَالِ وَالزَّفَثِ وَالْقَتْلِ لِلصَّيْدِ بِفَعْلٍ أَوْ بِحَثِّ

-
- (١) أي طيب بدنه بأي طيب شاء، سواء كان مما تبقى عينه بعد الإحرام أو لا، لا ثوبه بما تبقى عينه.
- (٢) أي في غير وقت مكروه، وتجزية المكتوبة.
- (٣) أي والتلبية هي: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك.
- (٤) أي عليها، لا في خلالها ولا ينقص منها، فإنه مكروه تحريماً.
- (٥) بل هو مندوب.
- (٦) ولا يصير شارعاً في الإحرام بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر.

وَالطَّبِيبُ مَعَ لُبْسٍ قَمِيصٍ أَوْ قَبَا^(١)
وَالشَّيْرُ لِلرَّأْسِ وَقَلَمُ الظُّفْرِ
وَلُبْسُ ثَوْبِ الْوَرَسِ وَالْمُرْغَفِرُ
لِلْبَاسِ بِالْهَيْمَانِ^(٢) وَاسْتَظْلَالُ
وَلْيُكْذِرَنَّ تَلْبِيَةَ الْجَهَارِ
وَإِذَا أَتَى مَكَّةَ بِالسَّلَامِ
ثُمَّ إِذَا عَايَنَ كَعْبَةَ الْعُلَا
وَهَكَذَا يَقْعُلُ عِنْدَ الْحَجَرِ
مُقْبِلًا إِلَّا إِذَا خَافَ الْأَذَا
عَنِ الْيَمِينِ نَحْوَ بَابِ الْكَعْبَةِ
وَيُخْتِمُ الطَّوَافَ بِالسَّلَامِ
ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْ طَوَافِهِ
وَلَمْ يَجِبْ هَذَا الطَّوَافُ الْمَحْكِي
ثُمَّ رَقَى الصَّفَا وَلِلْبَيْتِ بَرَى
ثُمَّ عَلَى الْهَيْئَةِ يَمْشِي دَاعِيَا

وَاللُّبْسُ لِلْخَفَيْنِ أَيْضًا فَانْكَبَا
وَالشَّيْرُ لِلْوَجْهِ وَخَلَقِ الشَّعْرُ
إِلَّا تَطْيِيفَ الْعُسْلِ وَالْمُعْصَفِرِ
يَنْخَوِ مَحْمِلٍ وَالْإِغْتِسَالِ
خَلْفَ الصَّلَاةِ ثُمَّ بِالْأَشْحَارِ
فَلْيَتَدَيَّ بِالسَّجْدِ الْحَرَامِ
قَابِلَهَا مُكَبِّرًا مُهَلِّلاً
مَعَ رَفْعِهِ الْكَفَيْنِ كَالْمُكَبِّرِ
وَطَافَ سَبْعًا لِلْقُدُومِ أَخِذَا
مُضْطَبِعًا يَزْمُلُ فِي الثَّلَاثَةِ^(٣)
لِلْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِي التَّمَامِ
عِنْدَ الْمَقَامِ قَائِمًا مِنْ خَلْفِهِ^(٤)
بَلْ سُنَّ لِلْقَادِمِ لَا لِلْمَكِّي
مُصَلِّيًا مُهَلِّلاً مُكَبِّرًا
وَبَيْنَ مِيلَيْنِ يَكُونُ سَاعِيَا

(١) بفتح القاف والمد: كساء منفرج من أمام يلبس فوق الثياب كالصاية ونحوها.

(٢) أي يشده في وسط المحرم، وهو بكسر الهاء الكمر.

(٣) أي الأشواط الثلاثة الأولى.

(٤) يصلي ركعتين خلف مقام إبراهيم أو حيث تيسر من المسجد وهي واجبة لكل أسبوع.

ثُمَّ عَلَى الْمَرْوَةِ يَرْقَى كَالصَّفَا
وَمُخْرِمًا يَمْكُثُ فِي أُمِّ الْقُرَى
وَيَوْمَ سَبْعٍ ^(١) يَخْطُبُ الْإِمَامُ
وَتَاسِعَ يَمْضِي لِنَحْوِ عَرَفَةَ
مُقَدِّمًا لِلْعَصْرِ وَقَتَ الظُّهْرِ
وَعَرَفَاتٍ لِلْحَجِيجِ مَوْقِفُ
ثُمَّ لِيَدْعُوا اللَّهَ مَعَ تَلِيَّةٍ
وَدَعْوَتِهِمْ بَعْدَ الثُّرُوبِ جَمْعًا
ثُمَّ يُصَلِّي لِلْعِشَاءِ بَيْنَ مَعَا
وَبَعْدَهَا الْوُقُوفُ عِنْدَ الْمُشْعَرِ
يُلْحِقُ فِي الدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ
يَزِمِي بِسَبْعِ جُمُرَةٍ لِلْعَقَبَةِ
وَلَا يُلَبِّي بَعْدَ هَذَا الرُّمِي
وَحَلَّ لِلْمُحْرِمِ مَا قَدْ حُرِّمًا
وَبَعْدَ مَا يَطُوفُ لِلْإِفَاضَةِ
لَا سَعْيَ بَعْدَهُ وَلَا فِيهِ رَمَلُ
ثُمَّ مَنَى بِأَيْتِي وَثَانِي التَّحْرِ

يَفْعَلُ ذَا سَبْعًا كَمَا قَدْ عُرِفَا
يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ مَهْمَا قَدِرَا
وَتَاسِعَ يَنْحُو مَنَى الْأَنَامِ
يَخْطُبُ وَقَتَ ظَهْرِهَا لِلْمَعْرِفَةِ
بَعْدَ اغْتِسَالِ لِلْوُقُوفِ فَأَذِرُ
إِلَّا يَبْطِنُ عُرْنَةً لَا يُوقِفُ
إِلَى الثُّرُوبِ جَاهِدًا بِرَغْبَةٍ
بِهَيْئَةٍ حَتَّى يُوَافُوا جَمْعًا ^(٢)
ثُمَّ يُصَلِّي الصُّبْحَ مَهْمَا طَلَعَا
وَالْكُلُّ مَوْقِفُ سِوَى مُحَسَّرِ
ثُمَّ مَنَى يَنْحُو مَعَ الْإِسْفَارِ
مِنْ بَطْنِ وَإِدْبَاهَا حَصَى مُرَبَّةٍ
ثُمَّ لِيَخْلُقَ بَعْدَ ذَبْحِ الْهَدْيِ
عَلَيْهِ إِلَّا فِي السَّاءِ فَأَعْلَمَا
حَلَّ لَهُ الْقِرْبَانُ مِنْ حَلِيلَةٍ
إِنْ لَهُمَا بَعْدَ الْقُدُومِ قَدْ فَعَلَ
جِمَارَهَا يَزِمِي بِوَقْتِ الظُّهْرِ

(١) أي: السابع من ذي الحجة.

(٢) أي: يصلوا مزدلفة.

مِمَّا يَلِي الْخَيْفَ سَبْعَ يَتَدِي
 وَالْأُخْرَيَانِ مِثْلَهَا وَلَا يَقِفُ
 وَفِي غَدٍ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ
 وَإِنْ أَرَادَ الْفَسْرَ نَحْوَ مَكَّةَ
 رَمَى الْجِمَارَ الْكُلَّ مِنْ بَعْدِ الزَّوَالِ
 وَطَافَ سَبْعًا لِلْوَدَاعِ الْوَاجِبِ
 مُلَاصِقًا لِلصَّذْرِ بِالْمُلْتَزِمِ
 مُشَبِّهًا يَدَيْهِ بِالْأَسْنَارِ
 مُكَبِّرًا مَعَهَا وَيَدْعُو بِالْيَدِ
 إِذَا رَمَى الْعَقَبَى وَلَكِنْ يَنْصَرِفُ
 يَزِمِي الثَّلَاثَ مِنْ رَمَى أَمْسِ
 جَارًا وَإِنْ يَبِثْ لَيْلِكَ اللَّيْلَةَ
 أَوْ قَبْلَهُ وَذَلِكَ أَحْرَى بِالْكَمَالِ
 وَبَعْدَهُ يَدْعُو دُعَاءَ رَاغِبٍ
 وَيَزْتَوِي مِنْ مَاءٍ بِثَرٍ زَمَزَمِ
 وَيَتَنَبَّئِي لِمَوْضِعِ الْفَرَارِ

فصل في الوقوف بعرفة وأحوال النساء

ثُمَّ الْوُقُوفُ مُسَقِّطٌ لِلْقِسَامِ
 وَيُذَرُّ الْوَاقِفُ بَيْنَ الظُّهْرِ
 وَلَوْ بِإِعْمَاءٍ وَنَوْمٍ جَارًا
 وَلَوْ عَنِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ أَحْرَمًا
 وَتَفْعَلُ الْمَرْأَةُ فِعْلَ الرَّجُلِ
 بَلْ تَكْشِفُ الْوَجْهَ تُجَافِي السُّتْرَا
 طَوَافُهُ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ لَا زِمِ
 لِحَجَّهِ إِلَى صَبَاحِ النَّحْرِ
 فِي عَرَفَاتٍ أَوْ بِجَهْلٍ جَارًا
 رَفِيقُهُ يَصِحُّ عَنْهُ فَأَعْلَمًا^(١)
 مِنْ غَيْرِ كَشَفِ رَأْسِهَا وَالرَّمْلِ
 عَلَيْهِ ثُمَّ لَا تُلَبِّسِي جَهْرًا

(١) أي من أحرم عن غيره المغمى عليه يصح الإحرام عنه سواء أمره المغمى عليه
 أو لا وسواء كان رفيقه أو لا في المختار لوجود الإذن في الكل

وَالْحَلَقُ لَا تَفْعَلْ بَلْ تُقْصِرْ
وَأَنْ تَحِضَ فِكُلَّ شَيْءٍ تَكْمِلُ
وَيَسْقُطُ الطَّوْفُ لِلْوَدَاعِ
وَالسَّعْيُ فِي الْمِيلَيْنِ عَنْهُ تُقْصِرُ
إِلَّا الطَّوْفَ عِنْدَهُ لَا تَفْعَلْ
عَنْهَا وَعَنْ مَنْ قَرَّ فِي الْبِقَاعِ^(١)

فَصْلٌ فِي الْقِرَانِ

تَعْرِيفُهُ الْإِهْلَالُ بِاللُّشْكَيْنِ
يَطُوفُ سَبْعًا رَامِلًا لِلْعُمْرَةِ
وَبَعْدَ ذَلِكَ يَطُوفُ لِلْقُدُومِ
وَالْدَّمُ لَازِمٌ^(٢) وَإِنْ لَمْ يُذْرِكْ
وَسَبْعَةٌ بَعْدُ وَإِنْ لَمْ يَصُمْ
وَبِالْوُقُوفِ لَوْ بَدَأَ فَقَدْ رَفَضَ
لِنَكَيْتِهِ يَلْزِمُهُ لِرَفْضِهَا
مِنْ وَقْتِهِ وَلَيْسَ لِلْفِعْلَيْنِ
وَسَاعِيًا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ
مَعَ سَعْيِهِ لِحَجِّهِ الْمَعْلُومِ
صَامَ ثَلَاثًا فِي أَوَانِ اللُّشْكِ
حَتَّى آتَى النَّحْرَ فَوَاجِبُ الدَّمِ^(٣)
عُمُرَتُهُ وَالْدَّمُ لِللُّشْكِ نَقْضُ
دَمٍّ وَعَنْ ذِمَّتِهِ فَلْيَقْضِهَا

(١) أي نوى الإقامة في البقاع المقدسة وهي مكة المشرفة بشرط أن ينويها قبل حل
النفر الأول.

(٢) أي واجب وهو دم شكر فيأكل منه.

(٣) فإن لم يجده تحلل وعليه دمان: دم القران، ودم التحلل قبل الذبح. ولو قدر
على الدم في أيام النحر قبل الحلق بطل حكم صومه.

فصل في التمتع

هُوَ اغْتِمَارُهُ مِنَ الْمِنَقَاتِ
مَكَّةَ فَلْيَطُفْ وَيَسْعَى وَيَحِلُّ
فِي ثَامِنٍ بِالْحَجِّ وَشَطَ الْمَسْجِدِ
ثُمَّ عَلَيْهِ الدَّمُ لِلتَّمَتُّعِ
وَإِنْ أَرَادَ سَوْقَ هَذِي أَحْرَمَا
يَحِلُّ قَبْلَ الذَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ
وَلَبَسَ لِلْمَكْسِيِّ مِنْ تَمَتُّعٍ
وَمَنْ أَتَى الْأَهْلَ عَقِيبَ عُمْرَتِهِ
وَإِنْ يَسُقِ فَلَا وَمَنْ طَافَ الْأَقْلَ
وَعَكَّسَهُ لَوْ طَافَ بَعْدَ أَرْبَعَا
وَحَجَّهُ مُنْعَقِدًا إِنْ أَحْرَمَا
مُعْتَمِرُ الْكُوفَةِ فِيهَا رَجَعَا
مُفْسِدًا إِحْدَى الشُّكَيْنِ أَكْمَلَهُ

فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَحِينَ يَأْتِي
بِالْحَلْقِ مِنْ عُمْرَتِهِ ثُمَّ لِيَهْلُ
وَفَعَلُهُ فِيهِ كَفَعِلِ الْمُفْرِدِ
أَوْ صَامَ كَالْقَارِنِ إِنْ لَمْ يَسْطِعِ
وَلَيَأْتِ بِالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ وَمَا
وَبَعْدَهُ يَحِلُّ فِيهِ فَأَذِرِ
وَلَا قِرَانٍ غَيْرُ إِفْرَادٍ فَعِ
وَلَمْ يَسُقِ فَمُبْطِلٌ لِعُمْرَتِهِ
فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ لَهَا فَقَدْ بَطُلَ
وَحَجٌّ فِي الْعَامِ فَقَدْ تَمَتَّعَا
بِالْحَجِّ مِنْ قَبْلِ الشُّهُورِ^(١) فَأَعْلَمَا
مِنْ بَضْرَةٍ وَحَجٌّ قَدْ تَمَتَّعَا
بِلَا دَمٍ عَلَيْهِ فِيمَا فَعَلَهُ

(١) أي قبل أشهر الحج .

بَابُ الْجَنَابَاتِ

إِنْ طَيَّبَ الْغُضُوَ بِطِيبٍ مُحْرِمٌ
 ذَبَحَ لِشَاةٍ وَكَذَا إِنْ لَبَسَا
 أَوْ اسْتَحَدَّ أَوْ بَرَزَتْ أَذْهَنُ
 أَوْ قَصَّ أَظْفَاراً لِرَجُلٍ أَوْ يَدٍ
 أَوْ طَافَ مُحْدِثاً لَدَى الزَّيَارَةِ
 أَوْ تَرَكَ الْأَقْلَّ مِنْ طَوَافٍ
 مِنْ صَدْرِ أَوْ تَرَكَهُ لِلسَّغِيِّ
 وَاللَّبْسُ بِالشَّهْوَةِ مَعَ تَقْيِيلٍ
 فَفِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا يَلْزَمُ
 وَنِصْفُ صَاعِ الْبُرِّ فِي الطَّيِّبِ لِمَا
 أَوْ دُونَ يَوْمٍ مِنْ مَخِيطِ لِبَسَا
 أَوْ طَافَ لِلْقُدُومِ أَوْ لِلصَّدْرِ
 أَوْ حَلَقَ الْغَيْرَ وَلَوْ مَا وَافَقَهُ
 وَالطَّيِّبُ وَاللَّبْسُ لِأَجْلِ الْعُذْرِ
 صَوْمُ ثَلَاثٍ أَوْ ثَلَاثِ أَصْوُعٍ
 وَنَاقَةُ إِنْ طَافَ مَعَ جَنَابَةٍ
 أَوْ خَضَبَ الرَّأْسَ بِحَنَّا يَلْزَمُ
 يَوْماً مَخِيطاً أَوْ تَغَطَّى بِكِسَا
 أَوْ حَلَقَ الرَّبْعَ لِرَأْسٍ فَأَعْلَمَنْ
 أَوْ كُلَّهَا فِي مَجْلِسٍ مُتَّحِدٍ
 أَوْ غَيْرَهُ طَافَ مَعَ الْجَنَابَةِ
 إِفَاضَةً أَوْ أَكْثَرَ الطَّوَافِ
 أَوْ وَقَفَ جَمْعٌ وَكَذَا لِلرَّمْيِ
 حُكْمُهُمَا مِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ
 بِوَاحِدٍ مِنْهَا لِمُفْرِدٍ دَمٌ
 دُونَ تَمَامِ الْغُضُوِّ مِمَّنْ أَحْرَمَا
 أَوْ دُونَهُ حَالَ التَّغَطِّيِّ بِالْكِسَا
 مَعَ حَدَثٍ أَوْ تَرَكَ إِحْدَى الْجَمَرِ
 فَفِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا صَدَقَهُ
 وَالْحَلْقُ يُخْتَارُ بِهَذَا الْأَمْرِ
 لِسِتَّةٍ أَوْ ذَبَحَ شَاةً فَأَسْمَعَ
 لِلزَّوْرِ مَا لَمْ يَقْضِ بِالطَّهَارَةِ

وَتَارِكُ الْأَكْثَرِ مِنْهُ مَالَهُ
 أَمَّا الْوُثُوفُ فَالْجَمَاعُ قَبْلَهُ
 وَبَعْدَهُ فَنَاقَةٌ وَمَا فَسَدَ
 وَفِيهِ إِفْسَادٌ عَلَى الْمُعْتَمِرِ
 وَلَيْمِضُ وَلَيْقُضُ وَجُوباً وَبَعْدَ الْأَكْثَرِ
 وَالْوُطْءُ بِالنَّسِيَانِ وَالْعُمْدُ سَوَا
 تَحَلُّلُ مَا لَمْ يَطْفَ كَمَالَهُ
 يُفْسِدُ فَلَيْمِضُ وَيَقْضِي مِثْلَهُ
 وَفِيهِ بَعْدَ الْحَلْقِ شَاءٌ تُعْتَمَدُ
 ثُمَّ دَمٌ قَبْلَ طَوَافِ الْأَكْثَرِ
 شَاءٌ وَلَا تَفْسُدُ بِذَاكَ فَأَذْكَرُ
 فِي حَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ عَلَى السَّوَا

فصل

إِنْ قَتَلَ الْمُحْرِمُ صَيْدَ الْبَرِّ
 وَهُوَ كَمَا صَوَّرَهُ الشَّيْخَانِ
 فِي مَوْضِعِ الْقَتْلِ مِنَ الْأَمْصَارِ
 فَإِنْ يَشَاءُ يَبْتَاعُ هَذِيأَ يُذْبَحُ
 أَوْ فَطَعَاماً اشْتَرَى وَفَرَّقَهُ
 أَوْ فَلْيَصُمْ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ
 وَإِنْ بَقِيَ أَقْلُ مِنْهُ أَخْرَجَهُ
 فِي جَرْحِهِ الصَّيْدَ وَتَنَفَّ شَعْرَهُ
 وَالْكُلُّ فِي أَعْضَاءِ صَيْدٍ تُقَطَّعُ
 وَقِيمَةُ الْبَيْضِ عَلَى مَنْ كَسَرَهُ
 لَا شَيْءَ فِي قَتْلِ الْغُرَابِ وَالْحِدَا
 أَوْ دَلَّ فَلانْجَزَا عَلَيْهِ يَجْرِي
 يَقُومُ الصَّيْدَ لَهُ عَذْلَانِ
 أَوْ قُرْبِهِ إِنْ كَانَ فِي الْفَقَارِ
 إِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهُ مَا يَصْلَحُ
 لِكُلِّ شَخْصٍ نِصْفُ صَاعٍ صَدَقَهُ
 مِنْ حِنْطَةٍ يَوْماً بِلَا أَمْتِنَاعٍ
 أَوْ صَامَ يَوْماً عَنْهُ فَأَحْفَظَ مَا أَتَجَهَ
 ضَمَانُ نَقْصِهِ كَذَا فِي كَسَرِهِ
 وَرَيْشِ طَيْرٍ صَارَ لَا يَمْتَنِعُ
 وَإِنْ بَدَأَ مَيْتٌ فَرُخَ جَبَرَهُ
 وَالذَّيْبُ وَالْعَقْرَبُ أَوْ كُلُّ عَدَا

وَحَبَّيَّةَ وَفَأَرَةَ وَتَمْلَ
مَعَ الْجَرَادِ مَا يَشَاءُ يُطْعَمُ
ثُمَّ إِذَا اضْطُرَّ لِصَيْدٍ يَأْكُلُهُ
وَيَحْرُمُ الصَّيْدُ بِذَبْحِ الْمُحْرِمِ
أَمَّا الْحَلَالُ صَيْدُهُ لِلْمُحْرِمِ
لَوْ ذَبَحَ الْحَلَالُ صَيْدَ الْحَرَمِ
وَلَيْسَ يُجْزَى الصَّوْمُ هَذَا الْجَانِي
وَيُرْسَلُ الصَّيْدُ الَّذِي فِي يَدِهِ
لَوْ قَتَلَ الْمُحْرِمُ صَيْدَ مُحْرِمٍ
ثُمَّ يَتَوَدُّ بِالَّذِي أَذَاهُ
فِي الشَّجَرِ الرُّطْبِ وَغَيْرِ الْمُزْدَرَعِ
وَيُضَعِفُ الْقَارِنُ كُلَّ مَغْرَمٍ
وَالصَّيْدُ لَوْ أَزْدَاهُ مُحْرِمَانِ
وَوَاحِدٌ فِي قَتْلِ صَيْدِ الْحَرَمِ

وَالْبَقُ وَالْقِرَادُ بَلْ فِي الْقَمَلِ
وَلَيْسَ فِي التَّخْدِيدِ شَيْءٌ يُعْلَمُ
يُلْزَمُهُ جَزَاؤُهُ إِذْ يَقْتُلُهُ
كَمَيْتَةٍ فَلَا يَحِلُّ فَأَعْلَمُ
إِنْ عَدِمَ الصَّنْعَ حَلَالٌ فَأَنَّهُمْ
فَلْيَتَصَدَّقْ بِكَمَالِ الْقَيْسِ
وَجَاءَ فِي الْهَذِي رَوَاتَانِ
عِنْدَ دُخُولِ الْحَرَمِ الْمُنَزَّرِ
يُلْزَمُ كُلُّ وَاحِدٍ بِمَغْرَمٍ
أَخِذَهُ عَنِ الَّذِي أَزْدَاهُ
فِي حَرَمِ اللَّهِ ضَمَانٌ مَنْ قَطَعَ
خَلَا مُرُورِ الْوَقْتِ غَيْرَ مُحْرِمٍ
فِيهِ جَزَاءُ إِنْ مُكْمَلَانِ
عَلَى الْحَلَالَيْنِ مَعًا فَلْيُعْلَمِ

بَابُ مُجَاوَرَةِ الْمَيْقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ

مَنْ جَاوَزَ الْمَيْقَاتَ ثُمَّ أَحْرَمَا وَلَمْ يَعُدْ مُلَبِّياً أَهْدَى دَمًا^(١)

(١) أي: لزمه ذبح شاة، فإن عاد إليه محرماً ملبياً سقط عنه الدم، وكذا إن عاد =

وَمَنْ أَتَى الْبُسْتَانَ يَتَغَيَّ وَطَرًا
وَجَازَ أَنْ يُحْرِمَ ذَا فِي الْحِلِّ
وَمَنْ أَتَى مَكَّةَ غَيْرَ مُحْرِمٍ
وَفَعَلَهُ بَعْدَ مُضِيِّ الْعَامِ
مُجَاوِزٌ أَحْرَمَ ثُمَّ أَفْسَدَا
يَدْخُلُ غَيْرَ مُحْرِمٍ أَمْ الْقَرَى^(١)
بِالْحَجِّ فَهَوَ وَفَتْهُ كَالْأَهْلِ^(٢)
بِالْحَجِّ فِي الْعَامِ سُقُوطُ الْمُلْزِمِ^(٣)
لِذَاكَ غَيْرُ مُسْقِطٍ أَلِلسَرَامِ
يَمْضِي وَيَقْضِي وَلَعْنَى عَنْهُ الْفِدَا^(٤)

بَابُ إِضَافَةِ الْإِحْرَامِ إِلَى الْإِحْرَامِ

مَنْ طَافَ لِلْعُمْرَةِ شَوْطًا وَأَهْلًا بِالْحَجِّ فَالْعُمْرَةُ عَلَى الْمَكِّيِّ حَلٌّ^(٥)

- = قيل أن يحرم فأحرم منه، وإن عاد بعد ما شرع في الطواف ولو شوطاً لا يسقط.
- (١) أي: إذا أتى الأفاقي ودخل مكاناً من الحل لحاجة قصدها، فله دخول مكة غير محرم ولا شيء عليه أصلاً بمجاوزة الميقات بلا إحرام. وقوله البستان أي بستان بني عامر في موضع من الحل كان قديماً، والآن درس.
- (٢) أي: كأهل ذلك الموضع.
- (٣) أي: من أتى مكة غير محرم بحجة وعمره فلو عاد إلى أحد المواقيت وأحرم بالحج في ذلك العام سقط عنه ما لزمه بدخول مكة من الحج أو العمرة، وقوله بالحج خبر مقدم وسقوط مبتدأ مؤخر. وأشار إلى محترز قوله (في العام) بقوله (وفعله) أي الشخص الداخل إلى مكة بغير إحرام بعد مضي ذلك العام. فلو عاد إلى أحد المواقيت وأحرم منه لا يسقط ما يلزمه لأنه صار ديناً في ذمته فلا يتأدى إلا بإحرام مقصود.
- (٤) أي لا دم عليه لترك الميقات لجبره بالإحرام منه في القضاء.
- (٥) أي وجب لنهي المكي عن الجمع بينهما.

لِحَجِّهِ وَالْتِسْكَانِ يَلْزَمُ
وَمَنْ تَقَضَّى حَجَّهُ فَأَحْرَمَا
وَالْدَّمُ لَا يَلْزُمُهُ إِنْ أَحْرَمَا
مُغْتَمِرٌ قَبْلَ الْحَلَاقِ أَحْرَمَا
وَمُخْرِمٌ الْحَجَّ بِهَا إِنْ أَحْرَمَا
وَبَعْدَ مَا يَطُوفُ لِلْحَجِّ^(٤) إِذَا
يَلْزُمُهُ كِلَاهُمَا مَعَ الدَّمِ
وَمَنْ يَقْتُلْهُ الْحَجُّ ثُمَّ أَحْرَمَا

فَعَلَهُمَا مَعًا^(١) وَفِي الرِّفْضِ دَمٌ
بِأَخَرٍ فِي يَوْمٍ تَخْرُ لَزَمًا^(٢)
بَعْدَ الْحَلَاقِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ
بِعُمْرَةٍ ثَانِيَةٍ يَهْدِي دَمًا^(٣)
تَلْزَمُ وَالْوُقُوفُ رَفُضٌ فَأَعْلَمَا
لَبَّى بِهَا ثُمَّ مَضَى فِي ذَا وَذَا
وَالرِّفْضُ لِلْعُمْرَةِ أَوْلَى فَأَعْلَمَ
بِعُمْرَةٍ أَوْ حَجَّةٍ يَرْفُضُهُمَا

بَابُ الْإِخْصَارِ^(٥)

إِنْ أُخْصِرَ الْمُخْرِمُ مِنْ عَدُوِّهِ أَوْ مَرَضٍ يَمْنَعُ مِنْ عَدُوِّهِ

(١) أي وعليه حجة وعمرة، لأنه كفأت الحج حتى لو حج في سنته سقطت العمرة وعليه دم لأجل الرفض.

(٢) أي: لزم الحج الثاني.

(٣) أي: لزمه دم جبر لأنه جمع بين إحرامي عمرتين وهو مكروه تحريماً.

(٤) أي: إذا أحرَمَ بالعمرة بعد طوافه للحج طواف القدوم يندب رفضها ويقضيها وعليه دم.

(٥) هو لغة: المنع وشرعاً: منع المحرم عن أداء الركبتين.

جَازَ لَهُ تَحْلُلٌ مَعَ الدَّمِ^(١) يُوعَدُ^(٢) مَنْ يَذْبَحُهُ بِالْحَرَمِ
وَيَعْدَهُ حَلًّا وَلِلْقِسْرَانِ يَلْزَمُ فِي تَحْلِيلِهِ دَمَانِ^(٣)
وَمُخَصَّرُ الْحِجَّةِ إِنْ تَحَلَّلَا قَضَى وَزَادَ عُمْرَةً مُبَدَّلًا^(٤)
وَلْيَزِدِ الْقَارِنُ أُخْرَى عَوْضًا وَمَا عَلَى مُعْتَمِرٍ سِوَى الْقَضَا
وَلَمْ يَجْزُ تَحْلُلٌ لِلْمُخَصَّرِ فِي الْحَجِّ مِنْ بَعْدِ الْوُقُوفِ فَاشْعُرِ^(٥)

- (١) أي: ويقال له: ابعت شاة أو قيمتها تذبح في الحرم.
- (٢) أي: يواعد من يحملها يوماً بعينه يذبحها فيه فإن لم يجد بقي محرماً حتى يجد أو يتحلل بطواف. وأشار بقوله جاز إلى أنه رخصة في حقه، فيجوز أن يبقى محرماً.
- فيه إشارة إلى أنه لا حلق عليه ولكنه حسن، لأن التحلل حصل بالذبح، وهذا لو الإحصار في الحل. وإن في الحرم فالحلق واجب.
- (٣) أي: أن المحصر إن كان قارناً يبعث دمين لاحتياجه إلى التحلل عن إحرامين ولا يحتاج إلى التعيين. فإن بعث دماً ليتحلل عن أحدهما لم يتحلل عن واحد منهما، لأن التحلل منهما شرع في حالة واحدة. وفي ذلك تغيير المشروع وهو ممنوع. ويجوز ذبح دم الإحصار قبل يوم النحر ولا يجوز ذبحه إلا في الحرم.
- (٤) أي: المحصر بالحج ولو نفلاً إذا تحلل ولم يحج من عامه عليه قضاء حجة عما فاته وعمره لأنه في معنى فائت الحج يتحلل بأفعال العمرة. وهذا معنى قوله (مبدلاً) فيما يظهر. وقيد بكونه لم يحج في عامه لأنه لو حج في عامه لا عمرة عليه، لأنه ليس في معنى فائت الحج.
- وأما القارن المحصر: فيجب عليه قضاء حجة وعمرتين أما الحجة وإحداهما فلما ذكرنا في المفرد، والثانية: عوضاً عما شرع فيها مع الحجة لأنه خرج منها بعد صحة الشروع، وهذا إذا لم يقرن من عامه ذلك وإلا سقطت كالمفرد.
- (٥) يعني: أن الإحصار لا يتحقق إلا إذا منع المحرم عن الركنين كما مر، ولو بمكة، أما إن قدر على أحدهما فليس بمحصر لأنه إن قدر على الطواف تحلل =

بَابُ الْفَوَاتِ

مَنْ لَمْ يَقِفْ مِنْ قَبْلِ فَجْرِ التَّحْرِ فَحَجُّهُ فَاتٌ وَحُكْمُ الْأَمْرِ^(١) طَوَائِفُهُ وَالسَّعْيُ وَالتَّحَلُّلُ بِلَا دَمٍ وَلِلْقَضَا يَسْتَقْبِلُ وَلَا فَوَاتَ حَاصِلٌ لِلْعُمْرَةِ بَلْ فَعَلَهَا لَا يَنْقُضِي بِمَرَّةٍ

بَابُ الْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ

صَحَّ لِذِي عَجْزٍ ضَعِيفٍ فِي الْقُوَى إِحْجَاجُ غَيْرِهِ إِذَا عَنْهُ نَوَى^(٢) مَنْ حَجَّ عَنْ شَخْصَيْنِ أَمْرَيْنِ فَهُوَ لَهُ وَيُضْمَنُ الْمَالَيْنِ^(٣)

= به وإن قدر على الوقوف فقد تم حجه فليس بمحصر.

(١) أي والحكم في هذه المسألة فإنه إذا أراد التحلل أن يتحلل بالعمرة وهي الطواف والسعي والتحلل بالحلل أو التقصير. بلا دم عليه لأن التحلل وقع بأفعال العمرة فكانت في حق فائت الحج بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يجمع بينهما ويقضي الحج من قابل.

(٢) أي: صح إحجاج الغير بشرط دوام العجز إلى الموت، لأنه فرض العمر حتى تلزم الإعادة بزوال العذر. وشرطه: نية الحج عن الأمر فيقول: أحرمت عن فلان ولييت عنه، ولو نسي اسمه فتوى عن الأمر صح وتكفي نية القلب.

(٣) لأنه خالفهما، ولا يقدر جعله عن أحدهما لعدم الأولوية، وينبغي صحة التعيين لو أطلق الإحرام، كما لو قال: لبيك بحجة وسكت، ولو أبهمه بأن قال: لبيك بحجة عن أحد الأمرين، فإن عين أحدهما قبل الطواف والوقوف صح وإلا فلا.

لَكِنَّ مَنْ أَحْرَمَ عَنْ أُمَّ وَأَبٍ
دَمَ الْقِرَانِ يَلْزِمُ الْمَأْمُورَ^(٢)
أَوْصَى بِحَجٍّ فَأَحْجُوا رَجُلًا
بَعْدَ الْخُرُوجِ يُتَدَيِّ بِحَجَّتِهِ
يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَهُ لِمَنْ أَحَبَّ^(١)
وَهُوَ عَلَى الْأَمْرِ لَوْ مَحْضُورًا
فَمَاتَ أَوْ ضَاعَ الَّذِي قَدْ بَدَلَا
مِنْ ثُلْثِ بَاقِي مَالِهِ مِنْ سَاحَتِهِ^(٣)

بَابُ الْهَدْيِ

أَذْنَاهُ شَاءَ وَهُوَ مِنْ كُلِّ الثَّلْثِ
وَالشَّاءُ تُجْزَى عَنْ دَمِ الْجَنَابَةِ
أَوْ فِي جِمَاعٍ بَعْدَ مَا قَدْ وَقَفَا
وَأَكْلُ هَدْيِ الثَّقَلِ وَالْقِرَانِ
وَالذَّبْحُ لِلْقِرَانِ وَالْتِمِثُ
وَالْهَدْيُ لَا يُشْرَعُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ
مِنْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ مِنْ غَنَمٍ
إِلَّا طَوَافَ الرُّكْنِ مَعَ جَنَابَةِ
فَنَاقَةٍ^(٤) تَجْبُرُ ذَيْنِ فَأَعْرِفَا
وَمُتَعَةٍ يَجُوزُ لَا الْجُبُرَانِ
قَبْلَ زَمَانٍ نَحَرِهِمْ لَمْ يُشْرَعَ
وَلَا يَخْصُ أَهْلُهُ إِذْ يُقَسَّمُ^(٥)

(١) وكذا لو جعله عن أجنيين لكن يشترط عدم أمرهما في الكل فالعبرة للأمر وعدمه، فتنبيه.

(٢) لأنه وجب شكرًا على الجمع بين النسكين، وحقيقة الفعل منه وإن كان الحج يقع عن الأمر، لأنه وقوع شرعي لا حقيقي وكذا جنابة الجاني.

(٣) أي يحج من منزل أمره بثلث ما بقي من ماله فإن لم يف فممن حيث يبلغ.

(٤) أي أو بقرة.

(٥) أي: لا يجوز ذبح الهدايا مطلقاً إلا في الحرم لأن الهدى اسم لما يهدى إلى مكان ومكانه الحرم. ويجوز أن ينصدق بالهدايا على مساكن الحرم وغيرهم =

وَلِلَّذِي سَاقَ رُكُوبَ الْبَدَنَةِ إِنْ كَانَ ضُرٌّ قَدْ أَصَابَ بَدَنَهُ
يَسْقُطُ هَذِي الثَّقَلِ حِينَ يَنْطَبُ وَيَلْزَمُ الْإِبْدَالُ عَمَّا يَجِبُ
وَلَحْمُهُ يُطْعِمُهُ لِلْفَقَرِ لَا يَأْكُلُنْ مِنْهُ وَلَا ذَوُوا الثَّرَى

مسائل مشورة

لَوْ وَقَفُوا وَبَانَ يَوْمُ النَّحْرِ ذَلِكَ يُفْتَى بِجَوَازِ الْأَمْرِ^(١)
وَمَنْ رَمَى الْوُسْطَى وَذَاتَ الْعَقَبَةِ قَضَى لِأُولَى أَوْ لِكُلِّ رَثْبَةٍ^(٢)
نَازِرُ حَجٍّ مَاشِياً لَا يَرْكَبُ حَتَّى يَطُوفَ زَائِراً أَوْ يَذْهَبَ^(٣)
لِمُسْتَرِي مُحْرَمَةٍ بِالْإِذْنِ^(٤) تَحْلِيلُهَا وَوَطْؤُهَا لَا يَجْنِي

كتاب النكاح

يُعَقَّدُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ بِمَاضِيِ الْإِلْفِظِ مِنَ الْمَقُولِ
أَوْ وَاحِدٍ^(٥) كَقَوْلِهِ زَوَّجْنِي فَقَالَ زَوَّجْتُكَ هَذَا الْمَعْنَى

= لأن الصدقة قربة معقولة والصدقة على كل فقير قرية، وعلى مساكين الحرم أفضل إلا أن يكون غيرهم أحوج منهم.

(١) أي: وقوفهم صحيح، وحجهم تام، ولا تقبل الشهادة.

(٢) لأن الترتيب سنة.

(٣) فلو ركب في كل الطريق أو أكثره لزمه دم وفي أقله بحسابه.

(٤) أي إذن البائع.

(٥) أي: أو بلفظين يعبر بواحد عن المستقبل.

وَلَقَدْ مَلَكَتُكَ أَوْ وَهَبْتُ كَحُكْمِ أَنْكَحُكَ أَوْ زَوَّجْتُ^(١)
عِنْدَ مُكَلَّفَيْنِ مُسْلِمَيْنِ^(٢) حُرَّيْنِ أَوْ حُرٍّ وَمَرَاتَيْنِ^(٣)

فَضْلٌ فِي الْمَحْرَمَاتِ

وَالْأُمُّ وَالْبَنَاتُ وَالْبَنَاتُ مُحَرَّمَاتُ^(٤) وَكَذَا أَلْعَمَّاتُ
وَالْأَخْتُ مَعَ بَنَاتِهَا وَالْخَالَه وَإِنْ سَقَلْنَ مَعَ بَنَاتِ الْإِخْوَةِ
وَأُمُّ زَوْجَةٍ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ وَبَنَاتُهَا مَعَ الدُّخُولِ فَأَعْقِلِ
وَزَوْجَةُ الْوَالِدِ وَالْأَجْدَادِ ثُمَّ الْبَنِينَ وَبَنِي الْأَوْلَادِ
وَالْأُمُّ وَالْأَخْتُ مِنَ الرِّضَاعِ وَالْجَمْعُ لِلْأَخْتَيْنِ بِالْإِجْمَاعِ
كَالْجَمْعِ بَيْنَ خَالَةٍ أَوْ عَمَّةٍ وَبَنَاتِ إِخْوَتَيْهِمَا فِي الْحُرْمَةِ

- (١) يعني: أن ما وضع لتمليك العين في الحال كالهبة والصدقة والعطية. والقرض ونحوها كحكم النكاح والتزويج في كون كل منهما يصح به عقد النكاح.
- (٢) أي لنكاح مسلمة، ولو فاسقين أو محدودين في قذف أو أعميين أو ابني العاقلين وشرط سماع كل من العاقلين لفظ الآخر، ليتحقق رضاهما، وسماع الشهود قولهما معاً وفهمهم أنه نكاح على المذهب.
- (٣) ومرأتين: أي حرتين وكان الأولى التعبير به بدل قوله ومرأتين لما فيه من إيهام جواز العقد عند حضور حر وأمتين وليس كذلك.
- (٤) لما قد تقرر من أن وطء الأمهات يحرم البنات، ونكاح البنات يحرم الأمهات سواء كانت البنت في حجره بأن كانت مع أمها في بيته أو لا. وذكر الحنبر في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّيْبُكُمْ الَّذِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّذِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ خرج مخرج العادة للتشيع عليهم.

وَجَمْعُ ثَنَيْنِ إِذَا إِحْدَاهُمَا
وَمَنْ زَنَى أَوْ مَسَّهَا بِشَهْوَتِهِ
وَعَقْدُ أُخْتٍ فِي اعْتِدَادِ أُخْتٍ
وَحَلَّ تَزْوِيجُ الْكِتَابِيَّاتِ
كَذَا نِكَاحُ الْأَمَةِ الذَّمِّيَّةِ
لَا أَمَةٍ عَلَى نِكَاحِ حُرَّةٍ
لِلْحُرِّ جَمْعُ أَرْبَعٍ وَلَوْ إِمَا
وَالنِّكَاحُ مَعَ حَمَلٍ السَّفَاحُ يَنْعَقِدُ
وَتَبْطُلُ الْمُنْعَةُ وَالْمُسَوِّقُ
فَحَلَّ حَرَامٌ نِكَاحُهُ أَخْرَاهُمَا^(١)
فَأُمُّهَا وَبِئْتَهَا فِي حُرْمَتِهِ^(٢)
يَبْطُلُ فِي رَجْعِهَا وَالْبَتُّ
دُونَ سَوَاهُنَّ كَصَابِيَّاتٍ
يَحِلُّ كَالْمُسْلِمَةِ التَّقِيَّةِ
وَعَكْسُهُ يَجُوزُ كَالْمُحْرِمَةِ
وَالْعَبْدُ نِصْفُهَا بِهَذَا فَأَحْكَمَا
وَلَا يَجُوزُ وَطْؤُهَا حَتَّى تَلِدَ
بِمُدَّةٍ مِنَ الزَّمَانِ فَأَثْبَتُوا

بَابُ الْوَلِيِّ وَالْكَفَاءِ

لِلْحُرَّةِ التَّزْوِيجُ إِنْ مُكَلَّفَهُ بِلَا وَلِيٍّ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ^(٣)

(١) أي: لو فرضت أحدهما ذكراً حرم عليه نكاح الأخرى فيجوز الجمع بين امرأة وبنات زوجها لأنه لو فرضت المرأة ذكراً لم يحرم تزوج البنت بخلاف عكسه.
(٢) يعني يثبت بينه وبين المرأة المزني بها والملموسة بشهوة حرمة المصاهرة وهي الحرمات الأربع: حرمة المرأة على أصول الزاني والماس وفروعه نسباً ورضاعاً، كما في الوطء الحلال. ومثلها في الحرمة النظر إلى ذكره بشهوة ونظره إلى فرجها الداخل كذلك. ولا فرق بين كونه عامداً أو ناسياً أو مكرهاً أو مخطئاً.

(٣) أي: للمرأة الحرة العاقلة البالغة تزويج نفسها بلا حضور ولي وإذنه، وله إذا =

وَالْبَكْرُ كَالثَّيْبِ وَالصَّغِيرَةُ
وَحِينَ يَسْتَأْذِنُهَا الْوَلِيُّ
وَالضَّحْكُ أَيْضاً وَالْوَلِيُّ الْعَصْبَةُ
وَالْعَبْدُ وَالصَّغِيرُ وَالْمَجْنُونُ
وَلَا عَلَى مُسْلِمَةٍ لِكَافِرٍ
وَلِلْوَلِيِّ الْفَسْخُ إِنْ تَزَوَّجَتْ
ثُمَّ الْكَفَاءَاتُ تُعَدُّ فِي النَّسَبِ
أَمَّا الْمَوَالِي مَنْ لَهُ جَدٌّ وَأَبٌ
واعتبر الكفاءة الشَّيْبَانِي
ثُمَّ كَفَاءَاتُ تُعَدُّ فِي الْحِرَفِ
وَلِلْوَلِيِّ التَّزْوِيجُ لِلْمَوْلِيَّةِ
ثُمَّ تَزْوُجُ الْعَبِيدِ وَالْإِمَا
كَذَا إِذَا زَوَّجَ حُرّاً مَا أَدْنُ

يُجْبِرُهَا الْوَلِيُّ لَا الْكَبِيرَةُ
فَالصَّمْتُ لِلْبَكْرِ رِضَى جَلِيٍّ
وَلَايَةٌ كَإِزْنِهِمْ مُرْتَبَةٌ
لَيْسَ لَهُمْ وَلَايَةٌ تَكُونُ
بَلْ أَبْعَدُ مَعَ أَقْرَبِ مُسَافِرٍ
بَغَيْرِ كُفُوٍ أَوْ لِمَهْرٍ نَقَصَتْ
قُرْبُشُ كُفُوٍ بَعْضِهِمْ كَذَا الْعَرَبُ
قَدْ أَشْلَمَا كَافَاً لَأَعْلَى فِي الْحَسَبِ
مُحَمَّدٌ فِي الْمَالِ وَالْأَذْيَانِ
عِنْدَهُمَا وَقَوْلُهُ فِيهَا اخْتَلَفَ
مِنْ نَفْسِهِ كَذَا وَكَيْلُ الْمَرْأَةِ
يُوقَفُ لِلسَّيِّدِ كَيْ مَا يُتَمَمَّا
أَوْ حُرَّةً حَتَّى بِإِذْنِ يَسْتَبِينَ

بَابُ الْمَهْرِ

أَقَلُّهُ عَشْرٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَإِنْ يُسَمِّ دُونَهَا تُتَمَّمُ

= كان عصبه الإعتراض في غير الكفء كما يأتي، ما لم تلد منه. وهذا ظاهر الرواية عن الشيخين. وروى الحسن عن أبي حنيفة عدم جوازه أصلاً، وبه يفتى لفساد الزمان. وهذا إذا كان لها ولي لم يرض به، وإلا فالعقد صحيح مطلقاً.

بِالْوِطْءِ وَالْمَوْتِ وَيَا لَطَلَّاقٍ
وَأِنْ يُطَلِّقَهَا بِإِلَّا تَسْمِيَةٍ
وَهِيَ خِمَارٌ ثُمَّ دِرْعٌ مِلْحَفَةٌ^(٢)
وَحُكْمٌ خَلْوَةٌ بِهَا صَحِيحَةٌ^(٤)
وَالْمَهْرُ كَامِلٌ وَمَهْرُ الْمِثْلِ
كَخِذْمَةِ الْخُرِّ وَتَغْلِيمٍ وَفِي
وَمَنْ يُسَمِّ الْمَهْرَ أَلْفًا وَعَقْدٌ
أَوْ لَا يُضَارِزُ بِنِكَاحٍ أُخْرَى
وَأِنْ يَكُنْ أَخْرَجَهَا أَوْ قَدْ نَكَحَ
وَأِنْ يُسَمِّ فَرَسًا وَلَمْ يَصِفْ^(٦)

قَبْلَهُمَا التَّضَفُّ بِالْإِتِّفَاقِ
مِنْ قَبْلٍ^(١) فَالْإِزْمُ دَفْعُ الْمُتَعَةِ
عَلَى اِعْتِبَارِ الْحَالَتَيْنِ فِي الصَّفَةِ^(٣)
كَحُكْمِ وَطْءٍ فِي وَجُوبِ الْعِدَّةِ^(٥)
يَجِبُ فِي الْفَاسِدِ بِوِطْءِ الْبَغْلِ
مَا لَمْ يُسَمِّ أَوْ بِخَمْرِ أَوْ نُفْيِ
بِشَرْطِ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنَ الْبَلَدِ
فَإِنْ وَفَى كَانَ الْمُسَمَّى مَهْرًا
أُخْرَى فَمَهْرٌ مِثْلُهَا قَدْ اتَّضَحَ
صَحِّحُ الْمُسَمَّى وَسَطًا كَمَا عُرِفَ

(١) أي من قبل الوطء أو الخلوة الصحيحة.

(٢) الخمار: هو المسفع. والدرع: بكسر الدال المهملة: هو القميص والمراد هنا نحو الثوب. والملحفة: أي ملاءة. وهذا كان في الزمن السابق. أما الآن فيجب لها أكثر من ذلك.

(٣) فإن كانا غنيين فلها الأعلى من الثياب أو فقيرين فالأدنى، أو مختلفين فالوسط. وهذا القول هو المفتى به كما في النفقة.

(٤) أي: بلا مرض أحدهما وحيض ونفاس وإحرام وصوم فرض.

(٥) أي: أن وجوب العدة من أحكام الخلوة سواء كانت صحيحة أو لا إذا كانت الغلوة في نكاح صحيح. أما الفاسد فتجب فيه العدة بالوطء أو لا يُضَارِزُ.

(٦) أي لم يعين ذلك.

وَأَنْ يُسَمَّ مَهْرَهَا عَبْدَيْنِ^(١) لَا مَهْرَ إِلَّا الْعَبْدُ عِنْدَ الصَّدْرِ وَأَصْلُ مَهْرِ الْمِثْلِ بِنْتُ أَلْعَمِّ مَعَ تَسَاوِي السِّنِّ وَالْجَمَالِ وَجَازَ لِلزَّوْجَةِ مَنَعُ الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ حُرّاً أَحَدُ الْإِثْنَيْنِ إِنْ قَسَمُوهُ بِأَقْلَى الْمَهْرِ وَالْأُخْتُ وَالْعَمَّةُ دُونَ الْأُمِّ وَالْعَصْرُ وَالْبَلَدَةُ ثُمَّ الْمَالُ عَنْ وَطْئِهَا لِمَهْرِهَا الْمُعَجَّلِ

بَابُ نِكَاحِ الرَّقِيقِ

يُوقَفُ عَقْدُ الْقَنْ وَالْمَدْبَرِ مَكَاتِبِ أَنْثَاهُمْ وَالذَّكَرِ^(٢) مَوْلَاهُ فِي الْعَقْدِ كَاتِفَايَ رُكْنِ^(٣) يَسْعَى وَلَا يُبَاعُ فِيمَا ذُكِرَا لَيْسَ رِضَى مِنْهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالْأَمْرُ بِالتَّقْرِيقِ وَالْطَّلَاقِ^(٤)

- (١) أراد بالعبدَيْنِ الشَّيْئَيْنِ الْحَلَالَيْنِ، وَبِالْإِثْنَيْنِ أَحَدَهُمَا حَرَاماً لِيَدْخُلَ فِيهِ مَا إِذَا تَزَوَّجَ عَلَى هَذَا الْعَبْدِ وَهَذَا الْبَيْتِ، فَإِذَا الْعَبْدُ حُرّاً، وَعَلَى مَذْبُوحَتَيْنِ فَإِذَا إِحْدَاهُمَا مَيْتَةً.
- (٢) الْقَنْ: هُوَ الْمَمْلُوكُ كَلّاً. وَالْمَدْبَرُ: هُوَ الَّذِي قَالَ لَهُ سَيِّدُهُ: إِنْ مِتَ فَأَنْتَ حُرٌّ. وَالْمَكَاتِبُ: هُوَ الَّذِي قَالَ لَهُ سَيِّدُهُ إِنْ دَفَعْتَ لِي كَذَا مِنْ الْمَالِ فِي كَذَا مِنْ الْأَشْهُرِ مِثْلًا فَأَنْتَ حُرٌّ.

- يُوقَفُ نِكَاحُ مَا ذَكَرَ عَلَى إِجَازَةِ الْمَوْلَى فَإِنْ أَجَازَ نَفَذَ وَإِنْ رَدَّ بَطَلَ فَلَا مَهْرَ مَا لَمْ يَدْخُلَ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا يَطْلُبُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ بَعْدَ عَتَقِهِ.
- (٣) زَكَنَ أَيَّ عِلْمٍ.
- (٤) أَيَّ أَمْرِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ بِمُفَارَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالطَّلَاقِ لَهَا.

بَلْ أَمْرُهُ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيَّةِ
تَزْوِجُهُ لِمَبْدِهِ الْمَأْذُونِ^(١)
وَمَا لِرَّوْجِ أَمَةٍ تَبَوَّئَتْهُ
مَا لَمْ تُبَوَّءْ وَيَقْتُلِ أَمَةٍ
وَأَوْجِبُوهُ عِنْدَ قَتْلِ الْخُرَّةِ
وَالْإِذْنُ فِي الْعَزْلِ لِمَوْلَى الْأَمَةِ
إِنْ كَانَ حُرّاً زَوْجَهَا أَوْ عَبْدًا

إِجَارَةٌ فِي هَلَسِهِ الْقَضِيَّةِ
يَصِحُّ وَهِيَ أَسْوَأُ الْمَذْيُونِ^(٢)
وَمَا عَلَى زَوْجِ لَهَا مَوْنَةٌ
يَسْقُطُ عَنْهُ^(٣) الْمَهْرُ قَبْلَ خُلُوتِهِ
لِنَفْسِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ مَرَّةً
وَحُيِّرَتْ إِنْ أُعْتِقَتْ لِلْفُرْقَةِ
تَفْسُخُهُ بِإِلَاءِ قَضَاءِ عَمْدًا

بَابُ نِكَاحِ الْكَافِرِ^(٤)

لَوْ عَقَدَ الْكَافِرُ بِالْمُعْتَنَةِ
وَدِينُهُمْ يُجِيزُهُ فَأَسْلَمَا
أَمَّا الْمَجُوسِيُّ إِذَا يَبْتَئِسَهُ

لِكَافِرٍ أَوْ لَا شُهُودَ عِنْدَهُ
مَعًا يُقْرَأُ عَلَى نِكَاحِهِمَا
قَدْ عَقَدَ النِّكَاحَ أَوْ بِأَخْتِهِ

(١) أي المديون.

(٢) أي: المرأة تساوي أصحاب الديون في مهر مثلها.

(٣) أي عن الزوج.

(٤) هنا ثلاثة أصول: الأول: كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين أهل الكفر، الثاني: كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرط كعدم شهود يجوز في حقهم إذا اعتقدوه ويقرون عليه بعد الإسلام. الثالث: كل نكاح حرم لحرمة المحل كمحارم يقع جائزاً وقيل لا.

وَكَانَ بَعْدَ الْعَقْدِ إِسْلَامُهُمَا^(١) وَزَوْجَةُ الْكَافِرِ حَيْثُ أَسْلَمَتْ فَهِيَ لَهُ حَلِيلَةٌ إِنْ أَسْلَمَا^(٢) وَكَانَ تَطْلِيقًا وَإِذْ هِيَ قَدْ أَبَتْ وَيَلْزَمُ الْمَهْرُ إِذَا فَرَّقَ عَنْ وَلَمْ تَبْنِ إِنْ كَفَرَا وَأَسْلَمَا ثُمَّ بِإِسْلَامِ الصَّغِيرِ يُحْكَمُ

يُفَرِّقُ الْحَاكِمُ مَا بَيْنَهُمَا^(٣) يُذْعَى إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي قَدْ فَعَلَتْ وَإِنْ أَبَى فُرِّقَ مَا بَيْنَهُمَا وَهِيَ مِنَ الْمَجْهُوسِ فَالْفَسْخُ ثَبَتَ^(٤) إِبَائِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ فَأَعْلَمَنَ^(٥) مَعًا وَفِي التَّفْرِيقِ^(٦) تَفْرِيقُهُمَا إِذْ أَحَدٌ مِنَ أَبَوَيْهِ يُسَلِّمُ

-
- (١) أو ترافعا معاً وهما على الكفر وقيدت بترافعا معاً، لأنه بمرافعة أحدهما لا يفرق لبقاء حق الآخر بخلاف إسلامه، لأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه.
- (٢) أي القاضي أو الذي حَكَمَاهُ.
- (٣) أي أسلم الزوج الكافر، والألف للإطلاق.
- (٤) أي فسخ القاضي بينهما ولا يكون طلاقاً لأنه لا يكون من النساء، بل الذي يكون من المرأة عند القدرة على الفرقة شرعاً هو الفسخ فينبو القاضي منابها فيما تملكه.
- (٥) أي دخول الزوج، لأن المهر يتأكد بالدخول. أما غير المدخولة فالمهر لم يتأكد، والفرقة كانت من جانبها فأشبه الردة فلا شيء لها. وأما إن أبى الزوج الإسلام كان ذلك التفريق معدود شرعاً من الطلاق كما مر فإن كانت موطوءة فلها المهر وإلا فنصفه، لأنه حينئذ طلاق قبل الدخول.
- (٦) أي لو أسلم أحدهما قبل الآخر يفرق بينهما ولا مهر لها قبل الدخول، لو المتأخرة هي، لمجيء الفرقة من قبلها بسبب تأخرها، ولو المتأخر هو فصنفه عند التسمية، أو متعة عند عدمها. أما بعد الدخول فلها المهر في الوجهين، لأن المهر يقرر بالدخول ديناً في ذمة الزوج، والديون لا تسقط بالردة.

بَابُ الْقَسَمِ^(١)

وَالْعَدْلُ بَيْنَ الْحُرَّتَيْنِ يَلْزَمُ وَالْبِكْرُ كَالثَّيِّبِ فِيهِ فَأَعْلَمُوا^(٢)
وَلِلْإِمَاءِ النُّصْفُ لِلْحَرَائِرِ وَالْقَسَمُ لَا يَلْزَمُ حَالَ الشَّفَرِ^(٣)
وَجَائِزُ إِثَارِهَا بِسَهْمِهَا أُخْرَى وَجَازَ عَوْدُهَا فِي قَسَمِهَا

كِتَابُ الرِّضَاعِ

وَهُوَ وَإِنْ قَلَّ بِهِ يُحَرِّمُ فِي قَدَرِ حَوْلَيْنِ وَنِصْفٍ فَأَعْلَمُوا
تَحْرِيمُهُ كَالْإِنْسَابِ مَا خَلَا أُمَّ أَخٍ وَأُخْتٍ إِنْ فَاغَقِلَا
وَزَوْجُ مَنْ تُرْضِعُهُ أَبٌ لَهُ مِنْ لَبَنِ لَهْ وَإِنَّمَا أَخٌ لَهُ
وَحِلُّ أُخْتِ الْأَخِ مِنْ رَضَاعٍ كَالْحِلِّ فِي الْأَنْسَابِ بِالْإِجْمَاعِ
وَكُلُّ طِفْلَيْنِ بِشَدِي رَضَعَا نَكَحَهُمَا بَيْنَهُمَا قَدْ مُنَعَا
وَاللَّبَنُ الْمَخْلُوطُ بِالْإِمْيَاهِ أَوْ الدَّوَا أَوْ لَبَنِ الشَّيْأِ

(١) القسم بفتح القاف القسمة، وبالكسر النصيب.

(٢) العدل بين الزوجتين الحرّتين واجب لظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ﴾ والمراد بالعدل بينهما: التسوية في البيوتة والنفقة، لا في المجامعة والمحبة لأن الأولى تبني على النشاط والصحة والثانية: ميل القلب وهو لا يملك.

(٣) لأن حقهن يسقط به، فكان له أن يستصحب منهن من شاء، وتستحب القرعة بينهن تطيباً لقلوبهن.

فَالْحُكْمُ لِلْغَالِبِ بِالطَّعَامِ لَا كَلْبَنِ الْفَخْلِ وَنَعْمَ جُعِلَا

كِتَابُ الطَّلَاقِ^(١)

أَحْسَنُهُ^(٢) الطَّلَاقُ فِي الطُّهْرِ الْخَلِيِّ عَنْ وَطْئِهَا وَتَرْكِهَا فِي الْأَجَلِ^(٣)
وَأِنْ يُتْلَى فِيهِ أَوْ فِي الْحَيْضِ^(٤) كَانَ الطَّلَاقُ بِدَعَا وَبِمَضِيِّ^(٥)
وَأِنْ يُفَرَّقَهُنَّ فِي الْأَطْهَارِ^(٦) فَقَدْ أَصَابَ سُنَّةَ الْمُخْتَارِ^(٧)

(١) مناسبه للرضاع هو أن كلاً منهما مُحَرَّم، وهو لغة: رفع القيد، لكن جعلوه في المرأة طلاقاً، وفي غيرها إطلافاً، ولذا كانت أنت مطلقة بالتشديد صريحاً، ومطلقة بالتخفيف كناية. وشرعاً: رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص. وأقسامه ثلاثة كما بينه الناظم رحمه الله.

(٢) أحسنه: أي الطلاق، أي بالنسبة إلى البعض الآخر، لا أنه في نفسه حسن، فسقط ما قيل: كيف يكون حسناً مع أنه أبغض الحلال.

(٣) أي حتى تنقضي عدتها، لأنه أبعد من الندامة لتمكنه من التدارك، وأقل ضرراً بالمرأة.

(٤) سواء كان التثليث متفرقاً أو لا.

(٥) أي يقع الطلاق وتبين المرأة منه.

(٦) أي في ثلاثة أطهار لا وطء فيها.

(٧) أي يسمى طلاقه هذا سنياً، وفي غير الموطوءة طلاقة، ولو في الحيض.

والحاصل: أن السنة في الطلاق من وجهين العدد والوقت. فالعدد وهو ألا يزيد على الواحدة بكلمة واحدة لا فرق فيه بين المدخولة وغيرها، لكنه في المدخولة خاص بما إذا كان في طهر لا وطء فيه ولا حيض، كما مر، وإلا فهو بدعي. وفي غير المدخولة لا فرق بين كونه في طهر أو في حيض.

وَسُنَّةُ الْآيِسِ وَالطُّفْلَةِ فِي
وَصَحَّ مِنْ مُكَلَّفٍ مُسْتَقْبِظٍ
وَصَحَّ مِنْ سَكْرَانَ أَوْ مَعَ غَفْلَةٍ (٣)
وَعَدَّدُ الطَّلَاقِ بِالثَّلَاثِ
أَمَّا الثَّلَاثُ فَلِزَوْجِ الْخُرَّةِ
تَفْرِيقَهُنَّ بِالشُّهُورِ فَأَعْرِفِ (١)
لَا ذِي جُنُونٍ (٢) أَوْ صَبِيٍّ فَأَخْفِظْ
وَأَخْسِرْ يَفْهَمُ بِالْإِشَارَةِ (٤)
مُعْتَبَرٌ فَلِلْإِمَامِ ثِنْتَانِ
وَيَمْلِكُ الْعَبْدُ طَلَاقَ الزَّوْجَةِ

بَابُ الصَّرِيحِ (٥)

هُوَ كَطَلَّقْتُكَ أَوْ مُطَلَّقَةً
وَتَبَيَّنَ الثَّلَاثُ فِي الْمَصَادِرِ
أَوْ طَالِقٌ ذُو رَجْعَةٍ (٦) إِنْ أَطْلَقَتْ
تَصِحُّ لَا فِي غَيْرِهَا فَحَرَّرَ (٧)

(١) أي إذا كانت المرأة لا تحيض من كبر أو صغر فأراد أن يطلقها زوجها للسنة، طلقها واحدة وتركها حتى يمضي شهر آخر، فإذا مضى شهر آخر طلقها أخرى فتصير ثلاث طلاقات في ثلاثة أشهر، لأن الشهر في حقها قائم مقام الحيض، ثم إن كان الطلاق في أول الشهر تعتبر الشهور بالأهلة، وإن كان في وسطه فبالأيام في حق التفريق والعدة.

(٢) أي إذا علق الطلاق وهو عاقل كقوله: إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلها مجنوناً.

(٣) ومثلها الخطأ كأن أراد التكلم بغير الطلاق فجري على لسانه الطلاق.

(٤) بشرط أن لا يحسن الكتابة، وإلا فلا.

(٥) الصريح: ما ظهر المراد منه ظهوراً يبيّن بكثرة الاستعمال.

(٦) أي ما ذكر ذو رجعة أي يقع بهذه الألفاظ واحدة رجعية إن أطلقه أي لم ينو شيئاً أو نوى خلافها من البائن أو أكثر.

(٧) لأن المصدر يحتمل العموم والكثرة فيتناول الأدنى مع احتمال الكل ويتعين =

كَهَيِّ الطَّلَاقِ أَوْ طَالِقٍ طَلَاقًا فَذَا ثَلَاثٌ إِنْ نَوَى اتِّفَاقًا
وَأِنْ يَقُلْ طَلَّقْتُ مِنْهَا نَفْسَهَا أَوْ نِصْفَهَا أَوْ فَرْجَهَا أَوْ رَأْسَهَا^(١)
تَطْلُقُ وَيَلْعُو فِي يَدٍ أَوْ رِجْلِ وَالْجُزْءُ فِي الطَّلَاقِ مِثْلُ الْكُلِّ^(٢)
وَأَنْتِ طَالِقٌ مِنْ هُنَا إِلَى الْيَمَنِ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ بِهَا أَحْكَمَنْ
وَأَنْتِ فِي مَكَّةَ^(٣) تَنْحِيزٌ وَفِي إِنْ تَدْخُلِي مَكَّةَ تَغْلِيقٌ قُضِيَ

فَصْلٌ فِي إِضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَى الزَّمَانِ

لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مِثِّي غَدًا أَوْ فِي غَدٍ تَطْلُقُ إِذَا الْفَجْرُ بَدَأَ^(٤)
أَنْتِ طَلَاقٌ أَمْسٍ وَالْيَوْمَ نَكَحْ بَلْعُو^(٥) وَفِي السَّبَبِ لَهُ الْقَوْلُ صَلَحَ

= بالنية أما غير المصادر كاسم الفاعل فإنه لا يحتمل العدد. فحرر الفرق بينهما، والكلام مبسوط عليه في التلويح وخلاصته في الكواكبي.

(١) أي: إن أضاف الطلاق إلى جملتها أو إلى ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق والنفس والفرج، أو إلى جزء شائع منها كنصفها وثلثها إلى عشرها وقع الطلاق ولا يقع إذا أضافه إلى ما لا يعبر به عن الكل كيد ورجل وبطن وظهر وأما قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يُدَّى لَهَا﴾ وقوله ﷺ: «على اليد ما أخذت» نزر. حتى لو كان عند قوم يعبرون به عن الجملة وقع به الطلاق، أي عضو كان. ذكره الزيلعي.

(٢) يعني إذا طلقها نصف تطليقة أو ثلثها وقعت واحدة، وكذا كل جزء شائع لأن ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كله.

(٣) من مكة أو في مكة أو بمكة (تنجيز) يقع للحال، لأن الطلاق لا يختص بمكان.

(٤) أي إذا طلع الصبح. وصح في الثاني نية آخر النهار قضاء وصدق فيهما ديانة.

(٥) لأنه أسند الطلاق إلى نهار لا يملك فيه إيقاعه فلا يقع. =

أَنْتِ كَذَّاءٌ مَا لَمْ أَطْلُقْ أَوْ مَتَى تَطْلُقُ فِي الْحَالِ إِذَا مَا سَكْتَا^(١)
وَيَوْمَ نَكْحِي بِكَ أَنْتِ طَالِقٌ وَالْقَصْدُ بِاللَّيْلِ طَلَاً لَا يَتَّقُ^(٢)
وَأَنَا مِنْكَ طَالِقٌ لَعَوٌ وَضَحْ وَالْقَصْدُ بِالْبَائِنِ وَالْحَرَامِ صَحْ^(٣)

= وقوله (وفي السبق له القول صلح) يعني إذا قال لها: أنت طالق أمس يقع في الحال إن نكح في الأمس أو قبله، لأنه إنما يملك الطلاق في الحال ولا يملك الإسناد إلى أمس فيقع ما يملكه.

(١) لأنه أضاف الطلاق إلى زمان أو مكان خال عن طلاقها. فبمجرد سكوته وجد المضاف إليه فيقع، و(ما) وإن كانت مصدرية إلا أنها تأتي نائبة عن ظرف الزمان. ومنه (ما دمت حياً) وقوله: (إذا ما سكتا) ف(ما) زائدة والألف للإطلاق.

(٢) أي يقع الطلاق، وهذا بخلاف قوله: أملك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلاً لم تتخير، ولو نهراً بقي للغروب. والأصل أن اليوم متى قرن بفعل ممتد كالسير والصوم يراد به النهار، كالأمر باليد فإنه يصح جعله بيده يوماً أو يومين أو أكثر، ومتى قرن بفعل غير ممتد يراد به مطلق الوقت كإيقاع الطلاق، فإنه لو قال: طلقك شهراً كان ذكر المدة لغواً وتطلق للحال.

(٣) أي لو قال: أنا منك طالق أو بريء فإنه لا يقع به شيء، ولو نوى به الطلاق، لأن محلية الطلاق قائمة بها لا به، فالإضافة إليه إضافة إلى غير محله فيلغو، بخلاف أنت بريئة فإنه يقع به البائن كما يأتي. وقوله (والقصد بالبائن والحرام صح) يعني: إذا قال: أنا منك بائن أو أنا عليك حرام تبين فيهما، إن نوى، لأن الإبانة لإزالة الوصلة، والتحرير لإزالة الحل وهما مشتركان بينهما فتصح الإضافة إليه ولو لم يقل: منك أو عليك بأن قال: أنا بائن أو أنا حرام لم يقع، بخلاف أنت بائن أو حرام حيث يقع إذا نوى، وإن لم يقل مني، لكن النية في أنت حرام لا تشتترط على ما عليه الفتوى. وسيأتي.

أَنْتِ طَلَّاقٌ وَأَشَارَ هَكَذَا بِالْأَثْمَلَاتِ يُوقِعُ الثَّلَاثَ ذَا^(١)
وَوَضَعَهُ الطَّلَاقَ بِالشَّدِيدِ فَرَدُّ مِنَ الْبَتِّ بِلَا مَزِيدِ^(٢)
كَوَضَعِهِ بِالْفُحْشِ وَالْبِتَاتِ وَالطُّوْلِ وَالْعَرْضِ أَوْ الْبِدْعَاتِ
أَوْ مِلءِ هَذَا أَلْبَيْتِ فَهِيَ مُفْرَدَةٌ وَفِي الثَّلَاثِ قَدْ أَجَارُوا مَقْصَدَهُ

فصل

مَنْ طَلَّقَ الثَّلَاثَ قَبْلَ يَدْخُلُ تَقَعُ وَإِنْ فَرَّقَ صَحَّ الْأَوَّلُ
أَنْتِ كَذَا وَاحِدَةٌ وَوَاحِدَةٌ^(٣) أَوْ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا فَمُفْرَدَةٌ^(٤)

(١) أي لو أشار بأثملات أصابع ثلاث فثلاث، ولو أشار اثنتين فثنتان، أو بواحدة فواحدة.

(٢) بأن قال: أنت طالق تطليقة شديدة يقع طليقة بائنة.

(٣) يعني قال لها: أنت طالق واحدة قبل واحدة وليس المراد أنه قال لها: أنت طالق واحدة قبلها واحدة، إذ به يقع ثنتان كما في التنوير وغيره.

(٤) أي فيقع طليقة واحدة بائنة، لا تلحقها الثانية لعدم العدة، بخلاف قوله: أنت طالق واحدة بعد واحدة أو قبلها واحدة أو مع واحدة حيث يقع ثنتان.

والضابط: أن الطرف حيث ذكر بين شيئين إن أضيف إلى ظاهر كان صفة للأول كجائني زيد قبل عمرو، وإن أضيف إلى ضمير الأول كان صفة للثاني كجاءني زيد قبله أو بعده عمرو، لأنه حينئذ خبر عن الثاني والخبر وصف للمبتدأ والمراد بالصفة المعنوية، وإلا فالجملة في «قبله عمرو» حال من زيد لوقوعها بعد معرفة. وقد نظم هذا الضابط العلامة الكواكبي في منظومته الأصولية فقال:

وإن مع مدلولها المقارنة وقبل للتقديم كانت كائنة=

إِنْ تَدْخُلِي أَنْتِ طَلَاقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً فَحُكْمٌ ذَا كَالْمُفْرَدَةِ
لَوْ أَحْرَ الشَّرْطَ فَطَلَقْتَانِ^(١) وَبَعْدَ وَطْءٍ مُطْلَقاً نِثْنَانِ^(٢)

بَابُ الْكِتَابَاتِ^(٣)

وَمَا الْكِتَابَاتُ طَلَاقٌ فِي الرِّضَى مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ وَإِلَيْهِ قَوْضَا^(٤)
مِنْ لَفْظِهَا ثَلَاثَةٌ لَا يَقَعُ بِهَا سِوَى رَجْعِيَّةٍ فَاسْتَمِعُوا^(٥)
كَقَوْلِهِ أَعْتَدِي وَأَنْتِ وَاحِدَةً كَذَلِكَ أَسْتَبْرِي إِذَا مَا قَصَدَ^(٦)

= وبعد تأخير وفي الطلاق
كل إذا ما بالضمير متصل
وحيث لا اتصال فهو وصف
وتمامه في شرحه عليها فراجعه إن شئت.

(١) لتعلقهما بالشرط دفعة، وهذا إن اقتصر عليهما، وإن زاد فثلاث.

(٢) يعني أن التفصيل المذكور إنما هو في غير الموطوءة. أما فيها فتقع الثنتان مطلقاً سواء قدم الشرط أو أخره، وسواء أضاف قبل وبعد إلى ظاهر أو مضمّر.

(٣) جمع كناية، وهي عند الفقهاء: لفظ يحتمل الطلاق وغيره فلا ينفع به الطلاق إلا بالنية أو دلالة الحال كمذاكرة الطلاق أو حال الغضب.

(٤) أي والقول له بيمينه في عدم النية، ويكفي تحليفها له في منزله. فإن أبى رفعته للقاضي، فإن نكل فرق بينهما.

(٥) أي وإن نوى بائنة أو أكثر.

(٦) كقوله اعتدي: أي لأنني طلقتك أو طلقتك فاعتدي ففي المدخول بها يثبت الطلاق وتجب العدة، وفي غيرها يثبت الطلاق، عملاً بنيته ولا تجب العدة.

وقوله (أنت واحدة) لأنه إذا نوى الطلاق صار لفظ واحدة صفة لمصدر محذوف =

وَعَبْرُهَا بَوَائِنُ بِالْيَةِ تَصِحُّ فِي الثَّلَاثِ لَا الثَّنِيَّةِ^(١)
وَحَالَ تَذْكَارِ الطَّلَاقِ يَمَعُ فِي صَالِحِ الْجَوَابِ^(٢) لَا الرَّدِّ فَعُوا
كَبَسَائِسِ^(٣) وَبَتَّةِ خَلِيَّةِ أَنْتِ حَرَامٌ مِثْلُهُ بَرِيَّةِ^(٤)
وَفِي يَدِيكَ الْأَمْرُ أَوْ أَعْتَدِي كَذَلِكَ اخْتَارِي^(٥) فَخُذْ بِالْجُهْدِ

= أي طالق طلقة واحدة. وصريح الطلاق يعقب الرجعي، والمصدر وإن احتمل الثلاث اعتباراً لكن التنصيص على الواحدة يمنع إرادة الثلاث.

(١) ووجهه: أن هذه الألفاظ التي سيذكرها الناظم بوائن تصح بالنية في الواحدة وفي الثلاث للوحدة الجنسية ولا تصح في الثنية لأن معنى التوحيد مراعى في ألفاظ الوجدان وهو إما بالفردية الحقيقية وهي الواحدة أو باعتبار أفراد الجنس وهو الثلاث. والثنتان في الحرة بمعزل عن ذلك، فإن لم ينو شيئاً وقعت واحدة بائنة.

(٢) أي صالح للجواب والسب أو الجواب فقط.

(٣) قوله كبائن: من بان الشيء انفصل أي منفصلة من وصلة النكاح أو عن الخير. (وبتة) من البت بمعنى القطع، فيحتمل ما احتمله البائن. (خلية) أي خالية إما عن النكاح أو عن الخير. (أنت حرام) من حرم الشيء بالضم حراماً امتنع أريد بها الوصف ومعناه الممنوع ويقع به البائن بلا نية للتعارف. (وبتلة) من التبتل وهو الانقطاع وسميت فاطمة الزهراء رضي الله عنها بالتبتل لانقطاعها عن نساء زمانها فضلاً ودينياً وحسباً. (برية) بالهمز وتركه أي منفصلة إما عن قيد النكاح أو حسن الخلق.

(٤) هو مثال لما يصلح سباً وجواباً ولا يصلح ردّاً: بائن، وبتة، خلية، أنت حرام، وبتلة برية.

(٥) وهذا مثال لما يصلح جواباً فقط: اعتدي وهو أمر بالاعتداد الذي هو من العدة أو من العد أي اعتدي نعمي عليك. (أمرك في يدك واختاري نفسك) كنايةتان =

لِكَيْتَهُ مُصَدَّقٌ فِيمَا صَلَحَ لِلرَّدِّ وَالْجَوَابِ فِي الْحُكْمِ اتَّضَحَ
 مِثْلُ اخْرُجِي تَقْنَعِي تَحْمَرِي كَذَلِكَ قَوْمِي وَآذِهِبِي وَأَسْتَبْرِي^(١)
 وَهُوَ بِهَا مُصَدَّقٌ حَالُ الْغَضَبِ فِي غَيْرِ مَا يَصْلُحُ لِلرَّدِّ وَسَبِّ
 كَقَوْلِهِ اخْتَارِي^(٢) وَلَفْظِ اعْتَدِي أَمْرُكَ فِي يَدَيْكَ خُذْ بِالْحِدِّ^(٣)
 لِكَيْتَهَا دِيَانَةٌ لَا تَطْلُقُ فِي الْكُلِّ إِنْ لَمْ يَنْوِهِ فَحَقَّقُوا
 لَا يَلْحَقُ الْبَائِنَ لَفْظُ الْبَائِنِ بَلِ الصَّرِيحُ كَالصَّرِيحِ فَأَنْظِنِ^(٤)

= عن تفويض الطلاق أي اختاري نفسك بالفراق أو في عمل، و أمرك بيدك في الطلاق، أو في تصرف آخر، ولا يقع الطلاق إلا إذا طلقت المرأة نفسها، وهذا لا يناسب ذكره في هذا المقام. ولقد وقع بسبب ذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم أنه يقع به الطلاق وأفتى به وحرّم حلالاً نعوذ بالله من ذلك.

(١) أي: اخرجي من هذا المكان لينقطع الشر فيكون ردّاً أو لأنني طلقتك فيكون جواباً. ومثله (تقنعي) أي ضعي الخمار على وجهك لأنك بنت وحرمت علي بالطلاق أو لئلا ينظر إليك أجنبي فهو على الأول جواب وعلى الثاني رد ومثله تخمري وقومي واذهبي واستبري.

(٢) أي: وطلقت نفسها كما مر.

(٣) لكن جعل ما يتعين للجواب كلفظ: اعتدي واستبرئي رحمك متوقفاً على النية، سهو. والصواب العكس، وهو أنه في حال الغضب يتوقف على النية ما يصلح للرد والجواب نحو: اخرجي، واذهبي، وما يصلح سباً وجواباً كخلية وبرية، وأما ما يصلح للجواب فقط كاعتدي واستبرئي فلا يتوقف على النية. فلو قال:

وهو بدون نية حال الغضب يقع غير ما لرد أو لسب
 لكان صواباً تأمل. (فتح الوهاب).

(٤) أي: لا يلحق (البائن) سواء بلفظ الكتابة أو بلفظ الصريح المقيد للبينونة كالطلاق على مال (لفظ البائن) بالرفع فاعل يلحق. والمراد بالبائن الذي لا

بَابُ التَّفْوِضِ (١)

قَالَ لَهَا اخْتَارِي يُرِيدُ نَفْسَهَا كَانَ لَهَا الْخِيَارُ فِي مَجْلِسِهَا (٢)
 إِنْ ذَكَرْتَ أَوْ ذَكَرَ النَّفْسَ يَصِحُّ وَإِنْ خَلَى مِنْهُ الْكَلَامَانِ طَرِحَ (٣)
 لَوْ ثَلَاثَ اخْتَارِي فَخَصَّتْ وَاحِدَهُ ثَلَاثُهَا الشَّيْخُ وَقَالَ مُفْرَدَةً (٤)
 وَلَوْ نَوَى الثَّلَاثَ فِي أَمْرِ يَدِ يَقَعَنَّ حَتَّى فِي اخْتِيَارِ الْمُفْرَدِ (٥)

= يلحق ما كان بلفظ الكناية لأنه هو الذي ليس ظاهراً في إنشاء الطلاق، وإليه أشار المصنف بقوله لفظ البائن لكن يلحق البائن لفظ الصريح، فلو قال لزوجته أنت طالق ثم قال لها أنت بائن مثلاً لحق أنت بائن قوله أنت طالق كما يلحق الصريح الصريح، فإذا قال لها: أنت طالق ثم قال لها أنت مطلقة وقع ثتان.

تنبيه: عدم لحوق البائن مقيد بما إذا لم يكن الأول معلقاً. أما إذا كان كذلك كقوله إِنْ دخلت الدار فأنت بائن ناوياً ثم أبانها ثم دخلت الدار، بانت بأخرى. (١) أي: تفويض الطلاق للزوجة أو غيرها صريحاً كان التفويض كطلقي نفسك، أو كناية كاختاري أو أمرك بيدك.

(٢) أي: مجلس علمها به مشافهة في الحاضرة، أو إخباراً في الغائبة. وإن طال المجلس ما لم تفعل ما يدل على الإعراض.

(٣) يعني يشترط في صحة الوقوع ذكر النفس أو الاختيار في أحد كلاميهما. وإذا كانت في كلاميهما فبالأولى. ويشترط ذكر النفس متصلاً، فإن كان منفصلاً فإن في المجلس صح، لأنها تملك فيه الإنشاء فتملك تفسيره أيضاً، وإلا لا. إلا أن يتصادقا على اختيار النفس فيصح.

(٤) أي بائنة واحدة، والمعتمد قول الإمام.

(٥) يعني لو قال لها: أمرك بيدك ينوي تفويض الثلاث، فقالت في مجلسها اخترت نفسي بواحدة تقع الثلاث أيضاً، لأن الاختيار يصلح جواباً للأمر باليد لكونه =

وَاخْتَرْتُ بِالطَّلَاقِ أَوْ طَلَّقْتُ
وَجَعَلُهُ فِي يَوْمِهَا وَفِي غَدٍ
وَطَلَّقِي نَفْسِكَ فِي رَجْعِيَّتِهِ
وَبَعْدَ مَا قَوَّضَ لَا رُجُوعَ لَهُ
عَمَّ وَفِي إِذْنِ الثَّلَاثِ تُدْخِلُ
لَوْ عَكَسَتْ فِي بَائِنٍ أَوْ رَجْعِي
وَالْأَمْرُ يَبْقَى فِي مَتَى وَفِي إِذَا
وَاحِدَةً نَفْسِي فَنَفْسِكَ بَكَ
يَدْخُلُ فِيهِ اللَّيْلُ لَا بَعْدَ غَدٍ^(١)
يَنْقُذُ وَالثَّلَاثُ فَرْعُ نَيْسِهِ^(٢)
وَاخْتَصَرَ بِالْمَجْلِسِ^(٣) وَفِيمَا وَكَلَهُ
وَاحِدَةً لَا أَلْعَكْسُ فَهَوَ مُبْطِلُ
مَأْمُورَةٍ عَادَتْ لِأَصْلِ الْوَضْعِ^(٤)
شَتَّ مَعَ الرَّدِّ وَفِي الطَّلَاقِ ذَا^(٥)

- = تمليكا كالتخير، والوحدة صفة للاختيار فصار كأنها قالت: اخترت نفسي بمرة واحدة، وبذلك تقع الثلاث وفي قولها: اخترت نفسي بطلقة، أو طلقت نفسي واحدة، بانت بواحدة، لما تقرر أن المعتبر تفويض الزوج لا إيقاعها.
- (١) قوله (لا بعد غد): أي لا يدخل الليل في قوله «أمرك بيدك اليوم وبعد غد» بخلاف قوله وفي غد اهـ كاتبه مؤلف.
- (٢) أي لو قال طلقتي نفسك ولم ينو شيئاً، أو نوى شتين في الحرة فطلقت واحدة أو شتين أو ثلاث ونواه وقعن.
- (٣) لأنه تمليك، وإن صرح بلفظ الوكالة، كما إذا قال: وكلتك في طلاقك لأنها عاملة لنفسها، والوكيل عامل لغيره. فقوله (وفيما وكله عم) يعني إذا قال لرجل: طلق امرأتي، أو قال لها طلقتي ضرتك، لم يتقيد بالمجلس لأنه توكل فله الرجوع، إلا إذا زاد: وكلما عزلتك فأنت وكيل فإنه لا يقبل الرجوع ويصير لازماً.
- (٤) يعني لو قال لها: طلقتي نفسك بائة، فقالت: طلقت نفسي رجعية، أو قال لها رجعية، فقالت: طلقت نفسي بائة وقع ما أمر به الزوج، ويلغو وصفها.
- (٥) أي: لو قال لها أنت طالق متى شئت أو إذا شئت فردت الأمر بأن قالت: لا =

وَلَيْسَ فِي حَيْثُ وَأَيِّنَ تَطْلُقُ مَا لَمْ تَشَأْ فِي حِينِهَا فَحَقَّقُوا
وَمِنْ ثَلَاثِ طَلْفِي مَا شِئْتَ فِي مَا دُونَهَا وَأَطْلَقَاهُ فَأَعْرِفِ^(١)

بَابُ التَّعْلِيْقِ

لَفْظُ الشَّرْطِ إِنَّ^(٢) إِذَا إِذَا مَا
وَكَلَّمَا كُلُّ مَتَى مَتَى مَا
بَصِيحٌ فِي الْمُلْكِ وَلَوْ نِيطَ بِهِ^(٣) وَلَمْ يَزُلْ بِنَقْلِهِ فَأَنْتَبِهْ^(٤)
فَإِنْ جَرَى فِيهِ أَنْتَهَتْ وَتَطْلُقُ وَبَعْدَهُ لَا وَأَنْتَهَتْ فَحَقَّقُوا^(٥)

= أشاء لا يرتد، فلها بعد ذلك أن تشاء لأنه لم يملكها في الحال شيئاً، بل أضافه إلى وقت مشيبتها فلا يكون تملكاً قبله، فلا يرتد بالرد. (وفي الطلاق ذا) أي لا تطلق نفسها إلا واحدة لأنها نعم الأفعال.

(١) أي إذا قال لها: طلقي نفسك من ثلاث ما شئت فلها أن تطلق واحدة أو اثنتين، وليس لها أن تطلق ثلاثاً. عند الإمام لأن (من) تبعضية. وقالوا: تقع الثلاث أيضاً لأن (من) بيانية والأول الأظهر، لأنه لو كان المراد البيان لكفى قوله: طلقي ما شئت.

(٢) إن المكسورة فلوفتحها وقع في الحال، لأنها للتعليل، ولا يشترط وجود العلة وقت الوقوع، بل يقع الطلاق نظراً لظاهر اللفظ ما لم ينو التعليل فيكدين.

(٣) أي: ولو أضيف إلى الملك: كان تزوجتك فأنت طالق.

(٤) أي: زوال الملك لا يبطل التعليل، لأن الشرط لم يوجد، والجزاء باق، فلو قال: أنت طالق إن دخلت الدار ثم أبانها بما دون الثلاث ثم تزوجها فوجد الشرط طلقت.

(٥) فإن جرى أي وجد الشرط في الملك انحلت اليمين، وتطلق المرأة، وبعد خروجها من الملك لو وجد الشرط لا تطلق، وانحلت اليمين، وحيلة من علق =

وَدَا بِمَرَّةٍ سِوَى فِي كَلَّمَا فَإِنَّ فِي الْفِعْلِ لَهَا تَعَمُّمًا^(١)
وَقَوْلُهُ فِي الشَّرْطِ إِذْ لَا بَيِّنَةٌ أَقْدَمَ وَالسَّبْقُ لَهَا فِي الْبَرْهَانَةِ^(٢)
وَقَوْلُهَا مُعْتَبَرٌ فِي حَقِّهَا كَحَيْضِهَا لَا غَيْرَهَا بِنُطْقِهَا^(٣)
وَالْمُلْكُ شَرْطُ آخِرِ الشَّرْطَيْنِ كَمَثَلِ مَعْطُوفِ كَلَامِ اثْنَيْنِ^(٤)
تَنْجِيزُهُ الثَّلَاثَ لِلتَّعْلِيلِ يُبْطِلُهُ لَا عَوْدَ بِالتَّحْقِيقِ^(٥)

= الثلاث بدخول الدار أن يطلقها واحدة، ثم بعد العدة تدخلها فتتحل اليمين.

(١) يعني تنتهي اليمين إذا وجد الشرط مرة في كل الشروط سوى كلما، فإن اليمين لا تنتهي بوجود الشرط مرة، بل تنحل بعد الثلاث، ولا يقع شيء إن تزوجها بعد زوج آخر إلا إذا دخلت على التزويج، نحو كلما تزوجتك فأنت كذا.

(٢) أي لو اختلفا في ثبوت الشرط، ولم توجد بينة لأحدهما، فالقول قول الزوج مع اليمين لإنكاره الطلاق، والسبق للمرأة إذا برهنا قدمت بينة المرأة لأنها للإثبات.

(٣) قوله: وقولها معتبر في حقها صورة المسألة، إذا قال لها إن حضت فإنك طالق وضرتك، فقالت حضت تطلق هي دون ضررتها لأنها أمانة في حق نفسها، إذ لا يعلم ذلك إلا من جهتها فصار كقولها: انقضت عدتي وحللت، لكنها شاهدة متهمة في ضررتها فلا يقبل قولها.

(٤) يعني: إذا علق الطلاق بشيئين كأن قال لها: إن كلمت زيداً وعمرو فأنت طالق، تطلق إذا وجد الكلام في الملك أو وجد الثاني فقط، فلو أبانها وانقضت عدتها فكلمت زيداً ثم تزوجها فكلمت عمرواً فهي طالق، لأنه بوجود بعض الشرط لا يتم الشرط فلا ينزل الجزاء. فلا يشترط الملك عند وجود الأول بخلاف الثاني لأنه بوجوده تم الشرط فينزل الجزاء فيشترط المحل عند وجوده. فإذا لم يوجد الثاني في الملك فلا يقع الطلاق فالمسألة رباعية.

(٥) أي: لو نجز الثلاث بعد التعليق بطل التعليق، فلو عادت إليه بعد التحليل ثم =

وَوَضَّلَهُ الطَّلَاقَ بِالْمَشِيئَةِ اللَّهُ مُبْطِلٌ لِنِكَاحِ الطَّلَاقِ^(١)
وَكَلَّمَا اسْتَشَى مِنْ الثَّلَاثِ تَطْلُقُ بَاقِيَهُ بِلَا أَنْكَاحٍ^(٢)

بَابُ طَلَاقِ الْمَرِيضِ

صَرَّحَ^(٣) أَوْ أَبَانَهَا فِي عِلَّتِهِ فَإِذَا نَزَلَتْ بِمَوْتِهِ فِي عِدَّتِهِ
وَلِنْ يَبْنَ بِأَمْرِهَا أَوْ خَالَعَتْ أَوْ فَارَقَتْهُ بِالْخِيَارِ مُنِعَتْ
وَلِنْ تَسَلَّ رَجْعِيَّةً فَنَلَّكَا كَانَ لَهَا الْإِزْثُ لِمَا قَدْ حَدَّثَا^(٤)
أَمَّا الَّذِي أَبَانَ ثُمَّ عُوْفِي فَمَا لَهَا فِي الْإِزْثِ مِنْ مَعْرُوفٍ

= وقع الشرط لا يقع الطلاق بوقوعه.

- (١) أي: إن وصل إن شاء الله بقوله: أنت طالق، وكذا بقوله أنت حر، وكذا إذا علق بمشيئة من لا تعلم مشيئته كقوله: إن شاء الجن أو الجدار.
- (٢) صورة المسألة: إذا قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة تطلق ثنتين، وإن قال إلا ثنتين تطلق واحدة. وإن قال إلا ثلاثاً تطلق ثلاثاً لأن استثناء الكل باطل. وقوله (بلا انتكاح) أي: بلا انتفاض.
- (٣) أي طلق امرأته رجعيًا بغير رضاها أو طلقها بائناً أو ثلاثاً في مرضه، فإنزلها ثابت إن مات وهي في العدة فلو بعدها لا تثر.
- (٤) أي: لمخالفته لما سألت لأن الرجعي لا يزيل النكاح قبل انقضاء العدة، فلم تكن راضية بإسقاط حقها بخلاف لو طلبت البائن.

بَابُ الرِّجْعَةِ

تَصِحُّ فِي الرِّجْعِيِّ وَقْتُ الْعِدَّةِ يَقُولُهُ رَاجِعْتُ أَوْ بِلَمْسِهَا لَا رَجْعَ بَعْدَ طَهْرِهَا فِي الْآخِرَةِ^(٢) وَلَمْ تَفُتْ فِي الدَّوْنِ حَتَّى تَغْتَسِلَ وَالْوُطْءُ فِي الرِّجْعِيِّ لَيْسَ بِحَرْمٍ وَيَنْكِحُ الْمُبَانَةَ الْمُعْتَدَّةَ لَا إِنْ أَبَانَ بِالثَّلَاثِ الْحَرَّةَ حَتَّى يَطَّأَهَا الْغَبِيرُ بِالْعَقْدِ الصَّحِيحِ وَبَعْدَهُ النِّكَاحُ لِأَوَّلِ حَلِّ

قَبْلَ الثَّلَاثِ رَضِيَتْ أَوْ أَبَتْ^(١) أَوْ نَظَرَ لِفَرْجِهَا بِأَلَاشْتِهَا وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تَغْتَسِلْ لِلْعَشْرَةِ^(٣) أَوْ يَنْقُضِي وَقْتُ صَلَاةٍ مُكْتَمِلٍ^(٤) وَتَصْلُحُ الزَّيْنَةُ مِنْهَا فَأَعْلَمُوا حَالَ أَعْتِدَادٍ وَكَذَلِكَ بَعْدَهُ أَوْ أَمْسَةً بِمَرَّةٍ وَمَرَّةٍ بَعْدَ أَعْتِدَادٍ لَا بِمُلْكٍ قَدْ أُبَيِّنَ^(٥) وَيَهْدُمُ الثَّانِي الثَّلَاثَ وَالْأَقْلَ

(١) أي ولو لم تعلم بالرجعة أصلاً. نعم يندب إعلامها بها لثلاث تنكح غيره بعد العدة، فإن نكحت فرق بينهما وإن دخل الثاني بها.

(٢) أي إذا طهرت من الحيض الأخير.

(٣) أي لأجل تمام العشرة الأيام التي هي أكثر الحيض، سواء انقطع الدم أولاً، لكن إذا لم ينقطع على العشرة ولها عادة فالرجعة تنقطع في حين انتهاء عاداتها.

(٤) أي: لم تنقطع الرجعة إذا طهرت من الحيض لأقل من عشرة حتى تغتسل، أو ينقضي وقت صلاة مكتمل، أي المراد خروج الوقت بتمامه.

(٥) أي لا يحللها الوطء بملك لإشتراط الزوج بالنص.

بَابُ الْإِيلَاءِ

يَمِينُهُ عَنْ قُرْبِهَا ثَلَاثُ السَّنَةِ
فَإِنْ يَطَأُ فِي الْأَرْبَعِ الشُّهُورِ
وَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يَطَأْهَا بَانَتْ
وَإِنْ تَكُنْ يَمِينُهُ فِي الْأَبَدِ
وَلَيْسَ دُونَ مُدَّةِ الْإِيلَاءِ
وَصَحَّ فِي الْيَمِينِ بِالشَّهْرَيْنِ
وَصَحَّ مِمَّنْ طُلِقَتْ رَجْعِيَّةُ
وَمُدَّةُ الْإِيلَاءِ فِي الْإِمَاءِ
إِنْ وَطِئَ مُوَلٍ مِنْهُ لَمْ يَتَّفِقِ
أَوْ أَبَدًا إِلَيْهِ^(١) مُبْرَهَنَةً
يَخْتُتْ وَهُوَ مُوَجِبُ التَّكْفِيرِ^(٢)
وَأَنْحَلَّتِ الْيَمِينُ أَيًّا كَانَتْ
كَفَّرَ بِالْوَطْءِ وَلَوْ فِي الزَّائِدِ
يُبْنِئُ إِيلَاءً عَلَى النِّسَاءِ
عَنْهَا وَشَهْرَيْنِ وَرَأَ هَذَيْنِ
لَا مِنْ مُبَانَةٍ وَأَجْنِيَّةِ
شَهْرَانِ فِي قَوْلِ أُولِي الذِّكَاةِ
لِسُقْمِهِ أَوْ سُقْمِهَا أَوْ رَتَقِ^(٣)

(١) أي يمين واضحة .

(٢) أي كفارة اليمين .

(٣) أي إن عجز الرجل المولى عن امرأته عجزاً حقيقياً عن وطئها لمرض أحدهما أو رتق وهو انسداد مدخل الذكر من فرجها ولا يستطيع جماعها أو غير ذلك كالصغر والجب والعنة فالفيء المبطل للإيلاء أن يقول بلسانه فئت إليها أو أبطلت الإيلاء . وهذا في حق الطلاق أما في حق اليمين باعتبار الحنث فلا ، حتى لو وطئها بعد الفيء في مدة الإيلاء لزمه كفارة لتحقيق الحنث .

وإذا زال ذلك العجز عنه في المدة فلا يكون فيؤه إلا بالوطء في الفرج لأنه الأصل واللسان خلفه .

أَوْ غَيْرِ ذَا فَالْفِيءُ بِالْمَقَالَةِ وَإِنْ يَزُلْ فَالْوَطْءُ لَا مَحَالَةَ
 قَالَ لَهَا أَنْتِ حَرَامٌ قَاصِدَا تَحْرِيمَهَا أَلَى وَلَوْ مَا قَصَدَا^(١)
 وَإِنْ نَوَى الْكُذْبَ أَوْ الظَّهَارَ أَوْ الطَّلَاقَ مَا نَوَاهُ صَارَا^(٢)

بَابُ الْخُلْعِ

خَالَعَهَا بِالْمَالِ أَوْ طَلَّقَهَا تَبَيَّنَ بِالطَّلَاقِ مِنْهُ فَافْقَهَا^(٣)
 وَأَخَذَهُ يُكْرَهُ مِنْهَا عَوْضًا إِذَا التُّشَوُّرُ مِنْهُ لَا مِنْهَا مَضَى^(٤)
 وَالْخُلْعُ بِالْخِنْزِيرِ مَجَانًا وَقَعَ بَتًّا وَفِي التَّطْلِيقِ رَجْعِيٌّ يَقَعُ^(٥)

- (١) أي: لو قال: ما أردت به شيئاً لأنّ تحريم الحلال يمين منه.
- (٢) إما إن كان في نيته الكذب فلاّنه نوى حقيقة كلامه، إذ حقيقة وصفها بالحرمة وهي موصوفة بالحل فكان كذباً. وأما في الظهار فلاّنه فيه حرمة فإذا نواه صح لأنه محتمله. وأما في الطلاق فظاهر ويقع تطليقة بائنة وثلاثاً إن نواها، وينتفى بأنه طلاق بائن وإن لم ينوه لغلبة العرف.
- (٣) أي يقع عليها طليقة بائنة إلا إذا نوى ثلاثاً فتكون ثلاثاً، وإن نوى اثنتين كانت واحدة.
- (٤) الكراهة هنا تحريمية.
- (٥) أي لو خالعه بخنزير أو ميتة أو نحوها مما ليس بمال وقع طلاق بائن مجاناً، أما كونه مجاناً فلبطلان البذل، وأما كونه بائناً فلاّنه الخلع من الكنايات الدالة على قطع أي صلة فكان الواقع به بائناً، أما إذا طلقها رجعيّاً يقع رجعي مجاناً أيضاً، أما كونه رجعي فلاّنه صريح لا يقتضي البينونة وأما كونه مجاناً فلبطلان البذل وهو الثمرة.

كَذَلِكَ خَالَعْنِي عَلَى مَا فِي يَدَيَّ وَهِيَ خَلَا تَطْلُقُ عَفْوًا فَأَقْنَدَ^(١)
وَأِنْ تَزِدْ مِنْ مَالٍ أَوْ دَرَاهِمٍ رُدَّتْ لِمَهْرٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ فَأَعْلَمَ^(٢)
طَالِبَةُ الثَّلَاثِ بِأَلْفٍ إِذَا أَفْرَدَ بَانَتْ وَلِذَاكَ ثُلُثُ ذَا^(٣)
شَرَطُ خِيَارِ الزَّوْجِ فِي الْخُلْعِ بَطْلٌ وَجَارَ لِلزَّوْجَةِ حِينَ مَا حَصَلَ^(٤)
وَالْخُلْعُ وَالْإِبْرَاءُ يُسْقِطَانِ مَا وَجَبَ بِالنِّكَاحِ لِكُلِّ مِنْهُمَا^(٥)

(١) أي: كذلك يقع مجاناً قول المرأة له: خالعني على ما في يدي ولا شيء في يدها لعدم تسميتها شيئاً تصير به غارة.

(٢) أي: وإن زد على قولها خالعني على ما في يدي من مال أو دراهم، ولا شيء في يدها ردت في الأولى لمهرها، إن قبضته، وإن لم تقبضه برء منه ولا شيء عليها. وفي الثانية لثلاثة دراهم ولو في يدها أقل كملها.

(٣) إذا قالت طلقني ثلاثاً بألف أو على ألف درهم مثلاً فطلقها واحدة، بانت منه بواحدة وله ثلث الألف، وهذا إن طلقها في مجلسها، فلو قام فطلقها لا شيء له، لأنه معاوضة من جانبها فيشترط قبوله في المجلس. كما في قبول البيع.

(٤) أي لو خالعها بألف على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقبلت بطل الخيار ووقع الطلاق: لأن الخلع يمين في جانب الزوج وهو لا يحتمل الخيار، فصح الخلع وبطل الخيار، أما لو كان الخيار من جانب الزوجة فقبلت صح شرط الخيار حتى لو اختارت في المدة وقع الطلاق ووجب المال، وإن ردت لا يقع ولا يجب، ويقتصر على المجلس كالبيع.

(٥) والخلع والإبراء من الجانبين بأن تقول له: بارئني، فيقول لها: بارأئك، أو يقول لها ذلك وتقول هي قبلت. فيسقط كل حق وجب بالنكاح الذي وقع الخلع منه لكل من الزوجين على الآخر. وإنما قيدت النكاح بالذي وقع الخلع منه لأنه لو أبانها ثم تزوجها ثانياً بمهر آخر فاختلفت منه على مهرها برئ عن الثاني لا الأول لأنه ليس من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الأول.

بَابُ الظَّهَارِ

مَنْ قَالَ لِلزَّوْجَةِ قَوْلَ الْإِنْمِ
يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا وَالْقُبْلَةَ
فَإِنْ يَطَّأَهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفِّرَا
وَعَوْدُهُ^(١) الْمَوْجِبُ لِلتَّكْفِيرِ فِي
تَشْبِيهِهِ بِفَرْجِهَا وَبَطْنِهَا
وَأُخْتِهِ كَأُمِّهِ وَعَمَّتِهِ
فِي مِثْلِ أُمِّي الْحُكْمُ فَرَعُ نَيْتِهِ
مَنْ عَمَّ فِي نِسْوَتِهِ ظَهَارَةً
وَهِيَ عَلَى الْإِطْلَاقِ عَتَقُ رَقَبَةٍ
مَنْ لَمْ يَجِدْهَا صَامَ لِلشَّهْرَيْنِ^(٢)
كُلَّ فَقِيرٍ نِصْفَ صَاعٍ بُرٍّ

أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ ظَهْرِ أُمِّي
وَلَمْسُهَا مَا لَمْ يُكْفَرْ قَبْلَهُ
كَفَّرَ لِلظَّهَارِ ثُمَّ اسْتَغْفَرَا
تَفْسِيرُهُ نَيْتُهُ وَطُؤُ^(٣) فَأَعْرِفِ
وَفَخْذَهَا كَمِثْلِ حُكْمِ ظَهْرِهَا
وَأُمُّهُ مِنَ الرِّضَاعِ وَأَبْنَتُهُ
لِلْبِرِّ أَوْ ظَهَارِهِ أَوْ طَلَّقَتْهُ^(٤)
كَانَ لِكُلِّ زَوْجَةٍ كَفَّارَةٌ
سَالِمَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ مُعْجَبَةٌ
مَنْ لَمْ يُطِيقْ أَطْعَمَ لِلسَّيِّئِ
وَفِي الشَّعِيرِ ضِعْفٌ ذَا وَالتَّمْرِ

(١) وعوده: أي المذكور في الآية ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾.

(٢) أي عزمه عزماً مستمراً على استباحة وطئها.

(٣) فإن نوى براً أو ظهاراً أو طلاقاً صحت نيته، ووقع ما نواه، لأنه كناية، وإن لم ينو شيئاً بطل، وتعين الأدنى وهو البر.

(٤) أي: صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان والعيدان وأيام التشريق.

بَابُ اللَّعَانِ

زَوْجِ الْعَفِيفَةِ^(١) إِنْ رَمَاهَا بِالزَّنَا
وَأِنْ أَبَى يُحْبَسُ أَوْ يُلَاعِنَا
فَإِنْ يُلَاعِنُ لَاعَنَتْ وَإِنْ أَبَتْ
إِنْ فِيهِمَا الصَّلَاحُ لِلشَّهَادَةِ^(٢)
وَلَنْ يَكُنْ قَاذِفُهَا لَيْسَ يُحَدُّ^(٣)
وَقَدْ أَتَتْ كَيْفِيَّةُ اللَّعَانِ
أَوْ نَفِي مَوْلُودِ لَهَا تَلَاعَنَا^(٤)
أَوْ حُدَّ إِنْ أَقَرَّ بِالزُّورِ لَنَا
تُحْبَسُ أَوْ تُقَرَّ بِأَلْذِي ثَبَتْ
وَحُدَّ إِنْ خَلَا عَنِ الْعَدَالَةِ
وَالزُّوْجُ عَدْلٌ سَقَطَ اللَّعْنُ وَحَدُّ^(٥)
فِي سُورَةِ التَّوْرِ مِنَ الْفُرْقَانِ^(٦)

- (١) أي: العفيفة عن فعل الزنا وتهمته بأن لم توطأ حراماً، ولو مرة بشبهة ولا بنكاح فاسد، ولم يكن لها ولد بلا أب.
- (٢) هذا إن أقر بقذفه، أو ثبت بالبيّنة وطالبته بموجب القذف، فلو أنكر ولا بيّنة لها لم يستحلف وسقط اللعان.
- (٣) أي أن يكون أهلاً لأداء الشهادة على المسلم.
- (٤) أي لكونها لم تصلح للشهادة.
- (٥) أي سقط اللعان والحد أيضاً. ولكنه يعزر حسماً لهذا الباب.
- (٦) وهي: أن يبتدىء القاضي بالزوج فيشهد أربع مرات بأن يقول: في كل مرة: أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، ويقول في الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا. يشير إليها في جميع ذلك. ثم تشهد المرأة أربع مرات بأن تقول: أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا. وتقول في الخامسة: غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا.

ثُمَّ إِذَا تَلَّاعَنَا فَيَحْرُمُ وَطءٌ^(١) وَبِالتَّفْرِيقِ قَاضٍ بِحُكْمٍ^(٢)
وَأِنْ يَكُ الْقَذْفُ بِنَفْيِ الْوَلَدِ الْحَقُّ بِالْأَمِّ قَاضِي الْبَلَدِ
وَأِنْ يُكَذِّبُ نَفْسَهُ حُدَّ وَحَلَّ نِكَاحُهَا إِذَا وَلِلنَّفْيِ أَجَلٌ^(٣)
كَوَفَّتْ جَمْعَ آلَةِ الْوِلَادَةِ وَالنَّفْيُ بِالْقَوْلِ لَدَى التَّهْنِئَةِ
لَا بَعْدَهُ وَلَا بِقَذْفٍ أُخْرَسَا وَمُنْكَرِ الْحَمْلِ لِعَانٍ يُؤْتَسَى^(٤)

بَابُ الْعَيْنَيْنِ وَغَيْرِهِ

يُؤَجَّلُ الْعَيْنَيْنِ وَالْخَصِيِّ^(٥) لَا مَن جُبَّ^(٦) عَامَا وَيُرى إِنْ وَصَلَا

-
- (١) فيه إشارة إلى أنه يحرم الوطء ودواعيه بمجرد اللعان قبل التفريق.
- (٢) أي فإن التعنا فرق القاضي الذي وقع اللعان عنده، وإن لم يرضيا بالفرقة فإذا فرق القاضي بينهما تكون تطليقة بائنة. وقيدت بالذي وقع اللعان عنده لأنه لو لم يفرق حتى عزل أو مات استأنف الثاني اللعان.
- (٣) أي أن لنفي الولد الحي أجل كوقت جمع آله الولادة كالمهد ونحوه وكذلك النفي بالقول لدى التهنية ومدتها سبعة أيام عادة. وقيدت بنفي الحي لأنه لو نفاه بعد موته لاعن ولم يقطع نسبه.
- (٤) أي لا لعان بقذف الأخرس لأن قذفه لا يعري عن شبهة والحد يندرى بها، كما لا لعان بنفي الحمل لعدم تيقنه عند القذف. وقوله «يؤتسى» يقتضى.
- (٥) العينين: هو من لا يصل إلى النساء أو يصل إلى الثيب دون الأبكار. والخصي: بفتح الخاء من نزع خصيته وبقي ذكره فعيل بمعنى مفعول.
- (٦) أي استؤصل ذكره وخصيته.

فِيهِ وَإِلَّا هِيَ بِالتَّفْرِيقِ تَبَيَّنُ بِالطَّلَاقِ فِي التَّحْقِيقِ^(١)
وَأِنْ يَقُلْ وَطْئُهَا وَأَنْكَرَتْ وَصُولُهُ وَقُلْنَ^(٢) بِكُرِّ خَيْرَتْ
وَلِإِذْ تَكُونُ نَيْبًا فِي الْأَصْلِ فَالْقَوْلُ مَعَ يَمِينِهِ لِلْفِعْلِ^(٣)
وَمَا لَهَا فِي الْعَيْبِ مِنْ خِيَارٍ وَلَا لَهُ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ

بَابُ الْعِدَّةِ

وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ فِي الطَّلَاقِ ثَلَاثُ حَيَضَاتٍ بِالِاتِّفَاقِ^(٤)
وَالْقَدَرُ فِي الْإِيَّاسِ أَوْ فِي الصَّغَرِ أَوْ لَمْ تَحِضْ^(٥) ثَلَاثَةٌ مِنْ أَشْهُرٍ
وَأَشْهُرُ أَرْبَعَةٍ مَعَ عَشْرٍ لِعِدَّةِ الْمَسُوتِ بِنَصِّ يُذِرِي^(٦)
وَالْأَمَةُ التُّصْفُ مِنَ الْمُقَدَّرِ وَحَيِضَتَانِ فِي الْمَحِيضِ فَأَسْطُرِ^(٧)

(١) أي يقع عليها طلاقه بائنة، لأنها فرقة قبل الدخول حقيقة فكانت بائنة، ولها كمال المهر وعليها العدة لوجود الخلوة الصحيحة.

(٢) أي النساء وهذا احتياط، وتكفي المرأة الواحدة الثقة.

(٣) في نسخة (للبلع) أي صدق الزوج بحلفه على أنه وطئها لأنه منكر استحقاق الفرقة والأصل السلامة.

(٤) الحيضة الأولى لتعرف براءة الرحم، والثانية لحرمة النكاح، والثالثة لفضيلة الحرية.

(٥) أو لم تحض أي بأن بلغت بالسن ولم تر حيضاً.

(٦) أي يعلم قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾.

(٧) أي اكتب هذا الحكم واحفظه.

وَالْحَامِلُ الْوَضْعُ وَرَوْجَةُ الْفَارِ^(١)
 وَفِي فَسَادِ الْعَقْدِ وَالشُّبُهَاتِ
 مَنْ طُلِقَتْ فِي حَيْضَةٍ لَمْ يُحْتَسَبْ
 بِشُبُهَةِ الْوَطْءِ عَلَى الْمُعْتَدَةِ
 وَمَبْدَأُ الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ
 وَعِدَّةُ الْفَاسِدِ^(٥) بَعْدَ تَفْرِيقِ
 أَبْعَدُ مَا فِي الْأَجَلَيْنِ مَقْدَارُ
 الْحَيْضِ لِلْفُرْقَةِ وَالْمَمَاتِ^(٢)
 بِهَا مِنَ الْعِدَّةِ فِي الَّذِي وَجِبَ
 أُخْرَى بِهِ وَأَنْقَضَتَا بِمُدَّةِ^(٣)
 وَمَوْتِهِ مِنْ سَاعَةِ الْفِرَاقِ^(٤)
 أَوْ عَزَمَ تَرْكِ وَطْئِهَا بِتَحْقِيقِ^(٦)

(١) أي من الطلاق البائن إن مات في العدة. فعليها أربعة أشهر وعشراً إذا كانت أطول في العدة بالحيض، وثلاث حيض إن كانت أطول من العدة بالأشهر، وإنما قيدت بالبائن لأن لمطلقة الرجعي ما للموت إجماعاً.

(٢) أي والعدة في المنكوحة نكاحاً فاسداً: كالنكاح بغير شهود، ونكاح امرأة الغير بلا علم بأنها متزوجة والموطوءة بشبهة كالتي زفت إلى غير زوجها والموجودة ليلاً على فراشه إذا ادعى الاشتباه. وعدة هؤلاء ثلاث حيض إن كن من ذوات الحيض وإلا فالأشهر، ووضع الحمل، سواء كانت العدة بسبب تفريق القاضي أو موت الواطء.

(٣) أي إذا وطئت المعتدة بشبهة كالموطوءة للزوج في العدة بالثلاث بنكاح، وكذا بدونه إذا قال ضمنت أنها تحل لي وجبت عدة أخرى لتجدد السبب وتداخلت العدتان.

(٤) أي: عقب الطلاق والموت.

(٥) أي: عدة النكاح الفاسد عقب تفريق القاضي بينهما، وهذا إذا كان في زمان يصلح لابتدائها فلا يشكل بما إذا فرق في الحيض فإنه يعتبر ابتداؤها بعده إذ لا بد من ثلاث حيض.

(٦) بأن قال بلسانه تركتك، بلا وطء ونحوه.

وَإِذْ تَقُولُ عِدَّتِي قَدْ سَلَفَتْ وَالزَّوْجُ يَنْفِي قُلْتُ إِنَّ حَلَفْتُ
وَمَا عَلَى ذِمَّتِي لِذَمِّي لَوْ غَيْرُ حُبْلَى عِدَّةٌ فِي الْحُكْمِ^(١)

فَصْلُ (في الحداد)

تَحْدُ^(٢) مَنْ تَعْتَدُ لِلْبَتَاتِ^(٣) إِحْدَادَ مَنْ تَعْتَدُ فِي الْمَمَاتِ
بِتَرْكِهَا لِزِينَةٍ^(٤) وَعَظَرِ وَالْكَحْلِ^(٥) وَالذَّهْنِ لِغَيْرِ عُدْرٍ^(٦)
بِشَرْطِ تَكْلِيفٍ مَعَ الْإِسْلَامِ لَا مُعْتَدَةٌ الْعِتَقِ^(٧) وَنَكَحِ بَطَلًا^(٨)
وَلَا تَجُوزُ خِطْبَةُ الْمُعْتَدَةِ^(٩) وَلَا فِرَاقُ بَيْتِهَا بِنُقْلَةٍ
بَلْ تَخْرُجُ الَّتِي تُؤْفَى بَعْلُهَا وَلِلْمَيْمِتِ بَيْتُهَا مَحَلُّهَا^(١٠)

-
- (١) قيد بقوله (لذمي)، لأن العدة لو كانت لمسلم فعليها العدة اتفاقاً حاملاً أو لا.
(٢) أي وجوباً.
(٣) البتات: من البت وهو القطع أي المبتوتة طلاقها، وهي المطلقة ثلاثاً أو واحدة بائنة، والفرقة بخيار الجب والعنة ونحوها.
(٤) أي الزينة بحلي أو حرير أو امتشاط بمشط ضيق الأسنان.
(٥) الكحل: بالفتح والضم والأول مصدر والثاني اسم.
(٦) أي لا لعذر، راجع للجميع إذ الضرورات تبيح المحظورات.
(٧) هي أم الولد التي أعتقها مولاه أو مات عنها.
(٨) أي ولا معتدة النكاح الفاسد.
(٩) ويجوز التعريض كأريد الزوج، وإني فيك لراغب، وهذا لو كانت معتدة وفاة أما المطلقة رجعيّاً فلا يجوز التعريض لها لإفضائه إلى عداوة المطلق.
(١٠) أي تببت في منزلها لأن نفقتها عليها فتحتاج للخروج حتى لو كان عندها كفايتها=

أَبَانَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا فِي سَفَرٍ عَادَتْ لِمَا دُونَ الثَّلَاثِ لِلْمَقَرِّ^(١)

بَابُ ثُبُوتِ النَّسَبِ

أَكْثَرُ حَمَلِ الْمَرْأَةِ الْحَوْلَانَ وَنِصْفُ حَوْلٍ أَقْصَرُ الزَّمَانِ
فَنَسَبُ الْمَوْلُودِ مِنْ مُعْتَدَّةٍ رَجْعِيَّةٍ يَثْبُتُ فِي ذِي الْمُدَّةِ
وَفَوْقَهَا^(٢) مَا لَمْ تَقُلْ قَدْ انْقَضَتْ وَرَجْعَةٌ فِي الْفَوْقِ مَهْمَا وَلَدَتْ^(٣)

= صارت كالمطلقة فلا يحل لها الخروج.

(١) أي ينظر إن كانت بينها وبين مصرها أقل من مدة السفر رجعت مصرها، وإن كان بينهما مدة السفر ولكن بين مقصدها أقل مضت إلى المقصد. وإن كانت مدة السفر من كل جانب منهما خيرت والعود أحمد لتعتد في منزل الزوج.

(٢) أي: لكون أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها سنتين يكون ولد المعتدة الرجعي ثابت النسب للسبب المذكور سواء جاءت به لأكثر من سنتين أو أقل. أما إن جاءت به لأقل من ستة أشهر فلائنه كان موجوداً وقت الطلاق فكان من علوق قبله، ويثبت حيثئذ بالوضع لانقضاء العدة به، وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر وأقل من سنتين فلو جود العلوق في النكاح أو في العدة ويثبت لانقضاء عدتها بالوضع، وأما إن جاءت به لأكثر من سنتين فلأن العلوق بعد الطلاق فيحمل على أنه راجعها إذ الظاهر من حال المسلم ألا يزني.

(٣) أي وإن جاءت به لأكثر من سنتين كانت رجعة، لأن العلوق بعد الطلاق، لأن الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين، والظاهر أنه منه، وإلا لزم الزنا وهو منتف حلالها على الصلاح فيصير بالوطء مراجعاً وقوله (ورجعة) معناه دليل الرجعة لأن الرجعة حقيقة بالوطء السابق لا بها.

لَا دُونَهُ^(١) وَمَا تَلِدُهُ ذَاتُ بَثٍّ
لَا فَوْقَهَا إِلَّا إِذَا أَدَّعَى بُبْتُ
كَمَنْ أَقَرَّتْ بِالْمُضِيِّ لِأَقْلٍ
لَوْ وَلَدَتْ وَأَخْتَلَفَا فَقَالَتْ
وَهُوَ أَدَّعَى الْأَقْلَ فَأَلْقَوْا لَهَا
وَمَنْ يَقُلْ ذَا الطُّفْلِ لِي وَجَدْنَا^(٤)
إِنْ كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ فَهُوَ قَدْ بُبْتُ^(٢)
وَالْمَوْتُ مِثْلُ الْبَثِّ إِذَا بِهِ أَتَتْ
مَنْ يَضْفِ حَوْلٍ وَلَدَتْ وَمَا كَمُلُ^(٣)
تُكْحِتُ مُدَّ سِتٍّ شُهُورٍ طَالَتْ
مَعَ حَلْفِهَا وَالْحَقُّوهُ طِفْلَهَا
وَأَدَّعَتْ الْأُمُّ نِكَاحاً وَرَأَى^(٥)

(١) أي لأقل من السنتين لأنه يحتمل العلوق قبل الطلاق وبعده، فلا يصير مراجعاً بالشك، وإن ثبت نسبه لوجود العلوق في النكاح أو في العدة.

(٢) يشمل البت بالواحدة والثلاث وما إذا تزوجها في العدة، فالمبتوتة يثبت نسب ولدها من الزوج إذا جاءت به لأقل من سنتين من وقت الطلاق، لأنه يحتمل أن يكون الولد قائماً وقت الطلاق، فلا يتيقن بزوال الفراش قبل العلوق، فيثبت النسب احتياطاً. وإذا جاءت به لتمام سنتين فأكثر من وقت الطلاق لم يثبت النسب من الزوج لأن الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه، لأن وطئها حرام إلا أن يدعيه لأنه التزم النسب عند دعواه، وله وجه شرعي بأن وطئها بشبهة في العدة، والنسب يحتاط في إثباته فيثبت. لكن هل يحتاج فيه إلى تصديق المرأة فيه روايتان.

(٣) أي كما يثبت نسب ولد المعتدة التي أقرت بمضي العدة إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار لأنه تبين كذبها.

(٤) في أكثر النسخ (وجدنا) بالحاء المهملة. وفي نسخة (ومن يقل ذا الحمل لي وجدنا) أي: ولد.

(٥) أي لو قال رجل لغلام يولد مثله لمثله ولم يكن معروف النسب ولم يكذبه الغلام هو ابني ومات المقر فقله (وجدنا) أي قبر. فقالت أمه المعروفة بحرية الأصل والإسلام وبأنها أم الغلام أنا امرأته وهو ابنه يرثانه استسحاناً.

بَابُ الْحَضَانَةِ

الْأُمُّ^(١) أُولَى بِالْحَضَانَةِ مِنْ أَبٍ فَأُمُّهَا أُمَّ أَبٍ مِنْ بَعْدِهَا فَأُخْتُ أُمِّ ثُمَّ أُخْتُ لَأَبٍ وَبَعْدَهُنَّ فَأَلْحَقُ الْعَصْبَةَ وَمَنْ لَهَا الْحَقُّ فَأُولَى بِالصَّبِيِّ وَلُبْسِهِ لِلشُّوَبِ وَأَشْتَبَجَائِهِ وَتَمَكُّتُ الْأُنْثَى بِحَجَرٍ مَنْ لَهَا وَلَمْ يَحِبْ حَضَنُ لَأُمِّ الْوَلَدِ وَالْحَضَنُ فِي الْمُسْلِمِ مِنْ ذِمَّةٍ وَلَيْسَ لِلصَّغَارِ مِنْ خِيَارٍ وَمَا لِمَنْ قَدْ طَلَّقَتْ نَقْلُ الْوَلَدِ

مَا لَمْ تَكُنْ زَوْجًا لِشَخْصٍ أَجْنَبِي^(٢) فَأُخْتُه^(٣) لِلأَبَوَيْنِ فَأَقْفَهَا وَخَالَهَ وَعَمَّةٌ وَرَّتَبِ^(٤) وَلَايَةٌ كَسَارِثِهِمْ مُرَبَّةٌ مَا لَمْ يُطَقْ لِمَاكِلٍ وَمَشْرَبٍ مُتَفَرِّدًا فِي الْكُلِّ بِأَسْتِغْنَائِهِ حَقُّ حَضَانَةٍ إِلَى أَنْ تُشْتَهَى وَقَتَّةٍ قَبْلَ الْعِتَاقِ فَأَجْهَدُ لِلأُمِّ مَا لَمْ يَعْقِلِ الدِّينِيَّةُ فِي الْحَضَنِ فِي مَذْهَبِنَا الْمُخْتَارِ^(٥) إِلَّا لِمُتَوَاهَا الَّذِي بِهِ عَقْدُ

(١) إلا أن تكون مرتدة أو فاجرة غير مأمونة.

(٢) أي بغير محرم الصغير من جهة الرحم.

(٣) أي أخت الصغير.

(٤) أي بهذا الترتيب: العمة لأبوين ثم لأم ثم لأب.

(٥) لأنه لقصور عقله يختار من عنده اللعب، وقد صح أن الصحابة رضي الله عنهم لم يخيروا.

كِتَابُ النِّفْقَةِ

تَجِبُ لِلزَّوْجَةِ مَعَ كِسْوَتِهَا^(١) وَمَسْكَنِ خَالٍ^(٢) عَلَى زَوْجٍ لَهَا
لَا لِصَغِيرَةٍ^(٣) وَلَا لِمَنْ عَصَا
وَعُسْرُهُ لَا يُوجِبُ الْإِبَانَةَ^(٤) لَكِنَّهَا تُؤْمَرُ بِأَسْتِدَانِهِ^(٥)
وَلَا قَضَا لِقُوتٍ وَقْتُ قَدْ مَضَى إِلَّا بِتَقْدِيمِ قَضَاءٍ^(٦) أَوْ رِضَى
وَيَبِيعُ قِنْ لِقُومِ الزَّوْجَةِ^(٧) لَا أُمَةً^(٨) إِلَّا مَعَ التَّبَوُّثَةِ

- (١) تجب للزوجة بنكاح صحيح فلو ظهر فسادُه رجع بما أخذته من النفقة والكسوة في كل نصف حول مرة لتجدد الحاجة حراً وبرداً.
- (٢) خال عن أهله سوى طفله الذي لا يفهم الجماع، وعن أهلها ولو ولدها الذي من غيره بقدر حالهما.
- (٣) ولا يمنعها من الخروج إلى الوالدين في كل جمعة إن لم يقدرأ على إتيانها، ولا يمنعها من الدخول عليها كل جمعة، وفي غيرها من المحارم في كل سنة لها الخروج ولهم الدخول.
- (٤) أي لا توطأ.
- (٥) أي التفريق بينهما سواء كان حاضراً أو غائباً.
- (٦) أي بالاستقراض لتحيل عليه.
- (٦) أي بأن يفرض القاضي النفقة عليه (أو رضا) أي اصطلاحهما على قدر معين.
- (٧) أي لنفقة زوجته إلا أن يفديه مولاه.
- (٨) أي لا تجب نفقة أمة منكوحة ولو مديرة أو أم ولد إلا مع التبوء إلا أن يخلي المولى بين الأمة وزوجها في منزل الزوج، ولا يستخدمها لأن الاحتباس لا يتحقق إلا بالتبوء.

وَمَنْ يَغِبْ وَمَالُهُ عِنْدَ مُقَرِّ
يُفَرِّضْ لِطِفْلِهِ وَلِلزَّوْجَاتِ
وَمِثْلُهُمْ مُتَعَدَّةُ الطَّلَاقِ
وَلِلْقَرِيبِ الْمَحْرَمِ الْمُفْتَقِرِ
كَالِإِثْمِ مَعَ أَثْوَةِ أَوْ صَغِيرِ
وَبِاخْتِلَافِ الْمِلَّةِ الْإِنْفَاقِ فِي
وَالْقُوتِ لِلْمَمْلُوكِ مِمَّا اكْتَسَبَا
وَإِنْ يَكُنْ لِلْكَسْبِ لَيْسَ يَقْدِرُ
بِمَالِهِ وَبِالنِّكَاحِ الْمُسْتَمِرِّ
وَوَالِدَيْهِ مِنْ ذَوِي الْحَاجَاتِ^(١)
لَا الْمَوْتَ وَالْعِصْيَانَ فِي الْفِرَاقِ
قُوتٌ عَلَى كُلِّ قَرِيبٍ مُوسِرٍ^(٢)
أَوْ زَمَنِ أَوْ مَعَ عَمَى فِي عُسْرِ
غَيْرِ الْوِلَادِ وَالنِّكَاحِ مُنْتَفِي^(٣)
هَذَا إِذَا مَالُكَ لَذَا أَبَى
فَهُوَ عَلَى الْبَيْعِ لِذَاكَ يُجْبَرُ

كِتَابُ الْعَتَقِ

يَصِحُّ مِنْ مُكَلَّفٍ حُرٍّ لِمَنْ
كَأَنَّتِ حُرٌّ مُعْتَقٌ مُحَرَّرٌ
كَالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَفَرْجِ الْأَمَةِ
أَنْ يَنْوِيهِ كَقَوْلِهِ لَا مِلْكَ
يَمْلِكُ بِالصَّرِيحِ مِنْهُ فَأَعْلَمَنْ
أَوْ مَا بِهِ عَنْ بَدَنِ يُعَبَّرُ
نَوَى بِهِ أَوَّلًا وَبِالْكِنَايَةِ
لَا رِقٌّ أَوْ سَبِيلٌ لِي عَلَيْكَ

(١) في نسخة أخرى (يفرض لزوجه وللصغار، ووالديه عند الافتقار).

(٢) أي بقدر الإرث فلو له أخ وأخت موسران تجب النفقة على الأخ والأخت أثلاثاً.

(٣) قوله (باختلاف) متعلق بمنتفي، والإنفاق مبتدأ خبره منتفي أي الإنفاق منتف، باختلاف الملة في غير الولاد والنكاح.

لَا قَوْلَ لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْهِ
وَالْمِلْكُ لِلْمُخْرَمِ عَتَقَ فَأَعْلَمَ
وَصَحَّ إِنْ أَعْتَقَ لِلرَّحْمَنِ
وَصَحَّ بِالْكَزْهِ وَمَعَ سُخْرِ وَإِنْ
وَالْحَمْلُ فِي الْعِتْقِ لِأُمِّهِ تَبَعَ
وَالْوَلَدُ الْحَادِثُ مِنْ مَوْلَى الْأُمِّ
لَا مِنْ سِوَاهُ فَهُوَ عَبْدٌ مِثْلُهَا
أَوْ قَوْلَ يَا ابْنِي يَا أَخِي لَدَيْهِ
إِنْ كَانَ ذُو الْمِلْكِ لَهُ ذَا رَحِمٍ
أَوْ صَنَمٍ أَوْ قَالَ لِلشَّيْطَانِ
أُضِيفَ لِلْمِلْكِ وَبِالشَّرْطِ قُرِنَ
وَعِتْقُهُ مِنْ دُونِهَا بِهِ يَقَعُ
حُرٌّ إِذَا أَسْتَلْحَقَّهُ وَالتَّرَمَّةُ
وَوَلَدُ الْخُرَّةِ تَابِعٌ لَهَا

بَابُ عِتْقِ الْبَعْضِ

وَمَنْ يُحَرِّزَ بَعْضَ عَبْدِهِ سَعَى
وَلَا ضَمَانَ^(٥) إِذْ يَكُونُ مُعْدِمًا
وَلِلْفَتْرِ^(٣) سَعْيٌ أَوْ عِتَاقٌ أَوْ ضَمَانٌ^(٤)
فِيمَا بَقِيَ وَأَعْتَقَ أَجْمَعًا^(١)
ثُمَّ لَهُ الْوَلَاءُ مَهْمَا غَرِمَا^(٦)

(١) أي قال أبو يوسف ومحمد: من أعتق بعض عبده أعتق كله، والصحيح قول الإمام وأيده في فتح القدير بالمعنى والسمع.

(٢) وقدر اليسار: بكونه مالكا قدر قيمة نصيب الآخر يوم الإعتاق سوى ملبوسه وقوت يومه.

(٣) أي لشريكه الذي لم يحرر أن يستعني العبد المعتق في قيمة نصيبه ولو كان العبد معسرا.

(٤) أي للذي أعتق ويرجع هو فيما ضمن على العبد.

(٥) أي على الشريك المعتق إذا كان فقيرا.

(٦) (غرما) نصيب شريكه لصدور العتق كله من جهته.

مَنْ مَلَكَ ابْنُهُ مَعَ الْغَيْرِ عَتَقَ نَصِيَّهٖ بِغَيْرِ عَزْمٍ يُسْتَحَقُّ

بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جُعْلٍ

مَنْ قَبَلَ الْعِتْقَ بِمَالٍ عَتَقَا لَوْ قَالَ أَنْتَ بَعْدَ مَوْتِي مُعْتَقُ لَوْ أَعْتَقَ الْعَبْدَ عَلَى خِدْمَتِهِ وَكَانَ إِذْنًا إِنْ بَدَعَ عَلَّقَا عَلَى كَذَا قُبُولُهُ إِذْ يَزْهُقُ حَوْلًا مَضَى وَالشَّرْطُ فِي ذِمَّتِهِ

بَابُ التَّدْبِيرِ

لَوْ قَالَ إِنْ مِتُّ فَذَا مُحَرَّرٌ أَوْ قَالَ دَبَّرْتُكَ أَوْ مُدَبَّرٌ صَحَّ وَلَا يُمْنَعُ مِنْ إِجَارَتِهِ وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثِ بِمَوْتِ يُعْتَقُ وَإِنْ يَكُنْ^(٣) فِي ثُلَاثِهِ يَسْعَى وَالْكُلُّ إِنْ كَانَ مَدِينًا شَرْعًا^(٤) بَلْ رَهْنِهِ أَوْ بَيْعِهِ أَوْ هِبَتِهِ إِنْ مُوسِرًا^(١) مَالِكُهُ لَا مُمْلِقُ^(٢)

(١) أي فإن كان مالكة موسراً بأن يخرج هذا المدبر من ثلث ماله، وسعى بحسابه إن لم يخرج من الثلث.

(٢) أي فقير. وفي الرفع نظر.

(٣) وإن يكن أي السيد مملقاً لم يترك غير هذا العبد المدبر وله وارث، لم يجزه، ويسعى في ثلثيه، لأن عتقه من الثلث، ويسعى في كل قيمته إن كان السيد مديوناً بدين يستغرق جميع ماله.

(٤) أي ديناً معتبراً شرعاً.

ثُمَّ ابْنُ مَنْ قَدْ دُبِّرَتْ مُدَبَّرُ
لَوْ عَلَقَ التَّدْبِيرَ بِالْمَوْتِ عَلَى
فَأِنَّهُ مُقَيَّدٌ وَإِنْ يَبِغْ
وَحَالُهُ كَحَالِهَا مُنْتَظَرُ
وَصَفٍ كَأَنْ فِي مَرَضِي ذَا حَصَلَا
مَالِكُهُ ذَا فَهَوَ غَيْرُ مُنْتَنِعٍ^(١)

بَابُ الْأَسْتِيلَادِ

مَنْ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدٍ مُعْتَرِفٍ
لَكِنْ لَهُ الْخِدْمَةُ وَالْإِعَارَةُ
وَعِتْقُهَا بِمَوْتِهِ مِنْ مَالِهِ
وَإِنْ يُزَوِّجَهَا فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ
مَنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ وَكَانَ قَدْ
لَوْ أَدْعَى نِسْبَةَ مَوْلُودِ الْأُمِّ
وَتِلْكَ أُمُّ ابْنٍ لَهُ وَيَلْزَمُهُ
فَأَلْبَيْعُ وَالتَّمْلِيكُ فِيهَا مُنْتَفِي
وَالْوَطْءُ وَالتَّزْوِيجُ وَالْإِجَارَةُ
بِلَا سَعَايَةٍ لِأَجْلِ دِينِهِ
فَحُكْمُهُ كَحُكْمِ أُمِّهِ يُعَدُّ
أَوْلَدَهَا فَهِيَ لَهُ أُمٌّ وَلَدُ
أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ يَتِلْكَ لِرِزْمِهِ
فِي الْعُقْرِ^(٢) وَالْقِيَمَةُ نِصْفُ يَغْرُمُهُ

كِتَابُ الْأَيْمَانِ

أَنْوَاعُهَا ثَلَاثَةٌ لَا زَائِدَ
الْلَّغْوُ وَالْعَمُوسُ وَالْمُنْتَعِدَةُ

(١) لأن الموت على تلك الصفة، وبذلك القيد، لما لم يكن محققاً لم ينعقد السبب في الحال.

(٢) بضم العين: مهر ما يرغب به في مثلها جمالاً فقط. والعقر هو: مهر المرأة إذا وطئت بشبهة.

فَاللَّغْوُ لَا إِثْمَ بِهَا كَمَنْ حَلَفَ
أَمَّا الْعَمُوسُ فَهِيَ عَمْدُ الْكَذِبِ
وَهِيَ عَلَى مُسْتَقْبَلِ مُنْعِقِدِهِ
لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالنَّسْيَانِ
وَالْحَلْفُ بِاللَّهِ وَبِالْأَسْمَاءِ
أَقْسَمُ أَوْ أَشْهَدُ أَوْ كَاخِلِفُ
كَذَاكَ تَعْلِيْقُ بِالْفِظِ النَّذْرِ^(٥)
لَا عَلَيْهِ وَحَقُّهُ وَغَضَبُهُ
وَالْحَلْفُ بِاللَّهِ بِوَاوِ الْقِسْمِ
وَمَنْ يُحَرِّمُ مُلْكَهُ لَا يَخْطُرُ

يَكْذِبُ يَظُنُّ صِدْقًا وَاخْتَلَفَ^(١)
بِالْحَلْفِ فِي السَّالِفِ لَا الْمُرْتَقَبِ^(٢)
وَيَلْزَمُ التَّكْفِيرُ فِيهَا مُفْرَدَةً
وَالْكُزْهِ فِي الْحِنْثِ وَلَا الْأَيْمَانِ
وَعِزَّةٌ لَهُ وَكِبَرِيَاءُ^(٣)
وَالْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ كُلُّ حَلْفٍ^(٤)
أَوْ أَوْقَعَ الْحَلْفُ بِلَفْظِ الْكُفْرِ^(٦)
وَبَيْتِهِ وَرُسُلِهِ وَكُتُبِهِ
وَالْبَاءُ وَالنَّاءُ لِكُلِّ مُقْسَمٍ^(٧)
لَكِنْ إِذَا اسْتَبَاحَهُ يُكْفَرُ^(٨)

- (١) كما إذا حلف أن في الكأس ماء على أنه رآه كذلك، وظهر أن لا شيء في الكأس، فهذا لغو لا كفارة فيه ولا إثم.
- (٢) كوالله ما فعلت كذا عالماً بفعله.
- (٣) في نسخة أخرى (وصفة العز وكبرياء).
- (٤) أي الحلف بعهد الله وميثاقه، فإن العهد يمين قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ ثم قال: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ والميثاق بمعنى العهد.
- (٥) كأن يقول: علي نذر أو نذر الله فإن نوى قربة من القرب التي يصح النذر بها لزمه وإلا كفر.
- (٦) كقوله: إن فعل كذا فهو يهودي أو نصراني أو بريء من الإسلام.
- (٧) وقد تحذف هذه الحروف للإيجاز فينصب الاسم بنزع الخافض للدلالة على المحذوف كقوله: الله لأفعلن كذا.
- (٨) لأجل يمينه لما تقرر أن تحريم الحلال يمين.

لَوْ وَصَلَ الْيَمِينَ بِالْمَشِئَةِ لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ فِي الْجُمْلَةِ

فَصْلٌ فِي الْكَفَّارَةِ

لِحَنْثِهِ كَفَّارَةٌ مُقَدَّرَةٌ بِالْعَنْتِ أَوْ إِطْعَامِهِ لِلْعَشْرَةِ
أَوْ كِسْوَةٍ مَنْ لَمْ يُطَقْ شَيْئاً لَهَا وَقَبْلَ حَنْثٍ لَا تَكُونُ مُجْزِيَةً
صَامَ ثَلَاثَةَ مُتَابِعاً لَهَا وَالْحَنْثُ أَوَّلَى فِي يَمِينِ الْمَعْصِيَةِ

بَابُ الْيَمِينِ فِي الْفِعْلِ

مَا كَعَبَةٌ وَيَبَعَةٌ وَمَسْجِدٌ كَالْبَيْتِ إِذْ فِيهِ الْيَمِينُ تُعَقَّدُ^(١)
ثُمَّ لِسَطْحِ الدَّارِ حُكْمُ دَاخِلِهِ^(٢) وَلَيْسَ طَاقُ الْبَابِ مِنْ مَنَازِلِهِ^(٣)
وَلَا يَزُولُ سُكْنُهُ الْمَحَلَّةُ^(٤) مَا لَمْ يُحَوَّلْ مَالُهُ وَأَهْلُهُ

(١) أي ليست هذه الثلاثة ونحوها كالبيت، ولو حلف لا يدخل بيتاً لا يحث بدخول الكعبة والبيعة والكنيسة والمسجد لأنها لم تعد للبيتوتة.

(٢) فلو حلف لا يدخل هذا البيت ثم وقف على سطحه بأن وصل إليه من سطح آخر حث لأن السطح من الدار ألا ترى أن المعتكف لا يفسد اعتكافه بالخروج إلى سطح المسجد.

(٣) طاق الباب أي عتبة فلو حلف لا يدخل الدار فوقف في عتبة الباب بحيث لو أغلق الباب كانت خارجاً لا يحث ويعكسه حث.

(٤) أي: (الحارة) فلو حلف لا يسكن هذا البيت أو الحارة فخرج وبقي متاعه وأهله ولو وتدا حث، واعتبر الإمام محمد نقل ما يقوم به السكن وهو أرفق.

ثُمَّ الدَّوَامُ فِي الرُّكُوبِ الْحَاصِلِ كَالْإِبْدَاءِ^(١) لَا جُلُوسَ الدَّاخِلِ^(٢)

فَصْلٌ

وَالْحَمْلُ كُزْهَا لَمْ يَكُنْ كَفْعُهُ لَكَيْتَهُ بِإِذْنِهِ كَمِثْلِهِ^(٣)
لَا يَخْرُجُنْ إِلَّا لِمَيِّتٍ يَخْدُثُ فَبَجَاءُهُ مَعَ حَاجَةٍ لَا يَخْنُثُ^(٤)
لَيَأْتِيَنَّ فَمَا أَتَى فِي عَيْشَتِهِ فَحَنْثُهُ مُعَلَّقٌ بِمَيِّتَتِهِ^(٥)
لَا تَخْرُجُنْ إِلَّا بِإِذْنِي أَمْرَاتِي يُشْتَرَطُ الْإِذْنُ لِكُلِّ مَرَّةٍ^(٦)

(١) أي لو حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها أو لا يلبس هذا الثوب وهو لابسها فمكث بمقدار النزول ونحوه حنث لأن هذه الأفعال لها دوام بحدوث أمثالها ولو نزل أو نزع أو أخذ في النقلة من ساعته لم يحنث.

(٢) أي لو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها ومكث فيها أياماً لم يحنث حتى يخرج ثم يدخل.

(٣) يعني لو حلف لا يخرج من المسجد فأخرج محمولاً مُكْرَهاً لا يحنث، لأنَّ الفعل لم ينتقل إليه، لعدم الأمر، ولكن الحمل مع الخروج لو كان (بإذنه كمثله) أي مثل فعله فيحنث.

(٤) أي لو حلف لا يخرج من بيته إلا لجنّازة فخرج من بيته قاصداً الخروج إليها فجاء إلى الميت ثم أثنى أمراً آخر لا يحنث لأن الشرط في الخروج والذهاب النية عند انفصاله من باب الدار.

(٥) حلف ليأتين زیداً فما أتى له في «عيشته» أي: في حياته، بل مات ولم يأت، فحنثه معلق (بميتته) أي في آخر جزء من أجزاء حياته.

(٦) هذا بخلاف قوله «لا تخرجي» إلا أن آذن أو حتى آذن لك فإنه يكفي الإذن مرة واحدة لأنه للغاية.

بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَاللَّبْسِ وَالْكَلَامِ

أَفْسَمَ لَا يَأْكُلُ مِنْ ذِي النَّخْلَةِ فَهُوَ عَلَى ثِمَارِهَا لَا الْجُمْلَةَ
وَأِنْ يُعَيِّنَ رُطْبًا أَوْ بُسْرًا أَوْ لَبَنًا فَعَادَ عَيْنًا أُخْرَى
لَمْ يَحْنَثْ بَتَمَرِهِ وَرُطْبِهِ وَلَا بِشِيرَازِ الْأَخِيرِ فَأَنْتَبَهَ^(١)
وَلَيْسَ لَحْمُ الْخَوْتِ لَحْمًا فِي الْقَسَمِ^(٢) بَلْ كَيْدٌ وَالْكَزْشُ وَالْخَزِيرُ ثُمَّ^(٣)
وَلَيْسَتْ الْأَلْيَةُ بِاللَّحْمِ وَلَا بِالشَّحْمِ فِيمَنْ بَاعَهَا أَوْ أَكَلَهَا^(٤)
وَكُلُّ حَالِفٍ عَنِ الْغَدَاءِ أَوْ السُّحُورِ أَوْ عَنِ الْعِشَاءِ
فَأَسَمُ الْغَدَاءِ أَكَلُهُ مِنْ فَجْرِ^(٥) إِلَى الزَّوَالِ وَالْعِشَاءِ يَجْرِي^(٦)

(١) (ولا بشيراز الأخير) أي اللبن والشيراز مثال دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه، والمعنى: لو حلف لا يأكل من هذا الرطب فأكله تمرًا أو من هذا البسر فأكله رطبًا، أو من هذا اللبن فأكله رائبًا لم يحنث.

(٢) لو حلف لا يأكل لحمًا لم يحنث بأكل السمك إلا إذا نواه.

(٣) هذا في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا حاليًا فلا، لأن ذلك يختلف باختلاف العرف.

(٤) أي لو حلف لا يأكل أو لا يشتري أو لا يبيع شحمًا أو لحمًا فأكل أو اشترى أو باع ألية لا يحنث لأنها نوع ثالث.

(٥) ويسمى في عرفنا فطوراً إلى ارتفاع الضحوة الكبرى وهو معنى قوله (إلى الزوال) ثم لا بد أن يكون مما يتغذى به أهل بلده عادة وغذاء كل بلدة ما تعارفه أهلها حتى لو حلف لا يتغذى لا يحنث باللبن والتمر إلا إذا كان بدوياً.

(٦) أي من الزوال إلى نصف الليل وفي عرفنا يسمى غداء من بعد الزوال إلى =

مِنْهُ إِلَى اتِّصَافٍ لَيْلٍ يَسْرِي وَبَعْدَهُ السُّحُورُ حَتَّى الْفَجْرِ
أَفْسَمَ عَنْ أَكْلِ وَشُرْبٍ وَكَسَا لَيْسَ لَهُ تَخْصِيصُهُ^(١) فَأَقْبَسَا
وَحَانَتْ فِي الْحَالِ مَنْ قَدْ أَفْسَمَا بِأَنَّهُ لَيَضَعَدَنَّ فِي السَّمَاءِ^(٢)

بَابُ الْيَمِينِ فِي الْقَوْلِ

يَخْنَثُ مَنْ أَيْقَظَ مِنْ مَنَامٍ لِلشَّخْصِ^(٣) فِي الْحَلْفِ عَنِ الْكَلَامِ
سَبَّحَ مَنْ أَفْسَمَ لَا يُحَدِّثُ^(٤) أَوْ قَرَأَ الْقُرْآنَ لَيْسَ يَخْنَثُ
وَيَوْمَ تَكْلِيمِ فُلَانٍ يَشْتَمِلُ عَلَى الْجَدِيدَيْنِ مَعًا مَتَى فُعِلَ^(٥)

= المغرب، والعشاء من بعد المغرب إلى منتصف الليل والسحور من بعد منتصف الليل حتى الفجر.

(١) أي تعيينه: بأن ينوي خبزاً أو لبناً أو قطناً مثلاً لا قضاء ولا ديانة، لأن النية إنما تعمل في الملفوظ لتعيين بعض احتمالاته، وما نواه غير مذكور نصاً فلم تصادف النية محلها فلغت.

(٢) أي لو حلف ليصعدن السماء أو ليقبلن هذا الحجر ذهباً يحنث في الحال لأن الصعود إلى السماء ممكن حتى وقع لبعض الأنبياء وكذا قلب الحجر ذهباً وإذا أمكن البر تنعقد اليمين فيحنث في الحال لعجزه عن تحقيق البر ظاهراً والله أعلم.

(٣) متعلق بقوله أيقظ. أي لو حلف لا يكلم فلاناً فناداه وهو نائم فأيقظه بنداثة من منامه حنث لأنه كلمه وأسمعه.

(٤) أي لا يتكلم.

(٥) أي لو قال: يوم أكلم فلاناً فأنت طالق فهو ينعقد على الليل والنهار معاً وسمياً =

وَأَنْ عَنَى بِذَا النَّهَارِ دُتَيَا^(١) وَذَكَرَهُ اللَّيْلَةَ يَخْتَصُّ هُنَا^(٢)
وَالْحَيْنُ وَالرَّمَانُ فِي التَّنْكِيرِ^(٣) وَالضَّدَّ نِصْفُ الْحَوْلِ فِي التَّقْدِيرِ
وَالْقَدْرُ فِي الْأَيَّامِ وَالشُّهُورِ مُعَرَّفَيْنِ الْعَشْرُ مِنْ مَذْكُورِ^(٤)

فَصْلُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَالتَّزْوِجِ^(٥)

أَقْسَمَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي لَا حِنْثَ إِنْ وَكَّلَ فِي ذَا فَاشْتَرِ
لَكِنَّهُ يَحْنُثُ فِي الْبَيْعِ بِذَلِكَ كَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ

= جديدين لتجددهما وعودهما مرة بعد أخرى.

(١) أي صَدِيقُ قضاء وديانة لاستعماله فيه.

(٢) أي يقع على الليل خاصة لعدم استعماله في مطلق الوقت.

(٣) كقوله والله لا أكلمه حيناً أو زماناً بلا نية «والضد» وهو التعريف كقوله الحين أو الزمان يقع على ستة أشهر من وقت اليمين وذلك لأن الحين قد يراد به ساعة كما في (فسبحان الله حين تمسون) وأربعون سنة كما في ﴿هَذَا أَنَّى عَلَى الْإِنْسَانِ يَوْمَ بَيْنَ الدَّهْرِ﴾ وستة أشهر كما في قوله ﴿تَوَقَّ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ فعند عدم النية ينصرف إلى هذا لأنه الوسط، والزمان يستعمل استعمال الحين، فلو كلمه قبل مضي ستة أشهر يحنث وبعده لا. وقيدت قلبي بلا نية لأنه لو نوى فإنه يقع على ما نوى فيهما.

(٤) قيد بقوله معرفين لأنه في التنكير يقع على ثلاثة لأنها أقل الجمع.

(٥) الأصل في هذا الباب أن كل عقد ترجع حقوقه إلى المباشر لا يحنث الحالف على عدم فعله بمباشرة الأمور حقيقة وحكماً كالبيع ونحوه وكل عقد لا ترجع حقوقه إلى المباشر بل هو سفير يحنث فيه بمباشرة كما يحنث بفعله بنفسه كالتزويج والعق ونحوهما. أفاده في فتح القدير.

وَالذَّبْحِ لِلنَّسَاءِ وَضَرْبِ الْعَبْدِ وَالصَّلْحِ عَنْ دَمٍ جَرَى فِي الْعَمْدِ وَهَبَةِ وَالْقَرْضِ وَالْإِعَارَةِ وَكِسْفَةِ فِي الْحِنْثِ بِالْوَكَالَةِ

كِتَابُ الْحُدُودِ^(١)

أَمَّا الزَّانَا شُھُودُهُ فَأَرْبَعَةٌ^(٢) إِنْ صَرَّحُوا^(٣) وَعَيَّنُوا تِلْكَ مَعَهُ
مَعَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ بَيَّنُّوا وَعَدَّلُوا حُدَّ الَّذِي قَدْ عَيَّنُوا
كَذَا إِذَا أَقَرَّ كَالشَّهَادَةِ صَرَّحَ فِي مَجَالِسٍ أَرْبَعَةٌ
لَكِنَّ قَبْلَ الْحَدِّ مَهْمَا رَجَعَا أَوْ وَسَطُهُ خُلِّيَ عَنْهُ فَأَسْمَعَا^(٤)
وَالْمُخَصَّنُ^(٥) أَلَزَّجُمُ هُمَا لِلْحَرْ
وَالْعَبْدِ خَمْسُونَ وَبِالتَّوَسُّطِ يَكُونُ ضَرْبُ الْجَلْدِ غَيْرَ مُفْرِطٍ

(١) الحدود: جمع حد وهي: عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى زجراً فلا تجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم.

والزنا: هو وطء مكلف في قبل خال عن ملك وعن شبهة.

(٢) أي: يثبت عند القاضي بشهادة أربعة رجال. وفي كلام المصنف إشارة إلى أنه لا مدخل لشهادة النساء في الحدود. ويشترط لصحة هذه الشهادة أن تكون في مجلس واحد فلو في مجالس فلا.

(٣) أي إن صرحوا بلفظ الزنا (وعينوا) أي المزنية.

(٤) هذا في حالة ثبوت الزنا بإقراره، أما لو ثبت زناه بالشهادة فهرب في حال الرجم فإنه يتبع بالحجارة حتى تؤتى عليه. وقُلْ أن يثبت الزنا بالشهادة.

(٥) شروط الإحصان سبعة: الحرية والبلوغ والعقل والإسلام والوطء وكونه بنكاح صحيح، وكونهما بصفة الإحصان حال وجود الصفات المذكورة فيهما.

بَابُ الْوُطْءِ الَّذِي يُوجِبُ الْحَدَّ وَالَّذِي لَا يُوجِبُهُ

وَمَنْ يَطْأُ بِشِبْهَةِ^(١) الْمَحَلِّ وَلَوْ يَظُنُّ حُرْمَةً لِلْفِعْلِ
كَأَمَةِ الْإِبْنِ وَرَبَّاتِ الْعَدَدِ مِنْ الْكِنَايَاتِ فَمَا عَلَيْهِ حَدٌّ
كَوَاطِئِ شِبْهَةِ الْفِعْلِ لِمَنْ تَعْتَدُّ فِي الثَّلَاثِ وَالتَّحْلِيلِ ظَنٌّ
وَحُدٌّ فِي وَطْءِ الْإِمَا لِلْإِخْوَةِ وَلَوْ مَعَ الْجَهْلِ لِذَا^(٢) بِالْحُرْمَةِ

(١) الشبهة: هي ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي ثلاثة أنواع الأول: شبهة في المحل وأشار إليها بقوله (ومن يطاء بشبهة المحل) وذلك بقيام دليل مناف للحرمة ذاتا أي: إذا نظرنا إلى الدليل مع قطع النظر عن المانع، يكون منافيا للحرمة، ولا يتوقف على ظن الحاق واعتقاده. وذلك كوطء أمة الولد وولد الولد لحديث (أنت ومالك لأبيك) وكوطء معتدة الكنايات بأن قال لها: أنت بائن أو نحوه، وأراد به البينة أو الثلاث، ثم جامعها في عدتها، فإنَّ الدليل فيه قول عمر رضي الله عنه (الكنايات رواقع).

الثاني: شبهة في الفعل أي الوطء لا في المحل وهو الموطوء، لأن حرمة المحل هنا مقطوع بها، إذ لم يقم فيه دليل ملك عارضه غيره، فلم يكن في حل المحل شبهة أصلاً. كوطء معتدة الثلاثة بغير الكنايات، وإلا كان من شبهة المحل كما سبق، ومثل معتدة الثلاث وطء أمة أبويه وزوجته، لأن بين الإنسان وبين ما ذكر انبساط في الانتفاع بماله واستخدام جوارهم فكان مظنة حل الوطء على توهم أنه من الاستخدام. ويشترط في عدم الحد أن يظن الحل.

الثالث: شبهة العقد وهي تثبت بعقد النكاح عند الإمام الأعظم في وطء محرّم عقد عليها.

(٢) أي للوطء. وقوله (بالحرمة) متعلق بالجهل، أي: يجد الواطئ يوطء أمه أخيه=

لَا^(١) الْوُطءُ فِي الدُّبُرِ أَوْ الْبَهِيمَةِ أَوْ بَزْنًا فِي دَارِ حَرْبٍ أَلْفِتَةً

بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّنا وَالرَّجُوعِ عَنْهَا

لَوْ أَتَبُّوا حَدًّا قَدِيمًا لَمْ يُحَدَّ^(٢) وَحُدَّ فِي الْقَذْفِ^(٣) وَفِي الْمَسْرُوقِ رَدٌّ
مَنْ أَتَبُّوا زِنَاهُ بِالْعَائِثَةِ^(٤) حُدَّ مَعَ التَّعْيِينِ لَا الْمَجْهُولَةِ
كَخُلْفِهِمْ فِي طَوْعِهَا أَوْ فِي الْبَلَدِ وَلَوْ عَلَى كُلِّ زِنَا تَمَّ الْعَدَدُ^(٥)

= وسائر محارمه سوى الولاد، وإن قال: ضمنت أنها تحل لي، لأنه لا شبهة في
المحل ولا في الفعل لعدم انبساط كل في مال الآخر.

(١) أي لا حد في الوطء في الدبر ويعزر. واختلف فيه والجلد أصح.

(٢) أي: لم يحد ذلك الشخص الذي تقدم الحد عليه، لأن الشاهد في الحدود
مخير بين حُصْبَتَيْنِ أداء الشهادة والستر، فالتأخير إن كان لاختياره الستر فالإقدام
على الأداء بعده لعداوة حركته فيتهم فيها، وإن كان لا للستر يصير فاسقاً أما
فتيقنا بالمانع، بخلاف الإقرار لأن الإنسان لا يعادي نفسه.

(٣) أي غائبة عن مجلس القضاء، بشرط معرفة الشهود لها.

(٤) هذا كالمستثنى مما سبق، أي: إلا في حد القذف إذ فيه حق العبد، ولأن
الدعوى فيه شرط فيحمل تأخيرهم على انعدام الدعوى، فلا يوجب تضييقهم
(وفي المسروق رد) أي: إذا شهد شهود السرقة بعد التقادم لا يُحد السارق
ويضمن ما سرق لأن التقادم لا يضره لأنه حق العبد.

(٥) كما لو شهد إثنان أنه أكرهها وآخراها أنها طاعته، واختلف في البلد فشهد
إثنان أنه زنى بها في الشام، وآخراها أنه زنى بها في مصر، فلا حد عليهما، ولا
على الشهود، كما لا يحد لو شهد على كل زنا أربعة، بأن شهد أربعة على أنه
زنى بفلاتة في الهند، وأربعة آخرون أنه زنى بها في اليمن، لكذب أحد
الفرقيين - يعني - إن ذكروا وقتاً واحداً وتباعد المكانان كما رأيت، وإلا قبلت.

وَمَنْ بَدَتْ بِكَرَأٍ وَهُمْ قَدْ شَهِدُوا عَلَى زَنَاهَا لَمْ يُحَدِّ أَحَدٌ
لَوْ عَادَ بَعْدَ الرَّجْمِ بَعْضُ الْأَرْبَعَةِ حَدٌّ وَكَانَ ضَامِنًا مَا صَنَعَهُ^(١)

بَابُ حَدِّ الشُّرْبِ

يُحَدُّ شَارِبٌ لِخَمْرٍ^(٢) إِذَا صَحَا وَالزَّيْنُحُ عِنْدَ أَخْذِهِ قَدْ وَصَحَا
إِذَا أَقْرَ مَرَّةً أَوْ قَدْ شَهِدَ عَلَيْهِ عَدْلَانِ ثَمَانِينَ جُلْدًا
لِلْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِنِصْفِهَا يُحَدُّ وَمَنْ أَقْرَ وَأَنْتَنَى فَلَا يُحَدُّ^(٣)

بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

يُحَدُّ قَازِفٌ لِحُرٍّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ ذِي عَقَّةٍ بِمَائِمٍ
كَحَدِّ شُرْبٍ فِي ثُبُوتٍ وَعَدَدٍ يَطْلُبُ الْمُقْدُوفِ^(٤) بِالزَّيْنَى يُحَدُّ
مُفَرَّقًا وَلَيْسَ غَيْرُ الْحَشْوِ يُخْلَعُ عِنْدَ ضَرْبِهِ وَالْفَرَوِ^(٥)

(١) أي: يغرم ربع الدية، ولو رجع قبله بعد القضاء حد الشهود، ولا رجم أيضاً.

(٢) أي: إذا كان مسلماً مكلفاً وفي دار الإسلام.

(٣) أي: لو أقر بشرب الخمر، ثم رجع عما أقر به قبل إقامة الحد، أو في وسطه، أو أقر وهو سكران فلا يحد في جميع الصور المذكورة.

(٤) وإن لم يطلب المقدوف لا يحد القاذف، إلا أن يطلب غير المقدوف ممن يقع القذف في نسبه كابن المقدوف فيحده القاضي أيضاً.

(٥) أي: ينزع الفرو والحشو فقط إظهاراً للتخفيف لاحتمال صدقه بخلاف حد الشرب والزنا فإن فيهما يجرّد من ثيابه.

وَمَنْ نَفَى ابْنًا عَنْ أَبِي فِي غَضَبٍ ^(١)
وَمَنْ يَقُلْ لِلْعَزِيرِ يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ
وَطَالَبَ الْوَالِدَ لَهُ ^(٢) أَوْ الْوَلَدَ
وَمَنْ يَقُلْ لِغَيْرِهِ يَا زَانِي
لَا عَنْ مَنْ أَقَرَّ بِابْنٍ وَنَفَى
يُحَدِّدُ لَا عَنْ جَدِّ ذَاكَ فَاتُكِبِ
لِذَاتِ عِمَّةٍ وَتِلْكَ فَانِيَةِ ^(٣)
أَوْ وَلَدِهِ بِقَذْفِهَا فَهُوَ يُحَدِّدُ
فَقَالَ بَلْ أَنْتَ يُحَدِّدُ ذَانِ ^(٤)
وَحَدِّدْ فِي الْعَكْسِ وَمَالَهُ أَنْتِفَا

فَصْلٌ فِي التَّعْزِيرِ

وَيَلْزِمُ التَّعْزِيرُ مَنْ عَبْدًا رَمَى
بِالْكُفْرِ أَوْ بِالْفِسْقِ أَوْ بِالسَّرْقَةِ
بِضَرْبٍ أَوْ حَبْسٍ وَلَقَطِ يَزْجُرُهُ
أَوْ رَبَّ كُفِّرَ بِالزَّانَا أَوْ مُسْلِمًا ^(٥)
أَوْ قَالَ يَا خَيْثُ أَوْ بِالزُّنْدَقَةِ
وَأَرْبَعُونَ غَيْرَ سَوْطٍ أَكْثَرُهُ ^(٦)

(١) أي: في حال غضبه، وقيد به لأنه في الرضا يراد به المعاتبة بنفي مشابهته له في أسباب المروءة.

(٢) أي وكانت أمه ميتة محصنة.

(٣) بسكون الهاء أي للآم وهو جد المقدوف وإن علا.

(٤) أي: يحد الرجلان الأول والثاني.

(٥) أي: يلزم تعزير من قذف مملوكاً أو كافراً بالزنا، أو قذف مسلماً بالكفر بأن قال له: يا كافر، أو قذفه بالفسق وهو غير معلوم الفسق، أو قذفه بالسرقه، أو قال يا خييث، أو يا: زنديق، وهو من لا يدين بدين، ونحوه يا رافضي. ويكون التعزير بالضرب أو الحبس أو بالزجر. وهل يعزر بأخذ المال؟ في المذهب لا. وروى عن أبي يوسف جواز ذلك قال في الشريلاية: ولا يفنى بهذا لما فيه من نسيط الظلمة على أخذ مال الناس فيأكلونه اهـ.

(٦) أي: أكثره تسعة وثلاثون سوطاً لحديث (من بلغ حداً في غير حد فهو من =

لَا مَنْ دَعَا بِالْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ^(١) وَهُوَ أَشَدُّ الضَّرْبِ فِي الشَّهْرِ^(٢)
وَكُلُّ مَنْ يَحْدُ أَوْ يَعَزُّزُ قَدُمُهُ إِنْ مَاتَ فِيهِ هَدْرٌ

كِتَابُ السَّرْقَةِ

يُقَطَّعُ ذُو التَّكْلِيفِ فِيهَا عِنْدَمَا
مِنْ حِرْزِهَا أَوْ حَافِظٍ إِذَا أَسْرَ^(٣)
وَفِي الْقَنَا وَالسَّاجِ وَالزَّبَرْجَدِ
كَذَلِكَ فِي آلَاتِ^(٤) وَالْأَنْوَابِ
لَا قَطْعَ فِي الْمُبَاحِ كَالزَّرْنِيخِ
سَاوَتْ لِقَدْرِ عَشْرَةِ دَرَاهِمَا
إِنْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَيْهِ أَوْ أَقَرَّ
وَالْدُرُّ وَالْيَاقُوتُ قَطْعُ الْمُعْتَدِي^(٥)
لِلدُّورِ يُعْمَلْنَ مِنَ الْأَخْشَابِ
أَوْ مُسْرِعِ الْفَسَادِ كَالْبَطِيخِ^(٦)

= (المعتدين).

- (١) أي: لا يعزر من دعا غيره بالكلب والخنزير أو يا حمار.
- (٢) أي: التعزير يكون بأشد الضرب، ولا يفرق، ويكون بالشهير والتسويد لشاهد الزور. وكلام المصنف رحمه الله بظاهره لا يفهم ولو قال: وذلك قد يكون بالشهير. لكان ظاهراً.
- (٣) أي أخذها خفية منه، خرج به الأخذ مغالبة، أو نهباً، فلا قطع به لو كان في المصر نهاراً، وإن دخل خفية استحساناً.
- (٤) القنا: بالفتح والقصر هو الرمح. والساج: هو خشب أسود رزين يجلب من بلاد الهند، ولا تكاد الأرض تبليه، والجمع سيجان كنار ونيران. والزبرجد: جوهر معروف ويقال هو الزمرد.
- (٥) الآلات: أي الأواني ونحوها.
- (٦) الزرنبيخ: بالكسر فارسي معرب.

وَالزَّرْعَ قَبْلَ الْحَصْدِ وَاللَّحْمَ^(١) وَدَرَ
كَذَا صَلِيبَ الثَّيْرِ وَالْمَصَاحِفِ
أَوْ أَخَذَ مِثْلَ الدِّينِ أَوْ خِيَانَةَ
أَوْ زَوْجَهَا أَوْ مَحْرَمٍ ذِي رَحِمٍ
وَالثَّمَرَاتِ رَطْبَةً أَوْ بِالشَّجَرِ^(٢)
وَبَسَابِ مَسْجِدٍ أَوْ الْمَعَارِفِ^(٣)
أَوْ أَخَذَ بَيْتَ الْمَالِ أَوْ مِنْ زَوْجَةٍ
مِنْهُ أَوْ الْحُرِّ الصَّغِيرِ فَأَعْلَمَ

فَصْلٌ فِي كَيْفِيَةِ الْقَطْعِ

مِنْ زَنْدٍ يُمْنَى قَطْعُهُ وَيُحْسَمُ^(٤)
وَإِنْ يَعُدَّ فَالْحَبْسُ أَوْ يَتُوبَا
وَلَوْ عَلَى هَذَا بِسَرَقٍ شَهِدَا
فَإِنْ يَعُدَّ يَسَارُ رَجُلٍ تُجْزَمُ
كَمَنْ بِإِيهَامٍ يَسَارِ عِيَا^(٥)
وَعَايِبٍ يُقْطَعُ مَنْ قَدْ شَهِدَا^(٦)

(١) (واللحم) أي وكل مهياً للأكل.

(٢) كل ذلك لعدم الإحراز. ولو كان الشجر في حرز.

(٣) أي لا قطع في سرقة صليب من الذهب أو الفضة أو سرقة المصاحف جمع مصحف لأن الآخذ يتأول في أخذه القراءة والنظر فيه، وكذلك باب المسجد والدار لأنه حرز لا محرز، وفيه رمز إلى أن الكلام في الباب الخارج، فلو داخل الدار فهو محرز فيقطع به.

(٤) أي: تقطع يد السارق من زنده وهو الرسغ، وتحسم أي: تكوى بزيت مغلي ونحوه وجوباً، فإن عاد إلى السرقة ثانياً تقطع رجله اليسرى من الكعب، فإن عاد إلى السرقة ثالثاً فلا يقطع، بل يقرر عليه الحبس ويعزر بالضرب حتى يتوب بأن تظهر عليه أمارات التوبة، أو يموت، ومدة التوبة منوطة إلى رأي الإمام.

(٥) أي: كما لا يقطع من سرق وكانت إيهام اليد اليسرى مقطوعة أو شلاء.

(٦) أي: لو سرق إثنان وغاب أحدهما وشهد اثنان بمحضرة الآخر على سرقتهما =

لَوْ مَلَكَ الْعَيْنَ أَوْ ادَّعَى فَلَا
لَا يُجْمَعُ الضَّمَانُ وَالْقَطْعُ مَعًا^(٢)
قَطَعَ كَنَقْصَانِ النَّصَابِ فَأَعْقَلًا^(١)
بَلْ قَائِمُ الْعَيْنِ يُرَدُّ فَاسْمَعَا
وَصَابِغُ الْأَحْمَرِ مَهْمَا قُطِعَا
فَالرَّدُّ وَالْتَضْمِينُ عَنْهُ رُفْعًا^(٣)

بَابُ قَطْعِ الطَّرِيقِ

قَاصِدُ قَطْعٍ قَبْلَ فِعْلٍ^(٤) حُسْبَا
بِقَطْعِ رَجُلٍ وَيَدٍ مِنْ خُلْفٍ^(٥)
وَقَتْلُهُ فَقَطُّ بِقَتْلِ يَكْفِي^(٦)
وَأَنْ يَكُنْ مَعَ قَتْلِهِ قَدْ نَهَبَا
مَالًا فَقَطْعُ مَعَ قَتْلِ وَجَبَا^(٧)

= قطع الحاضر لأن شبهة الشبهة لا تعتبر.

(١) أي: لو سرق ثم ملك العين التي سرقها بعد القضاء بالقطع، بهبة أو بتسليم أو شراء، أو ادعى أنها ملكه بعد ما ثبتت السرقة عليه بالبينة، أو بالإقرار فلا قطع عليه. وإن لم يبرهن للشبهة. كما لا قطع بنقصان قيمة المسروق عن النصاب بعد القضاء بنقصان السعر في بلد الخصومة لا بنقصان العين.

(٢) لكنه يفتى بأداء قيمتها ديانة كما في الدرر، ولكن ترد العين لو قائمة، وإن باعها أو وهبها، لبقائها على ملك مالكةا.

(٣) أي: لو سرق ثوباً وصبغه أحمر فإذا قطعت يده، فلا يرد المسروق حال قيامه ولا يضمه حال استهلاكه.

(٤) أي قبل أخذ شيء، وقتل نفس (حسباً) وهو المراد بالنفي في الآية.

(٥) أي من خلاف إذا كان صحيح الأطراف.

(٦) أي: ويقتل فقط إذا قتل معصوماً ولم يأخذ مالا.

(٧) أي: أن الإمام مخير بين ستة أحوال. أحدها: قطع يده ورجله من خلاف مع القتل بلا صلب، أو قطع كذلك ثم صلبه، أو فعل الثلاثة، أو قتل وصلب، أو قتل فقط، =

وَصَلْبُهُ وَالْمَالُ لَا يَضْمُهُ وَمِثْلُهُ فِي الْحُكْمِ مَنْ يُعِينُهُ^(١)
وَاللَّهْبُ وَالْجَرْحُ بِهِ الْقَطْعُ فَقَطُّ^(٢) وَالْجَرْحُ لَا غَيْرَ أَوْ الْقَتْلُ فَرَطُ
فَتَابَ أَوْ ذَا رَحِمٍ لَهُ قَطْعُ فَلَا أَمْرَ لِلْوَلِيِّ حَقًّا يُتَّبَعُ^(٣)

كِتَابُ الْجِهَادِ

أَمَّا الْجِهَادُ فَهُوَ بِالْكِفَايَةِ فَرَضٌ عَلَى النَّاسِ مَعَ اسْتِطَاعَةٍ
وَحُطٌّ عَنْ طِفْلِ^(٤) وَعَبْدٍ وَعَمِي وَأَمْرَاءَ وَمُقْعَدٍ وَأَجْدَمٍ
وَفَرَضٌ عَيْنٍ^(٥) حِينَ يَهْجُمُ الْعَدُوَّ يَدْخُلُ فِيهِ نِسْوَةٌ وَأَعْبُدُ

= أو صلب فقط. ويصلب حياً. وكيفيته: أن تبعج بطنه برمح ويخضع به حتى يموت ويترك ثلاثة أيام من موته ثم يخلى بينه وبين أهله ليدفنوه.

وبعد إقامة الحد عليه فالمال لا يضمنه إن كان هالِكاً أما لو كان باقياً يرد إلى مالكه.
(١) أي: تجري الأحكام المذكورة بمباشرة بعضهم ومعاونتهم لهم، لأنه جزاء المحاربة، وهي تتحقق بأن يكون البعض رداءً للبعض.

(٢) إذا أخذ قاطع الطريق المال وجرح المارة قطعاً من خلاف، وهدر جرحه لعدم اجتماع قطع وضمان. والجرح لا غير إن جرح ولم يقتل، ولم يأخذ نصاباً.
(أو القتل فرط) أي: قتل عمداً وأخذ المال فتاب قبل مسكه. ومن تمام توبته رد المال أو كان ذا رحم لقاطع الطريق.

(٣) أي فلا حد في المسائل الثلاث، ولكن الأمر يرجع إلى الولي في ذلك وهو القود في العمد أو الإرث في غيره أو العفو فيهما.

(٤) أي: صبي وكذا بالغ له أبوان أو أحدهما لأن طاعتهما فرض عين.

(٥) أي: فرض عين على من يقرب من العدو، فإن عجزوا أو تكاسلوا فعلى من يليهم، حتى يفترض على هذا التدريج على كل المسلمين شرقاً وغرباً.

وَعِنْدَمَا نَحْضُرُهُمْ نَدْعُوهُمْ^(١) فَإِنْ أَبَوْا نَدْعُوهُمْ لِحِزْبِي
لِحَزْبِهِمْ وَنَضِبْ مَنْجَنِيْقٍ^(٢) وَقَطَعَ أَشْجَارِهِمْ^(٣) وَرَمَيْهِمْ
وَيُكْرَهُ^(٥) الْقَتْلُ لِأُنْثَى وَصَبِي وَلِيَابَ الْإِنْسَانِ كَيْ سِوَاهُ يَقْتُلَهُ
إِنْ يَكُ خَيْرًا وَكَذَا الْبَيْدُ لَنَا^(٦) وَلَا يُبَاعُ مِنْهُمْ سِلَاحٌ
لِيُسَلِّمُوا فَإِنْ أَطَاعُوا سَلِمُوا
وَبِالْإِبَا نَعَزِمُ بِأَسْتِعَانَةِ
لَهُمْ وَبِالْتَّخْرِيقِ وَالتَّغْرِيقِ
وَإِنْ يَبْغِضُنَا اتَّقُوا مَعَ قَصْدِهِمْ^(٤)
وَمُقْعَدٍ وَقَتْلِ نَجَلٍ لِأَبٍ
وَالصُّلْحُ بِالْمَالِ لَنَا أَنْ تَبْذُلَهُ
وَالْتَّرُكُ إِنْ سُلْطَانُهُمْ خَانَ بِنَا^(٧)
وَقَتْلُ مَنْ أَمَّنَ لَا يُبَاحُ

-
- (١) الدعوة مندوبة هنا إن بلغتكم الدعوة، وإلا وجبت ما لم يتضمن ضرراً.
- (٢) المنجنیق: آلة ترمى بها الحجارة الكبار. قلت وقد تركت اليوم للاستغناء عنها بالأسلحة الحديثة.
- (٣) في نسخة (وقطع أشجار لهم).
- (٤) أي: ونقصد الكفار بالرمي إذا تترسوا ببعضنا من المسلمين، وحيث لو أصبنا أحداً من المسلمين الذين تترس الكفار بهم فلا دية فيه ولا كفارة، لأن الفروض لا تقرون بالغرامات كموت المحدود بالجلد أو القطع.
- (٥) (ويكره) أي تحريماً ولكن كراهة القتل لمن ذكر مقيدة بما إذا لم يكن ملكاً أو مقاتلاً أو ذا رأي أو مال في الحرب. ولو قتل من لا يحل قتله ممن ذكر فعلية التوبة والاستغفار.
- (٦) أي: يجوز لنا أيضاً نقض الصلح مع إرسال العلم إليهم، لكن لا يجوز قتالهم حتى يمضي عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من إنفاذ الخبر إلى أطراف مملكته تحرزاً من الغدر المحرم.
- (٧) أي ونقاتل أهل الحرب الذين صالحناهم بلا نبذ إذا خان سلطانهم.

بَابُ الْمَغْنَمِ وَقِسْمَتِهِ

يُقَسِّمُ مَا قَدْ فَتَحُوا بِعَنْوَةِ
وَالْقَتْلِ لِلْأَسْرَى أَوْ اسْتِزْقَاهُمْ
وَيَحْرُمُ الْفِدَا^(١) وَعَقْرُ الْمَاشِيَةِ
لَا يُقَسِّمُ الْمَغْنَمُ فِي دَارِهِمْ^(٢)
بِعَلْفٍ وَبِطَعَامٍ وَحَطَبٍ
وَبَعْدَمَا يَخْرُجُ مِنْ تِلْكَ فَلَا
وَكُلُّ مَنْ أَسْلَمَ صَانَ طِفْلَهُ
لَا رَوْجَهُ وَالْحَمْلَ وَالْعَقَارَ^(٣)
أَوْ فَيَقْرُ أَهْلَهُ لِلْجَزِيَةِ
يَجُوزُ أَوْ بِذِمَّةٍ تَتْرُكُهُمْ
لَا ذَبْحَهَا وَحَرْقَهَا بِالْبَادِيَةِ
وَالْإِنْتِفَاعِ ثُمَّ لَيْسَ يَحْرُمُ
وَالذَّهْنُ وَالسَّلَاحُ أَيْضاً وَالْخَشَبُ
وَرَدٌّ فِي الْمَغْنَمِ مَا قَدْ فَضَّلَا
وَمَالَهُ الْمُمَكِّنَ فِيهِ نَقْلَهُ
وَعَبْدَهُ الْمُقَاتِلَ الْمُخْتَارَ

-
- (١) أي إطلاق أسيرهم بغير أخذ مال منهم بدلاً عنه، عند عدم الحاجة. أمّا الفداء بالمال عند الحاجة أو بأسرى المسلمين فهو جائز. ويحرم أيضاً عقر الماشية، أي إذا أراد الإمام العود إلى دار الإسلام ومعه مواشي أهل الحرب، ولم يقدر على نقلها إلى دارنا، لا يعقرها بل تذيب وتحرق بعده.
- (٢) لأنهم لا يملكونها قبل الإحراز، وقيل تكره تحريماً، لكن لو قسمها للإيداع بناء على استرجاعها منهم عند وصوله إلى دار الإسلام جاز.
- (٣) أي لا يحرز زوجته وحملها والعقار كذلك، وهو محترز قوله (وماله الممكن فيه نقله).

فصل (في كيفية القسمة)

لِرَاجِلِ سَهْمٍ وَذُو السَّهْمَيْنِ فَارِسُنَا وَمَا سِوَى هَٰذَيْنِ
يُرْضَخُ لَهُ^(١) كَالْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَأَمْرَأَةٍ تَحْضُرُهُمْ وَذَمِّي^(٢)
وَالْخُمْسُ لِلْمُسْكِينِ وَالْيَتِيمِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ثُمَّ بِالتَّقْدِيمِ
يُخَصُّ ذُو قُرْبَى الْيَتِيِّ مِنْهُمْ وَالْأَغْنِيَاءَ لَمْ يَجِبْ عَطَاؤُهُمْ^(٣)
وَلِلْإِمَامِ الْحَقُّ بِالتَّنْفِيلِ يَذِلُّهُ لِسَلْبِ الْقَتِيلِ^(٤)

بابُ اسْتِيلَاءِ الْكُفَّارِ

يَمْلِكُ بَعْضًا بَعْضُهُمْ بِنَهْبِهِمْ وَهُوَ لَنَا يَحِلُّ عِنْدَ عَلَيْهِمْ
وَمَلَكَوْا مَا أَخَذُوا عَلَيْنَا فَإِنْ يَعُدُّ مَعَ نَصْرِنَا إِلَيْنَا
فَهُوَ مَجَانًا قَبْلَ قَسَمِ الْمَغْنَمِ لِمَالِكٍ وَبَعْدَهُ بِالْيَتِيمِ^(٥)

(١) أي: يعطى له شيء قليل، بحسب ما يرى الإمام تحريضاً.

(٢) أي يرضخ للعبد والصبي والذمي إذا قاتل، والمرأة إذا داوت الجرحى أو قامت على المرضى.

(٣) أي لا حق لهم في الغنيمة وذكره تعالى في قوله ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ حُكْمَهُ﴾ للتبرك باسمه إذ الكل له جل وعلا، وسهمه عليه الصلاة والسلام سقط بموته، لأنه حكم علق بمشتق، وهو الرسول فيكون مبدأ الاشتقاق علة وهو الرسالة ولا رسول بعده. أفاده في النهي.

(٤) أي يقول: من قتل قتيلاً فله سلبه، ويقول: من أخذ شيئاً فهو له.

(٥) يعني استيلاء الكفار على أسرى كفار بدار الحرب وأخذ مالهم سبب لمملكتهم =

وَمَا لَهُمْ فِي أَمْهَاتٍ وَلَدِنَا بِسَبِيهِمْ مُلْكٌ وَلَا يَحْرَرْنَا
وَلَا مُدَبِّرٍ كَذَا مُكَاتِبٌ وَالْكُلُّ مِنْهُمْ مُلْكُنَا إِذْ نَقَلِبُ^(١)

بَابُ الْمُسْتَأْمَنِ

لَا يَأْخُذُ الدَّاخِلُ مِنَّا^(٢) دَارَهُمْ بِالْأَمْنِ مَا لَهُمْ وَلَا شَيْئاً لَهُمْ
وَلَيْتَصَدَّقَ بِالَّذِي يُخْرِجُهُ إِذْ مُلْكُهُ مِنْ أَصْلِهِ مُشْتَبَهٌ^(٣)
وَقَتْلُ مُسْتَأْمِنٍ فِيهِ الدِّيَّةُ فِي أَلْمَالِ وَالْكَفِيرِ حَالُ الْأَخْطِيَةِ^(٤)

= ويملك المسلمون الكفار وملكهم متى غلبوا عليهم، وإن غلبوا على أموالنا وأحرزوها بدارهم ملكوها، وإن غلبناهم فمن وجد ملكه قبل القسمة فهو له مجاناً، وإن وجده بعد القسمة فهو له بالقيمة.

(١) أي: لا يملكون حرناً ولا مدبرنا ولا أم ولدنا ومكاتبنا، لحريتهم من وجه، فيأخذ مالكة مجاناً، وبعد القسمة تؤدي قيمته من بيت المال، وفي الكلام إيحاء إلى أنهم يملكون رقيقنا، ونملك نحن ذلك منهم بالغلبة.

(٢) أي المسلمين، إذ المسلمون على شروطهم، لأنه ضمن بالاستئمان أن لا يتعرض والغدر حرام، إلا إذا غدر ملكهم فأخذ ماله أو حبسه، أو فعل غير الملك بعلمه ولم يمنعه، لأنهم هم الذين نقضوا العهد.

(٣) أي: فإن أخرج التاجر الذي دخل دارهم من مال أو غيره فليصدق به وجوباً لأنه ملكه ملكاً حراماً للغدر. وقيدنا بالإخراج، لأنه لو لم يخرج وجب رده عليهم للغدر. وقيدنا بالتاجر لأن الأسير يباح له التعرض، وإن تركوه في دارهم طوعاً لأنه متلصص لا مستأمن.

(٤) أي: إذا قتل أحد المستأمنين منا صاحبه عمداً أو خطأ ففيه الدية لسقوط القود في العمد ثمة، وتكون الدية في ماله لتعذر الصيانة على العاقلة مع تباين الدارين.

كَمُسْلِمٍ يَقْتُلُ مَنْ أَسْلَمَ ثُمَّ^(١) أَوْ بَعْضَ أَسْرَانَا لِبَعْضِهِمْ قَصَمٌ^(٢)

فَضْلٌ فِي اسْتِثْمَانِ الْكَافِرِ

لَا يُتْرَكُ الْحَرْبِيُّ لِمُكْثِ سَنَةٍ فِينَا سِوَى أَنْ صَارَ أَهْلَ ذِمَّةٍ
فَإِنْ يُرَدُّ عَوْدًا لِدَارِهِمْ مُنِعَ وَإِنْ يَعُدُّ لَهُمْ فَقَتْلُهُ شُرْعٌ
وَمَنْ أَنَا^(٣) مُسْلِمًا فَمَالُهُ ثَمَّةٌ^(٤) مَغْنَمٌ لَنَا لَا طِفْلُهُ

بَابُ الْعُسْرِ وَالْخَرَجِ

وَالْوَاجِبُ الْعُسْرُ بِأَرْضِ الْعَرَبِ^(٥) وَأَرْضٍ مِّنْ أَسْلَمَ^(٦) لَا بِالْغَلَبِ
أَوْ قُسِمَتْ إِذْ فُتِحَتْ بِعَنْوَةٍ لِأَهْلِ مَغْنَمٍ^(٧) وَأَرْضِ الْبَصْرَةِ

(١) أي في دار الحرب.

(٢) أي وكذلك تجب الكفارة فقط في قتل أحد الأسيرين منا الآخر خطأ، ولا شيء في العمد. ومعنى قصم: قطع وأهلك.

(٣) أي: من دار الحرب.

(٤) أي فالذي له في دار الحرب مغنم لنا أي لو ظهرنا عليهم.

(٥) قد نظم بعضهم حد أرض العرب طولاً وعرضاً فقال:

جزيرة هذه الأعراب حدت بحد علمه للحشر باقي
فأما الطول عند محقيقه فمن عدن إلى ربو العراق
وساحل جدة إن سرت عرضاً إلى أرض الشام بالاتفاق

(٦) أي من اسلم طوعاً.

(٧) الأحسن عدم التقيد بأهل المغنم ليشمل ما إذا قسم بين المسلمين غير الغانمين =

وَالْحُكْمُ فِي السَّوَادِ^(١) أَوْ مَا أُخِذَا عَلَيْهِمْ أَوْ كَانَ يَصْلُحُ فُتِحَا لِلزَّرْعِ دِرْهَمٌ وَصَاعٌ فَأَعْلَمَ وَفِي جَرِيبِ الْكَرْمِ وَالنَّخْلِ اتَّصَلَ وَلَا خَرَجَ عِنْدَ غَلَبِ الْمَاءِ وَإِنْ يُعْطَلُ أَوْ يَبْعَثُ مُسْلِمًا يَبْنُونَ وَقَدْ أَقْرَأَ أَهْلُ ذَا هُوَ الْخَرَجُ^(٢) فِي جَرِيبِ^(٣) صَلْحًا وَذُو الرُّطَابِ^(٤) خَمْسَةُ الدَّرَاهِمِ ضِعْفُ خَرَجٍ فِي الرُّطَابِ قَدْ حَصَلَ^(٥) أَوْ نَضِيبِهِ أَوْ آفَةِ السَّمَاءِ^(٦) فِيهَا الْخَرَجُ مِثْلُ مَا لَوْ أَسْلَمَا

فَصْلُ الْجَزِيَّةِ

وَهِيَ عَلَى كُلِّ فَقِيرٍ يَعْمَلُ فِي كُلِّ شَهْرٍ دِرْهَمٌ يُحْصَلُ وَضِعْفُهُ عَلَى وَيَسِطُ الْحَالِ وَضِعْفُ ذَا عَلَى كَثِيرِ الْمَالِ

= فإنه عشري لأن الخراج لا يوظف على المسلم ابتداءً (وأرض البصرة) الواجب فيها العشر بإجماع الصحابة.

(١) أي سواد قرى عراق العرب وحده عرضاً من العذيب إلى عقبة حلوان، وطولاً من الغث إلى عبادان.

(٢) هو الخراج: خبر قوله الحكم لأنه أليق بالكافر.

(٣) هو ستون ذراعاً في ستين ذراعاً بذرّاع كسرى سبع قبضات.

(٤) وهي: القثاء والخيار والبطيخ والبادنجان وما جرى مجراه والبقول غير الرطاب كالكراث.

(٥) أي ضعف الخمسة وهو عشرة دراهم لما فيه من الإثم، فإن كانت لم تثمر ففيها خراج الزرع.

(٦) لتعلق الواجب بعين الخارج.

مِنَ الْمُجُوسِ وَأَهَالِي الْكُتُبِ
 لَيْسَتْ عَلَى الْمُرْتَدِّ وَالصَّبِيِّ
 وَلَا فَقِيرٍ لَيْسَ بِالْمُعْتَمِلِ
 وَيُؤْخَذُ الذَّمِّيُّ بِالتَّمْيِيزِ
 لَا يَزَكُّ الْخَيْلَ وَلَا السَّرَجَ السَّوِي
 وَالْمَنْعُ لِلْجَزِيَّةِ غَيْرُ مُعْدِمٍ
 بَلْ يُلْحَقُهُمْ بِدَارِ الْحَرْبِ
 وَمَا جَبَّيْنَاهُ^(٤) بِإِلَّا قِتَالٍ
 مِثْلُ بِنَا قَنْطَرَةَ وَجَسْرٍ
 وَالْوَتَنِيُّ الْعَجَمِيُّ لَا الْعَرَبِ
 وَالْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ وَالْعَمِي
 وَزَمَنُ^(١) وَرَاهِبٍ مُعْتَزِلٍ
 عَنْ زَيْنَا وَالْمَرْكَبِ الْعَزِيزِ^(٢)
 وَلِلْسَّلَاحِ حَمْلُهُ لَا يَسْتَوِي
 لِعَهْدِهِمْ^(٣) وَلَا يَقْتُلُ مُسْلِمٍ
 أَوْ عَلَيْهِمْ فِي بَلَدٍ بِحَرْبٍ
 يُضْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْأَخْوَالِ
 وَرِزْقِ حُكَّامٍ وَسَدِّ ثَغْرِ

بَابُ الْمُرْتَدِّينَ

يُجْبَسُ مُرْتَدُّ عَنِ الْإِسْلَامِ مَعَ عَرْضِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

(١) من نقص بعض أعضائه أو تعطل.

(٢) أي: أن أهل الذمة إذا كانوا مخالطين أهل الإسلام فلا بد من تمييزهم عنا في الزي - بكسر الزاي - اللباس، كي لا يُعاملوا معاملة المسلمين من التوقير والإجلال وذلك لا يجوز. لأن إذلالهم لازم بغير أذى من ضرب ونحوه بلا سبب. وهيئات هذا في زماننا. والحمد لله على كل حال.

(٣) أي: لا ينتقض عهد الذمي بالامتناع عن أداء الجزية، ولا يقتل مسلم بل بلحافهم بدار الحرب أو بتغلبهم على بلد بحربهم لنا.

(٤) أي أخذناه من الكفار.

فَإِنْ أَبَى يُقْتَلُ غَيْرَ الْمَرْأَةِ
 ثُمَّ زَوَّالٌ مِلْكٍ مَنْ يَزَنُّ
 فَإِنْ يَتَّبِعُ عَادَ وَإِنْ يَمُتْ عَلَى
 فِي حَالِ إِسْلَامٍ لَوَارِثٍ وَفِي
 وَعِنْدَ حُكْمٍ بِلِحَاقٍ يَظْهَرُ
 وَحَلَّ دَيْنُهُ وَمَا تَصَرَّفَا
 فَإِنْ يَمُتْ فَالْكُلُّ مِنْ ذَلِكَ فَسَدَ
 وَحَازَ مَا يُوجَدُ عِنْدَ الْوَرَثَةِ
 وَصَحَّ كُفْرٌ مِنْ صَبِيٍّ يَغْتَلُ

فَحَبْسُهَا مُؤَبَّدٌ بِالرَّدَّةِ
 يَكُونُ مَوْقُوفًا إِلَى مَا يَعُدُّ
 رَدَّتِهِ فَكَسْبُهُ قَدْ جُمِلَا
 حَالِ ارْتِدَادٍ فَهُوَ فِيءٌ فَأَعْرِفْ
 تُعْتَقُ أُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبَّرُ
 كَبِيرِهِ وَعِتْقُهُ قَدْ وَقَفَا
 وَإِنْ هَدَاهُ اللَّهُ جَازَ مَا عَقَدَ
 وَمَا مَضَى لَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْتَسِبَ
 كَالْإِهْتِدَاءِ فَهُوَ مِنْهُ يُقْبَلُ

بَابُ الْبُغَاةِ

إِذَا أَبَى عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ
 دَعَاهُمْ لِكَشْفِ شَبَهَةِ لَهُمْ
 بِجَمْعِهِ^(١) وَأُتْبِعَ الْمُؤَلِّي
 وَمَالُهُمْ يُخْبَسُ كَيْ يَتَوَبُّوا

جَمَاعَةً فِي بَلَدِ الْإِسْلَامِ
 فَإِنْ أَبَوْا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ قَاتَلَهُمْ
 وَعِنْدَ فَقْدِ فِتْنَةٍ يُخْلَى
 وَالسَّبْيُ لِلْأَوْلَادِ فِيهِ حُوبٌ^(٢)

(١) أي بجماعته (وأُتْبِعَ المؤلّي) أي الشارد منهم، لو كان له جماعة يرجعون إليهم، ويجهز على جريحهم (وعند فقد فتنه) أي: إن لم يكن جماعة يرجعون إليها لا يتبع مولاهم، ولا يقتل جريحهم.

(٢) أي: لا تسبى ذرية البغاة. والحبوب بضم الحاء الإثم.

لَوْ قَتَلَ الْبَاغِي لِمِثْلٍ وَظَهَرَ عَلَيْهِمْ فَقَدْ لَغَى وَمَا أُعْتَبِرَ^(١)
وَيَرِثُ الْعَادِلُ بِإِغْيَا قَتَلَ وَالْعَكْسُ مَعَ تَأْوِيلٍ لِذَا حَصَلَ
بَيْعُ السَّلَاحِ مِنْ أَهَالِي الْفِتَنِ مُحَرَّمٌ مَعَ عِلْمٍ هَذَا فَأُظِنَ

كِتَابُ اللَّقِيطِ

أَخِذْهُ أَوَّلَى بِهِ ثُمَّ السَّبَبُ يَبُتُّ بِاسْتِلْحَاقٍ مَنْ لَهُ أُنْتَسَبَ^(٢)
وَلَوْ لِعَبْدٍ وَهُوَ خُرٌّ أَلْحَالِ وَرِزْقُهُ مِنْ صَرْفِ بَيْتِ الْمَالِ
وَارِثُهُ لَهُ^(٣) وَلَيْسَ يَنْقُذُ تَصَرُّفٌ عَلَيْهِ مِمَّنْ يَأْخُذُ^(٤)

كِتَابُ اللَّقْطَةِ

هِيَ أَمَانَةٌ وَلَوْ مِنْ الْحَرَمِ إِنْ أَخِذَتْ لِرَبِّهَا وَلَا جَرَمَ
وَأَشْهَدُ الْوَاجِدُ ثُمَّ عَرَفَا لَهَا إِلَى الْإِيَّاسِ مَنْ أَنْ يَعْرِفَا
صَاحِبَهَا وَبَعْدَ ذَا تَصَدَّقَا بِهَا وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا أَنْفَقَا

(١) أي لو قتل الباغي باغ مثله سواء كان عمداً أو خطأ، ثم ظهر على أهل البغي أهل العدل لم يجب على ذلك الباغي شيء من القصاص أو الدية.

(٢) أي يثبت نسبه من واحد ومن اثنين إذا ادعياه معاً.

(٣) أي لبنت المال.

(٤) أي لا يكون للملئقط على اللقيط ولاية التزويج وبيع ماله، ولا يكون له أن يؤاجره ويسلمه في حرفة ويقبض له هبته.

ثُمَّ إِذَا أَلْمَالِكُ بَانَ خُيِّرَا
وَهُوَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى الْبَهَائِمِ
وَلْيُضْرَفَنَّ أَجْرَةَ ذَاتِ النَّفْعِ
ثُمَّ لَهُ عَنْ رَبِّهَا أَنْ يَمْنَعَا
وَمَا عَلَيْهِ دَفْعُهَا لِلْمُدَّعِي
وَإِنْ يَصِفُ عِلَامَةً فَالْدَّفْعُ

بَيْنَ الضَّمَانِ وَالرَّضَى بِمَا جَرَى
بِدُونِ إِذْنِ الْقَاضِي غَيْرُ لَازِمٍ
لَهَا وَلَا بَاعَهَا بِالشَّرْعِ
أَوْ يَأْخُذَ الْإِنْفَاقَ مِنْهُ فَاسْمَعَا
بِغَيْرِ بُرْهَانٍ عَلَيْهِ فَاسْمَعِ
حَلًّا وَلَا يُجْبَرُ فِيهِ الشَّرْعُ

كِتَابُ الْآبِقُ

مَنْ رَدَّ آبِقًا مَسَافَةً السَّفَرِ
جُعْلًا وَلِلدُّونِ لَهُ بِقَدْرِهِ
وَإِنْ أَبَقَ مِنْهُ فَمَالُهُ ضَمِنَ^(١)

فَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا لَهُ أَسْتَقَرَّ
إِنْ كَانَ قَدْ أَشْهَدَ عِنْدَ أَخِيهِ
وَأُمُّ وَلَدٍ وَمُذَبَّرٌ كَقَيْنَ^(٢)

كِتَابُ الْمَقْقُودِ

مَنْ جُهِلَتْ حَيَاتُهُ وَمَوْضِعُهُ
فِي أَخْذِ حَقِّهِ وَحِفْظِ مَالِهِ
وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُ وَزَوْجَتِهِ

فَلْيَنْصِبِ الْقَاضِي لَهُ مَنْ يَنْفَعُهُ
وَقُوتِ زَوْجَتِهِ لَهُ وَطِفْلِهِ
إِلَى انْقِضَا تِسْعِينَ مِنْ وَلَادَتِهِ^(٣)

(١) أي لم يضمن لأنه أمانة.

(٢) أي في وجوب الجعل التام.

(٣) أي إلى تمام تسعين سنة من يوم ولد. وعليه الفتوى. ويفتى بقول مالك في الضرورة.

وَالْإِزْثُ وَالْعِدَّةُ مِنْهُ بَعْدَمَا يَحْكُمُ حَاكِمٌ بِمَوْتِ فَأَعْلَمَا^(١)

كِتَابُ الشَّرِكَةِ

وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ مِلْكٌ قَدْ يُرَى
وَالْكُلُّ أَجْنَبِيٌّ مَعَ مَنْ شَارَكَهُ
وَهِيَ مُفَاوَضَةٌ إِنْ تَضَمَّنَتْ
وَأَسْتَوِيًّا فِي الْمَالِ^(٤) وَالتَّصَرُّفِ
فَلَمْ تَجْزُ مِنْ كَافِرٍ مَعَ مُسْلِمٍ
وَمَا أُسْتَرَى الْفَرْدُ يَقَعُ لِلشَّرِكَةِ
كَالِإِزْثِ لِاثْنَيْنِ مَعًا فَأَكْثَرَا^(٢)
وَشَرِكَةُ الْعَقْدِ بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ
وَكَالَةَ مَعَ الْكَفَالَةِ رُدْفَتْ^(٣)
وَالَّذِينَ أَمَّا الشَّافِعِيُّ كَالْحَنْفِيِّ^(٥)
وَذِي صِبْيَ مَعَ بَالِغٍ لِلْحُلُمِ^(٦)
إِلَّا طَعَامَ أَهْلِهِ مَعَ كِسْوَةِ

(١) أي إذا حكم القاضي بموته تعتد امرأته عدة الوفاة من وقت الحكم بموته، ويقسم ماله بين ورثته الموجودين في وقت الحكم، كأنه مات في ذلك الوقت، ومن مات قبله لا يرث منه.

(٢) أي أن شركة الملك: أن يملك إثنان فأكثر عينا أو ديناً بإرث أو بيع أو غيرهما. وكل واحد من شركاء الملك أجنبي في نصيب صاحبه حتى لا يجوز التصرف إلا بإذن صاحبه.

(٣) أي أن شركة العقد هي مفاوضة أي: بأن يكون كل واحد من الشريكين وكيلًا في أعمال التجارة وكفيلًا أي يكون كل واحد من الشريكين مُطالب بسبب تجارة الآخر.

(٤) أي: المال الذي تصح به الشركة وكذا أن يستويا في الربح.

(٥) لاجتماعهما في دين الإسلام وإن اختلفا مذهباً.

(٦) لعدم المساواة.

وَكُلُّ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَلْزَمُ شَرِيكَهُ كَمَثَلِهِ إِذْ يَغْرَمُ
وَبَطَلَتْ^(١) إِنْ مَلَكَ الشَّرِيكُ مَا تَصِحُّ فِيهِ شِرْكَةُ الْعَقْدِ كَمَا
لَوْ وَرِثَ التَّبَرَّ مَعَ الدَّرَاهِمِ^(٢) فَهُوَ الَّذِي تَصِحُّ فِيهِ فَأَعْلَمَ
وَهِيَ عِنَانٌ إِنْ تَضَمَّنَتْ فَقَطْ وَكَالَةَ فَصَحَّ فَضْلٌ يُشْتَرَطُ
فِي الْمَالِ دُونَ الزَّيْجِ أَوْ فِي عَكْسِهِ أَوْ بَعْضِ مَالٍ أَوْ خِلَافِ جَنْسِهِ
وَعَدَمِ الْخَلْطِ وَخُصَّ الْمُشْتَرِي بِطَلَبِ الْأَثْمَانِ دُونَ الْآخَرِ^(٣)
وَشِرْكَةُ التَّقْبُلِ^(٤) الْإِثْنَانِ فِي الشُّغْلِ أَوْ شُعْلَيْنِ يَفْعَلَانِ

(١) أي شركة المفاوضة تبطل إن ملك أحدهما ما تصح فيه الشركة بأن وُهبَ له أو ورث.

(٢) قيد بما تصح فيه الشركة احترازاً عما لا تصح فيه الشركة كعرض وعقار. وإذا بطلت بملك أحدهما ما تصح فيه الشركة صارت عناناً لعدم اشتراط المساواة فيها.

(٣) أي ما اشتراه كل واحد من شريكي العنان للشركة يطالب المشتري ولا يطالب شريكه الآخر الذي لم يشتر لعدم تضمنها الكفالة، ويرجع بحصة شريكه من الثمن، لأن المشتري وكيل عنه في حصته. فيرجع عليه بحسابه إن أدى من مال نفسه، وإن من مال الشركة لم يرجع. وإن كان شراؤه لا يعرف إلا بقوله فعليه الحجة لأنه يدعي وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر، والقول للمنكر بيمينه.

(٤) وتسمى شركة الصنائع وهي: أن يتفق صانعان في صناعة مَّا سواء اتحدت صنعتها أولاً، كخباط وصباغ على أن يتقبلا محل الأعمال كالتياب مثلاً ويكون الكسب بينهما على ما شرط مطلقاً. ومن الأعمال المذكورة تعليم كتابة وقرآن وفقه على المفتي به. بخلاف شركة دلالين ومغنيين وشحاذين.

مَنْ يَتَقَبَّلْ مِنْهُمَا يَلْزَمُهُمَا ذَاكَ وَمَهُمَا يَكْتَسِبُ بَيْنَهُمَا
وَشُرْكَةُ الْوُجُوهِ^(١) أَنْ يَشْتَرِيَا شَيْئاً بِلَا مَالٍ وَمَا قَدْ أَمْضَيَا
بَيْنَهُمَا فِي الْبَيْعِ فَالرَّبْحُ تَبَعٌ لِأَصْلِهِ فِي الْقَسَمِ وَالْفَضْلُ أَمْتَعٌ^(٢)

فصل (في الشركة الفاسدة)

وَلَا تَصِحُّ فِي أَصْطِيَادٍ أَوْ حَطَبٍ^(٣) أَوْ اسْتِقَاءٍ وَهُوَ مُلْكٌ مَنْ كَسَبَ
وَرِبْحُ شُرْكَةٍ بِقَدْرِ الْمَالِ عِنْدَ فَسَادِهَا بِكُلِّ حَالٍ^(٤)
وَلَا يُزَكِّي مَالَهَا الْبَعْضُ بِلَا إِذْنٍ وَمَوْتُهُ لَهَا قَدْ أَبْطَلَا^(٥)

كتابُ الْوَقْفِ

يَزُولُ مُلْكُ وَاقِفٍ مَعَ الْقَضَا وَهُوَ بِلَا قَسَمٍ وَقَبْضٍ مَا مَضَى^(٦)

-
- (١) ويقال لها شركة المفاليس وهي أن يشتري شيئاً بلا مال بل بسبب وجاهتهما وبيعهما، فما حصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشترياه بالنسيئة.
- (٢) أي أن الربح يكون في شركة الوجوه على ما شرطاً من مناصفة المشتري أو مثاليته، وبطل شرط فضل الربح فيها بأن يكون المشتري بينهما نصفين والربح أثلاثاً، فيكون الربح بينهما بقدر الملك.
- (٣) أي احتطاب ومثله احتشاش وسائر المباحات كاجتناء ثمر من جبال وذلك لتضمنها الوكالة والتوكيل في أخذ المباح لا يصح.
- (٤) أي والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال وإن اشترط الفضل.
- (٥) أي وموت أحد الشريكين مبطل للشركة سواء علم الشريك بموت صاحبه أو لا.
- (٦) أي يزول ملك الواقف عن الموقوف فيصير لازماً بأشياء منها:

وَجَعَلْنَاهُ لِجَهَةٍ لَا تَنْقَطِعُ شَرَطٌ وَقَسْمُهُ لِأَهْلِيهِ مُبْعٌ^(١)
وَصَحَّ وَقَفٌ لِعَقَارٍ بِالْبَقَرِ وَوَقَفٌ مَنْقُولٍ بِعُرْفٍ يُغْتَبَرُ^(٢)
يَبْدَأُ بِعُمُرَانٍ لَهُ مِنْ غَلَّتِهِ وَالْدَّارُ لِلشُّكْنَى عَلَى ذِي حَاجَتِهِ
وَجَازٍ لِلْوَاقِفِ صَرَفُ الْغَلَّةِ لِنَفْسِهِ وَالشَّرْطُ لِلْوِلَايَةِ

-
- = ١- قضاء القاضي بلزومه، لكن يشترط أن يكون المولى من قبل الإمام لا المُحَكَّم.
- ٢- لا يتم الوقف حتى يقبض ويعزل بالقسمة.
- ٣- أي يجعل آخره لجهة قرية لا تنقطع، وإذا وقته بشهر أو سنة بطل اتفاقاً، وعليه فلو وقف على رجل بعينه عاد بعد موته لورثة الواقف.
- فإذا تم الوقف ولزم لا يملك ولا يعار ولا يرهن.
- (١) أي إذا قضى القاضي بجواز وقف المشاع، ونفذ قضاؤه وصار متفقاً عليه كسائر المختلفات، فإن طلب بعضهم القسمة لا يقسم وينتهيؤون.
- (٢) أي: فإن تعامل الناس بوقفه صح، وإلا لا. مثال ما تعامل الناس فيه وقف السلاح والخيول والقدور وما يلزم للجنائز والمصاحف والكتب لحديث (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن) بخلاف ما لا تعامل فيه كثياب ومتاع.

كِتَابُ الْبَيْعِ (١)

يُعَقَّدُ بِالْقَبُولِ وَالْإِجَابِ (٢) وَبِالتَّعَاطِي مُطْلَقاً فِي الْبَابِ
بِشَرْطِ عِرْفَانِ لَوْصَفِ الثَّمَنِ (٣) وَقَدْرِهِ لَا فِي الْمُسَارِ الْبَيْنِ (٤)

(١) لما فرغ من حقوق الله تعالى: العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد: المعاملات. قال الإمام العيني في شرح الكنز: الأصل أن لا يجمع البيع لأنه مصدر متناول القليل والكثير. والذي يجمعه ينظر إلى الأنواع التي تحته أي لأنه باعتبار المبيع سلعة بسلعة كحب بسكر وهو المقايضة، أو بيع سلعة بثمان كلحم بدراهم وهو البيع سمي به لأنه أشهر الأنواع، أو بيع ثمن بثمان كذهب بفضة وهو الصرف، أو بيع دين بعين كبيع كيلو حنطة جيدة مؤجلة إلى شهر مثلاً بعشرة ريالات وهو السلم، وباعتبار الثمن أنواع لأن الثمن الأول إن لم يعتبر سمي مساومة وإن اعتبر بزيادة سمي مرابحة أو بدونها سمي تولية، وإن اعتبر بنقص سمي وضیعة. وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله.

(٢) وشرطه: أهلية المتعاقدين ومحلله المتقوم، وحكمه: ثبوت الملك، وحكمته بقاء نظام المعاش. وصفته: مكروه كالبيع بعد النداء في الجمعة، وحرام كبيع خمر لمن يشربها، وواجب كبيع شيء لمن يضطر إليه، ومباح وهو ما خلا عما ذكر.

(٣) لأن الثمن إذا كان مجهول الوصف تتحقق المنازعة: فالمشتري يريد دفع الأدون والبائع يطلب الأرفع فلا يحصل مقصود شرعية العقد. ولا بد من معرفة قدر المبيع كمشر كيل مثلاً.

(٤) سواء كان المشار إليه مبيعاً أو ثمناً فلو قال بعتك هذه الصبرة من الحنطة أو هذه الكورجة من الأرز وهي مجهولة العدد بهذه الدراهم التي في يدك وهي مرثية له فقبل جاز ولزم، لأن الباقي في جهالة الوصف يعني القدر وهو لا =

وَصَحَّ بِالْحَاضِرِ أَوْ بِأَجَلٍ^(١) وَمُطْلَقِ التَّقْدِيرِ يَغْلِبُ يَنْجَلِي
وَالْبَيْعُ لِلطَّعَامِ بِالْمُجَازَفَةِ وَالْكَيْلُ بِالْإِنَا بِدُونِ مَعْرِفَةِ
بِقَدْرِهِ أَوْ حَجَرٍ بَعَيْنِهِ صَحَّ وَلَوْ لَمْ يَذَرِ قَدَرَ وَزْنِهِ^(٢)
وَصَحَّ فِي صَاعٍ لِيَبَعَ صُبْرَهُ^(٣) فِي كُلِّ صَاعٍ بِكَذَا فِي مَرَّةٍ
وَكُلُّ شَاةٍ بِكَذَا مِنْ ثَلَاثَةٍ^(٤) كَالذَّرْعِ فِي ثَوْبٍ لَعَى فِي الْجُمْلَةِ
وَإِنْ يُسَمَّى لِجَمِيعِ الصُّبْرَةِ إِنْ شَاءَ فِي التَّقْصِ مَضَى بِالْحَصَّةِ

= يضر، إذ لا يمنع من التسليم والتسلم. وهذا ما لم يكن المشار إليه ربوياً قوبل بجنسه، وبيع مجازفة مثل: بعثك هذه الصبرة من الحنطة بهذه الصبرة فإنه لا يصح، لاحتمال الربا، واحتماله مانع كحقيقته.

(١) أي وصح البيع بالثمن الحاضر أو بأجل معلوم حتى لا يؤدي إلى المنازعة. وكان بخلاف جنسه ولم يجمعهما قدر.

(٢) أي صح بيع الحبوب كيلاً وجزافاً إذا كانت بخلاف جنسها ولم تكن رأس مال سلم، كما يصح بإزاء وحجر بعينه لا يعرف قدره وللمشتري الخيار فيهما.

(٣) الصبرة: اسم لكوم من الحنطة ونحوها من الحبوب. والمعنى من باع صبرة كل صاع بدرهم صح البيع في صاع واحد، لأنَّ المعلوم هو صاع واحد، والباقي مجهول، فإنَّ سُمِّيَ جملة الصيعان أو كيلت الصبرة في المجلس صح البيع في الكل وثبت الخيار للمشتري.

(٤) الثَّلَاةُ: بفتح فتشديد: قطع الغنم. والمعنى لو باع قطع غنم، أو باع ثوبا كل شاة بدرهم أو كل ذراع بدرهم فسد البيع في الكل، لأنَّ الأفراد إذا كانت متفاوتة لم يصح في شيء. وقطع ذراع من الثوب موجب للضرر فلم يجوز بيع جذع من سقف. وعلى هذا كل عددي متقارب كالقفر والإبل والبطيخ والسفرجل.

وَيَبِيعُ أَذْرُعَ لَعَى مِنْ مِائَةِ فِي الدَّارِ لَا فِي أَشْهُمِ الْمُبَيْعَةِ^(١)

فَضْلُ

(فِيمَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْبَيْعِ بِلَا ذِكْرِ وَفِيمَا لَا يَدْخُلُ وَغَيْرُهُمَا)

وَفِي شِرا دَارٍ بِنَاوِهَا دَخَلَ كَشَجَرٍ فِي بَيْعِ أَرْضٍ اتَّصَلَ^(٢)
وَالزَّرْعُ لَا يَدْخُلُ^(٣) مَا لَمْ يُذَكَّرْ كَذَلِكَ أَمْثَارُ بَيْعِ الشَّجَرِ
وَجَائِزُ بَيْعِ ثَمَارٍ مَا بَدَأَ صَاحِبُهَا وَشَرَطُ تَرْكِ أَفْسَدًا^(٤)
وَصَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ^(٥) كَبَيْعِ بُرٍّ فِي سُبُلٍ وَبَاقِلًا فِي قِشْرِ^(٦)
وَأَجْرُهُ الْكَيْلِ^(٧) عَلَى الْبَيْعِ وَوزُنُ أَمْنَانٍ عَلَى الْمُبْتَاعِ

- (١) أي فسد بيع عشرة أذرع مثلاً من مائة ذراع من دار لأن الذراع اسم لما يذرع به ويستعار لما يحل الذراع فيه وأنه لا يكون إلا معلوماً: فكأنه ما هو معين وهو مجهول في نفسه فلم يصح بخلاف السهم لأنه اسم للشائع غير المعين فافترقا.
- (٢) وعلة ذلك العرف، وأشار بقوله اتصل إلى الأشجار إنما تدخل تبعاً للأرض إذا كانت موضوعة فيها للقرار فلو فيها صغار تعلق إن من أصلها تدخل، وإن من وجه الأرض لا، إلا بالشرط.
- (٣) لأن اتصاله بها ليس للقرار.
- (٤) لأنه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير.
- (٥) أي لو استثنى البائع من الثمرة المبيعة أوطالاً معلومة صح البيع والإستثناء لأن ما جاز إيراد العقد عليه بانفراذه صح استثنائه منه.
- (٦) أي يصح البيع فيما ذكر بخلاف جنسه لأنه لا يجوز بيعه بمثله من سبل الحنطة مثلاً لاحتمال الربا.
- (٧) قيد بالكيل لأن صب الحنطة في الوعاء على المشتري، وكذا إخراج الطعام من =

بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ

يَصِحُّ لِلْبَائِعِ أَوْ لِمَنْ شَرَا
إِلَّا إِذَا أَجَازَ فِي الثَّلَاثِ صَحَّ^(٢)
وَمِلْكُ بَائِعٍ بِهِ^(٣) لَا يَخْرُجُ
وَالْعِلْمُ شَرْطُ الْفَسْخِ لَا الْإِجَارَةُ^(٤)
لَوْ بَاعَ عَبْدُهُ عَلَى الْخِيَارِ فِي
أَوَّلِهِمَا ثَلَاثَةً لَا أَكْثَرَ^(١)
وَذَكَرَهَا فِي شَرْطِ نَقْدٍ قَدْ صَلَحَ
أَمَّا خِيَارُ الْمُشْتَرِي فَيُخْرِجُ
بِالْمَوْتِ يَسْقُطُ^(٥) أَوْ مُضِيِّ الْمُدَّةِ
فَرْدٍ^(٦) لَعَنَى الْعَقْدُ بِلَا تَوْقُفٍ

- = السفينة وكذا قطع العنب المشتري جزافاً عليه. وكذا كل شيء باعه جزافاً كالثوم والبصل والجزر إذا خلي بينها وبين المشتري.
- (١) لأنه مخالف لمقتضى العقد ولكن جوزنا في الثلاثة للحديث الوارد في ذلك فيبقى ما وراءه على ظاهر القياس.
- (٢) أي صح ذلك العقد وتم، لأنه قد زال المفسد وهو الزيادة على ثلاثة قبل تفرده.
- (٣) أي بخيار البائع فقط لا يخرج المبيع عن ملكه، أما خيار المشتري فقط فيخرج البيع من ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري.
- (٤) أي لو باع شخص شيئاً وشرط الخيار أو اشترى كذلك ثم فسخ بغية صاحبه فلا بد من علمه بذلك، فلو لم يعلم في مدة الخيار لزم العقد. أما لو أجاز البيع بغية صاحبه صح.
- (٥) أي يسقط شرط الخيار ويتم العقد الذي شرط من الخيار وكذا يسقط الخيار ويتم العقد بمضي مدة الخيار.
- (٦) أي في أحد العيدين، وسبب بطلان العقد الجهالة.

لَكِنْ إِذَا فَضَّلَ فِيهِ^(١) أَلْتَمْنَا
 مُشْتَرِيَانِ بِالْخِيَارِ ذَا رَضِيَ
 وَشَرَطُ كَتَبَ أَوْ كَخَبِرَ عُدِمَا
 صَحَّ إِذَا عَبْدَ الْخِيَارِ عَيَّنَا
 وَذَا أَبَى فَعَقْدُهُمْ لَمْ يَنْقُضِ^(٢)
 إِنْ شَاءَ رَدَّ الْمُشْتَرَى أَوْ تَمَّ

بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ

صَحَّ شَرَا مَا لَمْ يَرَى لَكِنْ لَهُ
 وَلَمْ يَكُنْ لِبَائِعٍ^(٤) كَمُشْتَرِي
 كَذَا رَقِيقٍ وَدَوَابٍّ مَعَ كَفَلٍ^(٥)
 وَالذَّارُ لَأَبَدٌ لَهَا مِنْ دَاخِلٍ^(٦)
 وَعَقْدُ أَعْمَى صَحَّ وَالْخِيَارُ لَهُ
 رَدٌّ إِذَا رَأَى وَلَوْ أَبْطَلَهُ^(٣)
 ثُمَّ كَفَّتْ رُؤْيَهُ وَجْهَ الصُّبْرِ
 وَظَاهِرِ الثُّوبِ إِذَا بَيَّعَ حَصَلَ^(٧)
 وَرُؤْيَةُ الْوَكِيلِ كَالْمُوكَّلِ
 يَسْقُطُ فِي الْعَقَارِ عِنْدَ الْوَصْفِ لَهُ

(١) أي في العقد.

(٢) أي لا يرده الآخر بل بطل خياره.

(٣) أي له الخيار ولو أبطله قبل الرؤية بالقول لتعلق خياره بالرؤية لحديث (من اشترى شيئاً ولم يره فهو بالخيار إذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء تركه).

(٤) أي لم يكن للبائع خيار الرؤية كما لو ورث شيئاً فباعه قبل رؤيته ليس له خيار.

(٥) أي مع كفلها بمعنى العجز. وأفاد أن رؤية القوائم شرط وهو الصحيح.

(٦) أي يكفي رؤية ظاهر الثوب إذا كان مطوياً لأن بالظاهر يعرف ما في الطي فلو شرط فتحه لتضرر البائع بتكسر ثوبه ونقص بهجته وبذلك ينقص ثمنه عليه. وعند زفر لا بد من نشره ورؤيته كله وعليه الفتوى.

(٧) أي فلا بد لصحة البيع من رؤيته داخل بيوتها عند زفر رحمه الله وعليه الفتوى.

وَعَبْرُهُ بِالْجَسِّ أَوْ بِالثَّمِّ أَوْ ذَوْقِهِ كَرُؤِيَّةٍ فِي الْحُكْمِ
وَلَا خِيَارَ لِامْرِئٍ قَدْ اشْتَرَى مَا قَدْ رَأَى مَا لَمْ يَكُنْ تَغْيَرًا
مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا فَلِاتَصَرَّفِ فِي الْبَعْضِ لَا رَدَّ سِوَى عَيْبٍ خَفِيٍّ

بَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ

مَنْ يَرَى بِالْمَبِيعِ عَيْبًا وَدَّهَ بِالثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَى أَوْ رَدَّهَ^(١)
وَالْعَيْبُ مَا أَوْجَبَ نَقْصَانَ الثَّمَنِ عِنْدَ التَّجَارِ كَالْجُنُونِ وَاللَّتَنِ
وَالْكُفْرِ وَالزِّنَاءِ وَاسْتِرَاقِ وَالْكَفْرِ وَالزِّنَاءِ وَاسْتِرَاقِ
فَإِنْ يَنْ^(٢) عَيْبٌ لَدَى مَنْ اشْتَرَى يَعُدُّ بِأَرْشِي^(٣) أَوْ يَرُدُّ مَا شَرَى
بِإِذْنِ بَائِعٍ^(٤) وَبَعْدَ الْقَطْعِ لَا يَرُدُّ لِلثُّوبِ وَأَرْشُهُ أَنْجَلُ^(٥)

(١) أي من وجد في المبيع عيباً ينقص الثمن وكان عند البائع وقبضه المشتري ولم يعلم به ولم يوجد منه ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب فهو مخير إن شاء (وده) أي أخذه لأنه أحبه بالثمن الذي اشترى أو رده لأن مطلق العقد يقتضي السلامة من العيب فعند فواتها يتخير. ودل كلامه أنه ليس له إمساك المبيع وأخذ النقصان لأن الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن في مجرد العقد. وقد استثنوا في المسألة مسائل يتعين في بعضها الرد فقط وفي بعضها الأخذ فقط.

(٢) أي: يحدث عيب عند المشتري بعد ما اطلع على العيب القديم.

(٣) أي بالنقصان.

(٤) أي له الرد برضا البائع لأن في الرد إضراراً بالبائع، لكونه خرج عن ملكه سالماً عن العيب الحادث فتعين الرجوع بالنقصان إلا أن يرضى بالضرر. فيخير المشتري حينئذ بين الرد والإمساك من غير رجوع بنقصان. افاده في رد المحتار.

(٥) لو اشترى ثوباً فقطعه فوجد به عيباً بعد قطعه رجع بنقصان العيب وليس له الرد =

وَالَّذِي بَاعَ قَبْلَهُ إِذَنْ وَإِنْ يَبِيعُ لَيْسَ لَهُ نَقْصُ الثَّمَنِ
وَإِنْ يَخْطُ أَوْ يَضْبَعَنَّ مَا قَطَعَ عَادَ يَنْقُصُ عَلَيْهِ الَّذِي أَطْلَعَ^(١)
كَمَا يَعُودُ إِنْ يَبِيعُ مَا عَلِمَا^(٢) أَوْ مَاتَ عَبْدٌ أَوْ لَأْكَلِ طَعِمَا
وَمُشْتَرِي بَيْضٍ وَبَطْنِخٍ وَجَدَ مَا فِيهِ نَفْعٌ مِنْهُ وَهُوَ قَدْ فَسَدَ^(٣)
يَعُودُ بِسَالِ الْأَرْضِ لِنَقْصِهِ إِذَنْ وَعِنْدَ فَقْدِ الثَّمَنِ جُمْلَةُ الثَّمَنِ^(٤)
لَوْ رُدَّ بِالْعَيْبِ^(٥) عَلَيْهِ بِالْقَضَا رَدٌّ عَلَى بَائِعِهِ لَا بِالرَّضَى^(٦)

= لتعذر بالقطع. إلا إن قبله البائع مقطوعاً فله ذلك لأنه أسقط حقه. وإن باعه المشتري لم يرجع على البائع بشيء، لأن بيع المشتري صار حاسباً له عن الرد. (١) لتعذر الرد بسبب الزيادة.

(٢) أي يرجع بالنقصان لو باع ذلك القماش المفصل أو المصبوغ لتعذر الرد، ولا تأثير للبيع، لامتناع الرد قبله فلا يصير به حاسباً بخلاف القطع من غير خياطة المتقدم في المسألة السابقة.

(٣) أي كسرة فوجده معيباً لكنه يتنفع به الفقراء أو يصلح علفاً للدواب مثلاً ولا يردّه لأن الكسر عيبٌ حادث إلا إذا رضي البائع به.

(٤) أي فإن لم يتنفع به أصلاً فله كل الثمن لأنه تبين أنه ليس بمال فكان البيع باطلاً.

(٥) في نسخة أخرى (ما باع بعيب نقضاً).

(٦) أي لو باع ما اشتراه فرد المشتري الثاني عليه يعيب، رده على بائعه أي: له أن يخاصم الأول ويفعل ما يجب أن يفعل عند قصد الرد، ولا يكون الرد عليه رداً على بائعه. وقوله (لا بالرضا) أي لو كان الرد بالتراضي من غير قضاء القاضي لا يرد حيثنذ على بائعه الأول. وبخلاف ما إذا أقام البيّنة على أن العيب كان عند المشتري الأول ولم يشهدا أنه كان عند البائع الأول فليس له أن يردّه إجماعاً، وهذا إذا لم يعترف بالعيب بعد الرد. أما لو قال بعد الرد ليس به عيب=

مَنْ أَدْعَى عَيْبَ الْمَبِيعِ إِذْ قَبِضَ^(١) لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ الْعَوَضَ
 بَلْ يَخْلِفُ الْبَائِعُ أَوْ يُزْهِنُ عَلَى وُجُودِهِ لَيْسَ فَاتَقِفُوا
 لَوْ وَجَدَ الْعَيْبَ بَعْضُ الْمِثْلِيِّ فَرَدُّهُ أَوْ أَخَذَهُ لِلْكُلِّ^(٢)
 وَلَمْ يُخَيَّرْ حِينَ بَعْضٍ يُسْتَحَقُّ مِنْ ذَلِكَ وَالْخِيَارُ فِي الْثِيَابِ حَقٌّ^(٣)
 ثُمَّ الرِّضَى يُسْقِطُ كَالرُّكُوبِ^(٤) وَصَحَّ شَرْطُ الْبُرْءِ مِنْ عُيُوبٍ^(٥)

= لا يرده على البائع الأول بالاتفاق.

- (١) أي لو ادعى المشتري بعد قبضه المبيع عيباً موجباً للفسخ أو حط ثمن فيما إذا حدث عنده عيب آخر لم يجبر المشتري على دفع الثمن للبائع لاحتمال صدقه. فإذا أن يبرهن المشتري على إثبات وجود العيب أنه كان عند البائع، فإذا أثبت رد المبيع على البائع أو قبله ودفع ثمنه. وإما أن يحلف بانه على نفي العيب عنده ويدفع المشتري حينئذ الثمن فإذا امتنع البائع من الحلف تقرر العيب ولزمه موجهه.
- (٢) أي لو كان البيع كلباً كالحنطة أو وزنياً كالذهب من نوع واحد ووجد به عيباً فله رده كله أو أخذه كله وليس له أخذ المبيع والرجوع بالتقصان هذا إذا كان المثلّي المذكور كله باقياً أما لو كان طعاماً وأكل بعضه له أن يرد الباقي ويرجع بقصان ما أكل.
- (٣) أي لو اشترا مثلياً مما يكال أو يوزن فادعى رجل في بعض ما اشتراه، وثبت ذلك، وحُكِمَ للرجل بالبعض وبقي للمشتري البعض لم يخير المشتري في رد ما بقي، لأن الشركة في المثلّي لا تعد عيباً لأن التبعض لا يضره، وهذا إذا كان بعد قبض المبيع، أما قبله فله الرد لتفرق الصفقة قبل تمامها، ولو كان الذي استحق بعضه ثوباً خير المشتري في رد ما بقي لأن التبعض فيه عيب.
- (٤) أي الرضا الصريح بالقول يسقط خيار العيب، وكذا دلالة، كما لو اطلع على عيب في المبيع فركبهُ أو لبسه للحاجة فهو رضا دلالة، أما لو ركبهُ للرد على البائع ونحوه فلا.
- (٥) أي: صح البيع بشرط البراءة من كل عيب، ومنه ما تعورف الآن كأن يقول: =

بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ^(١)

وَلَمْ يَجُزْ بَيْعُ دَمٍ وَخَمْرٍ وَخَنَزِيرٍ وَمَيْتَةٍ وَخُرٍّ
وَأُمْهَاتِ الْوُلْدِ وَالْمُدَبَّرِ وَيَبَّعُ عَلُو سَاقِطٍ لِمُشْتَرِي^(٢)
وَيَبَّعُ طَيْرٍ فِي الْهَوَاءِ فَاسِدٌ^(٣) وَالْحَوْتَ فِي الْمَاءِ مَا حَوَاهُ الصَّائِدُ
كَالصُّوفِ قَبْلَ الْجَزِّ^(٤) وَالْأَلْبَانَ فِي ضُرُوعِهَا^(٥) وَلَوْلُو فِي صَدَفٍ^(٦)

= بعثك هذه السيارة حديد فإذا رضيته المشتري فلا خيار له لأنه قبله بكل عيب يظهر فيه . والله أعلم .

(١) المراد بالفساد الممنوع مجازاً عرفياً فيعم الباطل والمكروه . وكل ما أورث خللاً في ركن البيع أو محله فهو ميطل وما أورثه في غيره فمفسد .

(٢) أي: إذا كان السفل لرجل وعلوه لآخر فسقطاً أو سقط العلو وحده فباع صاحب العلو علوه لم يجز لأن المبيع حيثنذ ليس إلا حق التعلي وهو ليس بمال لأن المال عين يمكن إحرازها . والحاصل أن بيع العقد صحيح قبل سقوطه لا بعده .

(٣) أي: لو أرسل لا يرجع بعد إرساله من يده أما قبل صيده فباطل أصلاً لعدم الملك، وإن كان يطير ويرجع كالحمام صح، ومثله الحوت في الماء للعجز عن تسليمه بأن لم يصد أصلاً، أو صيد ثم ألقى في مكان لا يؤخذ منه إلا بحيلة فلو أخذ بدون حيلة صح وله خيار الرؤية .

(٤) لأنه قبل الجز ليس بمال متقوم، ولأنه يزيد من أسفل فيختلط المبيع بغيره . ومقتضى تعليل الأول بطلان البيع فكان على المصنف ذكره في الباطل .

(٥) جزم البرجندي بالبطلان واختاره غير واحد .

(٦) لأنه لا يعلم وجوده فكان غرراً قال الخير الرملي: ينبغي أن يكون باطلاً للعلة المذكورة مثل اللبن .

وَالْجَذْعِ مِنْ سَفْفٍ وَلَا الذَّرَاعِ مِنْ
وَالثُّوبِ مِنْ ثَوْبَيْنِ^(٢) وَالْمُخَارَصَةِ^(٣)
وَأَبَقِ عَلَى أَمْرِيءٍ لَيْسَ مَعَهُ^(٤)
وَشَعَرِ الْخَنْزِيرِ^(٥) وَالْإِنْسَانِ^(٦)
كَذَا شِراً مَا بَاعَ قَبْلَ مَا نَقَدَ
وَالزَّيْتُ بِالظَّرْفِ عَلَى أَنْ يَزَنَهُ
ثُوبٍ وَصَرَبَةٍ لِقَانِصٍ زُكِنَ^(١)
وَالرَّمِي لِلأَحْجَارِ وَالْمُلَامَسَةِ
وَلَبَنِ مِنَ الْفَتَاةِ الْمُرْضِعَةِ
لَكِنْ بِذَلِكَ النَّفْعُ^(٧) دُونَ الثَّانِي
لَهُ بِدُونِ الثَّمَنِ الَّذِي عَقَدَ^(٨)
وَالطَّرْحُ عَنْهُ بِكَذَا إِذْ وَرَنَهُ^(٩)

- (١) كان يقول: بعثك ما يخرج من إلقاء هذه الشبكة مرة بكذا أفاده في النهر، ومثله الغائص لكن قرر في البحر بطلان البيع فيهما واختاره جمع.
- (٢) لجهالة المبيع.
- (٣) يقال لها المزابنة وهي بيع الرطب على النخل بتمر مقطوع مثل كيله تقديراً. بأن يقدر الرطب الذي على النخل بألف كيلاً مثلاً بطريق الحزر والظن فيبيعه بقدره من التمر.
- (٤) أي فساد البيع إنما هو فيما إذا باعه على رجل ليس عنده ذلك العبد، أما لو باعه ممن يزعم أنه عبده فيجوز لعدم المانع.
- (٥) لنجاسة عينه.
- (٦) لأنه جزء آدمي.
- (٧) لكن يجوز الانتفاع بشعر الخنزير لضرورة الخرز به، أما في زماننا فلا حاجة إليه للاستغناء عنه بالمخارز والإبر.
- (٨) صورته باع شيئاً بعشر ريات ولم يقبض الثمن ثم شراه ممن باعه عليه بخمسة ريات لم يجز وإن رخص السعر للربا أما لو باعه بعد نقد الثمن جاز ولا بد لعدم الجواز من اتحاد جنس الثمن وكون المبيع بحاله. فإن اختلف جنس الثمن أو تعيب المبيع جاز مطلقاً.
- (٩) أي وفسد بيع زيت على أن يزنه بظرفه ويطرح عنه بكل ظرف مقدار خمسة =

وَالْمَهْرَجَانُ فِيهِ وَالنَّيْرُوزُ تَأْجِيلُهُ فِي الْبَيْعِ لَا يَجُوزُ^(١)
وَلَا قُدُومُ الْحَاجِّ وَالْكَدِّيَّاسِ وَلَا الْقَطَافِ وَحَصَادِ النَّاسِ^(٢)

فَصْلٌ

وَالْمُسْتَرِي فِي فَاسِدِ التَّبَاعِ^(٣) يَمْلِكُ بِالْقَبْضِ بِإِذْنِ الْبَائِعِ^(٤)
مَبِيعَهُ بِمِثْلِهِ أَوْ قِيمَتِهِ^(٥) وَيَنْفُذُ الْعِتَقُ لَهُ مَعَ هَبَّتِهِ^(٦)

= أُرْطَالٌ مَثَلًا، لِأَن مَقْتَضَى الْعَقْدِ طَرَحَ وَزْنَ الظَّرْفِ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرُ، فَشَرَطَ مَقْدَارَ مَعِينٍ مُخَالَفٍ لِمَقْتَضَى الْعَقْدِ وَلِذَا لَوْ شَرَطَ طَرَحَ وَزْنَ الظَّرْفِ جَازَ كَمَا لَوْ عَرَفَ قَدْرَ وَزْنِ الظَّرْفِ.

(١) الْمَهْرَجَانُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْهَاءِ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنَ الْخَرِيفِ تَحُلُ فِيهِ الشَّمْسُ بَرَجَ الْمِيزَانِ. وَالنَّيْرُوزُ: هُوَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنَ الرَّبِيعِ تَحُلُ فِيهِ الشَّمْسُ بَرَجَ الْحَمَلِ. فَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ بِشَمْنٍ مُؤَجَّلٍ إِلَى النَّيْرُوزِ وَالْمَهْرَجَانِ إِذَا لَمْ يَدْرِ الْعَاقِدَانِ ذَلِكَ فَلَوْ عَرَفَاهُ جَازَ.

(٢) لِحُجَالَةِ هَذِهِ الْأَجَالِ فَتَوَدَّى إِلَى الْمَنَازَعَةِ وَهِيَ غَيْرُ مُلَائِمَةٍ لِمَشْرُوعِيَةِ الْبَيْعِ.

(٣) قَيْدٌ بِالْفَاسِدِ لِأَنَّ الْبَاطِلَ لَا يَمْلِكُ بِحَالٍ.

(٤) أَيُّ بِإِذْنِهِ صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً، بِأَن يَقْبِضَهُ فِي الْمَجْلِسِ بِحَضْرَتِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ فِي الْمَجْلِسِ بِحَضْرَةِ الْبَائِعِ لَمْ يَمْلِكْهُ.

(٥) هَذَا لِضْمَانِ الْمِثْلِ أَوْ الْقِيَمَةِ لَوْ تَعَذَّرَ الرَّدُّ لِهَلَاكِ الْمَبِيعِ.

تَنْبِيْهُ: يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَاعِيَيْنِ فُسْخُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ مَا دَامَ الْمَبِيعُ بِحَالِهِ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ، وَلِذَا لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ قَضَاءُ قَاضٍ، وَإِذَا أَصْرَ عَلَى إِسْكَاهِهِ وَعَلِمَ بِهِ الْقَاضِي فَلَهُ فُسْخُهُ جَبْرًا عَلَيْهِمَا حَقًّا لِلشَّرْعِ.

(٦) لِأَنَّهُ مُلْكُهُ فَلَهُ وَإِخْرَاجُهُ عَنْ مُلْكِهِ بِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ بَعْدَ قَبْضِهِ وَعَلَيْهِ الْقِيَمَةُ. لِأَنَّهُ =

وَالرُّنْحُ لِلْبَائِعِ طَابَ دُونَهُ وَيَبْعُ حَاضِرٍ لِبَادٍ يُكْرَهُ^(١)
كَالْبَيْعِ مِنْ بَعْدِ آذَانِ الْجَمْعِ^(٢) لَا يَبْعُ مَنْ يَزِيدُ فِيهِ فَاسْمَعِ
وَلَا تُبَاخُ فُرْقَةُ الصَّغِيرِ فِي الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ عَنْ كَبِيرِ

بَابُ الْإِقَالَةِ

بِالثَّمَنِ الْأَوَّلِ جَارَتْ وَلَزِمَ^(٣) وَشَرْطُهُ الْأَقْلُ فِي الْغَيْبِ يَتِمُّ
وَتِلْكَ فَسَخٌ تَمَّ فِي حَقِّهِمَا وَفِي حُقُوقِ الْغَيْرِ يَبْعُ مِنْهُمَا
يَمْنَعُهَا هُلْكَ الْمَبِيعِ لَا الثَّمَنُ وَهُلْكَ بَعْضِهِ يَقْطِعُ أَسْقَطُنْ

بَابُ التَّوْلِيَةِ وَالْمُرَابَحَةِ

يَبْعُ بِمَا قَامَ عَلَيْهِ التَّوْلِيَةُ وَإِنْ يَزِدْ عَلَيْهِ فَهِيَ الثَّانِيَةُ^(٤)
وَالثَّمَنُ الْمِثْلِيُّ شَرْطٌ فِيهِمَا ثُمَّ إِلَيْهِ جَائِزٌ أَنْ يَضُمَّمَا

= انقطع حق الاسترداد لتعلق حق العبد به، والاسترداد حق الشرع، وحق العبد مقدم لفقره.

(١) أي يكره لمن كان من أهل الحضر أن يصير سمساراً للبادي البائع. لأنه يغالي في السعر ولو ترك البادي يبيع بنفسه لرخص على الناس والكراهة في ذلك كراهة تحريم يعزز مرتكبه بما يليق به.

(٢) الكراهة هنا أيضاً كراهة تحريم.

(٣) أي لزوم الثمن الأول وإن شرط أكثر منه أو غير جنسه.

(٤) أي المرباحة.

فِي صَنْغِهِ وَفَنَلِهِ وَالْقَضَرِ
وَأَجْرَةَ الْحَمَلِ وَسَوْقِ الْغَنَمِ
فَإِنْ يَخُنْ يَأْخُذْ بِكُلِّ أَوْ بَرْدٍ
يُرَابِخُ الْبَسَائِعِ بِالتَّعْيِبِ^(٣)
وَبِالْيَبَانِ بَعْدَ وَطْءِ الْبُكَرِ
وَإِنْ يُوَلِّ أَوْ يُرَابِخُ مَا اشْتَرَى
وَطَرَزَهُ مَا أَخَذُوا مِنْ أَجَرِ
لَا أَجْرَةَ الرَّعِي^(١) وَلَا الْمُعَلِّمِ^(٢)
وَإِنْ يَكُنْ وَلَآءُهُ بِالتَّقْصِ يَعُدُّ
بِلَا يَبَانٍ وَبِوَطْءِ التَّيِّبِ^(٤)
وَبَعْدَ مَا التَّعْيِبُ مِنْهُ يَجْرِي^(٥)
مُوجَّلاً وَلَمْ يُبَيِّنْ خَيْرًا

فصل

(فِي التَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ وَالْتَّمَنِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَالزِّيَادَةِ وَالْحِطِّ فِيهِمَا)
يَبِيعُ الْعَقَارَ صَحَّ لَا الْمُنْقُولِ مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ وَشَرَى الْمَكِيلَ
بِالْكَيْلِ^(٥) لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَهُ وَلَا يَبِيعَ لِلْغَيْرِ حَتَّى يَكْلَهُ

(١) فِي نَسَخَةِ (الرَّاعِي).

(٢) وَسَبَبُ عَدَمِ ضَمِّ أَجْرَةِ الرَّاعِي وَالْمُعَلِّمِ وَنَحْوِهِ لِعَدَمِ الْعَرَفِ بِالْحَاقَةِ بِرَأْسِ الْمَالِ.

(٣) أَيُّ يَرَابِخُ الْبَائِعُ مَنْ يَرِيدُ الْمَرَابَحَةَ بِالسَّلْعَةِ الْمَعْيِيَةِ بِأَفَةِ سَمَاوِيَةٍ أَوْ بِصَنْعِ الْمَبِيعِ بغير بيان أَنَّهُ اشْتَرَاهُ سَلِيمًا بِكَذَا ثُمَّ تَعَيَّبَ عِنْدَهُ، أَمَّا بَيَانُ نَفْسِ الْعَيْبِ فَوَاجِبٌ لِأَنَّ الْغَشَّ حَرَامٌ.

(٤) أَيُّ لَا بَدَّ مِنَ الْبَيَانِ إِذَا كَانَ الْعَيْبُ بِفَعْلِهِ أَوْ فَعْلٍ غَيْرِهِ إِلَّا فَعْلَ الْمَبِيعِ أَوْ بِأَفَةِ سَمَاوِيَةٍ كَمَا تَقْدُمُ.

(٥) أَيُّ يَشْرُطُ الْكَيْلَ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمَشْتَرِي أَنْ يَأْكُلَهُ أَوْ يَبِيعَهُ عَلَى الْغَيْرِ حَتَّى يَعِيدَ الْكَيْلَ - وَلَوْ كَالَهُ الْبَائِعُ بَعْدَ الْبَيْعِ بِحَضْرَتِهِ مَرَّةً كَفَى، وَلَوْ اشْتَرَى مُجَازَفَةً يَجُوزُ =

وَجَارَ فِي الْأَثْمَانِ قَبْلَ قَبْضِهَا تَصَرَّفَ وَالْحَطُّ وَالزَّيْدُ بِهَا

بَابُ الرِّبَا

عَلَّتُهُ^(١) قَدَرٌ وَجِنْسٌ مَنَعَا لِلْفَضْلِ وَالنِّسَاءِ إِذَا مَا اجْتَمَعَا
أَمَّا النِّسَاءُ بِوَاحِدٍ^(٢) قَدْ حَرُمَا وَكُلُّ ذَا يَحِلُّ مَهْمَا عَدِمَا
وَأَبِيعَ فِي الْوَزْنِ أَوْ فِي الْكِيلِ بِجِنْسِهِ يَصِحُّ إِذْ بِالْمِثْلِ^(٣)
وَأَعْتَبِرَ التَّعْيِينَ لَا الْمُقَابَضَةَ فِيمَا سِوَى الصَّرْفِ مِنَ الْمُعَاوَضَةِ^(٤)
وَأَبِيعَ فِي مُخْتَلِفِ اللَّحْمَانِ^(٥) تَفَاضُلًا يَصِحُّ كَالْأَلْبَانِ

= له الأكل والبيع قبل كيله بعد القبض ومثل الكيل الموزون والمعدود غير النقود.

(١) أي علة تحريم الربا الكيل أو الوزن والجنس فإنَّ وَجِدَ حَرْمَةِ الزِّيَادَةِ وَحَرْمِ التَّأْخِيرِ، فَلَمْ يَجْزِ بَيْعُ كَيْلَةٍ مِنَ الْحَبِّ بِكَيْلَتَيْنِ مِنْهُ حَالًا وَلَا كَيْلَةٍ بِكَيْلَةٍ مِنْهُ نَسِيئَةً.

(٢) أي القدر وحده كالحنطة والشعير أو الجنس وحده كثوب هروي بثوب هروي مثله يُحَرِّمُ النِّسَاءَ، وَحَلَّ الْفَضْلُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ حَرْمَةَ رَبَا الْفَضْلِ بِالْوَصْفَيْنِ وَحَرْمَةَ النِّسَاءِ بِأَحَدِهِمَا.

(٣) أي بشرط كون الجنسين متساويين في العقود الواردة على الأموال.

(٤) أي المعتبر الربوي في غير الصرف التعيين ولا يعتبر التقابض في المجلس، والتقابض قبل الافتراق بالأبدان ليس شرط إلا في الذهب والفضة.

(٥) أي مختلفة الجنس كلحم الإبل والبقر والغنم يصح التفاضل فيه كعشر كيلوات من لحم البقر بخمس من لحم الضأن حالًا وكالألبان إذا كانت مختلفة كلبن =

وَبَيْعُ بَيْضَةٍ بَبِضَتَيْنِ جَازٌ^(١) كَحَفْنَةٍ بِحَفْنَتَيْنِ
وَجَازٌ أَيْضاً بَيْعُ تَمْرٍ بِرُطْبٍ مِثْلًا بِمِثْلِ كَرِيبٍ بِعِنَبٍ^(٢)
وَالْخُبْزِ بِالْحَبِّ^(٣) وَلَمْ يَثْبُثْ رِبَا مَا بَيْنَ مَمْلُوكٍ وَمَوْلَى رَغَبًا^(٤)

= بقرة وغنم بخلاف ما اتحد جنسها كلحم شاة بلحم شاة فلا يصح إلا متماثلاً.
وبجوز بيع اللحم بالحيوان الحي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال
محمد رحمه الله: إذا باعه بلحم من جنسه لا يجوز إلا إذا كان اللحم المفروز
أكثر مما في الحيوان ليكون اللحم المفروز قابله ما فيه من اللحم والباقي بمقابلة
السقط (كالجلد والأععاء والكروش) ولهما أنه باع الموزون بما ليس بموزون لأن
الحيوان لا يوزن عادة فهما جنسان.

ولا يجوز بيع البر بالدقيق أو بالسويق متفاضلاً أو متساوياً أما متفاضلاً فلأن كل
واحد من الدقيق والسويق بر من وجه وإن اختص باسم لأن كل واحد منهما من
أجزاء البر، وأما متساوياً فلأن المعيار فيه الكيل وهو غير مستو بينهما وبين البر
لاكتنازهما وتدخل البر.

(١) أي: يجوز بيع بيضة ببضتين وجوزة بجوزتين وتفاحة بتفاحتين وتمرة بتمرتين،
وحفنة بحفنتين وهي ما يملأ الكف. لعدم دخولها تحت المعيار الشرعي فلم
توجد علة الربا وأقل المعيار الشرعي هو نصف الصاع.

(٢) هذا عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لهما ووجهه أن الرطب إن كان تمرّاً جاز
البيع لقوله ﷺ (التمر بالتمر) وإن كان غير تمر جاز أيضاً لقوله ﷺ في آخر
الحديث (إلا إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم) والزبيب يجوز بيعه
بالعنب ووجهه ما تقدم من بيع الرطب بالتمر.

(٣) لاختلاف الجنس.

(٤) لأن العبد وما في يده لمولاه فلا يتحقق الربا.

بَابُ الْحُقُوقِ وَالْإِسْتِحْقَاقِ

وَأَلْبَيْتُ مَهْمَا يُشْتَرَى بِكُلِّ حَقٍّ فَعُلُوهُ بِذِكْرِ ذَا لَا يُسْتَحَقُّ^(١)
لَكِنَّ فِي الْمَنْزِلِ هَذَا أَدْخَلَهُ إِذْ يُشْتَرَى بِكُلِّ حَقٍّ هُوَ لَهُ^(٢)

فَصْلٌ (فِي الْإِسْتِحْقَاقِ)

مَبِيعَةٌ^(٣) يَتْبُعُهَا نَسْلٌ لَهَا إِذَا أُسْتُحِقَّتْ^(٤) لَا بِإِقْرَارٍ لَهَا^(٥)
أَقَرَّ بِالرَّقِّ وَقَالَ أُشْتَرِنِي فَبَانَ حُرّاً عَادَ ذَا بِسَالْتَمَنِ

(١) أي لو اشترى بيتاً فوقه آخر لا يدخل فيه العلو، ولو قال: بكل حق هو له ما لم ينص عليه، لأن البيت اسم لسقف واحد جعل ليات فيه. وقوله: (فعلوه) مثلث العين واللام ساكنة.

(٢) أي يدخل العلو في الشراء لأنه اسم لمكان يشتمل على مسكنين أو ثلاثة وله مطبخ وموضع قضاء الحاجة فيتأني السكن بالعيال فإذا اشتراه بكل حق له أو بمرافقه دخل العلو.

تنبيه: المسألة مبنية على العرف فاعتبره فيما ينزل بك.

(٣) أي جارية أو دابة ولدت عند المشتري.

(٤) أي إذا ظهر لها مستحق ببينة.

(٥) أي إن أقر المشتري بالمبيعة لرجل لا يتبعها ولدها فيأخذ المقر له المبيعة فقط لأن الإقرار حجة قاصرة فيثبت بها الملك المخبر به ضرورة صحة الإخبار، وهذا إذا لم يذكر المقر له الولد، أما إذا ادعى الولد كان له، لأن الظاهر له، وإن لم يدعه لم يحكم له.

إِنَّمَا عَلَى الْبَائِعِ عِنْدَ حَضْرَتِهِ^(١) أَوْ فَعَلَى الْعَبْدِ لِجَهْلِ غَيْبَتِهِ
صَوْلَحَ عَنْ دَعْوَى بَدَارٍ^(٢) فَاسْتَحَقَّ لِبَعْضِهَا فَلَا رُجُوعَ يَسْتَحِقُّ
وَلِإِنْ يَكُنْ قَدْ أَدْعَى بِكُلِّهَا يَرْجِعُ بِقِسْطٍ نَقْصٍ مُلْكِهِ لَهَا

فَضْلٌ فِي بَيْعِ الْفُضُولِيِّ^(٣)

مَنْ بَاعَ مُلْكَ الْغَيْرِ لِلْمَالِكِ أَنْ يَفْسَخَ أَوْ يُجِيزَ فَعَلَهُ إِذَنْ
حَالَ بَقَاءُ الْعَاقِدَيْنِ وَالْتَمَسَ لَوْ عَرَضاً^(٤) مَعَ الْمَبِيعِ فَأَعْلَمَنْ
وَصَحَّ عِتْقُ مُشْتَرٍ مِنْ غَاصِبٍ^(٥) لَا يَبِيعُهُ إِنْ تَمَّ بَيْعُ الْغَاصِبِ^(٦)

(١) أي حضوره أو مغيبه غيبة يعرف مكانه فيها.

(٢) أي: من ادعى حقاً مجهولاً في دار فصولح على شيء كمائة مثلاً. فاستحق بعض الدار - واللام زائدة - لرجل لم يرجع المدعى عليه على المدعي بشيء، لأن للمدعي أن يقول: دعواي في هذا الباقي.

وإن ادعاها كلها فصالحه الذي في يده الدار على مائة مثلاً فاستحق من الدار شيء رجع المدعى عليه بحسابه. وتوضيحاً: إذا كانت الدار تساوي ألفاً فوق الصلح على مائة واستحق نصف الدار رجع عليه بخمسين وعلى هذا فقس.

(٣) هو من يتصرف في حق غيره بغير إذن شرعي.

(٤) أي لو كان عرضاً أي بيع مقايضة لأنه مبيع من وجه.

(٥) أي: من غصب عبداً فباعه وأعتقه المشتري ثم أجاز المولى البيع فالتعق جائز استحساناً وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى.

(٦) أي: لا يصح بيع المشتري من الغاصب لرجل آخر، وإن أجاز المالك بيع الغاصب الأول وأحرى إذا لم يجزه.

بَابُ السَّلَمِ^(١)

يَصِحُّ فِي مَعْلُومٍ قَدَرٍ وَصِفَةٍ بِالْكَيْلِ وَالذَّرْعِ وَعَدِّ مَعْرِفَةٍ
فِي الْجَوْزِ وَالْبَيْضِ وَجِنْسِ اللَّبَنِ^(٢) إِنَّ عِلْمًا مَا سَمِيًا مِنْ مِلْبَنِ^(٣)
وَالْفَلْسِ^(٤) لَا فِي حَزَمِ الْأَخْطَابِ مَجْهُولَةٍ^(٥) وَجُرَزِ الرِّطَابِ^(٦)
وَالْحَيَوَانِ^(٧) وَالْجُلُودِ^(٨) عَدَدًا وَجَوْهَرٍ وَاللَّحْمِ أَيْضًا فَسَدًا
كَذَا بِمِكْيَالٍ فَتَى مُعَيَّنٍ^(٩) أَوْ بِذِرَاعِ رَجُلٍ مُبَيَّنٍ
أَوْ فِي طَعَامٍ قَرِيبَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ مِثْلِ تَمَرٍ نَخَلَةٍ مُبَيَّنَةٍ^(١٠)

- (١) هو: بيع آجلٍ بعاجل، وركنه: ركن البيع، ويسمى صاحب المال رب السلم والمسلم بكسر اللام، ويسمى بائع السلعة المسلم إليه، والسلعة المسلم فيه، والثمن رأس المال.
(٢) بفتح اللام وكسر الباء جمع لبنة، وهو الطوب النيء.
(٣) الملبن كمنبر: قالب الطين.
(٤) بالجر أي ويصح في الفلّس لأنه عددي يمكن ضبطه.
(٥) أما لو ضبطت بحيث لا يؤدي إلى النزاع جاز.
(٦) جمع رطبة وهي البرسيم «القت» إلا إذا بينه كما في حزم الحطب.
(٧) لتفاوت آحاده.
(٨) إلا إذا بين الطول والعرض والصفة فإنه يصح.
(٩) أي لا يجوز السلم بمكيال معين أو بذراع معين لا يعرف قدره لأنه يحتمل أن يضعف فيؤدي إلى النزاع، بخلاف البيع به حالاً حيث يجوز لأن التسليم يجب في الحال، فلا يتوهم فوته وفي السلم يتأخر فيخاف فوته.
(١٠) لاحتمال أن تعثر بهما آفة فلا يقدر على تسليمهما بخلاف السلم في طعام الشام أو العراق أو مصر إذ لا يتوهم انقطاع طعام إقليم بكامله.

وَشَرْطُهُ بَيَانُ جِنْسِي وَصِفَةٍ
لِقَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمِثْلِيِّ^(١)
وَقَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ قَبْلَ الْفُرْقَةِ
أَسْلَمَ أَلْفًا فِي كَذَا ثُمَّ نَقَدَ
وَلَمْ يَجْزْ تَصَرُّفٌ فِي سَلَمٍ^(٥)
لِابْتِئَانِ بِاسْتِصْنَاعِهِ وَالسَّلَامِ
وَالنَّوْعِ وَالْقَدْرِ كَذَلِكَ الْمَعْرِفَةُ
وَمَوْضِعُ الْإِنْفَاءِ فِي النَّثْلِيِّ^(٢)
وَأَجَلٌ وَالشَّهْرُ أَذْنَى الْمُدَّةِ^(٣)
نِصْفًا فَنَقَسْتُ نِصْفَهُ الْبَاقِي فَسَدَ^(٤)
وَرَأْسُ مَالٍ قَبْلَ قَبْضٍ فَأَعْلَمَ
فِي الطَّنَسِ أَوْ فِي الْخُنْفِ أَوْ فِي فُتْمُ

-
- (١) أي وشرطه: بيان قدر رأس المال إن تعلق العقد بمقداره، بأن يقابل النصف بالنصف والربع بالربع وهكذا، وذلك إنما يكون في الثمن المثلّي كتمكيل وموزون وعددي غير متفاوت.
- (٢) أي فيما يحتاج إلى نقل وموثة.
- (٣) أقل الأجل في السلم شهر، به يفتى، لأن ما دونه عاجلاً. ويبطل الأجل بموت المسلم إليه، لا بموت رب السلم فيؤخذ من تركته حالاً لبطلان الأجل بموت المديون لا الدائن.
- (٤) أسلم ألف ريال في مائة كيلو حنطة مثلاً ثم قررا فيما بينهما أن يكون نصف الألف ديناً على المسلم إليه، والنصف الآخر نقداً، وافترقا على ذلك ثم نقد رب السلم نصف الألف بطل السلم في النصف الباقي، لأنه دين بدين وصح في حصة النقد لوجود قبض رأس المال في المجلس.
- (٥) أي في مسلم فيه بشركة وتولية ومراعاة.

مسائل شتى

وَكُلُّ ذِي نَابٍ وَذِي مَخَالِبٍ مِنْ سَبْعِ كَالصَّفْرِ وَالْأَكَالِبِ
يَصِحُّ بَيْعُهُ وَأَهْلُ الدَّمِّ فِي مَا سِوَى الْخَمْرِ كَحُكْمِ الْمُسْلِمِ
وَوَطْءُ زَوْجِ الْمُشْتَرَاةِ قَبْضٌ ^(١) لَا عَقْدُهُ وَلَيْسَ فِيهِ نَقْضٌ
وَلَوْ عَنِ الْجَيِّدِ زَيْفًا قَبْضًا فَفَاتَ ^(٢) أَوْ أَنْفَقَهُ فَهُوَ قَضَا
ظَنِّي بِأَرْضِ رَجُلٍ تَكْسَرًا ^(٣) أَوْ بَاضَ طَيْرٌ فَلِمَنْ قَدْ ظَفِرَا

(١) أي إذا اشترى أمة فزوجها لرجل قبل قبضها من البائع فوطئها الزوج صار المشتري قابضاً لأن فعل الزوج كفعل المشتري لحصوله بتسليمه له. (لا عقده) لأنه لم يتصل بها من المشتري فعل يوجب نقضاً في الذات فلو انتقض البيع قبل القبض بطل النكاح في قول الثاني وهو المختار فقوله (وليس فيه نقض) ضعيف.

(٢) أي لو قبض زيفاً بدل جيد كان له على آخر جاهلاً به ففات أي هلك أو أنفق ثم علم بالعيب فهو قضاء لحقه.

(٣) أي تكسرت رجله بنفسه، فلو كسرهما رجل كان للكاسر لا للأخذ، وكذا إذا باض طير أو فرخ فيها فهي للأخذ لسبق يده إلى مباح إذا لم يكن صاحبي الأرض أوعدها لذلك بأن حفر فيها بئراً ليسقط فيها أو أعد مكاناً للفراخ ليأخذها فإن أوعدها لذلك لا يملكها الأخذ بل رب الأرض يصير بذلك قابضاً حكماً كمن نصب شبكة لتجفيفها فتعلق بها صيد فهو لمن أخذه لا لصاحب الشبكة، لأنه لم يعدها الآن للأخذ.

بَابُ الصَّرْفِ

الصَّرْفُ بَيْعُ ثَمَنِ بَيْعٍ^(١) مَعَ تَقَابُضٍ وَيَسْتَوِي الْحَسَنُ وَإِنْ يَكُنْ جَنْهُمَا قَدْ اخْتَلَفَ لَوْ بَاعَ سَيْفًا بِحُلِيِّ وَدَفَعَ يَصِحُّ فِي السَّيْفِ بِدُونِ حِلْيَةٍ وَفِي إِنَاءٍ فِضَّةٍ بِالْفِضَّةِ لَكِنْ إِذَا شُورِكَ بِاسْتِحْقَاقٍ وَيَبْعُ دِرْهَمٍ وَدِينَارَيْنِ كَبَيْعِ عَشْرَةِ مَنَ الدَّرَاهِمِ

فَالْجِنْسُ بِالْجِنْسِ بِمِثْلِ بَيْعٍ فِي الْوَزْنِ وَالرَّيْ وَلَوْ زَادَ الثَّمَنُ جَارَ الْجَرَافُ إِنْ يَكُنْ كَمَا يَكْفُ قَدَرَ الْحُلِيِّ صَحَّ وَإِنْ ذَا مَا دَفَعَ إِنْ لَمْ يَضُرَّ تَخْلِيصُهَا لِهَيْئَتِهِ^(٢) يَشْتَرِكُ الْإِنَاءُ بِقِسْطِ الْقَبْضَةِ^(٣) خَيْرَ فِي الْأَخْذِ وَرَدَّ الْبَاقِي صَحَّ بِدِينَارٍ وَدِرْهَمَيْنِ دَيْنًا بِدِينَارٍ لِمَنْ لَهُ ثَمَنِي^(٤)

- (١) أي ما خلق للثمنية ليدخل بيع المصوغ بالمصوغ أو بالنقد فإنه صرف مع أنه لم يبق ثمنًا صريحاً.
- (٢) أي إن تخلص السيف بلا ضرر، وهذا شرط جواز البيع في السيف لأنه إذا لم يتخلص إلا بضرر بطل البيع لتعذر تسليم السيف بلا ضرر.
- (٣) أي لو باع إناء فضة أو ذهب وقبض بعض ثمنه وافترقا بالإيدان (يشارك الإناء بقسط القبض) أي صح البيع فيما قبض وبطل فيما لم يقبض، والإناء مشترك بينهما، ولا خيار للمشتري لتعيب الإناء ببيع الشركة من جهة المشتري بسبب عدم نقده كل الثمن. لكن إذا استحق بعض الإناء وقد كان دفع كل الثمن صاراً مشتركين في الإناء خير المشتري في أخذ ما بقي بعد حصة المستحق أو رد ما اشتراه.
- (٤) مثاله لو كان لزيد على عمرو عشرة دراهم فأتى عمرو بدينار يريد بيع العشرة =

وَالْحُكْمُ فِي الثُّقُودِ حُكْمُ الْأَغْلَبِ
فَلَا يَبَاعُ بَعْضُهَا بِالْبَعْضِ
وَإِنْ يَكُنْ غَالِبُهَا الْغِشُّ فَمَا
وَمَنْ شَرَى بِالْفُلُسِ بَعْدَ مَا كَسَدَ
وَمَنْ يَبِيعُ شَيْئًا بِنِصْفِ دِرْهَمٍ^(٣)
مَهْمَا تَكُنْ مِنْ فِضَّةٍ أَوْ ذَهَبٍ
أَوْ خَالِصٍ بِلَا تَسَاوٍ مُرْضِي
بِلَا تَسَاوٍ بَيْنَهُمَا مُحَرَّمًا^(١)
وَلَمْ يُعَيِّنْهُ لَدَى الْعَقْدِ فَسَدَ^(٢)
مِنَ الْفُلُوسِ صَحَّ ذَا بِالْقِيمِ^(٤)

كِتَابُ الْكَفَالَةِ

تَصِحُّ بِالتَّنْفِيسِ يَقُولُ الْكَافِلُ
وَشَارِطُ الدَّفْعِ بِوَقْتٍ عُيِّنَا
يُضْمَنُ فِي عَلَيٍّ مَا عَلَيْهِ
وَالْكَفْلُ بِالذَّيْنِ الصَّحِيحِ الثَّابِتِ
كَفَلْتُ ذَا وَنَخَوُهُ الْمُمَاثِلِ^(٥)
يُخْضِرُهُ فِيهِ وَإِلَّا سَجَنًا^(٦)
إِنْ لَمْ أُسَلِّمْهُ غَدًا إِلَيْهِ
يَصِحُّ أَيْضًا لَوْ مَعَ الْجَهَالَةِ^(٧)

- = التي عليه به أو يبيعه بعشرة ولم يقل التي عليه ودفع الدينار لزيد صح وتقاض
العشرة التي هي الثمن بالعشرة التي هي دين .
- (١) أي ليس يبيعها محرم بلا تساوي، بل يصح بيعها بجنسها متفاضلاً، ويصرف
الجنس إلى خلاف الجنس بشرط التقابض .
- (٢) لأنها بعد الكساد أصبحت سلعةً فلا بد من تعيينها .
- (٣) أي: بفلوس قيمتها نصف درهم فضة .
- (٤) أي: صح الشراء وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس .
- (٥) أي: مما يعبر عن البدن كראسه ووجهه ورقبته وجسده .
- (٦) أي سجن الحاكم الكفيل حين يظهر مطله .
- (٧) أي: ولو كان المال مجهولاً .

بِقَوْلِهِ كَفَلْتُ عَنْ ذَا بَكَذَا
 وَإِنْ يُعْلَقُهَا بِمَا يُلَازِمُ
 بِقَرَضٍ حَقٌّ ثَابِتٍ صَحِيحٍ
 وَضَامِنٌ بِإِذْنِ أَصْلٍ أَدَّى
 وَمَا عَلَى الْأَصِيلِ لِلْفَرْعِ^(٤) طَلَبُ
 وَإِنْ يُلَازِمُ ذَا يُلَازِمُ وَإِذَا
 لَكِنَّ إِنْ رَاءَ الْأَصِيلِ وَالنَّسَا
 وَإِنْ يُصَالِحُ ضَامِنٌ بِأَلْفٍ
 وَجَائِزُ كَفَالَةٌ بِالثَّمَنِ
 أَوْ بِالَّذِي عَلَيْهِ أَوْ بِتَخْوِ ذَا^(١)
 مِنَ الشَّرْطِ كَالَّذِي يَلْتَزِمُ
 صَحْتُ بِهِ لَا بِهُبُوبِ الرِّيحِ^(٢)
 عَادَ عَلَيْهِ لَا إِذَا تَعَدَّى^(٣)
 بِأَلْمَالِ قَبْلَ دَفْعِهِ لِمَا وَجَبَ
 سَلَّمَ أَصْلُ بَرِيءٍ الْكَفِيلُ ذَا^(٥)
 يَلْحَقُ فِي الْفَرْعِ وَلَنْ يَنْعَكِسَا^(٦)
 عَنْهَا يَنْصِفُ بَرِيءًا عَنْ نِصْفِ
 لَا مُثْمَنٍ وَمُودَعٍ وَمُرْهَنٍ^(٧)

- (١) مثل: كفلت عنه بما يدركك في هذا البيع، وما بايعت فلان فعلي، وما غصبك فلان فعلي، وهذه أمثلة المجهول.
- (٢) إذا كان الشرط ملائماً وهو أن يكون سبباً لوجوب الدين كقوله إن استحق المبيع، أو جحدك المودع، أو غصبك كذا فعلي البدل صحت الكفالة في ذلك لملائمة الشرط، ولا يصح تعليق الكفالة بهبو الريح لأنه تعليق بالخطر فتبطل ولا يلزم المال.
- (٣) أي: أن الكفيل إن كفل بأمر المطلوب رجع بما أداه على المطلوب لأنه قضى ديناً عليه بأمره وإلا لا وإن كفل بغير أمر فهو متبرع بأدائه.
- (٤) أي: ليس للكفيل مطالبة الأصيل بالمال قبل دفعه عن الأصيل.
- (٥) أي: إن لوزم الكفيل من جهة الطالب يلزم هو الأصيل أيضاً، حتى يخلصه، وكذا إذا حبس، له أن يحبسه لأنه من جهته وإذا سلم الأصيل برأ الكفيل.
- (٦) يعني لو برىء الأصيل أو أخرجه عنه الطلب بريء الكفيل، أما لو أبرأ الكفيل أو أخرجه عنه أجله بعد الكفالة حالاً لم يبرأ الأصيل ولا يتأخر عنه.
- (٧) أي صح تكفل الكفيل بالثمن عن المشتري ولا تصح بالمبيع قبل قبضه بأن يقول=

دَفْعُ الْأَصِيلِ لِلْكَفِيلِ (بَعْدَمَا) ^(١) يُعْطَى الْكَفِيلُ لَا يُرَدُّ فَأَعْلَمَا

بَابُ كَفَالَةِ الرَّجُلَيْنِ

دَيْنٌ عَلَى اثْنَيْنِ وَذَا بِذَا كَفَلَ وَلَوْ كَفِيلًا رَجُلٌ تَكَافَلَا
 يَرْجِعُ مَنْ أَدَّى عَلَى النِّصْفِ فَضْلٌ ^(٢) يَرْجِعُ مَنْ أَدَّى بِشَيْءٍ حَصَلَا ^(٣)
 إِنْ شَاءَ بِالنِّصْفِ عَلَى الْخَلِيلِ أَوْ شَاءَ بِالْكُلِّ عَلَى الْأَصِيلِ
 لَكِنْ إِذَا أَبْرَأَ أَحَدُ هَذَيْنِ وَمَنْ (عَنِ) ^(٤) الْعَبْدِ بِمَالٍ كَفَلَا
 كَانَ عَلَى الْآخَرِ كُلُّ الدَّيْنِ سَلَّمَهُ وَهُوَ لِعَتَقِي أَجَلًا

= للمشتري: إن هلك المبيع فعلي، ولا تصح أيضاً في الوديعة لعدم ضمانها على الأصيل، وكذا لا تصح بمرهون في يد المرتهن لأنه غير مضمون عليه بنفسه.

(١) في نسخة: (قبل ما)

(٢) يعني لم يرجع أحدهما على شريكه حتى يزيد ما يؤديه على النصف فيرجع بالزيادة لأن كل واحد منهما له النصف أصيل وفي الآخر كفيل.

(٣) أي: لو كان على رجل دين فكفل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه منفرداً، ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بامرّه بالجميع. فكل شيء أداه أحدهما رجع على صاحبه بنصفه قليلاً أو كثيراً، ثم يرجعان على الأصيل لأنهما أديا عنه أحدهما بنفسه والآخر بنائبه. وإن شاء رجع بالجميع على المكفول عنه، لأنه كفل بجميع المال عنه بامرّه، لكن إذا أبرأ أحدهما أخذ الآخر بجميع الدين بحكم كفالته.

(٤) في نسخة: (على).

كِتَابُ الْحَوَالَةِ

بِالَّذِينَ صَحَّتْ بِرَضَى الْمُحَالِ عَلَىهِ وَالْمُحِيلِ وَالْمُخْتَالِ
وَيَبْرَأُ الْمُحِيلُ لَكِنْ فِي سُوءِ تَوَى^(١) فَلَا يَبْرَأُ إِذَا الدِّينُ تَوَى^(٢)
وَهُوَ بِأَنْ يَجْعَدَهَا^(٣) وَيُقْسِمَا إِذْ لَا شُهُودَ^(٤) أَوْ يَمُوتَ مُعْدِمًا^(٥)
خَاصِمٌ مُخْتَالٌ مُحِيلًا قَالَ مَا أَحَلَّتَنِي إِلَّا بِدَيْنٍ غَرِمَا^(٦)
أَحَالٌ بِالدِّينِ بِمَالٍ مُودِعٍ صَحَّ وَإِذْ يَهْلِكُ يَبْرَأُ فَاسْمَعِ^(٧)

(١) التوى: التلف.

(٢) أي: هلك لأن براءته مقيدة بسلامة حق المحتال.

(٣) أي: يجعد المحتال عليه الحوالة.

(٤) أي: بينة للمحيل ولا للمحتال على المحتال عليه.

(٥) أو يموت المحتال عليه فقيراً بأن لم يترك ما يفي بالمحال به ولا ديناً كذلك ولا كفيلاً بجميعه.

(٦) يعني إذا قال المحيل للمحتال أحلتك على فلان بمعنى وكلتك لتقبضه لي: فقال المحتال: بل أحلتني بدین لي عليك، فالقول للمحيل؛ لأنه منكر، ولفظ الحوالة يستعمل مجازاً في الوكالة، وحيث يغرّم المحتال.

(٧) أحال رجل غيره بما له عند زيد أمانة صحت الحوالة، ولو هلك المال المجمعول أمانة يبرأ من كان عنده ذلك المال لأنه ما التزم الأداء إلا منها ويعود الدين على المحيل لأنه توى حقه.

وَتُكْرَهُ السَّفَاحُجُ^(١) أَلْمُفْتَرِضَةُ (إِنْ)^(٢) كَانَ أَمْرُ السُّبُلِ نَفْعًا عِوَضَهُ

كِتَابُ الْقَضَاءِ

أَهْلُ الْقَضَاءِ الْأَهْلُ لِلشَّهَادَةِ وَالْعَدْلُ أَوْلَى فِيهِ بِالتَّيَابَةِ
وَالْفَاسِقُ الْعَاصِي خِلَافُ الْأَوْلَى لَكِنْ يَفْسِقُهُ أَسْتَحَقَّ الْعَزْلَ^(٣)
مَنْ لَمْ يَثِقْ مِنْ نَفْسِهِ بِالْعَدْلِ يُكْرَهُ^(٤) لَهُ التَّقْلِيدُ وَالتَّوَلَّى
وَمَنْ تَوَلَّى حَازَ مَا قَدْ دَوَّنَا مِنْ قَبْلَهُ مِنَ الْقَضَاءِ الْفُطْنَا^(٥)

(١) السفاحج جمع سفتجة وهي الوقرة. وصورتها: أن يدفع إلى تاجر مبلغاً قرضاً ليدفعه إلى صديقه في بلد آخر ليستفيد به سقوط خطر الطريق، وهذا نوع نفع استفيد به وقد نهى رسول الله ﷺ عن قرض جر نفعاً. وإنما ذكرت هنا لأنه أحوال الخطر المتوقع على المستقرض فكان في معنى الحوالة.

(٢) في نسخة ب (إذ)

(٣) يعني أن الفاسق أهل للقضاء كما هو أهل للشهادة، إلا أنه لا ينبغي أن يقلد ويأثم مقلده كقابل شهادته ولو كان القاضي عدلاً ففسق بأخذ الرشوة وغيرها لا ينزل، ولكن يستحق العزل، وإذا أخذ أحد القضاة بالرشوة لا يصير قاضياً.

(٤) أي: يكره تحريماً تقلد القضاء وتولي أمور المسلمين.

(٥) أي: أن القاضي إذا قلد القضاء يطلب المحاضر والصكوك والسجلات التي عملها القاضي السابق وينظر أيضاً في حال المحبوسين ويسأل عن سبب حبسهم فمن أقر من المحبوسين بحق أو كانت بينه أدام حسبه وإن لم يقر بشيء ولا بينة بل ادعى أنه حبس ظلماً نادى عليه بأن يقول المنادي من كان يطالب فلان بن فلان الفلاني بحق فليحضر أو يعلن على الجريدة ذلك ثم يطلقه بكفيل بنفسه.

فَمَنْ أَقَرَّ مِنْ ذَوِي الْحَبْسِ بِمَا
وَمُنْكَرٌ وَمَا عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ
يَعْمَلُ فِي الْأَوْقَافِ وَالْوَدَائِعِ^(١)
يَبْرُرُ لِلْحُكْمِ وَلَا يَقْبَلُ هَذَا^(٢)
وَلَا يُسَارِرُ أَحَدَ الْخَصْمَيْنِ
عَلَيْهِ أَوْ بِشَاهِدَيْنِ الزَّيْمَا
نَادَى عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ الْأَمَكِنَةِ
بِظَاهِرِ الْحُجَّةِ لِلْمُنَازَعِ^(٣)
غَيْرِ قَرِيبٍ^(٤) أَوْ يَكُنْ تَعَوُّدًا^(٥)
وَلَا يُشِيرُ لِلْفَرْدِ مِنْ هَٰذَيْنِ^(٦)

فصل

وَمَنْ أَبِي تَسْلِيمَ حَقٌّ وَطَلَبٌ حَبْسَ الْغَرِيمِ صَاحِبُ الْحَقِّ وَجِبَ^(٧)

-
- (١) أي: في غلات الأوقاف وودائع اليتامى.
(٢) هذا مبني على عرف المتقدمين من أن الكل تحت يد أمين القاضي، وفي زماننا أموال الأوقاف تحت يد نظارها وودائع اليتامى تحت يد الأوصياء.
(٣) أي: هدية وكذا الاستقراض والاستعارة وسائر ما يتخذ به الإنسان.
(٤) أي: قريب محرم وليس له خصومة على أحد وعادته المهاداة قبل القضاء.
(٥) أي: أو عرف عادته قبل القضاء بمهاداته ولم يزد على ذلك القدر، ولا خصومة لهما، ومثلهما هدية الحاكم والأمير ومن هو أعلى منه في الرتبة. وفي بعض النسخ (لم يكن تعودا) وهي تفيد أن لا يعطي القريب إلا أن يكون معتادا وهذا نقله في النهاية عن شيخ الإسلام لكن المتون على الأول.
(٦) أي: لا يتكلم مع أحد الخصمين خفية، ولا يضحك في وجه أحدهما ولا يمزح في مجلس الحكم مطلقاً ولا يلقنه حجته.
(٧) إذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يعجل بحبسه، وأمره بدفع ما عليه، فإن أبي حنبله.

فِي ثَمَنِ وَالْفَرَضِ وَالْكَفَالَةِ وَالْمَهْرِ إِنْ مُعْجَلًا لِلزَّوْجَةِ
لَا غَيْرِهِ إِنْ أَدْعَى الْفَقْرَ^(١) وَإِنْ أَثْبَتَ ذُو الْحَقِّ غَنَى ذَلِكَ سُجُنُ
كَمَا يَرَى الْقَاضِي^(٢) وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ^(٣) مَالٌ لَهُ أَطْلَقَهُ غَيْرَ بَرِي
وَيُخْبَسُ الزَّوْجُ لِقُوتِ زَوْجَتِهِ وَطِفْلِهِ^(٤) لَا دَيْنَ لَهُ لِشِبْهَتِهِ^(٥)

بَابُ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

وَيَكْتُبُ الْحَاكِمُ نَحْوَ الْحَاكِمِ فِي غَيْرِ حَدٍّ وَقِصَاصٍ لَزِمَ^(٦)
لِيُحْكَمَ الْقَاضِي الَّذِي قَدْ كَتَبَا إِلَيْهِ بِالْحَقِّ الَّذِي قَدْ وَجَبَا
إِنْ أُوْدِعَ الْكِتَابَ شَاهِدَيْنِ مِنْ بَعْدِ مَا يَقْرَأُ عَلَى هَٰذَيْنِ^(٧)

(١) هذا قيد لقوله لا يجبس في غيره إذ الأصل العسرة وذلك أن الأدمي يولد فقيراً لا مال له، والمدعي يدعي أمراً عارضاً فكان القول لصاحبه مع يمينه ما لم يكذبه الظاهر، وهذا إذا لم يُثبت المدعي غناه بالينة.

(٢) أي: حسب ما يراه القاضي ولو يوماً.

(٣) أي ثم بعد حبسه يسأل القاضي الناس عن حاله فإن لم يظهر له مال أطلقه من الحبس جبراً على الدائن (غير بريء) أي: لا يمنع القاضي غيرمائه عنه لأنه لم يبرأ من الدين. غير أنه ارتفع عنه الحبس.

(٤) أي: إذا أبى أينفق عليهما أما المنفعة الماضية فتسقط.

(٥) أي لا يجبس الوالد في دين ولده لأنه لا يستحق العقوبة بسبب ولده.

(٦) للشبهة. فإن كان الشهود شهدوا عند القاضي الكاتب على خصم حاضر حكم بالشهادة على قواعد مذهبه وكتب بحكمه إلى القاضي الآخر.

(٧) أي: على شاهدي الطريق ليعرفوا ما فيه أو يُعلمهم به ويختتمه بحضرتهما =

ثُمَّ إِذَا مَا جَاءَ ذَاكَ يَنْظُرُ فِي خَتْمِهِ ثُمَّ لَهُمْ يَسْتَنْفِرُ
فَإِنْ يَقُولُوا ذَا كِتَابٍ خَتَمَهُ فَلَا نَ الْقَاضِي لَنَا وَسَلَّمَهُ
بِمَجْلِسِ الْحُكْمِ وَقَدْ عَرَفْنَا مَا فِيهِ عِنْدَ الْخَتْمِ ^(١) إِذْ أَشْهَدْنَا
يَقْضُوهُ حَيْثُ نَزِدُ وَيُلْزَمُ لِلْخَصْمِ بِالَّذِي حَوَى وَيُخْجَمُ
وَتَحْكُمُ الْمَرْأَةُ إِذْ تُقْلَدُ فِي غَيْرِ حَدٍّ وَقِصَاصٍ (تُوجَدُ) ^(٢)

بَابُ التَّحْكِيمِ

لَوْ حَكَمَا ^(٣) شَخْصًا بَصِيحٌ لِلْقَضَا ^(٤) ثُمَّ قَضَى قَبْلَ رُجُوعِ عَرَضَا
مِنْ أَحَدٍ ^(٥) بَيِّنَاتٍ تَحْصُلُ أَوْ اعْتِرَافٍ أَوْ عَلَى مَنْ يَنْكُلُ ^(٦)
صَحَّ بِغَيْرِ قَوْدٍ وَحَدٍّ وَدِيَّةٍ فِي حِزْبِ ذِي التَّعَدِي ^(٧)

= ويسلمه إليهما.

- (١) وفي نسخة (عند الخصم) أي: عند حضور الخصم.
- (٢) لأن القضاء يستقى من الشهادة وشهادتها جائزة في غير الحدود والقصاص، فكذا لا يجوز قضاءها فيهما. وفي نسخة (تجد).
- (٣) أي الرجلان المتخاصمان.
- (٤) يعني يصلح للقضاء بأن وجدت فيه الشروط المتقدمة في القاضي.
- (٥) إنما يلزم حكم المَحْكَمَ عليهما قبل أن يرجع أحدهما عن تحكيمه.
- (٦) أي: ينكل عن اليمين.
- (٧) أي: على العاقلة أما لو كانت الدية عليه بأن ثبت القتل بإقراره فينفذ حكمه فيها كما في البحر.

فَإِنْ إِلَى الْقَاضِي أَنْتَهَى حُكْمُ حَكَمٍ مُوَافِقاً مَذْهَبَهُ بِهِ حَكَمٌ
وَإِنْ يَكُنْ مُخَالَفاً لِمَذْهَبِهِ أَبْطَلَهُ وَلَمْ يَكُنْ يَعْْبَأُ بِهِ
وَحُكْمُهُ لِوَالِدَيْهِ وَالْوَلَدِ وَزَوْجَةٍ مِثْلُ الْقُضَاةِ قَدْ فَسَدَ

مَسَائِلُ شَتَّى

ذُو السُّفْلِ لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَتَّيَدَا زَائِغَةً^(١) طَوِيلَةً أَفْصَاهَا
كَمِثْلِهَا^(٢) مَسْدُودَةً رَحَاهَا لَا فَتَحَ لِلْبَابِ لِذِي الْأَوَّلَةِ
فِي هَذِهِ^(٣) وَجَارَ فِي الْمُدَارَةِ مِنْ أَدْعَى لِلْوَهْبِ فِي زَمَانٍ
وَقَالَ إِذْ طُولِبَ بِالْبُرْهَانِ أَنْكَرَنِي ثُمَّ اشْتَرَيْتُ بَعْدَ ذَا
يُقْبَلُ إِنْ بَرَهَنَ بِالتَّارِيخِ ذَا مَنْ يَعْتَرِفُ بِقَبْضِ بَعْضِ الْوَرِقِ
ثُمَّ أَدْعَى الزَّيْفَ بِهِ يُصَدَّقِ^(٤)

(١) أي: سكة. وفي التهذيب: (الزائغة الطريق الذي حاد عن الطريق الأعظم) اهـ من زاغت الشمس. إذا مالت.

(٢) أي: يتشعب عنها سكة طويلة أيضاً (مسدودة رحاها) أي السكة الثانية غير نافذة إلى الطريق العام.

(٣) أي: لا يفتح أهل الزائغة الأولى في الزائغة المستشعبة باباً للمرور لأنهم لا حق لهم في الدخول فيها لكونها غير نافذة وجاز فتح الباب في الزائغة المستديرة التي اتصل طرفاها بالمستطيلة لأنها كساحة مشتركة في دار.

(٤) لأن اسم الدراهم يعمهما.

أَقَرَّ بِالْأَلْفِ لِيَذَا فَقَالَ^(١) لَا
 مَنْ قَالَ هَذَا ابْنٌ لِمَيِّتٍ مُودِعِي
 وَبَعْدَ ذَا صَدَّقَهُ لَنْ يُقْبَلَ
 لَيْسَ سِوَاهُ وَارِثٌ لَهُ فَلْيُدْفَعْ^(٢)
 يَأْخُذُ بِالْبُرْهَانِ^(٣) مَا قَدْ كَانَ لَهُ
 عَلَى جَمِيعِ مَالِهِ الَّذِي نَفَعَ
 أَوْصَى لَهُ بِثُلْثِ مَالِهِ يَقَعُ

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

تَلَزَمُ بِالِدَّعْوَى إِذَا الْخَصْمُ طَلَبَ
 وَفِي الرِّزَى أَرْبَعَةُ الذُّكْرَانِ
 وَفِي سُوَى ذَلِكَ شَاهِدَانِ
 وَفِي وَلَادَةٍ^(٤) أَوْ^(٥) أَلْبِكَارَةِ
 وَالشَّرْطُ وَصْفُ الْكُلِّ^(٦) بِالْعَدَالَةِ
 وَسَتْرُهَا فِي كُلِّ حَدٍّ مُسْتَحَبٌّ
 وَفِي الْقِصَاصِ وَالْحُدُودِ اثْنَانِ
 أَوْ رَجُلٌ فَرْدٌ وَمَرَأَتَانِ
 يَكْفِي لَهَا شَهَادَةٌ مِنْ مَرَأَةٍ^(٥)
 وَاللَّفْظُ بِالتَّضَرُّيحِ بِالشَّهَادَةِ

-
- (١) أي: قال المقر له لا شيء لي عليك ثم بعد رده صدقه بان قال: بل كان لي عليك في مكانه أو بعده فلا شيء عليه لتحوله إلا بحجة أو إقرار جديد.
- (٢) في بعض النسخ (يُدْفَع).
- (٣) في نسخة أخرى (يأخذ فقط بحجة ما كان له). أي إذا برهن على ذلك أخذ المدعي نصف المدعى فقط ولا يأخذ نصيب الغائب بل يترك في يد ذي اليد.
- (٤) في نسخة (مع).
- (٥) ومثل الولادة والبكارة ما لا يطلع عليه الرجال من عيوب النساء.
- (٦) أي الشهادة في المراتب الأربع وهي: الزنا وبقية الحدود، وما لا يطلع عليه الرجال، والرابع: غيرها من الحقوق.

لَا يَشْهَدَنَّ بِالْخَطِّ مَا لَمْ يَذْكُرْ^(١) وَلَا بِشَيْءٍ وَلَهُ لَمْ يَخْضُرْ^(٢)
إِلَّا سَمَاعاً مِنْ ذَوِي الصَّلَاحِ بِالْمَوْتِ وَالْوَقْفِ وَبِالنِّكَاحِ^(٣)

بَابُ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَمَنْ لَا تُقْبَلُ

وَجَازَ أَنْ يَشْهَدَ أَهْلُ الذِّمَّةِ لِمَنِ لَمْ يَخْلَفِ الْبِلَّةُ
وَأَهْلُ أَهْوَاءٍ^(٤) فَمِنْهُمْ تُقْبَلُ إِلَّا لِحَطَّابٍ^(٥) أَنْتَمَى فَبَطُلَ

(١) أي إلا أن تذكر الشهادة والكتابة.

(٢) ولا يشهد بشيء لم يعاينه.

(٣) ومثل هذه، النسب والولادة، وولاية القاضي وقد نظم بعضهم هذه المسائل الستة بقوله:

إفهم مسائل ستة واشهد بها من غير رؤياها وغير وقوف
نسب وموت والولادة ناكح وولاية القاضي وأصل وقوف
(٤) أي: أصحاب بدع لا تكفر، كالخوارج، والمشيبة، والمجسمة، والمعطلة،
والروافض، لأنهم فسقة من حيث الاعتقاد إلا أن الحامل لهم على ذلك إنما
هو التدين به، وذلك مانع من ارتكاب الكذب.

(٥) في شرح الأقطع: وهم قوم ينسبون أنفسهم إلى ابن الخطاب رجل كان بالكوفة يزعم أن
علياً الإله الأكبر، وجعفر الصادق الإله الأصغر، ويعتقدون أن من ادعى منهم شيئاً على
غيره يجب أن يشهد له بقبلة. وقيل: يعتقدون الشهادة لمن حلف عندهم أنه محق،
ويقولون: المسلم لا يحلف كاذباً، فيتمكن الكذب في شهادتهم، وفي الهداية:
يرون الشهادة لشيعةهم واجبة فتمكن التهمة في شهادتهم.

وَيُقْبَلُ الْأَقْلَفُ^(١) وَالْخِصْي^(٢) وَمُشْكِلٌ^(٣) وَأَصْلُهُ مَزْنِيٌّ^(٤)
وَالْعَدْلُ وَهُوَ لِلْكَبَائِرِ اجْتِنَبَ وَالْأَخْ لِلسَّالِحِ وَلِلْمَحَارِمِ
لَا الْأَصْلُ لِلْفَرْعِ وَلَا الْفَرْعُ لَهُ وَلَا مِنَ الْأَعْمَى وَلَا الْمَمْلُوكِ
وَمُعْتَقٌ لِمُعْتِقِي لَا مَنْ كَتَبَ مِنَ الرِّضَاعِ أَوْ بِصَهْرِ يَتَّمِي^(٥)
وَلَا لِزَوْجٍ أَوْ لِزَوْجَةٍ لَهُ وَلَا لِصَبِيٍّ أَيْضاً وَلَا لِشَرِيكٍ^(٦)

(١) الأقف: هو من لم يخن؛ لأن ذلك لا يخل بالعدالة وهذا إذا كان عن عذر وهو الكبير وخوف الهلاك وأما إذا كان من غير عذر فإن شهادته لا تقبل؛ لأنه مستخف بالختان ومع الاستخفاف لا يكون عدلاً. ثم الختان المذكور واجب عند الشافعي وأحمد وسنة عند أبي حنيفة ومالك وهو قول للشافعي. ولم يقدر أبو حنيفة مدته بشيء؛ لأن التقدير لم يرد في الكتاب ولا في السنة، وطريق معرفة التقادير السماع، وقدرها المتأخرون بسبع سنين إلى عشر وقيل اليوم السابع من ولادته أو بعد السابع إن احتمل الصبي ذلك.

(٢) هو منزوع الخصيتين.

(٣) أي: الخشي المشكل ويكون كالأنثى في الشهادة.

(٤) أي: ولد الزنى إذا كان عدلاً لأن جناية أبويه لا توجب قدحاً في العدالة، وإن جعلت فيه نقصاً.

(٥) أي تقبل شهادة العبد المعتق لسيده المعتق لعدم التهمة، لا لمكاتبه، ولا ولاية له على نفسه فعلى غيره أولى وتقبل شهادة الأخ لأخيه ولمحارمه من الرضاع وأم امرأته وبناتها وزوج بنته وامرأة أبيه وابنه لأن الأملاك بينهما متميزة، والأيدي متحيزة فلا تتحقق التهمة.

(٦) سواء كانت شركة أملاك أو غيرها، لكن عدم القبول فيما هو من شركتهما لأنه لنفسه من وجه وهو البعض الذي هو حصته وذلك باطل، وإذا بطل في البعض بطل في الكل لكونها غير متجزأة إذ هي شهادة واحدة. ولا تقبل الشهادة من =

فِيمَا لَهُ الْأَدَاءُ لِلشَّهَادَةِ وَلَا مِنَ الْمُذْمَنِ لِلخُصُورِ وَلَا خِلُ الْحَمَامِ وَهُوَ عَارِي^(٣) أَوْ لِلرَّبَا يَأْكُلُ^(٤) وَالْأَكُولُ وَمَنْ يُغْنِي لِلْمَلَا وَالنَّائِحَةِ وَلَا لِدُثْبَا وَهُوَ ذُو عَدَاوَةٍ بِاللَّهُوِ^(١) وَاللَّاعِبِ بِالطُّبُورِ^(٢) وَلَا عِبُ الشُّطْرَنْجِ بِالْقَمَارِ عَلَى الطَّرِيقِ^(٥) أَوْ بِهَا يَبُولُ^(٦) أَوْ مَنْ يَسْبُ لِلْفِتَاتِ الصَّالِحَةِ^(٧)

بَابُ الْأَخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ

لَا تُقْبَلُ الدَّعْوَى بِلَا بُرْهَانٍ مُوَافِقٍ فِي الَّلَفْظِ وَالْمَعْنَى^(٨)

= عدو على عدوه إذا كانت العداوة دنيوية لأن المعادة لأجلها حرام فمن ارتكبها لا يؤمن من التقول عليه، أما إذا كانت دينية فإنها لا تمنع لأنها تدل على كمال دينه وعدالته بدليل قبول شهادة المسلم على الكافر.

(١) أي لأجل الله لا للتداوي.

(٢) لأنه يورث غفلة، وهو محمول على ما إذا كان يقف على عورات النساء لصعوده على السطح. وفي نسخة (بالطنبور) أي: المغني بالطنبرة وكل لهو شنيع.

(٣) لأن إبداء العورة فسق، وهذا إذا لم يعلم رجوعه.

(٤) لأن كلها من الكبائر.

(٥) لدلالته على ترك المروءة عرفاً. وقد تغير العرف في عصرنا هذا.

(٦) لأنه يدل على قلة الحياء.

(٧) لسقوط العدالة بسبب المسلم.

(٨) أي: إذا وافقت الشهادة الدعوى قبلت وإلا لا.

مَعَ اتِّفَاقِ الشَّاهِدَيْنِ فِيهِمَا عِنْدَ إِمَامِنَا خِلَافاً لَّهُمَا^(١)
حَتَّى إِذَا يَشْهَدُ ذَا بِأَلْفٍ وَذَا بِأَلْفَيْنِ لَفَتْ لِلْخُلْفِ^(٢)
وَأِنْ يَكُنْ هَذَا بَرْدٌ بِالنِّصْفِ تُقْبَلُ بِاتِّفَاقِهِمْ فِي أَلْفٍ^(٣)
وَحَيْثُمَا قَدْ شَهِدَا بِأَلْفٍ وَزَادَ وَاحِدٌ قَضَاءَ نِصْفِ
تُقْبَلُ فِي أَلْفٍ سِوَى الْقَضَاءِ إِلَّا بِذَا يَشْهَدُ ثَانٍ جَائِي^(٤)
بَيِّنَتَانِ قَامَتَا بِقَتْلِ وَاتَّفَقَا فِي الْوُثْقِ لَا الْمَحَلِّ

(١) المراد بالاتفاق في اللفظ هو تطابق اللفظين على إفادة المعنى، حتى لو ادعى رجل بمائة درهم فشهد شاهد بدرهم وآخر بدرهمين لا تقبل عند الإمام لعدم الموافقة لفظاً. وكذا إن يشهد أحدهما بألف والآخر بألفين لا تقبل عنده لعدم الموافقة لفظاً ومعنى، وعندهما تقبل على الألف إذا كان المدعي يدعي بألفين. وعلى هذا الخلاف المائة والمائتان والطلقة والطلقتان.

(٢) أي: للمخالفة لفظاً ومعنى، بخلاف ما لو ادعى ألفين فشهد بألف فإنها تقبل اتفاقاً فتدبر.

(٣) لاتفاق الشاهدين على الألف لفظاً ومعنى لأن الألف والخمسمائة جملتان عطف أحدهما على الأخرى والعطف يقرر المعطوف عليه بخلاف العشرة والخمسة عشر لأنه ليس بينهما حرف العطف فهو نظير الألف والألفين.

(٤) أي إذا ادعى رجل على آخر ألفاً، وأتى بشاهدين فشهدا بالألف غير أن أحدهما قال: لكن المدعي عليه قد دفع للمدعي خمسمائة من الألف التي عليه تقبل الشهادة منهما بالألف ولم يسمع قول الشاهد أن المدعي دفع نصف الألف إلا أن يشهد شاهد ثاني يجيء به المدعي ليكمل نصاب الشهادة ويجب على الشاهد المذكور أن لا يشهد بالألف كلها إذا علم أنه قضاه منها خمسمائة حتى يقر المدعي بما قبض وهو الخمسمائة كيلا يكون معيناً على الظلم.

تُلَغِيهِمَا لَكِنْ إِذَا أُولَاهُمَا مَضَىٰ بِهَا الْحُكْمُ لَغَتْ أُخْرَاهُمَا
 اخْتَلَفَا فِي لَوْنٍ مَسْرُوقٍ بَقَر يُقْطَعُ لَا فِي وَصْفٍ أُتْنَىٰ وَذَكَرَ
 لَوْ شَهِدَا بِالْمُشْتَرَىٰ وَفِي الثَّمَنِ تَخَالَفَا رُدَّتْ لِهَذَا فَأَعْلَمَنَّ^(١)

بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ

تُقْبَلُ فِي غَيْرِ الْخُدُودِ وَالْقَوَدِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْأُصُولِ بِالْعَدَدِ
 عَنْ كُلِّ أَصْلٍ وَاحِدٍ فَرَعَانِ يَقُولُ إِشْهَادًا فَيَشْهَدَانِ
 نَشْهَدُ أَنْ الْأَصْلَ فِي سَلَامَتِهِ أَشْهَدْنَا بِذَا عَلَى شَهَادَتِهِ
 وَالْفَرْعُ لَا يَقْبَلُ عَنْ أَصْلٍ حَضَرَ إِلَّا بِمَوْتٍ أَوْ بِسَقَمٍ أَوْ سَفَرٍ
 وَالْأَصْلُ مَهْمَا أَنْكَرَ الشَّهَادَةَ فَمَا لَهَا مِنْ فَرْعٍ إِفَادَةَ

بَابُ الرُّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ

صَحَّ رُجُوعُ قَبْلَ حُكْمٍ وَقَضَا وَبَعْدَهُ فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَنْقُضَا
 بَلْ يَضْمَنَانِ مَا بِهِمَا قَدْ اتَّفَقَا وَعَوْدُ وَاحِدٍ عَلَيْهِ اتِّصَافَا
 وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الشُّهُودِ الْبَيِّنَةُ^(٢) وَعَادَ بَاقِيَهُمْ فَلَنْ نُضَمِّمَهُ^(٣)

(١) لاختلاف المشهود به وهو الثمن فلم يتم نصاب الشهادة على واحد منهما.

(٢) أي يعني شاهدان.

(٣) أي لم يضمن ذلك الراجع الزائد على البينة.

وَشَاهِدًا يَبِّعُ بِمَنْلِ الْقِيمِ لَمْ يَضْمَنْ^(١) بَلْ بِالْأَقْلَ فَاغْلَمَ
وَفِي الْعِتَاقِ يَضْمَنْانِ الْقِيمَا وَفِي الْقِصَاصِ دِيَّةٌ قَدْ غَرِمَا
وَيَضْمَنْ الْفُرُوعُ بِالرُّجُوعِ لَا شُهُودُ أَصْلٍ أَنْكَرُوا التَّحْمُلَا

كِتَابُ الْوَكَالَةِ

مَنْ يَمْلِكُ الْعَقْدَ يُكُلُّ وَمَضَى تَوَكَّلَهُ فِي أَخْذِ حَقٍّ وَقَضَا
سُوى الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ ثُمَّ مَا يُضِيفُ لِلنَفْسِ وَكَيْلَ الْأَزْمَا
بِحَقِّ عَقْدِهِ كَتْلِيمِ الثَّمَنِ لَا مَا يُضِيفُهُ لِغَيْرِهِ كَمَنْ
يَعْقِدُ لِلنِّكَاحِ بِالتَّوَكُّلِ فَالْحَقُّ كَالْمَهْرِ عَلَى الْأَصِيلِ
لَكِنْ حُقُوقُ الْعَقْدِ مِنْ مَحْجُورِ^(٢) عَلَى الَّذِي وَكَّلَ لَا الْمَحْجُورِ
لِلْمُشْتَرِي مَنْعُ الْأَصِيلِ عَنْ ثَمَنِ وَإِنْ يُسَلِّمُهُ بَرِي فَلْيُعْلَمَنَّ

بَابُ الْوَكَالَةِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ

وَكَّلَ بِإِتِّبَاعِ مَنْسُوجِ الثَّمَنِ أَوْ فَرَسٍ صَحَّ بِلَا ذِكْرِ الثَّمَنِ
وَفِي شِرَا الْعَبْدِ أَوْ الدَّارِ يَصِحُّ إِنْ قَدَّرَ أَثْمَانِ لِهَٰذَيْنِ شَرْخٌ

(١) لأنه إلتاف بعوض.

(٢) كالعبد المحجور والصبي المحجور فإنهما إذا عقدا بطريق الوكالة تتعلق الحقوق في عقديهما بالموكل لا المحجور إذ لا يصح منه التزام العهدة لقصور أهليته.

لَا فِي شِرَاءِ ثَوْبٍ وَلَا بِهَيْمَةٍ وَإِنْ يُبَيِّنَ فِيهِ قَسَدَ الْقِيَمَةِ
وَلِلْوَكِيلِ الرَّدُّ بِالْعُيُوبِ مَا دَامَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ فَأَعْلَمَا
وَمَنْ يُوَكِّلُ بِشِرَاءٍ عَيْنٍ بَطُلَ شِرَاؤُهَا لِنَفْسِهِ إِذَا فَعَلَ^(١)

فَصَلُّ فِيمَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ الْوُكَلَاءُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الْفَاسِدَةِ وَغَيْرِهَا

لَا يَنْقُذُ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ لِمَنْ لَهُ شَهَادَةٌ تُرَدُّ فَأَعْلَمَنْ^(٢)
وَيَنْقُذُ الْبَيْعُ مِنَ الْوَكِيلِ بِالْعَرَضِ^(٣) وَالتَّاجِلِ وَالْقَلِيلِ
أَمَّا الشُّرَاءُ بِفَاحِشِ الْغَبَنِ فَلَا وَهُوَ لَدَى تَقْوِيمِهِمْ مَا دَخَلَ^(٤)
وَجَارَ بَيْعُ النِّصْفِ فِيمَا وَكَّلَا بِالْكُلِّ لَا الشُّرَاءَ حَتَّى يَكْمُلَا
وَلَيْسَ يُنْضَى أَحَدُ الْفَرْعَيْنِ مُتَفَرِّدًا غَيْرَ وَقَاءِ دَيْنِ^(٥)

(١) أي لو وكله بشراء شيء بعينه وعينه باسم الإشارة مثلاً كأن وكله بشراء هذا العبد بثلثين مسمى وقبل الوكيل الوكالة ثم خرج من عند الموكل وأشهد أنه يشتريه لنفسه بطل شراؤها لنفسه إذا اشترى ذلك العبد بمثل ذلك الثمن فهو للموكل.

(٢) أي مع من ترد شهادته له كأصله وفرعه وشريكه فيما يشتركانه وأحد الزوجين. لأن مواضع التهم مستثناة من الوكالات لأنها شرعت للأمانة وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة إلا إذا أطلق له الموكل فيجوز بمثل القيمة.

(٣) أي عروض التجارة.

(٤) الغبن الفاحش: هو الذي لم يدخل تحت تقويم المقومين، فلو قومه عدل بعشرة وآخر بثمانية وآخر بسبعة فما بين السبعة والعشرة داخل تحت تقويم المقومين.

(٥) أي لا يتصرف أحد الوكيلين إذا وكلهما معاً حال انفراده، لأنه ما رضي إلا برأيهما جميعاً. إلا في قضاء الدين فإنه يجوز فيه الانفرد وكذا في الخصومة =

أَوْ فِي خُصُومَةٍ وَفِي طَلَاقٍ أَوْ رَدِّ مُودَعٍ مَعَ الْعِتَاقِ
وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوكَّلَ إِلَّا بِتَقْوِيضٍ أَوْ أَذْنٍ حَصَلَا

بَابُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ ^(١)

لَيْسَ لِمَنْ وُكِّلَ بِالْخُصُومَةِ وَبِالتَّقَاضِي الْقَبْضُ فِي الْقَضِيَّةِ
لَكِنْ هُمَا لَهُ إِذَا مَا وُكِّلَا بِقَبْضِ دَيْنٍ لَا لَعَيْنٍ فَأَعْقَلَا ^(٢)
وَإِنْ وُكِّلَ بِخُصُومَةٍ أَقَرَّ مَعَ حَاكِمٍ صَحَّ وَإِلَّا فَهَدَرَ
وَيَبْطُلُ التَّوَكُّلُ فِي قَبْضِ حَصَلٍ بِالْمَالِ إِنْ كَانَ لِمَنْ بِهِ كَفَلُ
لَوْ أَدَّعَى تَوَكُّلُهُ بِالْقَبْضِ يُؤْمَرُ مَنْ صَدَّقَهُ أَنْ يَقْضِيَ
فَإِنْ نَفَى الْأَصِيلُ يُنْهَى مَا مَضَى ثُمَّ لَهُ الرُّجُوعُ فِيمَا قَدْ قَضَى
لَكِنَّمَا الْمُدْعَى لَوْ صَدَّقَ لَا يُؤْمَرُ بِدَفْعِ بَادِعَاءِ حَصَلَا
وَكَلَّهُ بِقَبْضِ مَالٍ فَاذَّعَى غَرِيمُهُ الْوَقْفَا لِأَصْلٍ دَفَعَا
لَوْ قَالَ أَتَيْتُ عَشْرَتِي هَذِي عَلَى أَهْلِي بِصَحْخُ لَوْ بِمِثْلِ أَبَدَلَا

= وطلاق مُعَيَّنَةٍ أَوْ رَدِّ وَدِيعَةٍ أَوْ الْعَتَقِ.

(١) أي قبض الدين ونحوه.

(٢) أي الوكيل بقبض العين لا يملك الخصومة.

بَابُ عَزْلِ الْوَكِيلِ

تَبْطُلُ بِالْعَزْلِ إِذَا يَعْلَمُ بِهِ أَوْ يَتَوَلَّى الْأَصْلَ مَا وَكَّلَ بِهِ
وَفَسَخُ ذِي الشَّرِكَةِ لافْتِرَاقِ وَالْمَوْتِ وَالْجُنُونِ بِإِلْطِبَاقِ

كِتَابُ الدَّعَوَى

الْمُدَّعِي تَرَكَ الْخِصَامَ بِمِلْكٍ^(١) وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنْ لَا يُتْرَكُ
وَلَمْ تَحْزَ دَعْوَى خَلَتْ عَنْ ذِكْرِ مَا يَدَّعِي مِنْ جَنْسِهِ وَالْقَدْرِ
وَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ عَيْنًا أُخْضِرَتْ أَوْ يَذْكُرَ الْفِيَمَةَ إِنْ تَعَذَّرَتْ
وَفِي الْعَقَارِ يَذْكُرُ الْحَدَّ لَهُ وَالْيَدَ وَالذَّبْنَ بِوَضْفِهِ لَهُ
وَلْيَقْضِ بِالْإِفْرَارِ ثُمَّ إِنْ نَفَى وَلَا شُهُودَ وَأَرَادَ حُلْفًا
وَبِالْكُؤُولِ مَرَّةً يُقْضَى بِحَقِّ لِلْمُدَّعِي بِلَا يَمِينٍ تُسْتَحَقُّ
لَا حَلْفٍ^(٢) فِي الْحَدِّ كَذَا اللَّعَانُ وَسَارِقٌ^(٣) يَنْكَلِسُهُ الضَّمَانُ
لَوْ قَالَ لِي بَيِّنَةٌ فِي الْمِضْرِ

(١) أي: تعريف المدعي وهو: من إذا ترك الخصومة لا يجبر عليها، والمدعى عليه: هو الذي يجبر على الخصومة إذا طلب المدعي. وفي نسخة (يترك).

(٢) أي: لا يستحلف المدعى عليه في الحد لأنه يدرأ بالشبهات.

(٣) أي ويستحلف السارق لأجل المال فإن نكل عن اليمين ضمن المسروق ولم تقطع يده وإن أقر بالسرقة قطع.

وَالْحَلْفُ بِاللهِ وَبِالرَّحْمَنِ
وَفِي ادِّعَاءِ السَّبَبِ الْمُرْتَفِعِ
كَمُنْكَرِ الْبَيْعِ بِمَا بَيْنَكُمَا
وَالْعَضْبِ لَا رَدَّ عَلَيَّ لِأَرْمُ
وَفِي الطَّلَاقِ لَمْ تَكُنْ بِبَائِنٍ
لَوْ افْتَدَى الْمُتَكَبِّرُ أَوْ صَالِحٌ فِي
عُلْظَ لَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ
حَلَفَ فِي حَاصِلِ ذَا فَاسْتَمَعَ^(١)
فِي الْوَقْتِ بَيْعٌ لَا بِمَا عَقَدْتُمَا
وَفِي النِّكَاحِ لَا نِكَاحَ قَائِمٌ
وَالْحَلْفُ فِي الْمِيرَاثِ عِلْمُ الْكَائِنِ
حَلَفَ بِشَيْءٍ بَعْدَ لَمْ يُحْلَفَ^(٢)

بَابُ التَّخَالُفِ^(٣)

فِي الْخُلْفِ^(٤) فِي قَدْرِ مَبِيعٍ أَوْ ثَمَنٍ يُقْضَى لِمَنْ بَزَهَنَ مِنْهُمَا إِذَنْ
ثُمَّ إِذَا أَثْبَتَ كُلُّ مِنْهُمَا كَانَ أَخُو الزِّيَادَةِ الْمُقَدَّمَا^(٥)

(١) أي: يُحْلَفُ الفاضلي في دعوى بسبب يرتفع برافع: كالإقالة والطلاق والرد على
الحاصل، أي: الثابت المستقر الآن وقسره بقوله: كمنكر البيع بما بينكما في
الوقت بيع أي: بالله ما بينكما بيع قائم الآن، إذا كانت الدعوى في البيع «لا بما
عقدتما» أي: لا يقال بالله ما بعث.

(٢) أي لو افتدى المنكر يمينه بأن دفع إلى المدعي شيئاً عنها أو صالح المدعى على
شيء أقل من المال المدعى بدلاً عن اليمين صح الافتداء والصلح، ولم يحلف
المنكر بعده أبداً لأنه أسقط حقه. والله أعلم.

(٣) في نسخة (التخالف) بالحاء.

(٤) في نسخة (في الحلف) بالحاء.

(٥) ففي الصورة الأولى البائع ادعى عشرة أرطال والمشتري خمسة عشر فيئة
المشتري مقدمة، لأن البيئات للإثبات وفي الثانية البائع ادعى مائة والمشتري =

وَعِنْدَ عَجْزٍ مِنْهُمَا تَحَالَفَا
تَقَايَلَا فِي الْبَيْعِ ثُمَّ اخْتَلَفَا
يُقْضَى لِمَنْ بَرَّهَنَ فِي الْمَهْرِ وَإِنْ
وَحَلَفَا إِنْ عَجَزَتْ مَعَ بَعْلِهَا^(٢)
فِي الْخُلْفِ فِي الْإِجَارَةِ التَّحَالُفُ
كُلٌّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَا يَصْلُحُ لَهُ
وَيَفْسُخُ الْحَاكِمُ عَقْدًا سَلَفًا
فِي ثَمَنِ الْعَقْدِ بِهِ تَحَالَفَا
يُبْرِهِنَا^(١) يُقْضَى لَهَا حَيْثُ
وَحَكَّمُوا إِذْ ذَاكَ مَهْرَ مِثْلِهَا
قَبْلَ الْوَفَا لَا بَعْدَ ذَاكَ فَأَعْرِفُوا^(٣)
مِنَ الْمَتَاعِ فَهُوَ فِي النِّزَاعِ لَهُ

بَابُ دَعْوَى الرَّجُلَيْنِ

وَحُجَّةُ الْخَارِجِ فِي الْمِلْكِ أَحَقُّ
وَإِنْ يُبْرِهِنَا عَلَى شَيْءٍ حَوَى
مِنْ ذِي يَدٍ إِنْ أَطْلَقَا فِي الْمُسْتَحَقِّ
غَيْرُهُمَا يُقْضَى لَهُمْ عَلَى السَّوَاءِ^(٤)

= خمسين فبينة البائع لما ذكر.

(١) أي وإن أقام كل من الزوجين البينة والمسألة بحالها يحكم القاضي للمرأة إن كان مهر المثل شاهداً لزواج بأن كان كميالته أو أقل، وإن كان شاهداً للزوجة بأن كان كميالته أو أكثر فبينة الزوج أولى لإبانتها خلاف الظاهر. وإن كان غير شاهد لهما بأن كان أقل مما ادعته وأكثر مما ادعاه سقطت البيتان ويجب مهر المثل، فإن لم يعلم فالقول للزوج لأنه منكر.

(٢) أي: وإن عجز الزوجان عن البينة تحالفا ويبدأ بيمين الزوج.

(٣) أي: لو اختلف المؤجر والمستأجر في قدر الإجارة أو المدة وكان هذا الاختلاف قبل التمكن من استيفاء المنفعة تحالفا وترادا، ولو اختلفا بعد التمكن من الاستيفاء لا يتحالفاً والقول للمستأجر مع يمينه.

(٤) إذا ادعى اثنان عيناً في يد غيرهما وزعم كل واحد منهما أنهما ملكه ولم يذكر =

أَوْ بِنِكَاحِ امْرَأَةٍ تَسَاقَطَا
أَوْ بِالشَّرَاءِ مِنْ آخَرٍ يُتَصَفَّ
وَهُوَ إِذَا مَا أَرْخَا لِمَنْ سَبَقُ
أَوْ بِالشَّرَاءِ الْمُطْلَقِ كُلِّ بَرَهْنَا
وَرَاكِبُ الْبَعِيرِ فِي الْخِصَامِ
وَلَا بَسُّ الْقَمِيصِ بِالتَّمَامِ
وَالْقَوْلُ لِلطِّفْلِ الَّذِي يُعَبَّرُ
وَإِنْ يَقُلْ إِنِّي عَبْدُ أَحْمَدَ
وَصَاحِبِ الْجُذْعِ وَالْإِنْتِصَالِ
وَهِيَ لِمَنْ قَدْ صَدَّقَتْهُ فَأَضْبَطَا
إِنْ وَافَقَ التَّارِيخُ وَفَتَا يُعْرِفُ
أَوْ لَيْسَ تَارِيخُ فَذُو الْقَبْضِ أَحَقُّ
مِنْ خَصْمِهِ تَهَاتَرَا فَأَنْتَقَا
أَوَّلَى مِنْ الْمَاسِكِ بِاللِّجَامِ
أَوَّلَى مِنْ الْمَاسِكِ بِالْأَكْمَامِ
عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ مُحَرَّرُ
أَوْ لَمْ يُعَبَّرْ فَهُوَ عَبْدُ ذِي الْيَدِ
بِالشُّورِ أَوَّلَى مِنْ ذَوِي الْإِنْفِصَالِ

بَابُ دَعْوَى النَّسَبِ

إِذَا ادَّعَى الْبَائِعُ مَوْلُودَ أُمِّهِ
وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ^(١) وَرَدَّ مَا انْتَقَدَ
وَلَوْ أَنَّ نِصْفَ حَوْلٍ بَيْعَ لَزِمَهُ
فَتِلْكَ قَدْ صَارَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدُ
تُوقَفُ دَعْوَاهُ لِقَوْلِ الْمُشْتَرِي
وَأَشْهُرُ^(٢) سِتٍّ أَشْهُرُ

= سبب الملك ولا تاريخه قضي بالعين بينهما لعدم الأولوية. ولو برهنا على نكاح امرأة تساقط البرهانان لتعذر جمع الزوجين على زوجة واحدة وهي لمن قد صدقته إذا لم تكن في يد من كذبه. هذا إذا لم يؤرخا فإن أرخا فالسابق أحق.

(١) أي لعد جواز بيع أم الولد.

(٢) الأولى أن يقول ستة أشهر، وكأنه حذف التاء لضرورة النظم والله أعلم.

كِتَابُ الْإِقْرَارِ

يَصِحُّ مِنْ حُرِّ مُكَلَّفٍ بِحَقِّ وَيَلْزَمُ الْبَيَانَ مَعَ يَمِينِهِ وَلَا يَصَدَّقُ فِي اعْتِرَافِ الْمَالِ وَإِنْ يَقُلْ مَالٌ عَظِيمٌ فَهُوَ لَا وَإِنْ يَصِفُ دَرَاهِمًا بِالْكَثَرَةِ وَإِنْ يَقُلْ دَرَاهِمٌ وَأَطْلَقَا وَإِنْ يَقُلْ عِنْدِي قِبَالُ أَمَانَةٍ أَقَرَّ مَعَ تَأْجِيلِهِ بِدَيْنِهِ وَشَرْطُهُ الْخِيَارُ فِي الْإِقْرَارِ وَلَوْ بِمَجْهُولٍ عَلَيْهِ مُسْتَحَقٌّ إِنْ خَصَّمَهُ كَذَبَ فِي تَبْيِينِهِ بِدُونِ دِرْهَمٍ بِكُلِّ حَالٍ يَكُونُ^(١) دُونَ الْمَائَتَيْنِ فَأَعْقِلًا لَا يَقْبَلُ التَّبْيِينُ دُونَ عَشْرَةِ فِائِدَهَا ثَلَاثَةٌ فَحَقَّقَا أَقَرَّ أَوْ عَلَيَّ فَدَيْنُ الدِّمَّةِ يَحُلُّ لِلْمُقَرَّرِ مَعَ يَمِينِهِ كَاللَّغْوِ وَالْحَقُّ عَلَيْهِ جَارِي^(٢)

بَابُ الْأِسْتِثْنَاءِ

يَصِحُّ فِي الْبَعْضِ مَعَ اتِّصَالِ بِمَا أَقَرَّ لَا مَعَ انْفِصَالِ^(٣)

(١) في نسخة أخرى (يقبل).

(٢) أي إن أقر رجل بدين على أنه يشترط الخيار ثلاثة أيام، لزمه المال وبطل الشرط، لأن الإقرار إخبار كما مر فلا يقبل الخيار.

(٣) يصح الاستثناء في بعض ما أقر به بشرط الاتصال بالمستثنى منه إلا لضرورة كنفس أو سعال أو أخذ قم. ولا يصح إذا كان غير متصل لأن الكلام لا يتم إلا بآخره.

وَيَبْتَطُلُ اسْتِثْنَا اَلْبَنَا مِنْ دَارِ
وَمُدَّعِي اَلزَّيْفِ لِقَرْضِ اَوْ بَدَلِ
وَصَحَّ مِنْ عَرَضَةِ ذَا اَلْجِدَارِ
لِقَيْرِهِ فِي ثَوْبِهِ اَلْمَغْصُوبِ

بَابُ اِقْرَارِ اَلْمَرِيضِ

اِذَا اسْتَدَانَ قَبْلَهُ اَوْ لَزِمَا
عَلَى الَّذِي فِي شَقْمِهِ اَقْرَّ بِهِ
فِيهِ بِمَعْلُومٍ يَكُنْ مُقَدِّمًا
لِاَلْجَنَسِي لَا وَاِثَ كُذِّبَ بِهِ
وَاِنْ اَقْرَّ بِغُلَامٍ^(١) يُمْكِنُ
مِنْهُ وَلَا اَبَّ لَهُ مُعَيَّنُ
يُلْحَقُ بِهِ^(٢) اَلْغُلَامُ اِنْ صَدَّقَ بِهِ
فِي اِثْنِهِ لَهُ كَذَا فِي نَسَبِهِ
وَاِنْ اَقْرَّ بِاَخٍ بَعْدَ اَلْاَبِ
شَارَكَهُ فِي الْاِثْرِ لَا فِي اَلنَّسَبِ^(٣)

كِتَابُ الصُّلْحِ

اَلصُّلْحُ بَيْنَ النَّاسِ بِالْاِقْرَارِ
وَهُوَ كَبَيْعٍ اِنْ بِمَالٍ اَوْ قَعَةٍ
يَجُوزُ وَالشُّكُوتُ وَالْاِنْكَارُ
اَوْ كَسَايَاةٍ اِذَا يَمْتَنَعُهُ
هَذَا اِذَا كَانَ مَعَ الْاِقْرَارِ
اَمَّا مَعَ الشُّكُوتِ وَالْاِنْكَارِ

(١) المراد به الولد فشمّل البنت .

(٢) أي : اِنْ صدق الغلام المقر به .

(٣) لأن الإقرار مقبول في حق نفسه لا في حق غيره .

فِي حَقِّ مُدَّعٍ كَبَّيْعٍ قَدْ جَرَى وَهِيَ فِدَا يَمِينٍ مَنْ قَدْ أَنْكَرَا
وَصَحَّ عَنْ مَالٍ وَعَنْ مَنَفَعَةٍ وَالسَّرَقِ وَالنِّكَاحِ وَالْجَنَائَةِ
وَبَدَلُ الصُّلْحِ عَلَى الْمُوَكَّلِ لَيْسَ عَلَى الْوَكِيلِ مَا لَمْ يَكْفُلِ

فَصْلٌ فِي الصُّلْحِ عَنِ الدَّيْنِ

وَالصُّلْحُ عَنِ دَيْنٍ كَحِطِّ الْبَعْضِ لَيْسَ بِتَعْوِضٍ كَبَّيْعٍ يَمْضِي^(١)
فَبَارَ صُلْحُ الشَّخْصِ عَنْ أَلْفٍ عَلَى نَصِيفِهِ أَوْ مِثْلِهِ مُؤَجَّلًا^(٢)
لَا بِالدَّنَانِيرِ مُؤَجَّلَاتٍ عَنِ الدَّرَاهِمِ الْمُعْجَلَاتِ^(٣)
وَلَا عَنِ الشُّوَدِ أَوْ الْمُؤَجَّلَةِ يَنْصِفُهَا الْبَيْضُ أَوْ الْمُعْجَلَةُ

-
- (١) أي: إذا كان له على الآخر حق فصالحه على بعض من جنس ذلك الحق يصح، ويكون أخذاً لبعض الحق وإسقاطاً للباقي، فمثلاً إذا كان لزيد على عمرو ألف ريال فصالحه على مائة من الألف كان أخذاً لمائة وإبراءً عن تسعمائة وليس ذلك الصلح معاوضة لأنه يكون ربا، وتصحيح تصرف المسلم واجب ما أمكن.
- (٢) أما في الأول فيجعل مستوفياً لنصف حقه ومسقطاً للنصف كما تقدم وأما في الثاني فكأنه أجل نفس الحق ولا يحمل على المعاوضة نحرزاً عن الربا.
- (٣) لأن من له الدراهم لا يستحق الدنانير ومثله ما بعده.

فصل في التخرج

لَوْ وَارِثُونَ أَخْرَجُوا بِمَالٍ بَعْضَهُمْ جَازَ بِكُلِّ حَالٍ
فِي الْعَرْضِ وَالْعَقَارِ أَوْ عَنِ الدَّهَبِ بِفِضَّةٍ فِي ذَا التَّعَاطِي قَدْ وَجَبَ

كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ

هِيَ شِرْكَةُ الْمَالِ مِنَ الْمُضَارِبِ وَعَمَلٌ مِنْ جِهَةِ الْمُضَارِبِ
وَالشَّرْطُ كَوْنُ الْمَالِ مِنْ ثُقُودِ كَذَا شُبُوعِ رِبْحِهَا الْمَوْجُودِ
نُفْسٍ إِذَا ضَارِبُهُ وَأُطْلِقَا^(١) جَازَ الشَّرَا وَالْبَيْعُ مِنْهُ مُطْلَقًا
وَالثَّقْلُ^(٢) وَالتَّوَكِيلُ وَالْإِنْصَاعُ وَالْإِزْنَهُانِ فِيهِ وَالْإِسَاعُ
وَلَا يُضَارِبُ مَالَهَا^(٣) مَعَ آخَرَا إِلَّا بِتَفْوِضٍ أَوْ أَعْمَلُ مَا تَرَى
وَلَا يُزَوِّجُ أُمَةً أَوْ عَبْدًا^(٤) لَكِنْ يَبِيعُ أَجَلًا أَوْ نَقْدًا^(٥)

(١) كأن يقول: دفعت إليك هذا المال مضاربة ولم يزد عليه.

(٢) مراده بالنقل (السفر).

(٣) أي: مال المضاربة. والمعنى: لا يعطي مال المضاربة لآخر مضاربة إلا بإذن من رب المال أو أن يقول له رب المال إعمل ما تراه مناسباً.

(٤) أي: لا يزوج أمة أو عبداً إذا كانا في حال المضاربة لأنه ليس من التجارة.

(٥) مكرر مع قوله: جاز الشراء والبيع منه مطلقاً.

وَلَا يُخَالِفُ إِذْنُهُ فِي بَلَدٍ أَوْ سِلْعَةٍ عَيْنَهَا أَوْ أَمَدٍ^(١)

فَصْلٌ

(فِي مُبْطَلَاتِ الْمُضَارَبَةِ)

وَنَفْسُهُ الْعُقُودُ فِي التَّضَارِبِ^(٢) بِمَوْتِ ذِي الْمَالِ أَوْ الْمُضَارِبِ
وَعَزْلِهِ بَعْلِهِ فَإِنْ دَرَى وَالْمَالُ عَرَضٌ بَاعَهُ وَاقْتَصَرَ

فَصْلٌ

فِيمَا يَفْعَلُهُ الْمُضَارِبُ

وَإِنْ يُسَافِرَ فَلَهُ الْغِذَاءُ وَاللَّبْسُ وَالرُّكُوبُ^(٣) لَا الدَّوَاءُ
لَا أَنْ يَبِيعَ مُرَابِحًا بَلْ يَحْسِبُ إِنْفَاقَهُ عَلَى الْمَنَاعِ فَاتَّكَبُوا

(١) أي: لا يملك المضارب تجاوز بلد أو سلعة عينهما رب المال، وكذا وقت بأن قال له: اعمل بالصيف أو الخريف أو الليل لأن المضاربة تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد قبل التصرف في رأس المال.

(٢) لأنها وكالة وهي تبطل به.

(٣) وكذا كل ما يحتاج إليه في عادة التجارة، تخرج ذلك كله من مال التجارة إلا الدواء إذا مرض فإنه لا يكون ثمنه في مال المضاربة لعدم تحقق المرض دائماً.

كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

تَعْرِيفُهَا أَمَانَةٌ لَا تُضْمَنُ بِالْهَلْكِ بَلْ إِنْ فَرَطَ الْمُؤْتَمَنُ^(١)
كَخَلْطِهَا بِإِلَّا تَمَيُّزٍ بَيْنَ وَمَنْعِهَا بَعْدَ طِلَابِ الْمُؤْتَمَنِ
وَإِنْ نَقَاهَا وَأَقَرَّ ضَمِنَا لَا إِنْ تَعَدَّى فَأَزَالَ مَا جَنَى
يَحْفَظُهَا بِنَفْسِهِ وَرَوْجِيهِ وَمَنْ يَكُونُ عِنْدَهُ مِنْ عَيْلَتِهِ
لَا يَدْفَعَنَّ مُودَعٌ لِحَاضِرٍ وَغَائِبٍ بِإِلَّا حُضُورِ الْآخِرِ

كِتَابُ الْعَارِيَةِ

تَعْرِيفُهَا التَّمْلِيكُ لِلْمَنَافِعِ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ بِقَوْلِ النَّافِعِ
نَحْوُ أَعَزْتُ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَا لَيْسَ لِمَنْ أَعَارَهُ أَنْ يَمْتَنَا
وَكُلَّمَا اسْتَعْمَالُهُ لَا يَخْتَلِفُ يَعِيرُهُ وَلَا ضَمَانَ إِنْ تَلِفَ
ثُمَّ عَلَى الْمُعَارِ دَفْعُ الْأَجْرَةِ لِلسَّرَدِّ إِنْ أَدَّى إِلَى مَوْنَةٍ

(١) وذلك بأن دفعها إلى غير من قبل له: احفظها عنده، أو خلطها بماله حتى صارت لا تتميز أصلاً. أو لا تتميز إلا بعسر كخطة بشعر. كذا يضمن لو طلبها صاحبها فحبسها ظلماً وكان قادراً على تسليمها لأنه متعد.

كِتَابُ الْهَبَةِ

تَمْلِكُ عَيْنِي هِيَ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ مَعَ الْقَبُولِ بَعْدَ إِجَابِ حَصَلٍ
 يَنْحَوِ قَوْلٍ وَاهِبٍ وَهَبْتُكَ ذَا الشَّيْءِ أَوْ أَعْمَرْتُ أَوْ نَحَلْتُكَ
 تَتِمُّ فِي الْمُفْرَزِ^(١) لَا الْمُسَاعِ بِالْقَبْضِ لِلْمُحَرَّرِ مِنْ مَتَاعٍ
 وَإِنْ تَكُ الْعَيْنُ لَدَى الْمَوْهُوبِ لَهُ تَمَّتْ بِلاَ قَبْضٍ جَدِيدٍ فَعَلَهُ
 وَمَا يَهَبُهُ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ أَبٍ فَمِلْكُهُ يَنْقَسِرُ عَقْدُهُمَا وَجَبَ
 وَإِنْ يَهَبُ دَاراً لَهُ شَخْصَانِ يَجُوزُ لَا الْعَكْسُ لَدَى الثُّعْمَانِ^(٢)

بَابُ الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ

يَصِحُّ فِيهَا عَوْدُهُ إِنْ فَعَلَهُ وَالْمَنْعُ بِالزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ^(٣)
 وَالْمَوْتِ وَالتَّعْوِضِ عَنْهَا إِنْ جَرَى^(٤) وَتَقْلِيلُهَا عَنْ مُلْكِهِ لِأَخَرَا

(١) أي: والمشاع الذي لا يقسم.

(٢) أي: لو وهب اثنان داراً مشتركة بينهما لواحد، صح؛ لأنهما سلماها له جملة وقد قبضها منهما كذلك، فلا شيوخ. لا العكس وهو أن يهب واحداً داراً من اثنين؛ لأن تملك الكل منهما تملك البعض الشائع وهو باطل وهذا عند الإمام أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحبه: يجوز؛ لأن هذا تملك واحد منهما فلم يتحقق الشيوخ.

(٣) كالفرس والبناء. لا المنفصلة كالولد والأرض.

(٤) كما لو قال الموهوب له: للواهب: خذ هذا الشيء عوضاً عن هتيك أو بدلها =

كَذَا قَرَابَةُ مَعَ الزَّوْجِيَّةِ ثُمَّ هَلَاكُ الْعَيْنِ فِي الْمَوْهُوبَةِ
وَصِحَّةُ الرُّجُوعِ بِالتَّرَاضِي بَيْنَهُمَا أَوْ بِقَضَاءِ قَاضِي

فَصْلٌ (فِي مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ)

وَمَنْ يَهَبُ جَارِيَةً دُونَ الْوَلَدِ^(١) صَحَّتْ وَالْإِسْتِثْنَاءُ لِلْحَمْلِ فَسَدَ
وَشَرَطُ رَدِّ بَعْضِ دَارٍ أَوْ عِوَضٍ مِنْهَا مَضَى الْوَهْبُ وَشَرَطُهُ انْتَقَضَ^(٢)
وَالصَّدَقَاتُ لِلْهَبَاتِ تَتَّبِعُ فِي حُكْمِهَا ثُمَّ الرُّجُوعُ مُمْتَنِعٌ^(٣)

كِتَابُ الْإِجَارَةِ

تَعْرِيفُهَا التَّمْلِيكُ لِلْمَنْفَعَةِ فِي مُدَّةٍ بِأَجَرَةٍ مَعْلُومَةٍ
وَيُعْلَمُ النِّفْعُ لَدَى الْبَيَانِ^(٤) كَمُدَّةِ السُّكْنَى مِنَ الزَّمَانِ

= فقبطها الواهب .

(١) أي: الولد الذي في بطنها تصح الهبة دون الاستثناء لأنه لا يعمل إلا في محل يعمل فيه العقد، والهبة لا تعمل في الحمل فانقلب شرطاً فاسداً وهي لا تبطل به .

(٢) أي: بطل؛ لأنه بعض أو مجهول .

(٣) أي: الصدقة كالهبة بجامع التبرع، فلا تنم إلا بالقبض ولا تصح في مشاع يقسم . إلا أن الصدقة لا يصح الرجوع فيها لأن المقصود فيها: الثواب لا العوض .

(٤) أي والمنفعة تعلم بأمر ثلاثة: الأول: بيان مدة الاستئجار طال أو قصرت =

أَوْ عَمَلٍ كَالصَّبْغِ وَالْخِيَاطَةِ وَالْأَجْرُ لَا يُلْزَمُ بِالْعَقْدِ بِلَا لَكِنْ لِرَبِّ الدَّارِ وَالْأَرْضِ أَقْتِضَا كَذَلِكَ لِلْجَمَالِ قِسْطُ الْمَرْحَلَةِ وَيَخْبِسُ الْعَيْنَ الَّذِي لِصَنْعَتِهِ كَالْقَصْرِ^(٢) وَالصَّبْغِ وَإِنْ مَعَهُ يَضَعُ لِكَيْتَمَا الْحَمَالُ وَالْمَلَاخُ وَالشَّرْطُ مَهْمَا كَانَ فِعْلَ الصَّانِعِ

وَجَازَ مَا صَحَّ ثَمَنٌ لِلْأَجْرَةِ شَرْطٌ أَوْ اسْتِنْفَائِهِ مُعْجَلًا لِكُلِّ يَوْمٍ أَجْرُهُ إِذَا انْقَضَى^(١) وَمَنْ يَخِيْطُ حِينَ وَفَّى عَمَلَهُ نَأْتُرُ فِيهَا لِأَخْذِ أَجْرَتِهِ فَالْأَجْرُ يُلْغَوُ وَالضَّمَانُ مُرْتَفِعٌ حَبْسُهُمَا لِلْعَيْنِ لَا يُبَاحُ^(٣) بِنَفْسِهِ لَا يَسْتَنْبِئُ فَاسْمَعِ^(٤)

- = ولم ترد في الأوقاف وعقار اليتيم على ثلاث سنين خوفاً من دعوى المستأجرين الملكية عند تطاول المدة كما هو الحاصل.
- الثاني: تسمية العمل الذي تصرف إليه المنفعة.
- الثالث: بالإشارة كالاستئجار على نقل هذا الطعام إلى موضع كذا المعين.
- (١) أي: لو استأجر رجل ما تقع الإجارة فيه على المنفعة كالدَّارِ، أو المسافة كالدَّابَّةِ، أو العمل كالخياطة. ولم يبين في أثناء العقد وقت الاستحقاق. كان للمؤجر صاحب الدار أو الأرض، طلب الأجرة كل يوم.
- (٢) أي: غسل الثياب ونحوها أي: إذا كان الأجرة حالة فحبس العين التي عنده حتى ضاعت فلا أجر له لهلاك المعقود عليه قبل التسليم.
- (٣) أي: لكن من لا أثر لصنعه كالحمال على ظهر أو دابة فليس له حبس العين للأجرة فإن حبس ضمن ضمان الغاصب كما يأتي.
- (٤) أي: إذا شرط المؤجر عمل المستأجر بنفسه لا ينيب غيره ولو ولده وأجيره، وإن أطلق كان للأجير أن يستأجر غيره ويبيعه. والله أعلم.

بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِجَارَةِ

إِجَارَةُ الْحَاثُوتِ وَالذَّارِ تَصِحُّ
يَعْمَلُ مَا شَاءَ سِوَى الْإِسْكَانِ
وَالْأَرْضُ لِلزَّرْعِ بِأَنْ يَزْرَعَ مَا
وَاللِّبَا وَالْفَرْسِ وَقْتُ^(٤) وَإِذَا
وَالزَّرْعُ لَا يُقْلَعُ بَلْ عِنْدَ انْتِهَاءِ
وَالثُّوبُ لِلْبَسِ وَفِيمَا أَطْلَقَا
أَمَّا إِذَا قَيَّدَ فِيهِمَا فَلَا
وَأِنْ تَعَدَّى الْمَوْضِعَ الْمُعَيَّنَّ
وَحَائِطُ الْقَبَا وَبِالثُّوبِ أَمْرٌ
مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ عَمَلٍ فِيهَا شُرِحَ^(١)
لِلْقَيْنِ^(٢) وَالْقَصَّارِ^(٣) وَالطَّحَّانِ
يَشَاءُ أَوْ يَزْرَعُ نَوْعاً عَلِمَا
مَضَى أَعَادَ الْأَرْضَ بَعْدَ قَلْعِ ذَا
حَصَادِهِ مِنْهَا بِأَجَرٍ مِثْلِهَا
يُلْبِسُ مَنْ شَاءَ كَالرُّكُوبِ مُطْلَقًا
يُرَكِّبُ أَوْ يُلْبِسُ مَا قَدْ جِهَلَا
وَقْتُ الْكِرَا ثُمَّ تَعَدَّى ضُمَّنَا
فَقِيَمَةُ الثُّوبِ عَلَيْهِ تَسْتَقَرُّ

(١) أي تصح بلا بيان ما يعمل فيها لصرفه للمتعارف وهو السكنى وأنه لا يتفاوت،
غير أنه لا يسكن حداداً ولا غسالاً ولا طحاناً من غير رضا المالك أو اشتراطه
في عقد الإجارة. وإن اختلفا في الاشتراط فالقول للمؤجر، كما لو أنكر أصل
العقد، وإن أقاما البينة فالبينة بينة المستأجر لإثباتها الزيادة.

(٢) أي الحداد.

(٣) أي الغسال.

(٤) لأنها منفعة معلومة.

بَابُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ

تَفْسُدُ بِالْشَّرْطِ^(١) وَبِالْجَهَالَةِ^(٢) وَفِيهِ^(٣) أَجْرُ الْمِثْلِ لِلْمَوْؤَنَةِ
أَجَرَ دَاراً كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا صَحَّ لِشَهْرٍ وَاحِدٍ إِلَّا إِذَا
سَمِيَ الشُّهُورَ صَحَّ فِي ذِي الْجُمْلَةِ وَالْوَقْتُ لِلْعَقْدِ ابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ
وَجَازَ أَخْذُ أَجْرَةِ الْحَمَامِ كَذَلِكَ الظُّنْزُ مَعَ الْحَجَّامِ
لَا لِعَسِيبِ الْفَحْلِ وَالْتِيَا حَةِ وَلَا الْمُشَاعِ مَا خَلَا ذَا الشَّرَكَةِ^(٤)
مُعْطٍ لِنَسِجٍ غَزْلِهِ بِالْعُشْرِ يَلْتُمُو وَلِلنَّسَاجِ مِثْلُ الْأَجْرِ

بَابُ ضَمَانِ الْأَجِيرِ

الْعَيْنُ فِي يَدِ الْأَجِيرِ الْمُشْتَرَكِ أَمَانَةٌ فَلَا يَضْمَنُ مَا هَلَكَ
فِي الْيَدِ بَلْ بِالْهَلْكِ فِي الْأَعْمَالِ كَتَلَفٍ بِزَلَقِ الْحَمَالِ^(٥)

(١) أي: المخالف للعقد.

(٢) أي جهالة المسمى كله أو بعضه أو بعدم التسمية.

(٣) أي: في فساد الإجارة يجب أجر المثل للمؤنة باستيفاء المنفعة لكن إن كان الفساد لجهالة المسمى أو عدم التسمية وجب الأجر بالغاً ما بلغ، وإن بالشرط الفاسد لم يزد على المسمى.

(٤) أي: إلا إذا أجر نصيبه من شريكه، فإذا كانت داراً مشتركة بين زيد وعمرو فأراد عمرو إجارة نصفها فيصح من زيد شريكه ولا يجوز من غيره.

(٥) الأجير المشترك: هو من يعمل لغير واحد فلا يضمن ما هلك في يده وإن شرط =

وَكَا لْمُكَارِي ضَامِنٌ إِذَا انْقَطَعَ
وَعَبِيرٌ إِنْسَانٌ بِفُلْكِ قَدْ غَرِقَ^(١)
وَفِي انْكِسَارِ الدَّنِّ فِي السَّبِيلِ^(٢)
بِغَيْرِ أَجْرِ أَوْ بِمَا فِيهِ انْكَسَرَ
وَمَا عَلَى الْبَزَاغِ^(٣) وَالْفَصَادِ
وَمَا عَلَى الْأَجِيرِ غَيْرِ الْمُشْتَرَكِ
نَمَّ لَهُ الْأَجْرُ بِذَلِ مُهَجَّتِهِ
كَمَنْ عَدَا مُشَاهِرًا فِي الْغَنَمِ

حَبْلٌ بِهِ يَشُدُّ كُلَّمَا رَفَعَ
وَدَقُّ قَصَارٍ لِثَوْبٍ فَأَنْخَرَقُ
قِيَمَتُهُ فِي مَوْضِعِ التَّحْمِيلِ
وَأَجْرُهُ عَلَى الْحِسَابِ يُعْتَبَرُ
غُرْمٌ بِفَتْحِ الْمَوْضِعِ الْمُغْتَادِ
غُرْمٌ بِفَعْلِهِ إِذَا الشَّيْءُ هَلَكَ^(٤)
وَإِنْ خَلَا عَنْ عَمَلٍ فِي مُدَّتِهِ
لِرَعْيٍ أَوْ خُصٍّ يَبْغِضُ الْخَدَمَ

= عليه الظمان لأن شرط الظمان في الأمانة باطل. ولكن يضمن ما تلف بعمله وإهماله كتلف يزلق الحمال على ظهره مثلاً. وكذا يضمن المكاري إذا انقطع الحبل الذي يشد به الحمل.

(١) أي: لو غرقت السفينة بسيره الشديد فإن كان فيها متاع يضمنه أو إنسان لا ولو صغيراً.

(٢) أي الطريق. والمعنى: يضمن الحمال قيمته ما انكسر في مكان حملة ولا أجر أو يضمن قيمته بالموضع الذي فيه انكسر ويجب أجره بحسابه هذا لو انكسر بصنعه وإلا بأن زحمه فانكسر فلا ضمان لأن المتاع أمانة عنده.

(٣) البزاع: البطار.

(٤) الأجير غير المشترك: هو الأجير الخاص وهو من يعمل لمعين عملاً مؤقتاً بالتخصيص لا يضمن ما تلف في يده أو بعمله إلا إذا تعمد الفساد فيضمن.

بابُ فسخِ الإِجَارَةِ

أَلْفَسَخُ فِيهَا صَحَّ بِالْخِيَارِ وَيَسْقُطُ الْأَجْرُ بِغَضَبِ الدَّارِ
 وَبِالْخَرَابِ وَانْقِطَاعِ الْمَاءِ عَنْ ضَيْعَةٍ تُزْرَعُ أَوْ رَحَاءِ
 وَمَوْتِ مَنْ لِنَفْسِهِ قَدْ عَقَدَا وَإِنْ تَكُنْ لِغَيْرِهِ لَنْ تَفْسُدَا
 وَهَكَذَا تُفْسَخُ بِالْأَعْذَارِ مِثْلُ اقْتِقَارِ مُؤَجَّرٍ لِدارِ^(١)
 يَبِيعُهَا الْقَاضِي لِلدِّينِ قَدْ ظَهَرَ وَمُكْتَرِي بَغْلِ لِتَرْكِهِ السَّفَرِ^(٢)
 وَمُكْتَرِي الدُّكَّانِ لِلتَّجَارَةِ تُفْسَخُ مَهْمَا أَفْلَسَ الْإِجَارَةُ
 وَالْمُكْتَرِي لِلزَّادِ مَهْمَا أَكَلَا مِنْهُ لَهُ التَّعْوِیْضُ عَنْهُ بَدَلًا

كِتَابُ الْمُكَاتَبِ

شِرَاؤُهُ وَيَبِيعُهُ كَذَا السَّفَرِ يَجُوزُ وَالْمَنْعُ لَهُ لَا يُعْتَبَرُ

(١) أي: إن كان للمؤجر داران مثلاً فباع إحداهما أو احترقت فافتقر لداره الثانية فإنه يفسخ الإجارة حيثئذ.

(٢) أي: لو أجر داره ثم ظهر عليه دين، ولا مال له سوى تلك الدار، فالقاضي يبيع تلك الدار وتفسخ الإجارة. وكذا لو عدل مستأجر الدابة عن سفره كان عذراً في فسخ الإجارة لأن المستأجر ربما كان يسافر للحج فذهب وقته أو لطلب الغريم فوجده أو للتجارة فافتقر بخلاف عدول المكاري عن السفر فإنه ليس عذراً لإمكان أن يبعث الدواب مع أجيره.

وَجَائِزٌ تَزْوِجُهُ لَأَمْتِهِ
وَالْمَنْعُ فِي نِكَاحِهِ مَعَ هَيْبَتِهِ
وَإِنْ تَلِدَ مِنْ سَيِّدٍ مُكَاتَبَةٍ
أَوْ عَجَزَتْ فَهِيَ لَهُ أُمٌّ وَلَدٌ
وَصُلَحُ مَنْ كُوتِبَ بِالنِّسَاءِ
وَالْعَبْدُ لَا يُمْنَعُ مِنْ كِتَابَتِهِ
وَعَتَقَهُ وَالْقَرْضُ أَوْ كَفَالَتِهِ
تَمْضِي إِذَا شَاءَتْ عَلَى الْمُكَاتَبَةِ
وَمَا لِمَنْ كَاتَبَ مَنْ دَبَّرَ رَدَّ
صَحَّ بِنِصْفِ عَاجِلِ الْأَدَاءِ

بَابُ كِتَابَةِ الْمُشْتَرَكِ

لَوْ وَكَّلَ الْخَلِيطُ بِالْكِتَابَةِ
صَارَ لَدَى الْعَجَزِ لَهُ مَا قَبْضًا
مِنْ مَالِكَيْهَا وَيَطَاهَا وَاحِدٌ
وَصَارَ لِلثَّانِي كَذَا وَعَجَزَتْ
فَيُضْمَنُ الْأَوَّلُ نِصْفَ سَعْرِهَا
وَقِيمَةَ الْإِبْنِ وَصَارَ حُرًّا
فِي حَظِّهِ وَحَازَ بَعْضَ الْحِصَّةِ
وَإِنْ يَكُنْ لِقَيْتَةِ عَقْدٍ مَضَى
فَوَلَدَتْ فَقَالَ مِثِّي الْوَلَدُ
فَهِيَ لِذِي السَّبْقِ وَلِئِدَّةٍ غَدَتْ
وَعُقْرُهَا ^(١) وَذَلِكَ ^(٢) كُلُّ عُقْرٍهَا
وَدَافِعُ الْعُقْرِ لِنُفْسِكَ يَرَا

بَابُ مَوْتِ الْمُكَاتَبِ وَعَجْزِهِ

مُكَاتَبٌ أَعْسَرَ عَنْ تَجْمِمْ وَلَهُ مَالٌ فَقَاضٍ لِثَلَاثِ أَمْهَلَةٍ

(١) أي: ونصف عقرها.

(٢) أي: الشريك الآخر الذي وطئ ثانياً بضمن كل عقرها لوطنه أمة الغير حقيقة.

أَوْ عَبَّرَ الْحَاكِمُ ذَلِكَ إِنْ طَلَبَ مَوْلَاهُ فَسَخَا وَلَهُ مَا قَدْ كَسَبَ
وَأِنْ يَمُتْ دُو الْمَالِ يُقْضَى لِلْبَدَلِ مِنْهُ وَعِثْقُهُ لَدَى الْمَوْتِ حَصَلَ
وَأِنْ يَمُتْ مَوْلَاهُ يُقْضَى الْبَدَلُ مُتَجَمَّأً وَهُوَ بِعِثْقٍ يَنْطَلُ

كِتَابُ الْوَلَاءِ

وَهُوَ لِمَنْ أَعْتَقَ أَوْ قَدْ بَاشَرَا أَشْبَابَهُ كَمَحْرَمٍ لَهُ أَشْتَرَى
وَحَامِلٌ مِنْ رَوْحِهَا الْقِنْ الْوَلَا لِمُعْتِقٍ لَهَا عَلَيْهِ حَصَلَا
وَأِنْ تَلِدَ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أُعْتِقَتْ لِفَوْقِ نِصْفِ الْخَوْلِ ذَا لَهُ ثَبَتْ
لَكِنْ يَجُرُّ الْعَبْدُ مَهْمَا أُعْتِقَا وَلَا^(١) ابْنُهُ لِقَوْمِهِ لَا مَطْلَقَا
وَأِنْ تَلِدَ مُعْتَقَةً مِنْ أَعْجَمِي يَلِي ابْنُهُ الْمُعْتِقَ عِنْدَ الْأَعْظَمِ
وَالْعَصَبَاتُ مِنْ ذَوِي الْأَنْسَابِ أُولَى مِنْ التَّعْصِيبِ بِالْأَشْبَابِ

كِتَابُ الْإِكْرَاهِ

وَشَرْطُهُ الْقُدْرَةُ مِمَّنْ يُوعَدُ وَخَوْفُ مُكْرِهِ لِمَا يُهْدَدُ
فَلَوْ يَحْبِسُهُ عَلَى الْبَيْعِ مَضَى أَوْ رَدَّ وَالتَّسْلِيمُ بِالطَّوْعِ رَضَى
وَلَوْ عَلَى الشُّرْبِ لِحَمْرِ وَرَهَبٍ لِلْقَتْلِ وَالْقَطْعِ فَعِنْدَ ذَا يَحِبُّ
أَمَّا عَلَى الْكُفْرِ فَصَبْرُهُ أَحَبُّ وَذَا عَلَى الْقَتْلِ أَوْ الزَّانَا وَجِبُّ

(١) بالقصر لأجل الوزن أي يجر العبد إذا أعتق ولاء ابنه لقومه.

وَإِنْ عَلَى النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ صَحًّا مَعَ الْكُزْهِ عَلَى الْإِعْتِنَاقِ

كِتَابُ الْحَجَرِ

عَقْدُ الْعَبْدِ وَالصَّغَارِ الْعُقَلَا
بِلَا رِضَى مِنْ أَلْمَوَالِي بَطَلَا
سَوَى طَلَاقِ الْعَبْدِ مَعَ إِفْرَارِهِ
بِأَلْمَالِ وَالْأَدَا لَدَى تَحْرِيرِهِ
وَالْحَجَرُ لِلشَّيْءِ صَحٌّ فِي الْأَصَحِّ
لَا فَاسِقٍ إِنْ كَانَ فِي أَلْمَالِ صَلَحٌ

فَضْلٌ فِي حَدِّ الْبُلُوغِ

وَمَبْلَغُ أَلْمَلَامِ بِالْإِجْبَالِ
وَالْأَخْتِلَامِ مِنْهُ وَالْإِنْزَالِ
وَتَبْلُغُ الْأُنْثَى بِحَيْضٍ وَحَبَلٍ
وَالْهَمَّا بِالسِّنِّ خَمْسُ الْعَشْرِ حَلٍ
وَالْقَوْلُ فِي الْبُلُوغِ لِلْمَرَاهِقِ
وَهُوَ كَبَالِغٌ لَدَى التَّوَافِقِ

كِتَابُ أَلْمَأْذُونِ

وَمُطْلَقُ الْإِذْنِ لَهُ أَلْبَيْعُ وَأَنْ
يَقَرَّ بِالشَّيْءِ وَإِنْ شَاءَ رَهَنْ
لَا أَلْنِكَاحُ وَالْقَرْضُ وَأَنْوَاعُ أَلْهَبَةِ
وَأَلْعَتَقُ وَالْإِنْكَاحُ وَأَلْمُكَاتَبَةُ
وَيَبْعُهُ فِي أَلذِّينِ إِنْ لَمْ يُفَدَّ حَقٌّ
وَفَاضِلُ أَلذِّينِ عَلَيْهِ إِذْ عَتَقَ
ثُمَّ أُنْتَهَاءُ الْإِذْنِ لِلْمَأْذُونِ
بِحَجَرِ مَوْلَاهُ أَوْ الْجُنُونِ

أَوْ بِالإِبَاقِ أَوْ بِالإِسْتِيلَادِ
وَأِنْ يَقُلْ قَادِمٌ مَضِرٌّ سَيِّدِي
يَلْزَمُهُ الَّذِي بِهِ قَدْ انْتَجَرَ
بِالإِذْنِ وَالصَّبِيَّ بَعْدَ الإِذْنِ فِي

أَوْ مَوْتِ مَوْلَاهُ أَوْ ارْتِدَادِ
زَيْدٌ فَبَاعَ وَاشْتَرَى فِي الْبَلَدِ
وَلَمْ يُبْعَ إِلَّا إِذَا الْمَوْلَى أَفْرَ
مَنْزِلَةِ الْمَأْذُونِ فِي التَّصَرُّفِ

كِتَابُ الْغَضَبِ

يَلْزَمُ رَدُّ الشَّيْءِ حَيْثُ مَا غَضِبَ
وَتَلْزَمُ الْقِيَمَةُ لِغَيْرِ الْمِثْلِيِّ
لَكِنْ ضَمَانُ النَّقْصِ فِي الْعَقَارِ
وَوَاجِبٌ تَصَدُّقٌ بِالْعَلَّةِ
وَأِنْ يُعَيَّرَ غَاصِبٌ مَا اغْتَصَبَهُ
مِنَ الضَّمَانِ مِثْلُ طَخْنِ الْحَبِّ
فِي الشَّاقَةِ إِذْ تُذْبِحُ وَالنُّوبِ إِذَا
أَوْ قِيَمَةٌ مَعَ تَرْكِهِ لِلْغَاصِبِ
وَأِنْ بَنَى فِي أَرْضٍ غَيْرِ أَوْ زَرَعَ
وَأِنْ أَضَرَ الْقَلْعُ لِلْمَالِكِ أَنْ

وَفِي تَوَى الْمِثْلِيِّ مِنْهُ يَجِبُ
وَالْغَضَبُ لَا يَجْرِي بِغَيْرِ التَّقْلِي^(١)
بِالزَّرْعِ وَالسُّكْنَى يَكُونُ جَارِي
كَالرَّيْحِ فِي الْمَغْصُوبِ وَالْوَدِيعَةِ
حَلٌّ إِذَا أَدَّى لِمَا قَدْ أُوجِبَهُ
وَكَالْبِنَاءِ مِنْهُ فَوْقَ الْحُشْبِ
يُخْرَقُ فَاحِشاً ضَمَانُ نَقْصٍ ذَا
وَفِي بَسِيرِ الْخَرْقِ نَقْصُ الْعَائِبِ
سَلَمَهَا مِنْ بَعْدِ مَا فِيهَا قَلْعٌ
يُضْمَنُ مَقْلُوعاً وَيَخْوِيهِ إِذَنْ

(١) أي: الغضب إنما يتحقق فيما يتقل لأنه إزالة اليد كما مر: وذلك يتصور في المنقول. ولذا لو غصب عقاراً فهلك في يده لم يضمه.

فِي صَبْغِهِ الْأَبْيَضَ أَصْلُ قِيَمَتِهِ وَلَتِهِ السَّوْبِقَ مِثْلُ صِفَتِهِ
وَإِنْ يَشَأْ أَخَذَهُمَا يَرُدُّ مَا زَادَ صِبَاغٌ مَعَ سَمْنٍ بِهِمَا

فَضْلٌ

(فِي تَصَرُّفِ الْعَاصِبِ فِي الْمَعْصُوبِ)

وَتُمْلِكُ الْعَيْنُ الَّتِي قَدْ غُصِبَتْ إِنْ ضَمِنْتَ قِيَمَتَهَا إِذْ عُبِيَتْ
وَالْقَوْلُ لِلْعَاصِبِ مَعَ يَمِينِهِ فِي السَّعْرِ وَالْمَالِكِ مَعَ بُرْهَانِهِ
مَنْ بَاعَ مَعْصُوبًا فَأَدَّى حَقَّهُ لِمَالِكٍ يَنْقُذُ ذَا لَا عِتْقَهُ
زَوَائِدُ الْمَعْصُوبِ مِثْلُ الْوَلَدِ أَمَانَةٌ تُضْمَنُ بِالتَّعَدِّي
وَالنَّفْعُ لَا يُضْمَنُ وَالْخُمُورُ لِمُسْلِمٍ كَذَلِكَ الْخَنْزِيرُ
وَمَنْ أَرَاكَ مُسْكِرًا أَوْ كَسْرًا لِمَغْرَفٍ يَضْمَنُ وَالْمُدَبَّرَا

كِتَابُ الشُّفْعَةِ

تَبْتُ لِلْخَلِيطِ فِي الْعَقَارِ إِنْ يَبِعَ ثُمَّ الْحَقُّ ثُمَّ الْجَارِ
جَبْرًا عَلَى مَنْ حَارَهَا بِمَا دَفَعَ بِقَدْرِ عَدِّ الرُّوسِ مِمَّنْ قَدْ شَفَعَ
وَمِلْكُهَا يَكُونُ بِالْقَضَاءِ أَوْ أَخَذَهَا الشَّفِيعُ بِالرِّضَاءِ

فصل

وَحِينَ يَذِرِي بِالشَّرِّ فَلْيُشْهِدْ
وَلْيُنَبِّئِ الشَّفِيعُ أَصْلَ السَّبَبِ
وَمَا حُضُورُ ثَمَنِ بِالْأَزْمِ
وَالْقَوْلُ لِلْمُبْتَاعِ فِي زَيْدِ الثَّمَنِ
وَمَا أَشْتَرِي بغيرِ ذِي الْمِثْلِ شَفَعُ
وَأَخْذُهُ بِالْحَالِ فِي الْمَوْجَلِ
أَوْ قِيمَةُ الْبِنَاءِ مَعَ الْأَثْمَانِ
عِنْدَ الْعَقَارِ أَوْ عَلَى رَبِّ الْيَدِ
وَالْبَيْعُ عِنْدَ تَكْرِ هَذَا الْمُوجِبِ
عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ قَضَاءِ الْحَاكِمِ
إِنْ لَمْ يَبْرْهِنْ نَقْصَهُ مَنْ يَشْفَعُنْ
بِقِيمَةٍ وَالْمِثْلُ بِالْمِثْلِ دَفْعُ
أَوْ صَبْرُهُ إِلَى انْقِضَاءِ الْأَجَلِ
إِنْ أَشْتَرَاهَا غَارِسٌ أَوْ بَانِي

بَابُ مَا تَثْبُتُ فِيهِ الشُّفْعَةُ أَوَّلًا

لَا شُفْعَ فِي الْفُلْكِ وَلَا فِي الْعَرْضِ
بَلْ هُوَ فِي تَمْلُكِ الْعَقَارِ
أَوْ بَدَلِ لِلْخُلْعِ أَوْ لِلصُّلْحِ
وَلَا الَّتِي تُبَاعُ بِالْخِيَارِ
وَالْتَّخْلُفِ وَالْبِنَاءِ بِغَيْرِ أَرْضٍ
بِالْمَالِ لَا الْأُجْرَةَ وَالْأَمْهَارِ
عَنْ دَمِ عَمْدِ الْقَتْلِ أَوْ فِي الْجُرْحِ
لِبَائِعٍ أَوْ لِفَسَادِ جَارِي

بَابُ مَا يُبْطَلُهَا

وَتَرْكُهُ الْإِشْهَادَ مَعَ قُدْرَتِهِ
يُبْطَلُهَا وَالصُّلْحُ عَنْ شُفْعَتِهِ

وَمَوْتُهُ لَا الْمُشْتَرِي أَوْ يَبِيعُ مَا يُشْفَعُ بِهِ قَبْلَ الْقَضَا أَوْ سَلَمًا
وَبَاطِلٌ تَسْلِيمُهُ إِنْ أَخْبِرَا بِالْبَيْعِ بِالْأَلْفِ فَإِنْ أَنْزَرَا
أَوْ لِسَوَى الْمُخْبِرِ بَانَتْ بَيْعَتُهُ لَهُ الرُّجُوعُ وَتَصِحُّ شَفَعَتُهُ

كِتَابُ الْقِسْمَةِ

وَيَنْصِبُ الْحَاكِمُ نَذْبًا قَاسِمًا مُؤْتَمَنًا بِالْإِفْتِسَامِ عَالِمًا
فَفِي الْعَقَارِ الْمُشْتَرَى وَالنَّقْلِي وَلَوْ بِإِزْثٍ جَارَ قَسْمُ الْكُلِّ
لَا فِي عَقَارِ الْإِزْثِ بَيْنَ الشَّرَكََا حَتَّى يَبْرَهِنُوا عَلَى مَنْ هَلَكََا
يَقْسِمُ لِلْفَرْدِ إِذَا الْكُلُّ انْتَفَعَ وَإِنْ يَضُرَّ فَرِضَاهُمْ يُبْغِ
وَيَقْسِمُ الْعُرُوضُ مِنْ جِنْسٍ وَلَا يَقْسِمُ جِنْسَانِ بِخَلْطٍ فِعْلًا
وَالْبِئْرُ وَالْحَمَّامُ وَالْجَوَاهِرُ كَذَا الرَّحَى فِي قَسْمِهَا لَا يُجْبَرُ
وَالدُّورُ لِلْقَوْمِ بِمَضَرٍ تُقْسَمُ مُتَفَرِّدَاتٍ كَالْأَرَاضِي تُعْلَمُ

فَضْلٌ

وَالذَّرْعُ وَالْعَزْلُ وَتَقْوِيمُ الْبِنَا وَفَرَزُ كُلِّ بِحَقُوقٍ حَسَنًا
وَجَائِزُ شَهَادَةِ الْقَسَامِ عِنْدَ اخْتِلَافٍ مِنْ ذَوِي السَّهَامِ
وَإِنْ يَكُنْ فَاحِشٌ غَبْنٍ يَظْهَرُ تُفْسَخُ لَا أَسْتَحْقَاقُ شَقْصٍ يَصْدُرُ

كِتَابُ الْمُرَارَعَةِ

تَصِحُّ فِي الْأَصَحِّ مَعَ صَلَاحِيَةِ فِي الْأَرْضِ لِلزَّرْعِ بِشَرْطِ التَّخْلِيَةِ
فِيهَا لِعَامِلٍ مَعَ الْبَيَانِ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ وَحَظِّ الثَّانِي
وَمُدَّةٍ وَشُرْكَةٍ فِي الْخَارِجِ وَلَمْ يَجِبْ أَجْرٌ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ
وَالرَّبْعُ إِنْ تَفْسَدَ لِرَبِّ الْبَذْرِ وَأَجْرٌ مِثْلُ الشَّرِيكِ يَجْرِي
وَمُؤْنُ الزَّرْعِ بِقَدْرِ الْحَظِّ وَشَرْطُ زَيْدٍ بِالْفَسَادِ يَقْضِي^(١)

كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ

تَصِحُّ فِي الْقَضْبِ^(٢) وَفِي الْأَشْجَارِ وَالْتَّخْلِ لَا فِي مُذْرِكِ الثَّمَارِ
تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ وَبِالْأَعْدَارِ تُفْسَخُ كَعَجْزٍ لِلشَّرِيكِ طَارِي

كِتَابُ الذَّبَائِحِ

وَمَنْ سَوَى الْمُسْلِمِ وَالْكِتَابِيِّ مَذْبُوحُهُ يَحْرُمُ فِي ذَا الْأَبَابِ

(١) أي: نفقة الزرع يجب على المتعاقدين بقدر حقوقهما كأجر الحصاد والرفع والدياس والتدريه. فلو شرط ما ذكر وزاداه على العامل ففسد المزارعة بذلك الشرط، لأنه لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحدهما.
(٢) كالبرسيم وغيره.

كَتَارِكِ اسْمِ اللَّهِ عَمْدًا وَإِذَا
وَالَّذِي فِي الْخَلْقِ يَقْطَعُ الْأَرْبَعِ^(١)
وَجَازَ بِالْعَظْمِ وَمَا قَدْ أَنْهَرَ
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُجَدَّ الشَّفَرَةُ
وَالصَّيْدُ مَا اسْتَأْنَسَ مِنْهُ يُذْبَحُ
وَمَا الْجَنَيْنُ بِذَكَاةٍ أُمِّهِ
يَشْرُكُ بِالسَّيَّانِ لَا يَحْرُمُ ذَا
أَوْ أَكْثَرَ مِنَ الْمُرُوقِ فَاسْمَعْ
لِلدَّمَ إِلَّا سِنَّهُ وَالظُّفْرَ^(٢)
وَذَبْحُهُ مِنَ الْفَقَاءِ يُكْرَهُ
وَالنَّعْمُ الْتَافِرُ مِنْهُ يُجْرَحُ
حَلٌّ وَأَفْتِيَا بِحِلِّ لَحْمِهِ

فَصْلٌ (فِيمَا لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَمَا يَحِلُّ)

ذُو النَّابِ وَالْمِخْلَبِ مِنْ سِبَاعِ
وَحَشَرَاتِ الْأَرْضِ وَالضَّبَابِ^(٤)
وَالْحَوْتُ وَالْجَرَادُ بِالْمَمَاتِ
يَحْرُمُ كَالْحِدَاءِ وَالضَّبَاعِ^(٣)
وَتَغْلَبُ وَأَبْقَعَ الْغُرَابِ^(٥)
بِسَبَبِ حَلٍّ بِلاَ ذَكَاةٍ

(١) وهي: المري، والحلقوم والودجان.

(٢) أي: إذا كانا قائمين في موضعهما.

(٣) مثال لذي الناب. جمع ضبع. من عجيب أمره أنه يحبض ويكون ذكراً سنة وأنتى أخرى (أبو السعود عن الأبياري).

(٤) الضباب: جمع ضب، كان حلالاً في صدر الإسلام ثم حرم فلا يحل أكله.

(٥) أبقع الغراب: الذي يأكل الجيف بخلاف غراب الزرع فيحل.

كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ

يَلْزَمُ لِلْحَرِّ الْمُتَقِيمِ الْمُسْرِ
 ذَبْحُ لِسَاءٍ فِي ثَلَاثِ النَّحْرِ
 لَيْسَتْ بِعَمِيَاءَ وَلَا عَوْرَاءَ
 أَوْ مَعَ ذَهَابِ أَكْثَرِ لِسَادُنِ
 وَصَحَّ بِالْحُبْلَى وَبِالشُّوْلَاءِ^(١)
 وَجَازَ بِالشَّيِّ مِنْ كُلِّ النَّعَمِ
 وَالشُّبُعِ مِنْ إِبْلِ كَذَاكَ مِنْ بَقَرِ
 وَسُنَّ أَنْ يُطْعِمَ مِنْهَا الْفُقَرَا
 لَهُ غَلَطَ اثْنَانِ وَكُلُّ قَدْ ذَبَحَ
 عَنْ نَفْسِهِ لَا طِفْلِهِ فِي الْأَظْهَرِ
 أَوْلَهَا أَلْعِيدُ طُلُوعِ الْفَجْرِ
 وَلَا بِعَجْفَاءَ وَلَا عَرْجَاءَ
 أَوْ ذَنْبٍ أَوْ أَلْيَةِ أَوْ عَيْسِنِ
 وَبِالْخَصِيِّ مَعَ سَمَنِ الْجَرْبَاءِ
 وَالْجَذَعِ الْمَخْصُوصِ مِنْ ضَانِ الْغَنَمِ
 إِنْ قَصَدَ الْكُلُّ الثَّوَابَ الْمُدَخَّرِ
 بِقَدَارِ ثُلُثِهَا وَأَنْ يَدْخِرَا
 أُضْحِيَّةَ الْآخِرِ أَجْرًا ذَا وَصَحَّ

كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ

يَحْرُمُ شُرْبُ لَبَنِ الْإِثْنَانِ^(٢) وَالْأَكْلُ فِي آيَةِ النَّقْدَانِ^(٣)

(١) أي: المجنونة إذا لم يمنعها من السوم والرعي وإلا فلا.

(٢) المراد بالاثنان: الحمارة.

(٣) هذا على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة وهي لغة مشهورة فبصير النقدان هنا مجروراً بالإضافة بكسرة مقدرة على الألف كإعراب المقصور كما لا يخفى كاتبه من خط المؤلف.

وَحَلَّ مَا فُضِّضَ مِنْ آلَاتِ إِذَا اتَّقَى مَوَاضِعَ الْحُرْمَاتِ
وَقَوْلُ عَبْدٍ أَوْ صَبِيٍّ يُقْبَلُ فِي الْإِذْنِ وَالْهَبَاتِ حِينَ يَنْقَلُ
وَفَاسِقٍ يُقْبَلُ فِي الْمُعَامَلَةِ لَا فِي دِيَانَاتٍ تَكُونُ مُشْكَلَةً

فَضْلٌ فِي اللَّبْسِ

لَبَسُ الْخَرِيرِ لِلرِّجَالِ ^(١) يَحْرُمُ ^(٢) وَحَلَّ مَا بِالْقُطَنِ مِنْهُ يُلَحَّمُ
لَا يَلْبَسُ التَّبْرَنْ غَيْرَ الْخَاتِمِ سِوَى الْإِنَاثِ أَوْ حُلِيِّ الصَّارِمِ ^(٣)
وَيُكْرَهُ الْإِلْبَاسُ ثَوْبًا لِلصَّبِيِّ حَرِيرًا أَوْ لِفِضَّةٍ أَوْ ذَهَبٍ

فَضْلٌ فِي النَّظَرِ وَالْمَسِّ

وَيَنْظُرُ الْفَخْلُ لِغَيْرِ الْعَوْرَةِ لِمِثْلِهِ كَأَمْرَاءَ مِنْ مَرْأَةٍ
وَرَجُلٍ وَحَلٍّ مِنْ مَمْلُوكِيهِ رُؤْيَا فَرْجٍ وَكَذَا مِنْ زَوْجَتِهِ
وَلِسَوَى الْبَطْنِ مِنَ الْمَحَارِمِ وَالظَّهْرِ وَالْعَوْرَةِ حَلًّا فَأَعْلَمِ
وَأَمَةُ الْغَيْرِ هُنَا كَالْمَحْرَمِ وَالْمَسُّ كَالرُّؤْيَا فِي التَّحَكُّمِ

(١) في نسخة للذكور.

(٢) أي: ولو بمائل على الصحيح. ويستثنى منه قدر شبر، وقيد باللبس لأن توسده وافتراشه يحل.

(٣) أي السيف.

وَيَنْزِلُ السَّيِّدُ عَنْ مَمْلُوكَتِهِ يَغْيِرُ إِذْنِ وَبِهِ عَنْ رَوْجَتِهِ
وَيَلْزَمُ اسْتِثْرَاءَ مَنْ قَدْ يَشْرِي لِقَاءِ يَحْيِصَةَ أَوْ شَهْرٍ

فَصْلٌ فِي الْبَيْعِ

يَحْرُمُ بَيْعُ عَذِرَاتِ الْآدَمِيِّ ثُمَّ لَهُ حَلُّ الشَّرَا مِنْ زَاعِمٍ
تَوْكِيلَ مَوْلَى بِابْتِيعِ الْأَمَةِ وَأَخْذُ دَيْنٍ ثَمَنًا لِلْحَمْرَةِ
مِنْ كَافِرٍ عَلَيْهِ لَا مِنْ مُسْلِمٍ وَيُكْرَهُ اخْتِكَارُ قُوتِ الْآدَمِيِّ
أَوْ لِبَهِيمَةٍ شَرَى فِي الْغُلُوفَةِ لَا حِفْظَ مَا اسْتَعْلَهُ مِنْ ضَيْعَةٍ
لَا بَأْسَ فِي بَيْعِ بِنَا أُمَّ الْقُرَى وَلَيْسَ فِي الْعَرَضَةِ بَيْعٌ وَشَرًّا^(١)

فَصْلٌ

(مسائل متفرقة)

تَحْلِيَةُ الْمُضْحَفِ لَابَّاسٍ بِهَا وَلَعَبُ شِطْرُنْجٍ وَتَزْدِ كُرْهَا^(٢)

(١) أي: ليس في الأرض بيع وشراء وهذا في إحدى الروايتين عن الإمام، وفي الرواية الأخرى: يجوز في الأرض أيضاً وبهذه الرواية جزم في الكنز وغيره. قال في الدر نقلاً عن العيني وبه يفتى فتنبه. والله أعلم.

(٢) أي: كره تحريماً، وعن أبي يوسف إباحة ذلك إن لم يقامر، ولم يداوم، ولم يخل بواجب، ولم يكثر الحلف. والمذهب المنع. وقد فشا اللعب بالشطرنج الآن حتى في ليالي رمضان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وَالْتَزُّوْا لِلْعَبْرِ عَلَى الْخَيْلِ يَحِلُّ وَالتَّاجِرُ الْعَبْدُ إِذَا يُهْدِي قَبْلُ
لَا بَاسَ لِلدَّمِيِّ بِالْعِيَادَةِ وَلَا دُخُولِ مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ

كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

مَنْ يُحْيِي مَالًا نَفَعَ فِيهِ مِنْ عَرَا لَا مِلْكَ فِيهِ نَائِيًا عَنِ الْقُرَى
يَمْلِكُهُ بِشَرْطِ إِذْنِ الْمَلِكِ وَإِنْ يَكُنْ يَهْمِلُ لَهُ لَمْ يَمْلِكِ
دَزْعُ حَرِيمِ الْبُيُوتِ أَرْبَعُونَ وَالْعَيْنُ خَمْسُمِائَةٍ يَكُونَا

فَضْلٌ

(فِي الشُّرْبِ)

وَالشُّرْبُ مِنْ مَا لَيْسَ فِي آتِيَةِ حَلٌّ لَدَمِيٍّ وَلِلْبَهِيمَةِ
لَا سَقْيَ أَرْضِهِ وَنَضَبِ الدَّلِيَةِ إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكٍ لِلسَّاقِيَةِ

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

يَحْرُمُ مِنْهَا الشَّيْءُ مِنْ مَاءِ الْعَيْنِ وَالسُّكْرُ وَهُوَ الشَّيْءُ مِنْ مَاءِ الرُّطْبِ
كَذَا نَقِيعُ اللَّزْبِيبِ إِنْ غَلَى جَمِيعُ ذَا صَارَ حَرَامًا كَالطَّلَا
لَكِنْ نَبِيذٌ قَدْ خَلَا مِنْ سُكْرِ حَلٌّ كَحَلِّ صَارَ بَعْدَ الْخَمْرِ

كِتَابُ الصَّيِّدِ

يَجْلُ إِنَّ سَمَى بِسَهْمٍ جَارِحٍ وَذَاكَ فِي الْكَلْبِ ثَلَاثًا إِنْ يَدْعُ
وَكُلَّ مَا عَلَّمَ مِنْ جَوَارِحٍ وَلَا يَضُرُّ أَكْلُ بَارٍ حَصَلًا
أَكَلًا وَفِي الْبَارِ إِذَا بُدْعَى رَجَعُ وَتَرْكُهُ ذِكَاةَ حَيٍّ أَدْرَكَهُ
بَلْ أَكَلُ كَلْبٍ بَعْدَ مَا قَدْ أُرْسِلَا أَوْ لِمَجُوسٍ أَوْ سَوَى مَا سُمِّي
مُحَرَّمٌ أَوْ كَلْبٌ جَهْلٍ شَارَكَهُ إِذَا تَرَدَّى بَعْدَ وَقْعِ حَرُمَا
عَلَيْهِ وَالْحُكْمُ كَذَا فِي الْمَرْمِي كَذَاكَ مَا يَثْبُقُ لَهُ رَمَى

كِتَابُ الرَّهْنِ

يُنْقَضُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَتَمَّ بِالْقَبْضِ لَهُ مُحَوَّرًا
وَصَحَّ فِي الْعَقَارِ وَالْمَنْقُولِ وَلَمْ يَجْزِ بغيرِ دَيْنٍ يُضْمَنُ
مُفَرَّغًا عَنْ غَيْرِهِ مُمَيَّزًا فَإِنْ تُسَاوِ الْقِيَمَةُ الدَّيْنِ سَقَطَ
وَبِالْهَلَاكِ يُضْمَنُ الْمُرْتَهَنُ ثُمَّ لَهُ حَبْسُ الْمَدِينِ وَالطَّلَبُ
وَإِنْ تَزِدْ فَبِالتَّعَدِّي لَا تُحْطَ مِنْ رَاهِنٍ حَتَّى بُؤَدِّي مَا وَجِبَ

بَابُ مَا يَجُوزُ أَرْتَهَانُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ

رَهْنُ الْمُسَاعِ لَا يَصِحُّ وَالنَّمَرُ بِدُونِ نَخْلٍ وَبِلَا أَرْضٍ شَجَرُ

وَالْحُرُّ وَالْمُدَبَّرُ الْمَكَاثِبِ وَرَهْنُ عَبْدِ الطِّفْلِ صَحٌّ لِلْأَبِ
وَجَائِزُ بِرَاسِ مَالِ السَّلَامِ وَالصَّرْفُ وَالْمُسْلَمُ فِيهِ فَأَعْلَمُ
وَصَحَّ رَهْنُ الْعَيْنِ عِنْدَ اثْنَيْنِ مَضْمُونُ كُلِّ قِسْطِهِ فِي الدَّيْنِ
فَإِنْ قَضَى لِوَاحِدٍ بَعِيْهِ فَالْعَيْنُ لِلثَّانِي لِرَهْنِ دَيْنِهِ

بَابُ الرَّهْنِ يُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ

إِنْ وَضَعَهُ عِنْدَ عَدْلٍ صَحَّ ذَا وَالْأَخْذُ مِنْهُ لَا يَجُوزُ وَإِذَا
وَكَّلَ فِي بَيْعٍ لَهُ عِنْدَ الْأَجَلِ صَحَّ وَإِنْ يُشْرَطُ لِذَا فَمَا انْعَزَلَ
وَالْأَصْلُ إِنْ غَابَ فَذُو الْوَكَاةِ يَبِيعُ جَبْرًا كَهَوِّ فِي الْخُصُومَةِ

بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَائَةِ عَلَيْهِ

وَيَبِيعُ رَهْنُ مُوقِفٍ عَلَى الرِّضَى أَوْ الْقَضَا لِلدَّيْنِ وَالْعِتْقُ مَضَى
وَالْقِيَمَةُ الرَّهْنُ لَدَى التَّاجِلِ وَيَطْلُبُ الدَّيْنُ مَعَ الْحُلُولِ
وَإِنْ يُعْزَرُ رَاهِنًا وَسَلَّمَا يَبْرَأُ وَيَا لِرَدِّ أَعَادِ الْمَغْرَمَا
وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ كُلُّ مِنْهُمَا يَضْمَنُ لَا رَهْنَ جَنَى عَلَيْهِمَا

كِتَابُ الْجَنَائَاتِ

الْقَتْلُ عَمْدًا مُوجِبٌ لِلْقَوْدِ وَالْإِنْمِ بِالْأَنْارِ أَوْ الْمُحَدِّدِ

وَشِبْهُ عَمْدٍ فِيهِ إِنْهُمْ وَدَيْهَ
وَحَطَأً كَقَتْلِ رَامِ الصَّيْدِ
وَفِيهِ^(١) مَعَ مَا قَبْلَهُ الْكَفَّارَةُ
وَفِي سَوَى النَّفْسِ^(٢) شِبْهُ الْعَمْدِ
كَالْقَتْلِ بِالْآلَةِ غَيْرِ الْمُرْدِيَةِ
لِمُسْلِمٍ أَرَدَى بِدُونِ الْقَصْدِ
وَدَيْهَ يَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ
كَالْعَمْدِ فِي الْحُكْمِ الَّذِي قَدْ أَبْدَى

بَابُ مَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ وَضَدَهُ

يُقْتَصُّ بِالْقَتْلِ الْحَرَامِ الْأَبْدِيِّ
وَيُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالذَّمِّ
كَذَا الصَّحِيحُ حُكْمُهُ كَضَدِهِ
وَمَا عَلَى الْوَالِدِ لِابْنِهِ قَوْدٌ
وَلَا ابْنٌ لِمَعْتُوهِ صُلْحٌ أَوْ قَوْدٌ
وَمَنْ يَسْقِيهِ عَلَى النَّاسِ شَهْرٌ
عَمْدًا سَوَى أَخْرَارِنَا كَالْأَعْبِدِ
وَأَمْرَاءِ وَالشَّيْخِ كَالصَّبِيِّ
لَا الْأَبُ بِابْنِهِ وَلَا بَعْدَهُ
وَمَا يَغْيِرُ السَّيْفُ يُقْتَصُّ أَحَدٌ
لَا الْعَفْوُ عَنْ مَنْ لِقَرِيْبِهِ أَفْتَقَدَ^(٣)
وَهُوَ مُكَلَّفٌ فَقَتْلُهُ هَدْرٌ

بَابُ الْقَوْدِ فِيْمَا دُونَ النَّفْسِ

يُقْتَصُّ فِي قَطْعِ يَدٍ مِنْ مَفْصِلٍ وَأُذُنٍ وَمَآرِنٍ^(٤) وَأَرْجُلٍ

(١) أي: الخطأ وما جرا مجراه.

(٢) كالأطراف.

(٣) أي: ليس للأب العفو مجاناً عن قتل قريب المعتوه؛ لأنه إبطال لحقه فلا يملكه.

(٤) هو ما لان من الأنف.

وَالسِّنَّ وَالضُّيَا لِعَيْنِ قَائِمَةٍ
وَالْعَظْمَ أَوْ فَحْلٍ وَأَنْتَى فِي يَدِ^(١)
وَلَا قِصَاصَ بَعْدَ عَفْوٍ مِنْ أَحَدٍ
لَا قَلْعَهَا وَلَا الشُّجَاعِ الْمُبْهَمَةِ
وَالْحُرَّ وَالْعَبْدَ وَيَتَنَ أَعْبُدِ
وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِقَتْلِ مَا أَنْفَرَدَ

فصلٌ

فِي الْقَتْلِ بَعْدَ قَطْعِهِ الْعَمْدَيْنِ
وَمَنْ يَمُتْ بِالْقَطْعِ بَعْدَ مَا عَفَا
لَا الْخَطَايَيْنِ الْأَخْذُ بِالْأَمْرَيْنِ
يُضْمَنُ الْقَاطِعُ مَا قَدْ أَتْلَفَا

بَابُ الشَّهَادَةِ فِي الْقَتْلِ

وَلَا يُقْبَلُ حَاضِرٌ بِحُجَّتِهِ
لَوْ أَثَبَتَ الْقَاتِلُ عَفْوَ مَنْ يَغِيبُ
لَوْ شَهِدَا بِالْمُكْتَبِ بَعْدَ ضَرْبِهِ
لَوْ شَهِدَا وَاخْتَلَفَا فِي الْمَوْضِعِ
إِنْ شَهِدَا بِالْقَتْلِ مَعَ جَهَالَةٍ
إِذَا أَخُوهُ غَابَ عَنْ خُصُومَتِهِ
يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَوْدُ الَّذِي يَجِبُ
وَمَاتَ بِالْفِرَاشِ يُقْتَصُّ بِهِ
أَوْ زَمَنِ أَوْ آلَةٍ لَمْ تُسْمَعْ
بِآلَةٍ فَلَيْسَ غَيْرُ الدِّيَةِ

كِتَابُ الدِّيَاتِ

فِي شِبْهِ عَمْدٍ مِائَةً مُرَبَّعَةً
بِتَنَاءِ مَخَاضٍ وَلُبُونٍ جَدْعَةٍ

(١) أي: ولا قصاص في طرفي رجل وامرأة لتفاوتهما شرعاً.

وَحِقَّةٌ وَفِي الْخَطَا تُخَفَّفُ
أَوْ عَشْرَةَ آلَافٍ مِنْ دَرَاهِمٍ
كَمُسْلِمِينَ ثُمَّ نِصْفُ الدِّبَةِ
وَدَيْبَةُ تَلْزَمُ لِلْإِنْسَانِ
وَذَكَرَ وَالْعَقْلُ شَعْرُ اللَّحْيَةِ
كَذَاكَ فِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ
وَتَلْدَبِي الْأُنْثَى وَالْأُنْثَيْنِ
وَالْإِصْبَعُ الْعُشْرُ وَقِسْطُ الْمِفْصِلِ

بِالْخَمْسِ مِنْ بَنِي الْمَخَاضِ يُصْرَفُ
أَوْ أَلْفٍ دِينَارٍ وَأَهْلُ الدَّمِ
فِي النَّفْسِ أَوْ مَا دُونَهَا لِامْرَأَةٍ
فِي النَّفْسِ وَالْمَارِنِ وَاللِّسَانِ
أَوْ شَعْرِ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يَنْبِتْ
أَيْضاً وَفِي الْعَيْنَيْنِ وَالْأَذْنَيْنِ
وَالنِّصْفُ فِي الْفَرْدِ مِنَ الْإِنْتَيْنِ^(١)
وَكُلُّ سَنٍّ فِيهِ خَمْسُ الْإِبِلِ

فصل في الشجاج

وَنِصْفُ عُشْرِ الْعَقْلِ فِي الْمَوْضِحَةِ^(٢) وَالْعُشْرُ بِالْكَمَالِ فِي الْهَاشِمَةِ^(٣)
وَمِثْلُهُ وَالنِّصْفُ فِي نَاقِلَتِهِ^(٤) وَالثُلُثُ فِي جَائِفَةٍ أَوْ أَمْتَةٍ^(٥)
وَالثَّلَاثَانِ مِنْهُ فِي النَّافِذَةِ^(٦) وَفِي سِوَى الْمَوْضِحِ^(٧) حُكْمُ الثَّقَةِ

-
- (١) أي: وفي كل واحد مما ذكر نصف الدية.
(٢) أي: التي توضح العظم وتبينه.
(٣) أي: التي تهشم العظم وتكسره.
(٤) أي التي تنقل العظم بعد الكسر فيجب فيها عشر الدية ونصف عشرها.
(٥) الجائفة: التي تصل إلى الجوف. والآمة: التي تصل إلى أم الرأس.
(٦) النافذة: هي الجائفة التي تقذف إلى الجانب الآخر.
(٧) أي: ما وضعناه لك من المنصوص عليه حكم الثقة أي حكومة عدل.

كَحَارِصَاتٍ^(١) أَوْ كَدَامِعَاتٍ
وَالْمُتَلَحِمَاتِ وَالسَّمْحَاقِ لَهُ
وَنُصْفُ عَقْلٍ فِي أَصَابِعِ الْيَدِ
لَا أَرْضَ فِي قَلْعٍ لِسَرٍّ نَبَتْ
تَعْمُدُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيَّ
أَوْ دَامِيَاتٍ مَعَ بَاضِعَاتٍ
وَأَقْتَصَّ فِي مُوَضِّعِ عَمْدٍ فَعَلَهُ^(٢)
وَلَوْ مَعَ الْكَفِّ يَدُونِ السَّاعِدِ
قَبْلَ الْقَضَا وَشَجَّةٍ إِذَا عَفَتْ
كَخَطَأٍ فِي حُكْمِنَا الْمَقْضِيِّ

فَصْلٌ فِي الْجَنِينِ

وَعَقْلٌ سَقَطَ الضَّرْبِ نِصْفُ الْعُشْرِ
وَإِنْ تَمَّتْ مِنْ بَعْدِهِ فَالِدَبَّةُ
وَفِي الْجَنِينِ مِنْ رَقِيقٍ ذَكَرَ
أَوْ عُشْرَهَا إِنْ كَانَ أَثْنَى ثَمَّ لَا
وَالْكُلُّ إِنْ صَاحَ وَمَاتَ فَأَذْرِي
لَأَجْلِهَا وَلِلْجَنِينِ الثُّورَةُ
مِنْ قِيَمَةِ الْحَيَاةِ نِصْفُ الْعُشْرِ
كَفَّارَةٌ إِذَا جَنِينَ قُتِلَا^(٣)

(١) الحارصة: هي التي تحرص الجلد أي تخرشه ولا تخرج الدم، والدامعات هي التي تظهر الدم ولا تسيله. والدامية: التي تسيل الدم. والباضعة التي تبضع الجلد أي تقطعه. والمتلاحمة التي تأخذ في اللحم وتقطعه. والسمحاق هي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس.

(٢) أي: لا قصاص في جميع الشجاج إلا في الموضحة عمداً، إذا لم يختل به عضو آخر. فلو شج موضحة عمداً فذهبت عيناه فلا قصاص عن الإمام الأعظم.

(٣) أي سقط قتل بجناية على أمه فلا تجب على قاتله الكفارة. كاتبه.

بَابُ مَا يُحْدِثُهُ الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ

لَوْ زَادَ فِي الثَّافِذِ شَيْئًا لَمْ يَضُرْ جَاوَزَ وَفِي سِوَاهُ إِذْنٌ أَعْتَبِرُ
وَإِنْ يَمُتْ بِسَاقِطِ الْأُحْدُوثَةِ شَخْصٌ فَعَقْلُهُ عَلَى الْعَاقِلَةِ
كَمَا يَوْضَعُ الصَّخْرَ أَوْ بِشْرِ حُفْرِ وَالْغُرْمُ فِي الْبُيُوتِ عَلَى الْمَالِ قُصْرُ
وَمَنْ يَضَعُ بِالْوَعَةِ فِي الْمِلْكِ فَلَا ضَمَانَ لَزِمَ بِالْهَلَكِ

فَضْلٌ فِي الْحَائِطِ الْمَائِلِ

يَضْمَنُ رَبُّ حَائِطٍ قَدْ قَصَّصَا فِي التَّقْضِ إِذْ طَوَّلَ مَا قَدْ دَمَّرَا
وَإِنْ يَمْلُ لِدَارٍ جَارٍ فَالطَّلَبُ لِذَلِكَ الْجَارِ لِنَقْضِهِ وَجَبَ

بَابُ جِنَايَةِ الْبَهِيمَةِ وَالْجِنَايَةِ عَلَيْهَا

بِالْإِمْنِطَا وَالسَّوْقِ وَالْقَوْدِ يَجِبُ مَا أَتَلَفَتْ لَا مَا يَنْفَحُهَا عَطِبُ
وَسَائِقُ مَنْ بَعْدَ مَا أُرْسَلَهَا يَضْمَنُ مُتْلِفًا بِقَوْرِ فِعْلِهَا
وَدِيَّةٌ فِي فَارَسَيْنِ أَضْطَدَمَا عَلَى الَّذِي يَعْقِلُ كُلًّا مِنْهُمَا
وَمَا عَلَى بَاعِعٍ^(١) طَيْرٍ مَغْرَمُ وَلَا كِلَابٍ لَمْ يَسْقَهَا فَأَعْلَمُوا

(١) في نسخة أخرى مرسل.

فِي عَيْنِ شَاةٍ أَرَشُ نَقْصِهَا وَفِي بَقْرَةٍ رُبْعٌ لِقِيَمَةِ يَفِي^(١)

بَابُ جَنَائَةِ الْمَمْلُوكِ وَالْجَنَائَةِ عَلَيْهِ

إِذَا جَنَى الْعَبْدُ خِطَاءً^(٢) دُفِعَا مِلْكًا بِهَا أَوْ أَرَشَ مَا قَدْ صَنَعَا
لَوْ بَاعَ أَوْ حَرَّرَ قَبْلَ مَا عَلِمَ بِهَا فَأَذْنَى الْأَرَشَ وَالسَّعْرُ غُرْمُ
وَإِنْ دَرَى يُقْدَى كَرَبِطٍ عَتَى ذَا يَقْتُلِ ذَا أَوْ شَجِهَ وَكَانَ ذَا

بَابُ الْقَسَامَةِ

لَوْ أَدَّعَى وَلِيٌّ مَنْ قَدْ قَتَلَ فِي قَرِيْبَةٍ عَلَيْهِمْ مَا فُعِلَا
حَلَفَ خَمْسِينَ وَإِنْ لَمْ يُكْمِلُوا كَرَّرَهَا عَلَيْهِمْ وَعَقَلُوا
وَمَا عَلَى الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ قَسَمُ وَلَا عَلَى الطِّفْلِ أَوْ الْمَجْنُونِ ثُمَّ
وَلَوْ رُئِيَ فِي دَارِ شَخْصٍ حَلْفًا ثُمَّ يَدِيهِ عَاقِلُوهُ فَأَعْرِفَا
أَوْ فِي سَفِينَةٍ عَلَى الرُّكْبَانِ أَوْ مَسْجِدٍ فَهُوَ عَلَى الْجِيرَانِ

(١) هكذا حكم به في السنة. وهذا مما يدل صراحة على أن الإمام الأعظم من أشد الأئمة تحرزاً عن القياس مع وجود النص. وإلا فالقياس في هذه المسألة ضمان النقص لمسألة الشاة واعجب يا أخي من حق بعض الجهلاء من المتشدين الثرثارين كيف يرمون هذا الإمام بالقياس المحض. أفترى الله أعمى أبصارهم عن الهداية أم على أبصارهم غشاوة عن العناية، فالله حسبهم في البداية النجاسة.

(٢) بالمد للضرورة.

أَوْ جَامِعٍ أَوْ شَارِعٍ مَطَالٍ^(١) لَا حَلْفَ وَالْعَقْلُ بَيِّتُ الْمَالِ

كِتَابُ الْمَعَاqِلِ

وَكُلُّ قَتْلٍ مُوَجِبٌ لِلدِّيَةِ	وَبِنَفْسِهِ فَهُوَ عَلَى الْعَاقِلَةِ
وَهُمْ أَوْلُوا الدِّيَوَانِ لِلدِّيَوَانِيِّ	وَالْغَيْرُ هُمْ قَبِيلَةُ الْإِنْسَانِ
وَقَاتِلٌ كَوَاحِدٍ فِي الْمَغْرَمِ	تُقَسَّمُ فِي ثَلَاثَةِ مِنْ أَعْوَمِ
أَكْثَرُ قِسْطِ الشَّخْصِ مِنْهُمْ دِرْهَمُ	وَتُلْتِ فِي كُلِّ عَامٍ يُقَسَّمُ
لَكِنْ إِذَا ضَاقَ قَبِيلُ الْقَاتِلِ	ضَمَّ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ
لَيْسَ عَلَيْهِمْ مَا جَنَى الْعَبْدُ وَلَا	صُلْحًا وَعَمْدًا وَأَعْتِرَافًا حَصَلًا

كِتَابُ الْوَصَايَا

تَصَحَّ بِالثَّلْثِ فَقَطْ وَبِالْأَقْلِ	لِغَيْرِ وَارِثٍ وَلَا لِمَنْ قَتَلَ
كَذَاكَ لِلْمُسْلِمِ مِنْ ذِمِّيٍّ	وَالْعَكْسُ لَا الْمَذْيُونِ وَالصَّبِيِّ
وَهِيَ بِهِ عَنْ دِينِهِ تُوَحَّرُ	وَرَدُّهَا بَعْدَ الْفَنَاءِ يُعْتَبَرُ
وَتِلْكَ لِلْحَمَلِ وَبِالْحَمَلِ تَصَحَّ	إِنْ لَأَقْلَ الْحَمَلِ مِنْهَا قَدْ طُرِحَ
وَيُلْزَمُ أَسْتِشَاؤُهُ لِلْحَبَلِ	مِنْ أُمَةٍ أَوْصَى بِهَا لِرَجُلٍ

(١) أي: عام.

بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ

أَوْصَى لِشَخْصَيْنِ لِكُلِّ مِنْهُمَا
أَوْ حَصَّ ذَا بِالثُّلُثِ وَالشُّدُسِ لَذَا
وَصَحَّ إِنْ أَوْصَى بِمِثْلِ الْحِظِّ
وَصَحَّ بِالسَّهْمِ وَجُزْءِ وَالْبَيَانِ
وَتُلْتَمِزُ فَالثُّلُثُ لَهُ لَا أَكْثَرًا
أَوْصَى لَهُ بِثُلْثٍ نَقَدٍ فَهَلْكَ
وَلَوْ رَقِيقًا أَوْ يَسَابًا فَلَهُ
وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لَهُ بِأَلْفٍ
إِنْ كَانَ أَوْ مِنْ دَيْنِهِ حِينَ الْوَفَا
أَوْصَى لِإِثْنَيْنِ وَوَاحِدٍ ظَهَرَ
وَإِنْ يَقُلْ فِي نَصِّهِ بَيْنَهُمَا
لَوْ مُعْدِمٌ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ

بِثُلْثٍ وَلَمْ تُجَزَّ تَقَاسَمَا
تَشَالِكَا الثُّلُثَ فَقَطْ بِلَا أَذَى
لِوَارِثٍ لَا الْحِظُّ فِيهَا يَمْضِي
لِوَارِثٍ أَوْ قَالَ سُدُوسِي لِفُلَانٍ
وَالشُّدُسُ لَهُ فَقَطْ وَإِنْ تَكَرَّرَا
تُلْتَمِزُ فَالْبَاقِي لَهُ بِغَيْرِ شَكٍّ
ثُلُثُ الَّذِي مِنْهُ بَقِيَ لَا كُلُّهُ
مِنْ ثُلْثِ الْعَيْنِ لَهُ يَسْتَوْفِي
مِنْ ثُلْثِ مَا اسْتَوْفِيَ مِنْهُ فَأَعْرِفَا
مِثْنًا حَوَى الْحَيَّ نَصِيبَ مَنْ غَبَرَ
فَنِصْفُهُ فَقَطْ لِحَيٍّ مِنْهُمَا
يَمْضِي لَوِ^(١) اُغْتَنَى لَدَى أَرْتَحَالِهِ

بَابُ اَلْعَتَقِ فِي الْمَرَضِ

لَوْ اُعْتَقَ السَّقِيمُ فِيهِ أَوْ وَهَبَ كَذَلِكَ لَوْ حَابَى فَمِنْ ثُلْثٍ وَجَبَ

(١) فِي نَسْخَةِ إِذَا اُغْتَنَى .

وَإِنْ يَمُتْ شَيْءٌ مِنَ الْأَلْفِ وَقَدْ
وَتَفَّذًا مِنْ ثُلُثِهِ وَالْحَجُّ
أَوْصَىٰ بِهَا لِلْعَتَقِ فَالْعَمَانُ رَدًّا^(١)
بِصَحٍّ وَالْبَاقِي بِهِ يُحَجُّ

بَابُ الْوَصِيَّةِ لِلْأَقَارِبِ

الْجَارُ مَنْ لَصَقَهُ فِي حَارَتِهِ
وَأَهْلُهُ زَوْجَتُهُ وَالْأَهْلُ
وَالْأَقْرَبَاءُ هُمْ ذَوُو الْمَحَارِمِ
أُولَىٰ أَقْلُهُمْ يَكُونُ اثْنَيْنِ
وَلَوْ لَهُ عَمَّانٌ مَعَ خَالَتَيْنِ
وَإِنْ يَكُنْ عَمٌّ فَقَطْ فِي الْمَسْأَلَةِ
لَوْ أَمَرَهُ أَوْصَىٰ لِوَلَدِ الْآخِرِ
وَإِنْ يَقُلْ لِوَارِثِهِ يُشْهِمُ
وَصِيَّتُهُ ذُو مَحْرَمٍ مِنْ مَرْأَتِهِ
هُمْ أَهْلُ بَيْتِهِ الَّذِي كَانَ لَهُ
مِنْ رَحِمٍ أَقْرَبُهُمْ فِي الرَّحِمِ
لَا وَلَدٍ مِنْهُمْ وَوَالِدَيْنِ
صَارَ الَّذِي أَعْطَاهُ لِلْعَمَّانِ
نِصْفٌ لِخَالَتِهِ وَنِصْفٌ هُوَ لَهُ
يُقَسَّمُ لَهُمْ أَنْثَاهُمْ كَالذَّكَرِ
كَإِزْنِهِمْ مِنْ ذَلِكَ حِينَ يُقَسَّمُ

بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالسُّكْنَى وَالْخِدْمَةِ وَالشَّمْرِ

يَصَحُّ بِالْمَنَافِعِ الْإِبْصَا إِذَا
وَقَّتْ أَوْ أَبَدَ إِنْ فِي الثُّلُثِ ذَا

(١) أي: لو أوصى بأن يعتق عنه بهذه الألف مثلاً عبد فهلكت منها درهم لم تنفذ الوصية عند الإمام أبي حنيفة لأنه وصية بالعتق بعيد يشتري بألف من ماله وتنفيذها فيمن يشتري بأقل تنفيذ في غير الموصى له فلا يجوز.

وَإِنْ يَغْمَّ الْمَالُ هَذَا أَجْمَعَهُ
وَإِنْ يَمُتْ مِنْ قَبْلِ مُوصٍ يَظِلُّ
لَا شَيْءَ لِلْمُوصَى لَهُ بِالثَّمَرِ
وَهُوَ لِمَنْ يُوصَى لَهُ بِالْعَلَّةِ
وَلَا يُفِيدُ ذِكْرُهُ لِلْأَبَدِ
فَالثَّلَاثُ لِلْمُوصَى لَهُ فِي الْمَنْفَعَةِ
أَوْ بَعْدَهُ عَادَ كَارِثٌ يُجْعَلُ
إِنْ لَمْ يُؤَيَّدْ فِي الْجَنَى الْمُنْتَظَرِ
أَبَدٌ أَوْ لَا لِاخْتِلَافِ الْعَلَّةِ
فِي الدَّرِّ وَالطُّوفِ مَعًا وَالْوَلَدِ

بَابُ وَصِيَّةِ الذَّمِّيِّ

لَوْ جَعَلَ الذَّمِّيُّ دُورًا بَيْنَا
وَإِنْ بِهَا أَوْصَى لِقَوْمٍ عَيْنًا
كَهَيِّ مِنْ الْمُسْتَأْمَنِ الْحَرْبِيِّ
فِي صِحَّةٍ وَمَاتَ يُورَثَنَّ مَعًا
صَحَّتْ مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى مَا بَيَّنَّا
بِالْمَالِ لِلْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ

بَابُ الْوَصِيِّ

رَدُّ الْوَصِيِّ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي
وَإِنْ يَمُتْ فَرَدَّ مَا قَدْ قِيلَا
وَالْعَبْدُ وَالْكَافِرُ وَالْفَاسِقُ إِنْ
وَصَحَّ أَنْ يُوصِيَ مَوْلَى عَبْدَهُ
أَمَّا إِذَا أَوْصَى إِلَى مَنْ يَعْجَزُ
وَفِي الْوَصِيِّينَ إِذَا مَا انْفَرَدَا
بَعْدَ الرِّضَى يَرْتَدُّ فِي الْمَنْصُوصِ
ثُمَّ رَضِيَ بِصُحِّ مَا قَدْ فَعَلَا
أَوْصَى إِلَيْهِمْ بُدِّلُوا بِمَنْ أَمِنَ
لِطِفْلِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ وَحَدَهُ
فَلِإِنَّهُ بِأَخْسَرِ يُعَسَّرُ
فِي الْفِعْلِ وَاحِدٌ يَكُونُ فَاسِدَا

إِلَّا الْبَهَّازَ وَشِرَاءَ الْكَفَنِ
وَالْإِخْتِصَامَ وَقَضَاءَ الدِّينِ
كَذَا شِرَاءَ حَاجَةِ الْأَطْفَالِ
وَيُبَيِّتُ أَخْيَالَهُ بِالْمَالِ
ثُمَّ وَصِيَّ الْأَبِ فِي مَالِ الصَّبِيِّ
وَرَدَّ مَالِ الْمُودِعِ الْمُتَمِّينِ
وَدَفَعَ مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ عَيْنِ
أَوْ قَبْضٍ مَا قَدْ وَهَبُوا مِنْ مَالٍ
إِنْ كَانَ خَبِرًا ذَاكَ فِي الْمَالِ
أَوَّلَى مِنْ الْجَدِّ لَهُ مِنَ الْأَبِ

فَصْلٌ

(في شهادة الأوصياء)

إِنْ الْوَصِيَّانِ لَزِيدَ شَهْدَا
إِلَّا إِذَا ادَّعَى كَذَا الْمَشْهُودُ لَهُ
أَوْ شَهْدَا لِلسَّوَارِثِ الصَّغِيرِ
وَالْغُرَمَاءِ بَعْضُهُمْ لِلْبَعْضِ
وَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي الْوَصِيَّةِ
بِأَنَّهُ أَوْصَاهُ أَيْضًا فَسَدَا
كَذَلِكَ الْإِبْتِنَانِ فِي ذِي الْمُسْأَلَةِ
أَوْ بِأَلْذِي لِلْمَيِّتِ لِلْكَبِيرِ
شَهَادَةُ الْكُلِّ بِدَيْنٍ تَمْضِي
بِمَبْلَغٍ فَالْرَّدُ لِلشَّهَادَةِ

كِتَابُ الْخُنَى

هُوَ الَّذِي فَزَجَ لَهُ وَذَكَرَ
وَإِذْ يَبُولُ مِنْهُمَا فَالْعُبْرَةُ
وَإِنْ تَسَاوَيَا فَذَاكَ مُشْكِلٌ
وَالْحُكْمُ بِالْمُبَالِ فِيمَا ذَكَرُوا
بِالسَّبْقِ فِي الْأَصَحِّ لَا بِالْكَثَرَةِ
بَيْنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ يُجْعَلُ

وَمَا بَدَأَ عِنْدَ الْبُلُوغِ يُعْتَبَرُ
وَيُشْتَرَى لِحَتْنِهِ بَعْضُ الْإِمَا
وَمَنْ عَنِ ابْنِ مَاتَ ثُمَّ حُنْثَى
عَلَامَةُ الْإِنْتَى بِهِ أَوْ الذَّكَرُ
مِنْ بَيْتِ مَالٍ إِذْ يَكُونُ مُعْدِمًا
فَالْإِزْثُ فِي الصَّحِيحِ مِثْلُ الْإِنْتَى

مَسَائِلُ شَتَّى

وَالْكَتْبُ وَالْإِيمَاءُ كَالْبَيَانِ
فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَالطَّلَاقِ
كَذَاكَ فِي الْإِبْصَاءِ مِنْهُ وَالْقَوْدُ
وَالْحُكْمُ لِلْأَكْثَرِ فِي الْمَبْتَاتِ
وَهَاهُنَا تَلْخِيصُ نَظْمِ الْهَامِلِيِّ (١)
هَذَا وَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَكْمَلَهُ
مُلْخَصًا وَذَاكَ فِي الْفَرَائِضِ
لِلْبُكْمِ لَا مُعْتَقِلِ اللَّسَانِ
وَالْعَقْدُ لِلنِّكَاحِ وَالْعِتَاقِ
وَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي وَجُوبِ حَدِّ
إِنْ هُنَّ خَالَطْنَ مُذَكِّياتِ
تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ ذِي الْفَوَاضِلِ
بِمَالِهِ نَظْمًا لِكُنْزِ تَكْمِلَةِ
وَزِدْنَاهُ تَذْكَرَةً لِلْفَرَائِضِ

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

يُبْدَأُ بِمَا عَلَّقَ بِالْأَعْيَانِ
وَالرَّهْنِ فَالْتَّجْهِيزِ ثُمَّ الدِّينِ
مِنْ تَرْكَانِهَا كَعَبْدٍ جَانِي
ثُمَّ بِمَا أُوصِيَ بِثُلْثِ عَيْنِ

(١) أي: وهنا انتهى ما لخص من نظم الهاملي وعدد أبيات النظم المذكور (٤٢٥٠) وهو نظم للبداية متن الهداية كما أفاده في الخطبة. وما بعده تكملة للناظم.

تُمْ بِإِزْثِ بَعْدَهَا بِالرَّحِمِ أَوْ بِنِكَاحِ أَوْ وَلَائِ فَاعْلَمِ
يَمْنَعُهُ رِقٌّ وَقَتْلٌ وَأَخْتِلَافٌ دِينِ أَوْ الدَّارِ وَذَا فِيهِ الْخِلَافُ

فصل في الفروض

فَالْتَّصِفْ فَرَضُ بِنْتِ أَوْ بِنْتِ ابْنِ
إِنْ أَنْفَرَدَنْ وَلِرَوْجِ إِنْ فَقَدْ
فَفَرَضُهُ الرُّبْعُ كَمَا لِلرَّوْجَةِ
وَالثُّمْنُ فَرَضُهَا إِذَا مَا وَجِدَا
مِنْ ذَاتِ نِصْفٍ وَلَا مُمْ ثُلُثُ
وَهُوَ لِاثْنَيْنِ أَوْ اثْنَتَيْنِ
وَتِلْكَ الْبَاقِي لَأُمٍّ مَعَ أَبٍ
وَالسُّدُسُ فَرَضُ لَأَبٍ مَعَ الْوَلَدِ
أَبِي أَبٍ وَإِنْ عَلا كَذَا لَأُمٍّ
وَهُوَ لِبِنْتِ الْإِنْسِ أَوْ بَنَاتِ
كَذَا لِأُخْتِ مِنْ أَبٍ فَصَاعِدَا
وَلَاخٍ مِنْ أُمِّهِ إِنْ أَنْفَرَدَ
وَهُوَ لِجَدَّةٍ أَوْ الْجَدَّاتِ
وَيُقَسَّمُ السُّدُسُ عَلَى الصَّنَفَيْنِ

وَالْأُخْتِ بِنْتِ عَلَّةٍ أَوْ عَيْنِ
فَرَجٌّ يَرِثُ لِلْمَيِّتِ تُمْ إِنْ وَجِدَ
مَعَ انْتِفَاءِ الْفَرْعِ ذِي الْوَرَاثَةِ
وَالثُّلُثَانِ فَرَضُ مَنْ تَعَدَّداً
مَعَ فَقْدِ أَخَوَيْنِ وَفَرْعِ يَرِثُ
مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ فَقَسْ هَذَيْنِ
وَأَحَدِ الرَّوْجَيْنِ فَأَنْفَهُمْ تُصِيبُ
أَوْ وَلَدِ ابْنِ وَكَذَا الْحَكْمُ لِجَدِّ
مَعَ ذَا أَوْ الْعَدِّ مِنَ الْإِخْوَةِ ضَمَّ
مَعَ مَنْ عَلا مِنْ مُفْرَدِ الْبَنَاتِ
مَعَ شَقِيقَةٍ لِمَنْ قَدْ قُبِلَا
عَنْ مِثْلِهِ كَمَا بِهِ النَّصُّ وَرَدَّ
إِنْ كُنَّ فِي الْقُرْبِ مُحَاضِرَاتِ
مَا بَيْنَ ذَاتِ الْقُرْبِ وَالْقُرْبَيْنِ

فَضْلٌ فِي التَّعْصِيبِ

لِلْعَاصِبِ الْمِيرَاثُ حِينَ يَتَفَرَّدُ
 الْإِبْنُ أَوْ لَى فَاَبْنُهُ فَالْجَدُّ
 ثُمَّ ابْنُهُ ثُمَّ ذَوُو الْوَلَاءِ
 وَأَبْدَأُ بِتَقْدِيمِهِمْ بِالْجَهَةِ
 وَمَنْ لَهَا النِّصْفُ أَوْ الثُّلَثَانِ
 إِلَّا ابْنَةَ ابْنٍ عَصَبَتْ بِاللَّازِلِ
 وَالْأَخَوَاتِ لَا لَأُمٍّ مَعَ بَنَاتٍ
 أَوْ مَا بَقِيَ بَعْدَ فُرُوضِ مَنْ وَجَدُ
 فَالْأَخُ فَاَبْنُهُ فَعَسَمٌ بَعْدُ
 فَعَاصِبٌ لَهُمْ عَلَى الْوَلَاءِ
 ثُمَّ يَقْرَبُ بَعْدَهَا فَالْقُوَّةُ
 قَدْ عَصَبَتْ بِالْأَخِ لَا بِالدَّانِي
 إِنْ لَمْ يَكُ الْفَرَضُ لَهَا بِحَاصِلِ
 أَوْ بِنْتُ ابْنٍ مَعَهُنَّ عَصَبَاتٌ

فَضْلٌ فِي الْحَبِّ

وَسِتَّةٌ حِرْمَانُهُمْ لَا يُحَبُّ
 ثُمَّ ابْنُ^(١) ابْنٍ بِابْنٍ صُلْبٍ أَحَبُّ
 وَأَحَبُّ أَخًا بِالْإِبْنِ وَابْنِ ابْنٍ وَأَبُ
 أَخًا لَأُمٍّ بِأَبْنَةٍ وَبِنْتِ
 وَبِنْتُ ابْنٍ أَحَبُّ بِالْبَنَتَيْنِ
 إِنْ لَمْ يُعَصَّبْنَ وَبِالْأُمِّ أَحَبُّ
 زَوْجَانِ وَابْنٌ وَأَبْنَةٌ، أُمٌّ، أَبُ
 كَذَلِكَ الْجَدُّ أَحَبُّنَ بِالْأَبِ
 وَالْجَدُّ عِنْدَنَا وَزَدُ فِيمَنْ حَبَّ
 لابْنٍ وَهَذَا عِنْدَ كُلِّ مُفْتِيٍ
 وَأُخْتُ الْأَبِ بِالشَّقِيقَتَيْنِ
 لِحَدَّةٍ وَإِنْ تَكُنْ مِنَ الْأَبِ

(١) بالنصب مفعول أحجب.

وَإِنْ تَكُنْ بُعْدَى مِنَ الْجَدَاتِ
وَيُحْجَبُ الْمُدْلِي بِمَنْ أَدْلَى بِهِ
وَيُحْجَبُ الْمَحْجُوبُ بِالشَّخْصِ كَأَمْ
إِذْ حَجَبَا الْأُمَّ إِلَى الشُّدْسِ وَلَا
كَالْعَبْدِ وَالْقَاتِلِ وَالْكَافِرِ أَوْ
تُحْجَبُ بِقُرْبَى سَائِرِ الْجِهَاتِ
لَا وَلَدُ الْأُمِّ بِهَا فَانْتَبِهْ
مَعَ أَخَوَيْنِ وَأَبٍ يَحْجُبُهُمْ
يُحْجَبُ مَحْجُوبٌ بِوَصْفٍ حَصَلَا
مُخَالَفِ الدَّارِ لَدَى مَنْ قَدْ رَأَوْا

فَصْلٌ (فِي حُكْمِ إِرْثِ الْكَافِرِ)

وَحُكْمُ إِرْثِ كَافِرٍ بِالنِّسَبِ
لَا يَنْكَاحُ مَحْرَمَ كَالْنِّسَبِ
وَوَلَدُ الْزَّوْنَى أَوْ اللَّعَانِ
وَالْحَمْلُ يُوقَفُ لَهُ نَصِيبُ ذَكَرٍ
لَا إِرْثَ بَيْنَ أَهْلِ الْكَيْنِ بِغَرَقٍ
مِنْ مِثْلِهِ كَمُسْلِمٍ فِي الرُّتَبِ
وَالْأُمُّ وَالْخَالَةُ أَوْ كَالْأُخْتِ
مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ يُورَثَانِ
إِنْ لَمْ يَمُتْ قَبْلَ خُرُوجِ الْأَكْثَرِ
أَوْ نَحْوِهِ عِنْدَ أَشْتِيَائِهِ مَنْ سَبَقَ

فَصْلٌ فِي ذَوِي الْأَرْحَامِ

وَلَا تُرَاثُ لِذَوِي الْأَرْحَامِ
إِلَّا مَعَ الزَّوْجَيْنِ أَوْ إِخْدَنِهِمَا
وَأَرْثُهُمْ فِي الْبُعْدِ وَالْقُرْبِ
مَعَ عَصَبَاتٍ أَوْ ذَوِي سِهَامٍ
لِعَدَمِ الرَّدِّ إِذَا عَلَيْهِمَا
كَعَصَبَاتِ الْمَيِّتِ فِي التَّرْتِيبِ

تَرْجِيحُهُمْ بِالْقُرْبِ فِي الْمَنْزِلَةِ ثُمَّ يَسْبِقُهُمْ لِذِي الْوَرَاثَةِ
وَفِي اخْتِلَافِ الْقُرْبِ يُعْطَى مَنْ يَأْب يُدْلِي كَمَثَلِي مَنْ بِأَمِّ انْتَسَبَ

بَابُ مَخَارِجِ الْفُرُوضِ

فَالْتَصَفُ مِنْ إِثْنَيْنِ ثُمَّ الثَّلَاثُ مِنْ سَمِيَّةٍ كَالرُّبْعِ وَالشُّدْسِ رُكْنِ
كَذَلِكَ الثَّمْنُ مِنَ الثَّمَانِ وَغَيْرُهَا مَخْرَجُهُ مَعَ ثَانِي
فَالرُّبْعُ وَالشُّدْسُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَضِعْفُهَا لِلثَّمْنِ وَالشُّدْسِ جَرَى
أَعْدَادُ هَذِي سَبْعَةُ أَصُولُ ثَلَاثَةٌ مِنْهُنَّ قَدْ تَعُولُ
فَيْسَةُ تَبْلُغُ قَدْرَ الْعَشَرَةِ وَنِزَاءً وَشَفْعًا أَشْهُمَا مُقَرَّرَةٌ
وَالْعَوَلُ فِي إِثْنَيْ عَشَرَ بِالْوَتْرِ وَيَنْتَهِي فِيهَا لِسَبْعِ عَشْرِ
وَأَرْبَعُ الْعِشْرِينَ قَدْ تَعُولُ لِلسَّبْعِ وَالْعِشْرِينَ لَا تَحُولُ

فَضْلٌ

وَحَظُّ كُلِّ وَارِثٍ إِنْ انْقَسَمَ صَحَّ مِنَ الْأَصْلِ حِسَابُهَا وَتَمَّ
وَإِنْ يَكُنْ كَسْرٌ عَلَى صِنْفٍ لَهُ وَفَوْقَ لِحَظِّهِ ضَرْبٌ أَوْ كُلُّهُ
عِنْدَ تَبَايُنٍ وَذَا فِي الْأَصْلِ إِنْ لَمْ تَعْلُ أَوْ عَوْلُهَا فِي الْعَوَلِ
وَأَحَدُ الْأَجْنَاسِ إِنْ تَمَائَلَتْ تُضْرَبُ وَالْأَكْبَرُ إِنْ تَدَاخَلَتْ
وَالْوَفْقُ فِي الْكَامِلِ إِنْ تَوَافَقَتْ وَالْكُلُّ فِي الْكُلِّ إِذَا تَبَايَعَتْ

ثُمَّ أَضْرِبِ الْحَاصِلَ فِي ذَا الْأَصْلِ أَوْ عَوْلَهُ وَأَقْسِمِ تَقْزُ بِالْعَدْلِ

فَضْلٌ فِي الرَّدِّ

وَالرَّدُّ فِي الْفَضْلِ لِأَهْلِ الْأَشْهُمِ وَإِذَا يَكُونُ مَنْ عَلَيْهِ الرَّدُّ كَمِثْلِ بَيْتَيْنِ أَوْ اخْتَيْنِ وَإِنْ وَلَوْ مَعَ الْأَوَّلِ عَادِمٌ لِرَدِّ وَلَوْ مَعَ الصَّنْفَيْنِ مَنْ لَا رَدَّ لَهُ

بِالْقِسْطِ لَا الرِّوَجَيْنِ فِيهِ فَأَعْلَمَ صِنْفًا فَمِنْ رُؤُوسِهِمْ تُرَدُّ يَزِدُّ فَمِنْ أَشْهُمِهِمْ ذَاكَ رُكْنٌ يُعْطَى لَهُ الْبَاقِي بِتَصْحِيحِ الْعَدَدِ يُقْسَمُ بَاقِيهِ بَيْنَكَ الْمَسْأَلَةُ

فَضْلٌ فِي الْمُنَاسَخَاتِ

وَإِذَا يَمُوتُ الْبَعْضُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَاجْعَلْ لَهُ مَسْأَلَةً أُخْرَى كَمَا فَإِنْ سَهَامُهُ عَلَيْهَا انْقَسَمَتْ أَوْ لَا فِي الْأُولَى أَضْرِبْ إِنْ وَافَقَتْ وَأَضْرِبْ سَهَامَ الْوَارِثِينَ قَبْلًا وَأَسْهُمُ الْعُقْبَى بِوَفْقِ الْأَوَّلَةِ هَلْذَا تَمَامٌ تُخْفَةِ الطُّلَابِ أَيْبَاهَا أَلْفَانِ مِزْ^(١) خَمْسِينَ

فَأَعْطِهِ وَأَعْطِ كُلًّا سَهْمَهُ مَرَّةً عَلَى الْوَضْعِ الَّذِي تَقَدَّمَ صَحَّتْ مِنَ الْأُولَى الَّتِي قَدْ عُلِمَتْ وَفَقًا وَإِنْ لَا كُلُّهَا إِنْ بَايَنْتَ بِمَا بِهِ كُنْتَ ضَرَبْتَ الْأَصْلَ تُضْرَبُ أَوْ فِي كُلِّ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ وَرَبَّتَا أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَذَلِكَ فِي الْحَادِي مَعَ السَّتِينَا

(١) مِزْ: اطرَح. من ماز الشيء إذا فصله وفرزه ونحاه والمعنى: اطرَح من الألفين =

مِنْ بَعْدِ مَا يَتَيْنِ مَعَ أَلْفِ سَنَةٍ
 نَافِعَةٌ لِمُبْتَدِي الرِّجَالِ^(٢)
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِنْعَامِ
 وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
 وَالْآلِ وَالْأَصْحَابِ وَالْأَتْبَاعِ
 وَجِزَةُ اللَّفْظِ أَنْتَ مُيَّتَهُ^(١)
 لَا لِلْفُحُولِ مِنْ ذَوِي الْكَمَالِ^(٣)
 بِخَنَسٍ مَا عَنَّ مِنَ النَّظَامِ
 عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الرَّحِيمِ^(٤)
 لَهُمْ إِلَى يَوْمِ دُعَاءِ الدَّاعِي

* * *

-
- = خمسين ليصير العدد ١٩٥٠ بيتاً. وفي الأصل (مع) ولعله تصحيف عن (مز).
- (١) أي: جاءت هذه المنظومة واضحة المعاني فيه ترغيب في حفظها وتدريسها.
- (٢) ولقد صدق وير فيما قال:
- سيما أبناء المدارس فإنهم يشتغلون بعلوم شتى فلا يتسنى لهم إدراك مسائل
 الفقه إلا بمثل هذه المنظومة.
- (٣) هذا من كمال تواضع المؤلف رحمه الله وإلا فهي نافعة للفحول أيضاً.
- (٤) في نسخة: الكريم.

قال مؤلفها رحمه الله تعالى رحمة الأبرار، وأعتقه ووالديه وذريته من النار تمت المنظومة، الموسومة بتحفة الطلاب، والله سبحانه أعلم بالصواب، في غرة شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٢٦١ هـ الحادية والستين والمائتين والألف من الهجرة بقلم جامعها سامحه الله تعالى، وكان الفراغ من نسخها على نسخة جامعها الوالد المرحوم الشيخ أبي بكر بن محمد الملا الحنفي الأحسائي وذلك في يوم ٩ شهر شوال أحد شهور سنة ١٢٧٣ الثالثة والسبعين بعد المائتين والألف من هجرته ﷺ بقلم الأقل المفتقر إلى عفو المولى عبد الله بن أبي بكر بن محمد الملا الحنفي الأحسائي سامحه الله بعفوه ولطف به بجوده وكرمه آمين.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
تمهيد	٩
نبذة تاريخية عن مؤلف الكتاب	١٦
تعريف بالتحفة	٢٠
كتاب الطهارة	٢٥
فصل في الغسل	٢٨
باب المياه	٢٨
فصل في البثر	٣٠
فصل في السور	٣١
باب التيمم	٣٢
باب المسح على الخفين	٣٣
باب الحيض	٣٤
باب الأنجاس	٣٦
كتاب الصلاة	٣٧
فصل الأوقات المكروهة	٣٩

٤٠	باب الأذان
٤٠	باب فروض الصلاة
٤٦	باب الإمامة
٤٧	باب الحدث في الصلاة
٤٨	باب ما يفسد الصلاة
٥٠	باب الوتر والنوافل
٥١	فصل في السنن
٥٢	باب إدراك الفريضة
٥٣	باب قضاء الفوائت
٥٤	باب سجود السهو
٥٥	باب صلاة المريض
٥٦	باب سجود التلاوة
٥٧	باب صلاة المسافر
٥٨	باب الصلاة في الكعبة
٥٩	باب صلاة الجمعة
٦٠	باب صلاة العيدين
٦٢	فصل في تكبير التشريق
٦٢	باب صلاة الكسوف
٦٣	باب صلاة الاستسقاء

٦٣	باب صلاة الخسوف
٦٤	باب صلاة الجنائز
٦٥	فصل في التكفين
٦٦	فصل في الصلاة على الميت
٦٧	فصل في حمل الجنازة
٦٧	باب في الدفن
٦٧	باب الشهيد
٦٨	كتاب الزكاة
٦٨	باب صدقة السوائم
٦٨	فصل في الإبل
٦٩	فصل في البقر
٧٠	فصل في الغنم
٧١	باب زكاة المال
٧١	باب فيمن يمر على العاشر
٧٢	باب العشر
٧٤	باب المصرف
٧٥	باب صدقة الفطر
٧٥	كتاب الصوم
٧٦	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

٧٧	فصل الأعذار
٧٨	فصل في الناذر
٧٩	باب الاعتكاف
٨٠	كتاب الحج
٨٢	باب الإحرام
٨٥	باب الوقوف بعرفة
٨٦	فصل في القران
٨٧	فصل في التمتع
٨٨	باب الجنائيات
٨٩	فصل في قتل الصيد
٩٠	باب مجاوزة الميقات بغير إحرام
٩١	باب إضافة الإحرام إلى الإحرام
٩٢	باب الإحصار
٩٤	باب الفوات
٩٤	باب الحج عن الغير
٩٥	باب الهدى
٩٦	مسائل مثورة
٩٦	كتاب النكاح
٩٧	فصل في المحرمات

٩٨	باب الولي والكفء
٩٩	باب المهر
١٠١	باب نكاح الرقيق
١٠٢	باب نكاح الكافر
١٠٤	باب القسم
١٠٤	كتاب الرضاع
١٠٥	كتاب الطلاق
١٠٦	باب الصريح
١٠٧	فصل في معلق الطلاق
١١٠	باب الكنايات
١١٣	باب التفويض
١١٥	باب التعليق
١١٧	باب طلاق المريض
١١٨	باب الرجعة
١١٩	باب الإيلاء
١٢٠	باب الخلع
١٢٢	باب الظهار
١٢٣	باب اللعان
١٢٤	باب العَيْنِ وغيره

١٢٥	باب العدة
١٢٨	باب ثبوت النسب
١٣٠	باب الحضانة
١٣١	كتاب النفقة
١٣٢	كتاب العتق
١٣٣	باب عتق البعض
١٣٤	باب العتق على جعل
١٣٤	باب التدبير
١٣٥	باب الاستيلاد
١٣٥	كتاب الأيمان
١٣٧	فصل في الكفارة
١٣٧	باب اليمين في الفعل
١٣٩	باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام
١٤٠	باب اليمين في القول
١٤١	باب اليمين في البيع والشراء والتزويج
١٤٢	كتاب الحدود
١٤٣	باب الوطء الموجب للحد والذي لا يوجبه
١٤٤	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها
١٤٥	باب حد الشرب

١٤٥	باب حد القذف
١٤٦	باب حد التعزير
١٤٧	كتاب السرقة
١٤٨	فصل في كيفية القطع
١٤٩	باب قطع الطريق
١٥٠	كتاب الجهاد
١٥٢	باب المغنم وقسمته
١٥٣	باب استيلاء الكفار
١٥٤	باب المستأمن
١٥٥	باب العشر والخراج
١٥٦	فصل في الجزية
١٥٧	باب المرتدين
١٥٨	باب البغاة
١٥٩	كتاب اللقيط
١٥٩	كتاب اللقطة
١٦٠	كتاب الآبق
١٦٠	كتاب المفقود
١٦١	كتاب الشراكة
١٦٣	كتاب الوقف

١٦٥ كتاب البيوع
١٦٨ باب خيار الشرط
١٦٩ باب خيار الرؤية
١٧٠ باب خيار العيب
١٧٣ باب البيع الفاسد
١٧٦ باب الإقالة
١٧٦ باب التولية والمرابحة
١٧٨ باب الربا
١٨٠ باب الحقوق والاستحقاق
١٨١ فصل في بيع الفضولي
١٨٢ باب السلم
١٨٤ مسائل شتى
١٨٥ باب الصرف
١٨٦ كتاب الكفالة
١٨٨ باب كفالة الرجلين
١٨٩ كتاب الحوالة
١٩٠ كتاب القضاء
١٩٢ باب كتاب القاضي إلى القاضي
١٩٣ باب في التحكيم

١٩٤	مسائل شتى
١٩٥	كتاب الشهادات
١٩٦	باب القبول وعدمه
١٩٨	باب الاختلاف في الشهادة
٢٠٠	باب الشهادة على الشهادة
٢٠٠	باب الرجوع في الشهادة
٢٠١	كتاب الوكالة
٢٠١	باب الوكالة في البيع والشراء
٢٠٣	باب الوكالة بالخصومة والقبض
٢٠٤	باب عزل الوكيل
٢٠٤	كتاب الدعوى
٢٠٥	باب التحالف
٢٠٦	باب دعوى الرجلين
٢٠٧	باب دعوى النسب
٢٠٨	كتاب الإقرار
٢٠٨	باب الاستثناء
٢٠٩	باب إقرار المريض
٢٠٩	كتاب الصلح
٢١١	كتاب المضاربة

٢١٣	كتاب الودیعة
٢١٣	كتاب العارية
٢١٤	كتاب الهبة
٢١٤	باب الرجوع فی الهبة
٢١٥	كتاب الإجارة
٢١٧	باب ما یجوز من الإجارة
٢١٨	باب الإجارة الفاسدة
٢١٨	باب ضمان الأجير
٢٢٠	باب فسخ الإجارة
٢٢٠	كتاب المكاتب
٢٢١	باب كتابة المشترك
٢٢١	باب موت المكاتب وعجزه
٢٢٢	كتاب الولاء
٢٢٢	كتاب الإكراه
٢٢٣	كتاب الحجر
٢٢٣	فصل فی حد البلوغ
٢٢٣	كتاب المأذون
٢٢٤	كتاب الغصب
٢٢٥	فصل تملك المنصوب

٢٢٥ كتاب الشفعة
٢٢٦ باب ما تثبت فيه أولا
٢٢٦ باب ما يبطلها
٢٢٧ كتاب القسمة
٢٢٨ كتاب المزارعة
٢٢٨ كتاب المساقاة
٢٢٨ كتاب الذبائح
٢٣٠ كتاب الأضحية
٢٣٠ كتاب الحظر والإباحة
٢٣١ فصل في اللبس
٢٣١ فصل في النظر والمس
٢٣٢ فصل في البيع
٢٣٣ كتاب الأشربة
٢٣٤ كتاب الصيد
٢٣٤ كتاب الرهن
٢٣٤ باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز
٢٣٥ باب الرهن يوضع عند عدل
٢٣٥ باب التصرف في رهون
٢٣٥ كتاب الجنايات

٢٣٦	باب ما يوجب القصاص وضده
٢٣٦	باب القود فيما دون النفس
٢٣٧	باب الشهادة في القتل
٢٣٧	كتاب الديات
٢٣٨	فصل في الشجاج
٢٣٩	فصل في الجنين
٢٤٠	باب ما يحدثه الرجل في الطريق
٢٤٠	فصل في الحائط المائل
٢٤١	باب جناية المملوك والجناية عليه
٢٤١	باب القسامة
٢٤٢	كتاب المعاقل
٢٤٢	كتاب الوصايا
٢٤٣	باب العتق في المرض
٢٤٤	باب الوصية للأقارب
٢٤٤	باب الوصية بالسكنى والخدمة والثمر
٢٤٥	باب وصية الذمي
٢٤٥	باب الوصي
٢٤٦	كتاب الخنثى
٢٤٧	كتاب الفرائض

٢٤٨ فصل في الفروض
٢٤٩ فصل في التعصيب
٢٤٩ فصل في الحجب
٢٥٠ فصل حكم إرث الكافر
٢٥٠ فصل في ذوي الأرحام
٢٥١ باب مخارج القروض
٢٥٢ فصل في الرد
٢٥٢ فصل في المناسخات
٢٥٤ خاتمة
٢٥٥ الفهرس